الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية
The people's Democratic Republic of Algeria
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان
Abi Bakr Belkaid University Tlemcen
كلية الآداب واللّغات
Faculty of Letters and Languages
قسم اللّغة والأدب العربي
Department of Arabic Language and Literature

أطروحة علمية مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطّور الثّالث (ل. م. د)

في تخصّص: الصّوتيات العربية ومستويات الدرس اللغوي

بعنوان:

البنية اللّسانية في رسالة الغفران لأبي العلاء المعرّي

إعداد الطّالبة:
وسيمة مختاري

إشراف:
أ.د. عبد الجليل مرتاض

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللّقب	الرّتبة العلمية	جامعة الانتساب	الصّفة
أ.د/ عبد الحكيم والي دادة	أستاذ التّعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيساً
أ.د/ عبد الجليل مرتاض	أستاذ التّعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفاً ومقرّراً
أ.د/ أحمد دواح	أستاذ التّعليم العالي	المركز الجامعي مغنية	عضواً مناقشاً
أ.د/ محمد باقي	أستاذ التّعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	عضواً مناقشاً
د/ نورية بن عدي	أستاذة محاضرة أ	المركز الجامعي مغنية	عضواً مناقشاً
د/ وهيبة بن حدو	أستاذة محاضرة أ	جامعة تلمسان	عضواً مناقشاً

السّنة الجامعيّة: 1441ـ1442 هـ/ 2020 – 2021 م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

رب أوزعني أن أشكر نعمتك

التي أنعمت علي وعلى والدي وأن

أعمل صالحا ترضاه وأدخلني

برحمتك

في عبادك الصالحين

صدق الله العظيم

الآية 19 من سورة النمل

الإهـــــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أعزّ ما أملك في هذه الدّنيا، عربون طاعةٍ، ووفاءٍ، ومحبّةٍ إلى والديّ الكريمين. حفظهما الله، ورعاهما، وأطال في عمرهما، وأنعم عليهما بالصّحة والعافية.

وإلى إخوتي وكلّ أفراد عائلتي

وإلى روح خالي "فيصل" الطّاهرة تغمّده الله بواسع الرّحمات وأسكنه فسيح الجنّات.

وجميع زملائي وزميلاتي.

وسيمة مختاري

كلمة شكر وتقدير

اللّهمّ لك الحمد كلّه، ولك الشّكر كلّه، وإليك يرجع الأمر كلّه، سرّه وعلانيته على أفضالك ونعمك الّتي لا تعدّ ولا تحصى، ومنها هذه النّعمة الّتي أنعمت بها عليّ، بأن وفّقتني إلى إنجاز هذه الأطروحة، وبعد...

فإذا كان من كمال الفضل شكر ذويه، فإنّني أتقدّم بجزيل الشّكر، وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل "الدّكتور عبد الجليل مرتاض"، على ما بذله من جهدٍ في تقويم هذه الأطروحة، وتقييمها منهجاً ومنهجيّةً، شكلاً ومضموناً، إلى أن انتهت إلى هذه الصّورة.

ولأعضاء لجنة المناقشة كلّ الثّناء على تجشّمهم عناء القراءة والتّصويب.

مقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين حمداً طيّباً مباركاً، كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على هديه إلى يوم الدّين، أمّا بعد:

فقد حظيت اللّغة العربيّة بعناية اللّغويّين على مرّ العصور كونها لغة القرآن الكريم، وديوان العرب، ولم يتوان الباحثون عن دراستها إلى يومنا هذا؛ حيث اتّجهت جهودهم إلى معالجة القضايا اللّغوية في التّراث العربي القديم، ورصد كلّ الظّواهر الّتي تتعلّق باللّغة العربيّة ولهجاتها.

وعلى الرّغم من جنوح اللّغويين العرب القدامى إلى تناول جلّ الموضوعات اللّغوية مجتمعةً دون إفرادٍ، فإنّ هذا لم يمنعهم من التّأصيل لها والإلمام بجميع جوانبها. وهذا ما دفع معظم الدّارسين اللّغويين إلى الوقوف على حيثيّات المنجز اللّغوي القديم، ورصد التطوّرات الّتي وصلت إليها اللّغة العربيّة لمعرفة مختلف التغيّرات الّتي طرأت عليها جيلاً بعد جيل، حتّى آلت إلى ما هي عليه اليوم.

وبناءً على هذا فإنّ العودة إلى هذا المنجز اللّغوي ضرورة ملحّة للتّأصيل، والتّأسيس، والتّقعيد له، وإحيائه ليشمل الظّواهر المتعدّدة لكلّ مستوى من مستويات اللّغة: الصّوتية، والصّرفية، والنّحوية. ومن اللّغويّين العرب الّذين قدّموا إنجازاتٍ متميّزة في هذا المجال، أبو العلاء المعرّي الّذي استطاع في رسالته "**الغفران**" أن يجمع شتات فروع الدّرس اللّغوي، بالبحث في الظّاهرة اللّغويّة من الوجهة الصّوتيّة والصّرفيّة والتّركيبيّة، ثمّ محاولة الكشف عن العلاقات الرّابطة بينها.

ونظراً لأهميّة هذا النّوع من الدّراسات، رأينا أن نُسهم بقراءةٍ لغويةٍ لسانيةٍ في جهدٍ من أبرز الجهود التّراثية، ممثّلاً برسالة الغفران لأبي العلاء المعرّي، ليكون عنوان البحث "**البنية اللّسانية في رسالة الغفران لأبي العلاء المعرّي**". مع تحديد المستويات اللّسانية لحصر مجال الدّراسة، وحسن انتقاء الشّواهد اللّغوية الّتي لها علاقة بتلك المستويات: **الصّوتية، والصّرفية، والنّحوية**. لأسباب علمية وموضوعية.

وقد جاء اختيار موضوع البحث منسجماً مع رغبةٍ أملتها مضامين الرّسالة الغنيّة بالمعارف الفلسفيّة والشّعرية، واللّغوية اللّسانية. ناهيك عن المكانة الخاصّة الّتي حظي بها أبو العلاء المعرّي على مرّ العصور كونه عالماً باللّغة وأساليبها وقواعدها، وله إلمامٌ واسعٌ بكلام العرب شعره ونثره. ضِف إلى ذلك تمسّكه بالقرآن الكريم، ومعرفته بقراءاته.

وممّا عضّد هذه الرّغبة أيضاً، صلة البحث بفترةٍ من أخصب فترات البحث اللّغوي العربي وهو القرن الخامس الهجري، في محاولةٍ لإحياء التّراث العربي القديم ودراسته من منظورٍ لساني حداثي، نحسبه لم يُلتَفت إليه بالصّورة الكافية مقارنةً بالدّراسات الفلسفيّة والأدبيّة، إلاّ ما ندر من إشاراتٍ متفرّقة، لا تفي بالغرض المطلوب ألا وهو تعمّق المستويات اللّغوية، والبنيات اللّسانية في هذه المدوّنة، بالاعتماد على مكتبةٍ متخصّصةٍ في علوم اللّغة واللّسانيات.

والمقصد الأساس من هذا البحث هو إخراج المعرّي من غلبة النّزعة الأدبية والفلسفية، إلى إعطائه بُعداً لغوياً ولسانياً حداثياً لما قدّمه من جهودٍ ومساهمةٍ في إرساء قواعد الدّرس اللّغوي القديم.

ونظراً للمكانة المتميّزة الّتي نالها المعرّي والعناية الخاصّة الّتي لقيتها رسالة الغفران من المؤرّخين والنّقاد واللّغويين، فقد تبادرت إلى أذهاننا جملة من التّساؤلات منها: **كيف يمكن دراسة المنجز اللّغوي القديم ممثّلاً برسالة الغفران للمعرّي من منظور لساني حداثي؟ وإلى أيّ حدٍّ يمكن أن يستجيب هذا المنجز اللّساني المعاصر على مستوى المصطلحات والمفهومات؟ وما الجديد الّذي أثارته رسالة الغفران في سياق الدّرس اللّساني؟**

وللإجابة عن هذه التّساؤلات كان لابدّ من اتّباع خطّةٍ، توزّعت على مدخلٍ وأربعة فصول، وخاتمةٍ.

انفرد **المدخل** بتقديم لمحةٍ عن حياة أبي العلاء المعرّي ونشأته، وتعريفٍ برسالة الغفران ومنهج أبي العلاء في تدوينها.

أمّا **الفصل الأوّل**، فتمّ التّطرّق فيه إلى مكانة المعرّي اللّغويّة: بعرض منزلة اللّغة عند أبي العلاء المعرّي، والمصادر الّتي اعتمدها لإثراء لغته.

ويتضمّن **الفصل الثّاني** البنية الصّوتية في رسالة الغفران، في قسمين؛ خُصّص أوّلهما لمفهوم البنية الصّوتية وثانيهما لرصد أشكال البنى الصّوتيّة في رسالة الغفران، والمتمثّلة في الإبدال والإعلال والتّخفيف والرّوم وهي ظواهر صوتية بالدّرجة الأولى.

وتطرّق **الفصل الثّالث** للمستوى النّحوي في رسالة الغفران، وجاء في مبحثين: تضمّن الأوّل مفهوماً للمستوى النّحوي، وعالج الثّاني القضايا النّحويّة في رسالة الغفران منها: الإعراب، والحذف، والمرفوعات من الأسماء، والمنصوبات في الأسماء، والمضارع المنصوب، والجرّ بالإضافة، والتّوابع، والحروف المشبّهة بالفعل.

أمّا **الفصل الرّابع** والأخير فتناول المستوى الصّرفي في رسالة الغفران، وذلك بتحديد مفهوم المستوى الصّرفي، واستنباط أهمّ القضايا الصّرفيّة في الرّسالة والمتمثّلة في الجمع، والتّصغير، والمصدر، واسم المفعول، والأبنية، والاشتقاق.

وانتهى البحث **بخاتمةٍ** ضمّت أهمّ النّتائج العلمية الّتي تمّ التوصّل إليها.

ولما كان البحث في هذا الموضوع ذا أهمّيةٍ بالغةٍ، فإنّنا نقع على أسماء باحثين أكاديميّين، اعتنوا في بحوثهم بالجوانب العلميّة واللّغوية في إبداع أبي العلاء المعرّي ومن هؤلاء: **محمّد طاهر الحمصي في كتابه مذاهب أبي العلاء في اللّغة وعلومها، ويوسف العثماني في كتابه أبو العلاء المعرّي معجمياً، وإبراهيم السّامرّائي في كتابه مع المعرّي اللّغوي**، على أنّهم فئةٌ قليلةٌ لأنّ جلّ اهتمام الباحثين القدامى والمحدثين انصبّ حول الجوانب الّتي أثّرت في تكوين شخصيّة المعرّي وثقافته.

ونُشير إلى أنّ طبيعة الموضوع، اقتضت الاعتماد على منهجيّةٍ تداخلت فيها عدّة مقارباتٍ؛ ففي المدخل مثلاً كان لابدّ من الاستئناس بالمقاربة التّاريخيّة لمعرفة الحياة العامّة الّتي نشأ فيها أبو العلاء المعرّي. في حين انصرفت المقاربة اللّسانية الوصفيّة، إلى دراسة مختلف الموضوعات اللّغوية لدى المعرّي، من خلال الغوص بالتّحليل والاستنباط إلى عمق البنية اللّسانية، بمختلف عناصرها ومستوياتها اللّغويّة، للتعرّف على المخزون اللّغوي لأبي العلاء في رسالة الغفران.

ولتحقيق الهدف المرجوّ من هذا البحث، كان لابدّ من اعتماد مجموعةٍ من المصادر والمراجع القديمة والحديثة إلى جانب المعاجم، فمن **المصادر القديمة: رسالة الغفران لأبي العلاء المعرّي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها للسّيوطي، الكتاب لسيبويه، الأصول في النّحو لابن السّرّاج.** ومن **المراجع الحديثة: مبادئ في اللسانيات خولة طالب الإبراهيمي، في اللّسانيات العامّة مصطفى غلفان، دراسات في علم اللّغة لكمال بشر، دراسة الصّوت اللّغوي لأحمد مختار عمر.**

ومن **المعاجم القديمة** الّتي تمّ اعتمادها: **لسان العرب لابن منظور، مقاييس اللّغة لابن فارس، القاموس المحيط للفيروز أبادي، والحديثة** مثل: **المعجم المفصّل في الأدب لمحمّد التّونجي، المعجم المفصّل في اللّغة والأدب لإميل بديع يعقوب وميشال عاصي، والمعجم الوسيط.**

وإذا كان موضوع البنية اللّسانيّة وارداً في كتبٍ عدّة من الجانب النّظري، أفادت في تقديم آليّاتٍ إجرائيّة مفيدة، تحتاج فقط إلى فهم طبيعتها ووظيفتها، فإنّ دخولها حيّز التّطبيق هو مكمن الصّعوبة، وخصوصاً إذا كان هذا الحيّز يتعلّق بموضوعٍ نادر الاشتغال عليه هو هو: **"البنية اللّسانيّة في رسالة الغفران"** الّتي تحتاج إلى جمع شتاتها من بطون المصادر، وما تفرّق منها في تضاعيف المراجع.

وقد أعاننا كتاب أستاذنا الفاضل الدّكتور عبد الجليل مرتاض **"البنية اللّسانية في رسالة الضّب للبشير الإبراهيمي"** على تذليل كثيرٍ من الصّعوبات المنهجيّة، والمصطلحاتية، والمفاهيمية، تنظيراً وتطبيقاً، فله منّا جزيل الشّكر وعظيم الامتنان على هذا، وعلى ما تجشّمه من عناءٍ في الإشراف على هذه الأطروحة قراءةً وتقويماً، فجزاه الله عنّا كلّ خير.

– واللّه من وراء القصد وهو يهدي السّبيل–

مغنية في: 18 ماي 2021م.

الموافق لـ: 06 شوال 1442هـ.

وسيمة مختاري.

المـــدخـــل

حياة أبي العلاء المعرّي

ورسالته الغفران

قبل الولوج إلى الموضوعات اللّسانية الّتي تناولها المعرّي في رسالته الغفران، لابدّ من التّعرف على حياته ونشأته؛ ليتسنّى لنا معرفة الوسط الّذي نهل منه أبو العلاء المعرّي العلم والمعرفة، ومدى تأثير هذا الوسط في شخصيّته العلميّة، كما أنّ معرفة المنهج الّذي اتّبعه في كتبه وخاصّةً في رسالته الغفران؛ ستكوّن لنا فكرةً واضحةً عن شخصيّة هذا العالم. وهذا ما اختصّت به دراسة هذا المدخل؛ إذ سنحاول أن نوضّح جانباً من حياته ومنهجه في محاولةٍ لفهم أثر هذين الجانبين على تفكيره اللّغوي، وشخصيّته العلميّة.

أوّلاً: أبو العلاء المعرّي حياته ونشأته

قلّما حظي عالم أو أديب أو مفكّر بمثل ما حظي به أبو العلاء المعرّي من الاهتمام والدّراسة قديماً وحديثاً؛ ولذلك سنعرض بإيجازٍ أهمّ محطّات حياته وتوجّهاته الفكريّة، الّتي ستكوّن لنا سبيلاً في التّعرف على شخصيّته وتفكيره.

1. نسبه ومولده:

هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بن أحمد بن سليمان بن داود بن المطهّر بن زياد بن ربيعة بن الحرث بن ربيعة بن أنور بن أسحم بن أرقم النّعمان بن غَطَفان بن عمرو بن بَريح بن خُذيمة بن تَيم الله بن أسد بن وبرة بن تغلب بن حُلوان بن عمران بن إلحاف بن قُضاعة التّنوخي المعرّي.[1]

ولد في المعرّة وهي: "**مدينة صغيرة حسنة أكثر شجرها التّين والفستق ومنها يحمل إلى مصر والشّام، وبخارجها على فراسخ منها قبر عمر أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز**".[2] وذلك يوم الجمعة الثّامن والعشرين من شهر ربيع الأوّل سنة ثلاثٍ وستين وثلاثمائة

[1]– وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلّكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت–لبنان، د.ت، ج1، ص113.

[2]– تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار: ابن بطوطة، مؤسسة الحسنى، الدار البيضاء–المغرب، ط1، 2006م، ص57.

للهجرة، وسنة ثلاثٍ وسبعين وتسعمائة للميلاد قبل مغيب الشّمس.[1] من أسرةٍ عريقةٍ في القدم ينتهي نسبها إلى قُضاعة ثمّ إلى قحطان.

وكان قد اشتهر من أسرة أبي العلاء طائفةٌ من القضاة والشّعراء ذكرهم **ياقوت الحموي** في **معجم الأدباء** فيقول: **"وكان في آبائه وأعمامه ومن تقدّمه من أهله وتأخّر عنه من ولد أبيه ونسله فضلاء وقضاة وشعراء، أنا ذاكرٌ منهم من حضرني لتعرف نسبه في العلم كما عرفت ما أعطيه من الفهم: كان سليمان بن أحمد بن سليمان جدّه قاضي المعرّة، وتولّى القضاء بحمص وبها مات سنة تسعين ومائتين ثمّ ولي القضاء بعده بها ولده أبو بكر محمّد عمّ والد أبي العلاء... ثمّ بعده أخوه أبو محمّد والد عبد الله والد أبي العلاء".**[2]

ويقول **الصّفدي** عن أبي العلاء وأسرته: **"هو من بيت علم وفضل ورياسة له جماعة من أقاربه قضاة وعلماء".**[3]

وعليه يكون لهذا الإرث العلمي الثّمين، الفضل في تكوين شخصيّته وتوجيه ميله إلى الشّؤون العقلية.

2. مرضه وذهاب بصره:

كان أبو العلاء المعري نحيف الجسم، قصير القامة، تغشى وجهه آثار الجدري، منطفئ العينين لعماه.[4] وقد ذكر ابن خلّكان ما قاله **الحافظ السِّلفيّ**، حيث قال: **"أخبرني محمّد عبد الله بن الوليد بن غُريب الإيادي أنّه دخل مع عمّه على أبي العلاء يزوره، فرآه قاعداً على سجّادة لِبْدٍ وهو شيخٌ، قال فدعالي ومسح على رأسي وكنت صبيّاً، قال: وكأنّي**

---

[1]– تجديد ذكرى أبي العلاء: طه حسين، دار المعارف، مصر، ط5، 1958م، ص116.

[2]– معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحموي الرّومي، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، ط1، ج1، ص296.

[3]– الوافي بالوفيات: الصّفدي، مطالعة بن حجى الشافعي بن أبيك الصفدي أحمد بن مسعود، تح: تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ط1، 2000م، ج7، ص64.

[4]– أبو العلاء المعري من سقط الزّند إلى اللّزوميات: يحي شامي، دار الفكر العربي، بيروت–لبنان، ط1، 2002م، ص09.

أنظر إليه السّاعة وإلى عينيه إحداهما نادرة والأخرى غائرة جدّاً، وهو مجدَّر الوجه نحيف الجسم".[1]

وروى ابن العديم في العَدْل عن ابن مُنقذ أنّه رأى أبا العلاء وهو صبيٌّ دون البلوغ، ووصفه بقوله: **"هو دميم الخلقة مجدور الوجه على عينيه بياض من أثر الجُدَريّ كأنّه ينظر بإحدى عينيه قليلاً".**[2] وقد اعتلّ المعرّي بالجذريّ الّذي ذهب ببصره سنة سبعٍ وستين وثلاثمائة، وهي السنة الرّابعة من حياة المعرّي.[3]

وقيل أبو العلاء لم يتذكّر من الألوان إلاّ الأحمر، لأنّه أُلبس في الجُدريّ ثوباً معصفراً، فيقول: **"لا أعرف من الألوان إلاّ الأحمر؛ لأنّهم ألبسوني حين جُدِّرت ثوباً معصفراً، لا أعقل غير ذلك".**[4]

وقد لازمه ألم العمى طوال حياته، وظلّ واضحاً في شخصيّته على ما تناوبها من آلام ومصائب عديدة.

3. شخصيّته وتحصيله العلمي:

على الرّغم من المصاعب والآلام الّتي عايشها المعرّي، إلاّ أنّه استطاع أن يجد لنفسه منفذاً، من خلال تحصيله للعلم والمعرفة على يد علماء أجلاّء، فضلاً عن أنّ فيض العلم والمعرفة تأسّس في أسرته، فقد عُرف المعرّي بذكائه وفطنته وذاكرته القويّة إذ يقول: **"ما سمعتُ شيئاً إلاّ حفظته، وما حفظت شيئاً ونسيته".**[5]

---

[1]– وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلّكان، ج1، ص113-114.

[2]– أبو العلاء وما إليه: عبد العزيز الميمني الرّاجكوتي الأشريّ الهندي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2002م، ص33.

[3]– معجم الأدباء: ياقوت الحموي، ج1، ص295.

[4]– أبو العلاء المعرّي نسبه وأخباره، شعره، معتقده: أحمد تيمور باشا، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، د.ط، 1940م، ص10.

[5]– أبو العلاء المعري: عائشة عبد الرّحمن بنت الشاطئ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، د.ط، د.ت، ص36.

كما عُرف عن أبي العلاء زهده في الدّنيا وبساطته؛ إذ بقي خمساً وأربعين سنةً لا يأكل اللّحم ولا البيض ولا اللّبن، ويُحرّم إيلام الحيوان، ويقتصر على ما تُنبت الأرض، ويلبس خشن الثّياب، ويُظهر دوام الصّوم.[1]

ولعلّ آية قوّة شخصيّته أنّه استطاع أن يحتمل هذه الحياة، مجدّاً في العلم، محبوساً في داره، كافّاً نفسه عن الحيوان والإنسان جميعاً، ينفث مشاعره في شعره، باحثاً عن كنه الحياة قانعاً بأقلّ القليل.[2]

هذا فيما يخصّ شخصيّة المعرّي، أمّا تحصيله العلمي فكانت بدايته بالمعرّة؛ حيث قرأ النّحو واللّغة على يد أبيه، وعلى محمّد بن عبد الله بن سعد النّحوي بحلب، قال **ابن العديم**: **"ودخل وهو صبيّ إلى حلب فقرأ بها على محمّد بن عبد الله بن سعد النّحوي رواية أبي الطّيب المتنبي".**[3]

ولما كبر أبو العلاء ووصل إلى سنّ الطّلب أخذ العربيّة عن قومٍ من بلده كبني كوثر، ومن يجري مجراهم من أصحاب ابن خالويه وطبقته، وطمحت نفسه إلى الاستزادة والاستكثار فرحل إلى طرابلس الشّام من أجل الاستفادة من خزائن الكتب الموجودة بها، قال السّيوطي في ذلك: **"وكان قد رحل إلى طرابلس، وكان بها خزانة كتب موقوفة، فأخذ منها ما أخذ من العلم، واجتاز اللاّذقية، ونزل ديراً كان به راهب له علم بأقاويل الفلاسفة، فسمع كلامه فحصل له بذلك شكوك".**[4]

وبعد بلوغ المعرّي العشرين من عمره، قرّر الانفصال عن شيوخه ومعلّميه، والسّعي إلى طلب العلم بنفسه، فهو بذلك قد طوّر من نفسه؛ فخرج من طور التّبعية للشّيوخ والمعلّمين، إلى طور البناء الذّاتي والجهد الخاصّ. وتعدّ رحلته إلى بغداد من أهمّ محطّات حياته، وكان ذلك

---

[1]– تعريف القدماء بأبي العلاء: طه حسين، تح: مصطفى السقا، عبد الرحيم محمود، عبد السلام هارون، إبراهيم الأبياري، حامد عبد المجيد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، 1965م، س1، ص19.

[2]– الجباه العالية: أنور الجندي، مطبعة الرسالة، د.ب، د.ط، 1958م، ج2، ص98.

[3]– تعريف القدماء بأبي العلاء: طه حسين، ص515.

[4]– بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة: جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت–لبنان، ط2، 1979م، ج1، ص316.

سنة ثمانٍ وتسعين وثلاث مئة، فأقام فيها سنة وسبعة أشهر.[1] وذلك رغبةً منه في الاستزادة من العلم، والاطّلاع على خزائن الكتب.

لما دخل أبو العلاء بغداد أقبل عليه علماؤها وأدباؤها، معجبين بفطنته وسعة علمه، واختصّ بصحبته جماعةٌ منهم، كأبي القاسم التّنوخي، وكخازن دار العلم، والشريفين الرضي والمرتضى وغيرهم.[2] وما يظهر هذا التّقرب هو قول الخطيب البغدادي: **"أنّ أبا القاسم التنوخي ورد بغداد سنة تسع وتسعين وثلاثمائة وقرأ على المعري ديوان شعره ببغداد".**[3]

وقد أتيح لأبي العلاء المعري وهو ببغداد أن يتردّد على مكتباتها المشهورة، ويحضر مجالس العلم والأدب الّتي كانت تُعقَد في دار العلم.

ورغم شهرة المعرّي الواسعة ببغداد، إلاّ أنّه قرّر العودة إلى المعرّة، وذلك نظراً للظّروف الصّعبة الّتي عايشها هناك، ومنها سوء معاملة رجالها الّذين حسدوه على علمه وفضله وجاهه.[4] يضاف إلى هذا كذلك فساد الأحوال السياسية والاجتماعية في بغداد، وورود خبر مرض أمّه، ثمّ نفاد ما معه من أموال. ففارق المعرّي بغداد في العشر الأخير من رمضان سنة (**400**هـ) عائداً إلى المعرّة، ولما حلّ المعرّي بها علم بوفاة أمّه الأمر الّذي حزّ في نفسه، وجعله ينصرف عن الدّنيا؛ حيث اعتزل النّاس ولزم بيته، ولقّب نفسه **"رهين المحبسين"** يقصد محبس العمى ومحبس الدّار؛ إذ يقول طه حسين في سجنه لنفسه: **"وأوّل ما ألاحظه من ظُلم أبي العلاء نفسه اقتناعه بأنّه سجين، وامتناعه عن أن يرى لنفسه سجناً واحداً، بل عن أن يرى لنفسه سجنين".**[5]

عكف على الأدب واللّغة واشتهر فيهما،[6] هذا جعل منه شيخاً يعلّ طلاّب العلم، ويسعى إليه العلماء للاستزادة، يقول عن ذلك **ابن خلّكان: "رجع المعرّي إلى المعرّة ولزم**

---

[1]– أبو العلاء المعري رسالة الغفران: فؤاد افرام البنتاني، دار المشرق، بيروت–لبنان، ط9، 1984م، ص391.

[2]– رسائل أبي العلاء المعري: حسّان الطّيبي، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط1، 2005م، ص11.

[3]– تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، د.ط، د.ت، ج4، ص240.

[4]– أبو العلاء المعري الشاعر الحكيم: عمر فرّوخ، منشورات دار الشرق الجديد، بيروت، ط1، 1960م، ص18.

[5]– مع أبي العلاء في سجنه: طه حسين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، د.ط، 2012م، ص23.

[6]– رسائل أبي العلاء وشعره: حسين حسنين، مطبعة السعادة، مصر، د.ط، د.ت، ص04.

منزله، وشرع في التّصنيف، وأخذ عنه النّاس، وسار إليه الطّلبة من الآفاق، وكاتبه العلماء والوزراء وأهل الأقدار".[1]

وقال عنه الحافظ الذّهبي: "**وفي الجملة فكان من أهل الفضل الوافر، والأدب الباهر، والمعرفة بالنّسب، وأيّام العرب. قرأ القرآن بروايات، وسمع الحديث بالشّام على ثقات. وله في التّوحيد وإثبات النّبوة، وما يخضّ على الزّهد، وإحياء طرق الفُتوّة والمروءة شعر كثير والمشكّل منه فله على زعمه تفسير".**[2]

وممّا تقدّم يتّضح بأنّ أبا العلاء المعرّي رغم الظّروف الصّعبة الّتي عاشها، إلاّ أنّه استطاع المضيّ قُدماً، فظلّ دائم العطاء، غزير الإنتاج، عارفاً بأنواع العلوم، قادراً على الجمع والشّرح والتّحليل والتّفسير.

4. تلاميذه ومؤلّفاته:

نظراً للمكانة العلميّة الّتي كان يحتلّها المعرّي في عصره، فقد سعى إليه طلبة العلم من مختلف الأقطار العربيّة، ينشدون اللّغة والأدب على يديه وكلّهم قضاة وأئمّة وخطباء وأهل علمٍ؛ حيث يقول ابن العديم في ذلك: "**فهؤلاء كلّهم أئمّة وقضاة وعلماء أثبات، وأدباء رواة، وحفّاظ ثقات، رووا عن أبي العلاء وكتبوا عنه، وأخذوا العلم واستفادوا منه لم يذكره أحد منهم بطعن، ولم ينسب حديثه إلى ضعفٍ ولا وهنٍ".**[3]

وقد قرأ على أبي العلاء ببغداد والمعرّة كثيرون، واشتهر جماعةٌ منهم بالاختصاص به، والانتساب إليه في العلم، **كأبي المكارم عبد الوارث بن محمّد الأبهري، وأبي تمّام غالب بن عيسى الأنصاري، والخليل بن عبد الجبار القزويني، ومحمد بن أحمد بن أبي الصقر الأنباري** وغيرهم.[4]

---

[1]– وفيات الأعيان: ابن خلّكان، ج1، ص114.

[2]– تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد عثمان الذّهبي، تح: ثارعواو معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، ط1، 2003م، مج9، ص729.

[3]– الإنصاف والتحري في دفع الظلم والتجري عن أبي العلاء المعري: ابن العديم، دار سعد للطباعة والنشر، مصر، د.ط، 1945م، ص88.

[4]– أبو العلاء المعري نسبه وأخباره، شعره، معتقده: أحمد تيمور باشا، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، د.ط، 1940م، ص19.

وفيما يخصّ مؤلّفاته؛ فالملاحظ أنّ أبا العلاء المعرّي ترك تراثاً أدبيّاً ضخماً زاخراً بالآراء والأفكار الدّاخلة في أتون العلوم المختلفة، وهو رفد أسهم في رفع قيمة مكتبة التّراث الأدبي العربي لما له من مكانةٍ وحظوةٍ في نفوس القرّاء على اختلاف أذواقهم وأيديولوجيّاتهم وأفكارهم أو معتقداتهم، وجاءت مؤلّفاته لتعلن فتحاً جديداً في عالم التّأليف حسبما حوته من طرائق منهجيّة جديدة، وأساليب فخمة جمّة وآراء متنوّعة عدّة، أعطته مكانةً وهي تصبّ في مجرى الضّروب المختلفة.[1] وقد قال المعرّي في هذا الصّدد: **"لزمت مسكني منذ سنة أربعمائة واجتهدت أن أتوفّر على تسبيح الله وتحميده، إلا أن أضطّر إلى غير ذلك، فأمليت أشياء تولّى نسخها الشيخ أبو الحسن... وهي على ضروب مختلفة، فمنها ماهو في الزّهد والعظات، وتمجيد الله سبحانه، من المنظوم والمنثور".**[2]

ولكثرتها سنذكر مجموعة منها: **"أدب العصفورين، استغفر واستغفري، إسعاف الصديق، إقليد الغايات، الأمالي، الأيك والغصون، بحر الزجر، تاج الحرّة، تضمين الآي، تعليق الجليس، تفسير خطبة الفصيح، تفسير الهمز والردف، جامع الأوزان، الجِليّ والخِليّ، الحقير النّافع، خادم الرّسائل، خطب الخيل، خطبة الفصيح، خماسيّة الرّاح، دعاء الأيّام السّبعة، دعاء ساعة، ديوان الرّسائل، ذكرى حبيب، راحة اللّزوم، الرسالة الحضّية، رسالة الصّاهل والشاحج، رسالة على لسان ملك الموت، رسالة العروض، رسالة الغفران، رسالة الملائكة، رسيل الراموز، الرياشي المصطنعي، زجر النابح، السادن، السجعات العشر، سجع الحمائم، السجع السلطاني، سجع الفقيه، سجع المضطّرين، سقط الزّند، سيف الخطيب، شرح الرسالة الإغريضيّة، شرح كتاب سيبويه، شرف السيف، ضوء السقط، الظلّ الطاهريّ، ظهير العضديّ، عبث الوليد، عظات السّور، عون الجمل، الفصول والغايات، القائف، قاضي الحقّ، اللامع العزيزي، لزوم ما لا يلزم، مثقال النّظم، مجد الأنصار، المختصر الفتحي، معجز أحمد، ملقى السبيل، المواعظ الستّ، وقعة الواعظ".**

---

[1]– حركة الخطاب النقدي القديم حول شعر أبي العلاء المعري دراسة في نقد النقد: سامي شهاب أحمد الجبوري، دار جرير، عمان–الأردن، ط1، 2013م، ص50.

[2]– انباه الرّواة على أنباه النّحاة: جمال الدين أبي الحسن عليّ بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986م، ج1، ص91.

هذا الكمّ الهائل من الكتب الّتي ألّفها المعرّي يوحي إلى قوّة عطائه وغزارة إنتاجه وشغفه بالتّأليف، وكذا إلى ثقافته ومعرفته بأنواع العلوم.

5. وفاته:

ظلّ أبو العلاء المعرّي متقيّداً بما سنّه لنفسه من القوانين، زاهداً في الدّنيا ومائلاً إلى العلم والمعرفة، إلى أن داهمته الأمراض والعلل وقد أشار في مواطن من شعره إلى ما بلغ به من علل، من ذلك قوله:[1]

وَأَخْلَقَنِي مَرُّ الزَّمَانِ وَكَدُّهُ فَصَارَ أَدِيمي كالسِّقاءِ المُرَمَّمِ

وكان **المختار بن بطلان** إذ ذاك في المعرّة، فحدّثه بعض الطّلبة أنّ أبا العلاء قد أملى عليهم شيئاً فغلط فيه، فتنبّأ ابن بطلان بأنّ ذبالته قاربت الذّبول، لأنّ من كان مثله في قوّة العقل والذّكاء لا يدركه الخطأ فيما يُملي إلاّ إذا اضطّربت قواه وفسد مزاجه. ولم يبيّن لنا أحد ما الّذي أملاه وغلط فيه، وإنّما روى ذلك المتأخّر عن المتقدّم، على ما فيه من غموض وإبهام.[2]

وقد مرض المعرّي ثلاثة أيّامٍ، ثمّ مات في اليوم الرّابع، مع الاختلاف في يوم وفاته، فقيل: ليلة الجمعة، وقيل يوم الجمعة ثاني ربيع الأوّل سنة (**449**هـ)، وقيل: في ثالثه، وقيل في الثّاني عشر منه، وقيل: في الثّالث عشر منه. فيكون بذلك مجموع عمره ستّ وثمانين سنة تقريباً، قال **ابن خلّكان: "وكان مرضه ثلاثة أيّام، ومات في الرّابع، ولم يكن عنده غير بني عمّه فقال لهم في اليوم الثّالث: اكتبوا عنّي، فتناولوا الدُّويّ والأقلام، فأملي عليهم غير الصّواب، فقال القاضي أبو محمّد عبد الله التّنوخي: أحسن الله عزاءكم في الشّيخ فإنّه ميّت؛ فمات ثاني يوم".**[3] ودُفِن في ساحةٍ من دور أهله.

إذ يوجد في المعرّة مسجدٌ، يقال له مسجد أبي العلاء، ومقام أبي العلاء، وضريح أبي العلاء، وهو في المحلّة القبلية وله بابٌ صغيرٌ من الغرب، يدخل منه إلى ساحةٍ، ويقابل الباب

---

[1]– اللزوميّات: أبو العلاء المعري، تح: أمين عبد العزيز الخانجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، 1342هـ، ج2، ص324.

[2]– الجامع في أخبار أبي العلاء المعرّي وآثاره: محمّد سليم الجندي، تع: عبد الهادي هاشم، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ط، 1962م، ص442.

[3]– وفيات الأعيان: ابن خلّكان، ج1، ص115.

المذكور غرفة صغيرة لها قبّة، وفي وسط الغرفة قبر أبي العلاء، وطوله (**125سانتيم**)، وعرضه (**75**)، وفوقه حجران قائمان مكتوب عليهما بالخطّ الكوفي، وطول الحجر الّذي عند رأسه متر واحد.[1] وأصل هذا المسجد ساحةٌ من دور أهله بني سليمان.

وقد زاره **القفطي** بعد السّتمائة فرأى عليه خبازى يابسة، وهو على غايةٍ من الإهمال. وقال في ذلك: "**أتيتُ قبره سنة خمسين وست مئة، فإذا هو في ساحةٍ من دُور أهله وعليه باب، فدخلت فإذا القبر لا احتفال به،ورأيت عليه خُبازى يابسة، والموضع على غاية ما يكون من الشّعث والإهمال**".[2] ثمّ زاره **علاء الدّين بن المظفّر الوداعي** سنة (**679**هـ) فرآه قد دثر ولصق بالأرض ولهذا يؤيّد ما قاله **القفطي**، إذ يقول الذّهبي: "**وقد رأيت قبره بعد مئة سنة من رؤية القفطي، فرأيت نحواً ممّا حكى**".[3] وفي سنة **1344**هـ الموافق لسنة **1925** ميلادية، عزمت الحكومة السورية على بناء ضريحٍ لأبي العلاء، ثمّ وقفت عن العمل بسبب الثّورة السورية، ثمّ أصدرت طوابع بريديّة في سنة **1353**هـ الموافق سنة **1934**م، نقش عليها اسم أبي العلاء، ثمّ هدمت المسجد وفي سنة **1358**هـ الموافق سنة **1939**م، وضع الحجر الأساسي من البناء المذكور، ثمّ تمّ بناؤه على شكله الحاضر، وبنمطٍ أجمل ممّا قبله.

وقد ذكر **ابن خلّكان، والذّهبي، والبديعي** وغيرهم، أنّ أبا العلاء لما قارب الموت أوصى أن يكتب على قبره هذا البيت:[4]

هَذَا جَنَاهُ أَبِي عَلَيَّ وَمَا جَنَيْتُ عَلَى أَحَدِ

على أنّ هذا البيتَ متعلِّقٌ باعتقاد الحكماء، فإنّهم يقولون: "**إيجاد الولد وإخراجه إلى هذا العالم جنايةٌ عليه؛ لأنّه يعرَّض للحوادث والآفاق، والله تعالى أعلم بأمره**".[5]

وقال في الفصول والغايات: "**أوصيكم إنْ نفعت الوصاةُ، إذا أَشْفَيْتُ على مَوْرِد جُرْهُمَ وعادٍ، ألاّ يلج عليَّ آسٍ، ولا يكثرُ حَوْليَ العُوّاد، ولا تَبْكِيَنَّ عِندي بَاكِيَةٌ، ولا**

---

[1]– الجامع في أخبار أبي العلاء المعرّي: محمّد سليم الجندي، ص444.

[2]– أبو العلاء المعري: أحمد تيمور باشا، ص13.

[3]– المرجع نفسه: ص13.

[4]– تعريف القدماء بأبي العلاء المعري: ص345.

[5]– المرجع نفسه: ص345.

يُحَسّ نَادبي في النُدَّاب غاية".[1] وله وصايا أخرى يحضّ بها على أخذ سيره، ومتابعته على آرائه.

وقد روى **ياقوت الحموي** أنّ أبا العلاء لما مات أنشد على قبره أربعة وثمانون شاعراً مراثي.[2] وفي تاريخ **ابن الوردي**: **"قرئ على قبره سبعون مرثية".**[3] وقد ذكر **الذّهبي**: "أنّ أبا العلاء لما توفِّي اجتمع على قبره ثمانون شاعراً وخُتِم في أسبوعٍ واحدٍ عند القبر مائتا ختمة".[4] وفي قول آخر: **"اجتمع على قبره ثمانون شاعراً، وختموا في أسبوع واحدٍ مائتي ختمة، وقرئ على قبره سبعون مرثية".**[5]

يظهر من خلال ما تقدّم أنّ وفاة أبي العلاء المعرّي كان لها أثرٌ بالغٌ على نفوس محبّيه من تلاميذ وشيوخ وعلماء وأمراء، وهذا نظراً للمكانة العلميّة والمعرفيّة الّتي كان يحظى بها.

وخلاصة القول فيما يخصّ حياة أبي العلاء المعرّي، فالملاحظ أنّه بالرّغم من القفزات الّتي عاشها في حياته سواءٌ من النّاحية الاجتماعية، أو السياسية، أو النّفسية، وحتّى الصّحية؛ فإنّها شكّلت منعطفاً في حياته ممّا ساهم في إثراء شخصيّته وكذا ثقافته وإنتاجاته العلمية

ثانياً: رسالة الغفران ومنهج أبي العلاء في تدوينها

تعدّ رسالة الغفران من أهمّ الآثار النّثرية الّتي وصلت إلينا من أبي العلاء المعرّي؛ فهي إحدى دُرَر الأدب العربي، وقمّة النّبوغ الفكري في القرن الرّابع الهجري، كما أنّها تنتمي لفئة الرّسائل الطّوال وبذلك تعدّ من المصنّفات البارزة الّتي جمعت بين الإطار الأدبي، واللّغوي، والفلسفي الّذي امتاز به المعرّي. وعليه سنخصّ هذه الرّسالة بالدّراسة والشّرح والتّحليل لاكتشاف مواطن القوّة فيها.

---

[1]– الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ: أبو العلاء المعرّي، نشره: محمود حسن زناتي، مطبعة حجازي، القاهرة، ط1، 1938م، ج1، ص79.

[2]– معجم الأدباء: ياقوت الحموي، ج1، ص304.

[3]– تعريف القدماء بأبي العلاء عن تتمّة المختصر في أخبار البشر: ابن الوردي، ص208.

[4]– تعريف القدماء بأبي العلاء تاريخ الإسلام: الذّهبي، ص200.

[5]– أوج التحرّي عن حيثيّة أبي العلاء المعرّي: يوسف البديعي، تح: إبراهيم الكيلاني، المعهد الإفرنسي مجموعة النصوص الشرقية، دمشق، د.ط، 1944م، ص37.

1. التّعريف برسالة الغفران:

هي رسالة ألّفها المعرّي في عزلته سنة (**424**هـ) وهو في الستين من عمره.[1] تقول عائشة عبد الرّحمن: "**غير مجهول أنّ الغفران أُمليت بمعرّة النّعمان على التّحديد، في أخريات الرّبع الأوّل من القرن الخامس الهجري**".[2] وتوجد دلائل على زمن كتابة الرّسالة وهو ما ورد في رسالة **ابن القارح**: "**وكيف أشكو من فاتني وعالني نيفاً وسبعين سنة**"؛[3] فهذه العبارة تدلّ على أنّ رسالة الغفران كانت تملى بين عامي (**422**هـ)-(**424**هـ) وابن القارح يبلغ من العمر نيفاً وسبعين سنة.

وكما هو معلوم أنّ أبا العلاء المعرّي اعتزل النّاس منذ (**400**هـ) إلى غاية وفاته، وهذا يؤكّد أنّ رسالة الغفران أُلّفت في فترة عزلته بعد تجريب الحياة خيرها وشرّها، وبعد أن تجاوز المعرّي السّتين من عمره أي مرحلة النّضج والتأكّد من الحقائق الصّادقة والأخبار الزّائفة.[4]

والسّبب المباشر في كتابة رسالة الغفران هو الرّد على رسالةٍ وجّهها إليه أحد معاصريه في حلب يُدعى **عليّ بن منصور** ويُعرف **بابن القارح** (**ت423**هـ)؛ إذ كان يتحامل على بعض الأدباء والشّعراء، ويرى أنّهم ببعض ما قالوا أو فعلوا من إهمال بعض الفروض الدّينية أو شرب الخمر، وقول الغزل، صائرون إلى جهنّم.[5] فأجابه المعرّي برسالةٍ جعل نواتها الغفران. وما يؤكّد هذا قول **جعفر خريباني**: "**كتبها (رسالة الغفران) سنة 424هـ (القرن الحادي عشر ميلادي)،يردّ بها على رسالة رجلٍ يودّ الشّهرة اسمه علي بن منصور القارح الحلبي، الرّسالة كثيرة الاستطراد ويعود سبب ذلك إلى سعة اطّلاع المعرّي وغزير ثقافته وإلمامه بشتّى معارف سابقيه وقد أحيا أبو العلاء في رسالته ألفاظاً كثيرة كانت مواتاً، وجاء بالنّادر**

---

[1]– مع أبي العلاء في رحلة حياته: عائشة عبد الرّحمن بنت الشاطئ، دار المعارف، القاهرة، ط1، د.ت، ص221.

[2]– الغفران دراسة نقدية: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف، مصر، ط4، 1999م، ص44.

[3]– رسالة ابن القارح: ابن القارح، تح: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، مصر، ط9، 1977م، ص66.

[4]– رسالة الغفران للمعرّي قراءة تأويلية: حساني شريف نجيب، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر بسكرة، إشراف: محمد بن لخضر فورار، 1433هـ/2012م، ص73.

[5]– الآراء الفلسفية عند أبي العلاء المعري وعمر الخيام: تغريد زعيميان، الدار الثقافية للنّشر، القاهرة، ط1، 2003م، ص160.

من اللّغة والغريب، والشّاذ من العبارات، كما يظهر جليّاً علم الشّاعر بالشّعر وروايته ونقده وبالأماكن، والجماعات وبالتّاريخ والقرآن وتفسيره".[1]

وقد تخيّل المعرّي في رسالته هذه رجلاً صعد إلى السّماء ووصف ما شاهده هناك، وانتقد فيها الشّعراء والرّواة والنّحاة بأسلوبٍ روائي بديع.[2]

كما انتقد المعرّي آراء بعض العلماء والأدباء، والفقهاء في الشّعر والأدب، وفي الأخبار الدينية، وهو يفعل ذلك كلّه بتهكّمٍ مرٍّ وشيءٍ من المرح، يقتضيه ذلك التهكّم؛ على خلافٍ ما عُرف في اللّزوميات.[3]

أمّا اسم الرّسالة فناتج من أنّ الكاتب يستعمل كثيراً لفظة **"الغفران"** ومشتقّاتها؛ فهو أوّل ما يطرح على سكّان الفردوس من الأسئلة: بم غُفر لك؟ وعلى الهالكين: لِمَ لم يُغفر لك؟ وهذه الرّسالة تصنّف ضمن الرّسائل الطّوال.[4]

2. محتوى الرّسالة:

رسالة الغفران تمثّل جواباً على رسالة **ابن القارح**، وهي رحلة يغمرها الخيال والمغامرة، فقد جاءت في قالبٍ قصصيٍّ حواريٍّ ذو خلفيّةٍ خياليةٍ، تخيّل فيها أبو العلاء أنّ ابن القارح قد غُفر له يوم القيامة، فأُدخل الجنّة، فراح يطوف في جنائنها وينعم بطيّباتها، ويجتمع بطائفةٍ من شعراء الجاهليّة والإسلام ويسألهم كيف نالوا الغفران، ويعقد معهم المجالس الأدبيّة، ثمّ ينتقل إلى جنّة العفاريت فإلى الجحيم، ومن الجحيم يعود إلى الجنّة.

وحسب عادة القدماء؛ فإنّ المعرّي افتتح رسالته بالإشادة بفضل ابن القارح: **"وصلت الرّسالة الّتي بحرُها بالحِكَمِ مسجورٌ، ومن قرأها لا شكّ مأجورٌ، إذ كانت تأمر بتقيّل الشّرع، وتعيب من ترك أصلاً إلى فرعٍ، وغرقت في أمواج بدعها الزاخرة، وعجبت**

---

[1]– أبو العلاء المعري رهين المحبسين: جعفر خريباني، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1990م، ص61.

[2]– تاريخ الأدب العربي: أحمد حسن الزيات، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط5، 1999م، ص226.

[3]– تاريخ الأدب العربي من مطلع القرن الخامس الهجري إلى الفتح العثماني: عمر فروخ، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط1، 1979م، ص226.

[4]– الأدب في العصر الفاطمي: محمّد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د.ط، د.ت، ص268.

من اتّساق عقودها الفاخرة؛ ومثلها من شفع ونفع، وقرّب عند الله... وفي تلك السّطور كلِمٌ كثيرٌ، كلّه عند البارئ –تقدّس– أثيرٌ وقد غُرس لمولاي الشيخ الجليل –إن شاء الله– بذلك الثّناء، شجرٌ في الجنّة لذيذٌ اجتناءٍ... وتجرى في أصول ذلك الشجر: أنهار تختلج من ماء الحيوان، والكوثر يمدّها في كلّ أوانٍ، من شرب منها النّغبةَ، فلا موت... ويعمد إليها المغترفُ بكؤوس من العسجد، وأباريق خُلقت من الزّبرجد".[1]

هكذا انطلق وصف الجنّة، الكلمة الطيّبة الّتي صدرت عن ابن القارح تمجيداً لله، تولّدت منها شجرة طيّبة، وهذه الشّجرة بدورها أفسحت المجال لظهور الجنّة ولإنشاء رسالة الغفران؛[2] الّتي تنقسم إلى قسمين كبيرين:

*** القسم الأوّل: رحلة ابن القارح في السّماء**

يتخيّل المعرّي أنّه قد خطر لابن القارح أن يقوم بنزهةٍ في دار البقاء، فركب جملاً كريماً من جمال الجنّة خُلق من ياقوتٍ ودرٍّ، وسار في الجنّة على غير منهجٍ، ورأى ما فيها من نعيمٍ، ورأى يوم الموقف وما فيه من هولٍ وشفاعةٍ، وقد أقام فيه ستّة أشهر حتّى أعياه الحرُّ والظّمأ، وهو واثق بدخول الجنّة لأنّ معه صكّ التّوبة، وقد فكّر في أن يخدع سدنة الجنّة بما كان يخدع به النّاس في الدّنيا من الشّعر فلم يُفلح، وأخيراً شُفع له فنال ما ابتغى، وعاد إلى نعيم الفردوس ومنه قصد زيارة الجحيم ليرى حال أهلها، فركب بعض دوابّ الجنّة وسار فمرّ بجنّة العفاريت وهم جنّ آمنوا بمحمّد، ثمّ وصل إلى الجحيم فرأى إبليس مضطّرباً في الأغلال والسّلاسل. وهو في رحلته هذه يمرّ بعددٍ كبيرٍ من الشّعراء ورجال الأدب، فيرى في الجنّة جماعةً ممّن كان ينتظر أن يراهم في النّار، ويرى في النّار جماعة من الّذين كان ينتظر أن يراهم في الجنّة فيسأل الأوّلين عن سبب الغفران لهم، والآخرين عن منع الغفران عنهم فيجيبونه مفصّلين رواية حالهم وموردين أسباب الغفران أو منعه، ولذلك سمّي الكتاب "**رسالة الغفران**".[3]

---

[1]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعري، تح: كامل كيلاني، مطبعة المعارف، مصر، د.ط، د.ت، ص4-7.

[2]– أبو العلاء المعري أو متاهات القول: عبد الفتاح كيليطو، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء-المغرب، ط1، 2000م، ص21.

[3]– تاريخ الأدب العربي: حنّا الفاخوري، دار طلاس، حلب، د.ط، د.ت، ص696.

*** القسم الثّاني: الرّد على رسالة ابن القارح**

في هذا القسم يتناول المعرّي المسائل الّتي وجّهها إليه ابن القارح فيجيبه عنها واحدةً واحدة، ويعرض خلال ذلك لمسائل أخرى لم يسأل عنها. فنراه يتكلّم على الزّمان والمكان، والتّناسخ، والقرامطة، ومذهب الحلول وغير ذلك ممّا سُئل عنه أو ممّا عرض له أو أراد هو إثارته.[1]

فالمعرّي من خلال هذه الرّسالة يخلق في الأدب العربي نوعاً أدبيّاً جديداً قائماً على السّرد، يتضمّن الوصف والحِوار كما يتضمّن شخصية رئيسية تتحرّك جنب شخصيّات فرعية لتخلق عملاً متكاملاً له بداية ونهاية، ويتضمّن آليات السّرد من قصّ واسترجاع، ويستعين بشخصيّات متنوّعة من جنّ وإنس وحيوان تحضر في المحشر أو الجنّة أو النّار، ويستلهم من خيال بديع يجعل النّساء يخرجن من ثمار الأشجار، ويجعل الأفعى تتبدّل إلى حيّة.[2]

3. قيمة الرّسالة:

إنّ رسالة الغفران من أهمّ مؤلّفات المعرّي، إذ تهيّأ لها ما لم يتهيّأ لغيرها من المؤلّفات من عنايةٍ واهتمامٍ من لدن الدّارسين، وذلك أنّ المعرّي استطاع من خلالها أن يتفرّد بالجمع بين قيمتين: **الأولى علمية لغوية، والثّانية فنيّة أدبية.**

أ. القيمة العلمية اللّغوية:

حملت رسالة الغفران بين طيّاتها علوماً شتّى وفي ميادين مختلفة، كما أنّها نقلت لنا مرحلةً مهمّةً في حياة المعرّي، وهي المرحلة المتأخّرة من عمره والّتي تميّز فيها بالنّضج على المستويين الأدبي واللّغوي، ممّا أظهر وبشكلٍ جليٍّ سعة اِطّلاعه على اللّغة، وقدرته على التّحليل، وتمكّنه من القواعد وهو كثيراً ما يتفوّق عند النّواحي اللّغوية والنّحوية، ولا عجب في ذلك فأبو العلاء من أكابر أرباب اللّغة والنّحو.[3]

---

[1]– المرجع السابق: ص696.

[2]– صورة المكان في رسالة الغفران: زينه عرفت بور، آفاق الحضارة الإسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية والدّراسات الثّقافية، السنة الخامسة عشرة، العدد الثاني، الخريف والشتاء، 1434هـ، ص52.

[3]– الجامع في تاريخ الأدب العربي الأدب القديم: حنّا الفاخوري، دار الجيل، بيروت–لبنان، ط1، 1986م، ص848.

كما أنّ الملاحظ في رسالته هو حفظه للشّواهد، ومعرفته الواسعة بغريب اللّغة، وقدرته على الاستقصاء، وإيراد الأدلّة، والقياس، وتعليل الأحكام؛ حيث نجده في هذه الرّسالة حين يعرض آراءه اللّغوية والنّحوية، يعتمد النّقل أكثر ممّا يعتمد القياس؛ وكثيراً ما تعرّض **لسيبويه، والسّيرافي، وأبي علي الفارسي**، مبيّناً أوهامهم في الإعراب، وتعرّض **لأوس بن حجر، وامرئ القيس، وبشّار**، وبيّن أخطاءهم اللّغوية.

وقد حمد عند الشّعراء الابتداع والابتكار وحمل في نقده على الغلوّ الشّاذ في الشّعر، وعلى التزلُّف، وعلى استعمال الألفاظ النّافرة، والقوافي الضّعيفة، وهكذا كانت رسالة الغفران محكمة يناقش فيها أبو العلاء الشّعراء في استعمال الألفاظ وفي تعسُّفهم وتأويلهم، وينصّب نفسه حكماً يبتّ الأحكام فيُثني على هذا ويلوم ذلك، يمتدح هذا ويخطّئ ذاك.[1]

والملاحظ أنّ أبا العلاء المعري عاش حياته مع اللّغة العربيّة حتّى تحوّلت الكلمات لديه إلى كائناتٍ حيّةٍ، تمرّ أمام ذاكرته في ومضةٍ كلّما استدعاها كلّ كائنٍ حيٍّ أو كلّ كلمةٍ معروفةٍ أصلها، وتطوّراتها وأشكالها الّتي اتّخذتها، واستعمالاتها المختلفة، رجلٌ مثل هذا حين ينشئ رسالة تتزاحم عليه الكائنات، كلمات وعبارات وأشعار وأمثال، وقرآناً وحديثاً شريفاً، ثمّ تنطلق في سلاسةٍ إلى حين تصيب المعنى الّذي يريده، والسّجع الّذي نراه ليس مقصوداً لذاته، بل لقدرته على الوفاء بالمعنى، وغرابة الألفاظ مسألة نسبية مرتبطة بدوران الكلمة على الألسن أو هجرانها أماكنها.[2]

يقول في مطلع الرّسالة: "**قد علم الجبر، الّذي نُسب إليه جبريل، وهو في كلّ الخيرات سبيلٌ أنّ في مسكني حماطةً، ما كانت قطّ أفانيةً، ولا النّاكزة بها غانيةً، تُثمر من مودّة مولاي الشّيخ الجليل... وإنّ في طِمْريّ لحضباً وكلّ تأذاتي، لو نطق لذكر شذاتي، ماهو بساكنٍ في الشّقاب ولا بمُتشَرّفٍ على النّقاب ما ظهر في شتاءٍ ولاصيفٍ، ولا مرّ بحبلٍ ولا خَيْفٍ**".[3]

---

[1]– المرجع السابق: ص849.

[2]– التضمين والتناص وصف رسالة الغفران للعالم الآخر نموذجا: منير سلطان، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط1، 2004م، ص101-102.

[3]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعري، تح: درويش جويدي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، د.ط، 2018م، ص51-52.

فاللّغة هنا تستجيب للمواقف المتباينة، ولكنّها ترتقي درجةً عن اللّغة الأدبية السّهلة، وهي وسيلة أبي العلاء في أن يحيا حياته بالطّريقة الّتي يهواها، فهي مملكته ومالكته وهو حاكمها وأسيرها.[1]

وقد استطاعت هذه الرّسالة أن تجد منفذاً لعقل المتلقّي، من خلال الجانب التّعليمي الّذي يمكننا اعتباره من أهمّ ما تفرّدت به الرّسالة وفي ذلك يقول كمال اليازجي: **"هذا الجانب إنّه يمثّل مرحلة طويلة من مراحل الأدب العربي، ويجمع ثروةً طائلةً من غريب اللّغة وعجيب صورها وتعابيرها فهو والحالة وهذه، أقرب إلى التّعليمي منه إلى الأدب القصصي وخير ما يمثله في أدب هذا العصر الحكاية اللاّهية المعروفة برسالة الغفران لأبي العلاء المعرّي".**[2]

ب. القيمة الفنية الأدبية:

رسالة الغفران تدلّ على قوّة خيال صاحبها وعظم ابتكاره، كما تدلّ على سعة معارفه، فهو دائرة معارف في التّاريخ والرّواية والأديان والمذاهب، إذ يقول في ذلك عبّاس محمود العقّاد: **"والصّواب في أمر هذه الرّسالة أنّها كتاب أدب وتاريخ وثمرة من ثمار الدّرس والاطّلاع ليست بالبدعة الفنيّة ولا بالتخيّل المبتكر؛ وقد سلك المعرّي فيها مسلك التّلطف في القصص".**[3]

فالمعرّي يورد في رسالته طائفةً من أخبار الشّعراء والأدباء، ونتفاً من أشعارهم ومُلَحِهم ويُضيف إليها حِواراً كان يقع مثله بين النّحاة والرّواة ممّن تقدّمه؛[4] فيعزوه هو إلى الشّعراء

---

[1]– التضمين والتناص: منير سلطان، ص139-140.

[2]– الأساليب الأدبية في النثر العربي من عصر علي بن أبي طالب إلى عصر بن خلدون: كمال اليازجي، دار الجيل، لبنان، ط1، 1986م، ص119.

[3]– مطالعات في الكتب والحياة، الخيال في رسالة الغفران: عباس محمود العقاد، المطبعة التجارية الكبرى، د.ب، د.ط، 1924م، ص78.

[4]– العقاد دراسة أدبيّة: محمود السمرة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2004م، ص258.

أنفسهم ويجعل أولئك الشّعراء مرجعه الّذي يفصل له فيما كان من الخلاف على لحن عباراتهم وضبط ألفاظهم ونوادر تراجمهم، فينحلهم آراءه في ذلك الخلاف ويلقنهم حكمه فيما يحسبه هو صواباً أو خطأ من أقاويل النّقاد وأسانيد الرّواة.[1]

ونقد أبي العلاء ممزوجٌ بالسّخرية والتّهكم، وكلامه في ذلك شديد الوقع على خصومه؛ إذ يلتزم الغريب والجناس والأمثال والإشارات التّاريخية. يُغرب ما استطاع الإغراب، ويرمز ما استطاع الرّمز، ويحاور ما استطاع الحوار، في طرافةٍ ومهارةٍ.[2] وهو لاذع السّخر يتناول بتهكّمه أخبار الجنّة والنّار، وفكرة الغفران، وكيف يدخل قوم الجنّة من غير استحقاق، ويدخل آخرون النّار وليس لهم ذنب، وهو يهاجم البعث وينفي العودة؛ وهو يحاول أن يخفي شكوكه بظاهر ما في قوله من إيمان بكلّ شيء، وذلك تحت ستار التّوريات والغريب من الألفاظ وغير ذلك من ضروب التّعبير.[3]

إذاً فالإبداع في رسالة الغفران ليس في استدعاء المعرّي لفكرتها؛ إذ أنّ فكرة العالم الآخر والرّحيل إليه، وفكرة الغفران والموازنة بين الشّعراء والأدباء في العالم الآخر معروفة، ولكن الإبداع إنّما هو كائنٌ في الإطار الجديد الّذي وضع فيه المعرّي الأفكار والمعتقدات القديمة، وفي وصل مئات الأفكار والعواطف والمشاعر برحم الفكرة الأمّ بتصوّر شديد الخصوصية.[4]

وعليه يمكننا القول بأنّ أبا العلاء المعرّي استطاع من خلال رسالته الغفران أن يجمع بين مختلف العلوم، بأسلوب لا يخلو من الطّرافة والمتعة لما فيه من حوارٍ ، وفكاهةٍ، وسخريةٍ. ولكنّ وراء هذه الشّخصية الطّريفة، تكمن شخصية أخرى تمتاز بالقوّة والمقدرة، شخصية عالمة بأسرار اللّغة، وأساليب الشّعر، وفنون الأدب.

---

[1]– المرجع السابق: ص78.

[2]– الجامع في تاريخ الأدب العربي: حنّا الفاخوري، ص849.

[3]– تاريخ الأدب العربي: حنّا الفاخوري، ص697.

[4]– الظاهرة الدرامية والملحمية في رسالة الغفران: أبو الحسن سلام، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، د.ط، 2003م، ص20.

4. مكانة الرّسالة:

حظيت رسالة الغفران بمكانةٍ مرموقةٍ على اعتبار أنّها إحدى درر الأدب العربي، وكذا من أشهر ما بقي من التّراث العربي في العصر العبّاسي، وهذه الشّهرة مدينةٌ لاهتمام المستشرقين والنّقاد الأوروبيين بهذه الرّسالة ودراساتهم حولها والمقارنة بينها وبين الكوميديا الإلهية **لدانتي**.

إنّ المتصفّح للمؤلّفات القديمة الّتي تناولت تراث أبي العلاء المعرّي بالحديث، يلاحظ بأنّه وحتّى القرن الثّالث عشر الهجري، لم يكن المعروف عنها يتجاوز كلماتٍ قصار ذكرها مؤرّخوه في ترجمته، ويرجع سبب إهمال النّقاد القدامى لهذه الرّسالة إلى الاتّهامات الّتي وجّهها أعداء المعرّي وحسّاده إليه. خاصّةً بعد كتابة رسالة الغفران **"فقد ضاعت شخصيّته وأغرقتها سيول من الرّوايات والأخبار المتناقضة حول عقيدته وعجائب ذكائه وعاداته، وغدا من النّادر أن يُعثر على لفتات أدبيّة أو شذرات فنّية نقدية، تسلّط بصيصاً من الضّوء على أدبه".**[1]

وقد ادّعى البعض بأنّه سخر من المعتقدات الإسلامية فيما يتعلّق بالحياة الآخرة والجنّة والجحيم؛ حيث كان أوّل من كتب في الأدب العربي رحلةً خياليةً إلى الجنّة والجحيم متصوّراً فيها مصير بعض الشّعراء واللّغويين في الجنّة والنّار. فلم يهتمّ بالرّسالة كثيرٌ من النّقاد والدّارسين العرب لأنّه: **"حدث جدلٌ طويلٌ حول عقيدة أبي العلاء في حياته وهو وإن لم يعدم من يدافع عنه، فقد عدّه الكثيرون من معاصريه زنديقاً، وشاعت عنه هذه الصّفة منذ ذلك الوقت".**[2] وكان ممّن طعن في معتقد المعرّي "**الذّهبي**" في كتابه **تاريخ الإسلام** إذ يقول فيه: **"له رسالة الغفران في مجلّد، قد احتوت على مزدكة واستخفاف، وفيها أدب كثير".**[3] وقد كان لرفض المعرّي التّقرب من الحكّام والأمراء واتّهامهم بالطّغيان ونهب الأموال والمغالاة في جمع الضّرائب لصالحهم الخاصّ والفسق، جعلهم يرمونه بالزّندقة والإلحاد.[4] إذ قيل عنه أنّه: **"كان**

---

[1]– شاعرية أبي العلاء في نظر القدامى: بالحاج محمد مصطفى، الدار العربية للكتاب، تونس، د.ط، 1976م، ص37.

[2]– دائرة المعارف الإسلامية، دار المعرفة، بيروت–لبنان، د.ط، د.ت، مج1، ص382.

[3]– تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: الذّهبي، مج9، ص721.

[4]– دراسة نقدية لبعض المعالجات الرّئيسة لكتابات المعرّي: خليفات سحبان، مجلّة مجمع اللّغة العربية الأردني، العدد المزدوج: 20/19، ربيع الأوّل، رمضان 1403هـ، كانون الثاني، حزيران 1983م، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان–الأردن، ص64.

متّهماً في دينه يرى رأي البراهمة لا يرى إفساد الصّورة ولا يأكل لحماً ولا يؤمن بالرّسل والبعث".[1]

وسعي الحكّام والأمراء إلى استمالة المعرّي كان طمعاً في جعله وسيلةً لاستمالة الشّعب وبالتّالي توطيد الملك، وذلك لما كان يتمتّع به المعرّي من شعبيةٍ بين أفراد شعبه، ومن هؤلاء وزير الحاكم بأمر الله **عليّ بن جعفر بن فلاح** يكتب إلى والي حلب عزيز الدّولة: **"أن يحمل أبا العلاء إلى مصر ليبني له دار علم خاصّة به، وسمح له بخراج المعرّة طوال حياته فأبى ذلك كلّه".**[2]

ويذكر أنّ **"داعي الدّعاة الفاطمي"** بعد أن كان يتودّد إلى أبي العلاء ويستميله، انقلب عليه وسعى إلى تشويه صورته، والأكثر من ذلك هو استباحة دمه باسم الغيرة على الدّين، إذ جاء في إحدى خطبه يقول: **"قد انتهى إليكم خبر الضّرير الّذي نبغ بمعرّة النّعمان وما كان يُعزى إليه من الكفر والطّغيان، على كون الرّجل متقشّفاً، وعن كثير من المآكل الّتي أحلّ الله متعفّفاً، وكان جرى النّاظر الّذي ينظر في ذلك الوقت فتكلّم فيه الحاضرون وأغرَوْا بدمه، وقالوا إنّ الغيرة على الدّين تُبيح قتله".**[3]

يتّضح ممّا سبق بأنّ أبا العلاء المعرّي تمّت محاربته عمداً من قبل كارهيه بسبب الجدل حول معتقده، فلم ينل حقّه من الدّراسة من قبل النّقاد والدّارسين القدامى، وذلك مقارنةً بما حظي به غيره من الشّعراء والأدباء، ويمكن أن نستثني قلّةً منهم، فنذكر منهم **"القفطي"** الّذي ذكر في كتابه إنباه الرّواة على أنّها من بين الرّسائل الطّوال الّتي تجري مجرى الكتب المصنّفة، وكذلك فعل **"سبط ابن الجوزي"** في مرآة الزّمان فذكرها بين المصنّفات الحسان لأبي العلاء، و**"أبو القاسم الكلاعي المغربي"** الّذي أشار إليها في أحكام صنعة الكلام، بين رسائله الّتي لها بال، و**"الصّفدي"** في الغيث المسجم أشار إلى الفصل الّذي أملاه أبو العلاء في بيتي **النمر بن تولب** فقال: **"ومن وقف على كلام أبي العلاء في رسالة الغفران في ذلك البيتين،**

---

[1]– الفكر الديني عند أبي العلاء المعري: عطا بكري، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت–لبنان، ط1، 1980م، ص83.

[2]– نظرات جديدة في غفران أبي العلاء: موسى باشا عمر، دار طلاس، دمشق–سوريا، ط1، 1979م، ص39.

[3]– مأساة شيخ المعرّة: أمجد الطرابلسي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، د.ط، 1997م، ص07.

وكيف غيّر القوافي منها ونزلها على سائر حروف المعجم خلا حرف الطّاء، علم تمكّن أبي العلاء من الأدب واطّلاعه على اللّغة".[1]

و**ابن العديم** في كتابه **الإنصاف والتّحري**، ذكر رسالة الغفران في تصانيف أبي العلاء ثمّ قال: **"وكتبها إلى علي بن منصور الحلبي المعروف بدواخلة، جواباً عن رسالة كتبها إليه، يعتب عليه على بن منصور في أنّه بلغه عنه أنّه ذكر له فقال: هو الّذي هجا أبا القاسم المغربي فكتب إليه رسالة الغفران جواباً عنها".**[2]

ويمكن القول بعد استقراء التّراجم والمؤلّفات الّتي تناولت تراث أبي العلاء المعرّي وخاصّةً رسالته الغفران، أنّها تنقسم إلى قسمين؛ قسم يعارضه وهو يشكّل الفئة الأكثر، وهذا القسم يرميه بالزّندقة والكفر، وسوء العقيدة، أمّا القسم الآخر وهو المؤيّد لأبي العلاء ورسالته؛ فيرى بأنّ رسالته الغفران من أحسن الرّسائل الطّوال، وهي تدلّ على تمكّنه من الأدب واطّلاعه على اللّغة، وهذه الفئة هي أقلّ بكثير من سابقتها.

وفي القرن التّاسع عشر، بدأ اسم رسالة الغفران يتردّد في الأوساط الأدبيّة الأوروبية، مقترناً بالكوميديا الإلهية لدانتي، وأوّل من عرّف هذه الرّسالة المستشرق الإنكليزي **نيكلسون** (**Nicholson**) في المجلّة الأسيوية الملكية (**J.R.A.S**) شهر يوليو عام (**1899م**).[3] وفي عام (**1900م**) قدّم **نيكلسون** وصفاً للمخطوط، وترجمةً ملخّصةً للقسم الأوّل من الرّسالة من الأصل العربي، وفي عام(**1902م**) نشر ملخّص القسم الثّاني مترجماً مع الأصل العربي. وكان النّص الّذي نشره **نيكلسون** عام (**1902م**)، هو النّص الّذي اعتمده المستشرق الإسباني القسّ **"ميجويل أسين بلاسيوس"** (**Miguel Asin Palacios**) في دراسته لرسالة الغفران مع أصول إسلامية غيرها، وقد نشر هذه الدّراسة بالإسبانية في مدريد عام (**1919م**). وقرّر أنّ: **"أصولاً إسلامية من بينها رسالة الغفران، قد كوّن أسس الكوميديا**

---

[1]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعري، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، د.ط، 1994م، ص09.

[2]– المصدر نفسه: ص10.

[3]– Journal of the roy. Asial-soc, 1900, p.637, 1902, p.75.

الإلهية".[1] ذلك أنّ أبا العلاء المعرّي أغرق الفكر بأطياب الوحي الملهم، والخيال العبقريّ.[2] وقد أحدثت هذه الدّراسة دويّاً في الأوساط الأوروبية، وأخذت رسالة الغفران منذ ذلك الحين مكانها في دراسات النّقاد العرب.[3]

وقد ذهب بعض الأدباء من أبناء الأندلس المحدثين، إلى أنّ "**دانتي**" قد اقتبس من المعرّي روايته المقدّمة، لما بينها وبين رسالة الغفران من المشابهة، فهي رحلةٌ بين الأرض والفردوس والجحيم، ومقابلة للأدباء وذوي الشّهرة من الصّالحين والغاوين.[4] واعتمد هذا الفريق من الباحثين على أنّ "**دانتي**" قد نظم كوميديا في عصرٍ احتكّ فيه الإفرنج بالمسلمين، وقد كان الإيطاليون أسبقهم إلى هذا فليس بعيداً أن يكون الشّاعر الإيطالي قد قرأ رسالة المعرّي، أو على الأقلّ عرفها بوجهٍ من الوجوه فتأثّر بها وأخذ منها، ويقوّي هذا الرّأي أنّ بين الغفران والكوميديا الإلهية عناصر الشّبه الّتي سبق وأن ذكرناها.[5]

عقب هذا الظّهور لرسالة الغفران نقاشٌ حادٌّ، فنّد فيه كثيرٌ من الغربيين مزاعم **بلاسيوس**، في حين كان الأمر إيجابياً بالنّسبة للدّارسين العرب، إذ اِلتفتوا إلى عملٍ أدبيٍّ ظلّ محجوباً عنهم بظلامٍ كثيفٍ فترةً من الزّمن، شُغل فيها مؤرّخو الأدب بالكلام عن معتقد صاحبه، مغرين بذلك الأجيال اللاّحقة بنبذه.[6]

ففي عام (**1904م**) ظهرت ترجمة **البستاني** لإلياذة **هومير**، وفي مقدّمتها يقول: "**وإنّ من أحسن ملاحم المولّدين، ملحمة نثرية جمع فيها صاحبها شتيت المعاني، وأوغل**

---

[1]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص11.

[2]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعري، تح: فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت–لبنان، د.ط، د.ت، ص18.

[3]– دراسة الطابع القصصي في رسالة الغفران: هومن ناظميان، إضاءات نقدية فصلية محكمة، السنة الثالثة، العدد التاسع، ربيع 1392ش/آذار 2013م، ص192.

[4]– رجعة أبي العلاء: عباس محمود العقاد، مطبعة حجازي، القاهرة، د.ط، 1939م، ص183.

[5]– نماذج بشرية: محمد مندور، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت، ص79.

[6]– التفاعل الحواري في رسالة الغفران: مصطفى بربارة، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات والفنون، وهران، إشراف: أحمد مسعود، 2010م–2011م، ص49.

في التصوّر، حتّى سبق دانتي الشّاعر الإيطالي، وملتُن الإنكليزي، إلى بعض تخيلاتهما، ألا وهي رسالة الغفران لأبي العلاء المعري".[1]

ثمّ نشر **"جرجي زيدان"** كتاب **تاريخ آداب اللّغة العربية**، وفيه يقول عن أبي العلاء المعرّي في الغفران: **"فتخيَّل رجلاً صعد إلى السّماء ووصف ما شاهده هناك، كما فعل دانتي شاعر الإيطاليان في الرّواية الإلهية، وما فعل ملتن الإنكليزي في ضياع الفردوس، لكنّ أبا العلاء سبقهما ببضعة قرون؛ لأنّ دانتي توفي نحو سنة 720هـ وملتن نحو سنة 1084هـ وتوفي أبو العلاء سنة 449هـ، فلا بدع إذا قلنا باقتباس هذا الفكر عنه، وأقدمهما دانتي لم يظهر إلاّ بعد احتكاك الإفرنج بالمسلمين والإيطاليان أسبق الإفرنج إلى ذلك".**[2]

وقد كان **"لطه حسين"** المبادرة الأولى في إعادة قراءة الخطاب العلائيّ؛ إذ يقول: **"من قرأ رسالة الغفران، وأراد أن يفقه معناها حقّ الفقه، احتاج إلى دقّةِ ملاحظةٍ، وحذق فطنةٍ، وبُعد نظرٍ، ونور بصيرةٍ، وإلى أن يدرس روح الكاتب فيحسن درسَه، ويعرف أغراضه، فإذا لم يوفّق إلى ذلك مرّت به رسالة الغفران وهو يظنّها من أقوم كتب الدّين".**[3]

ويضيف قائلاً: **"مادامت الثّقافة تتّسع وتنتشر، ومادام جمهور المثقّفين يعظم ويضخم من يوم إلى يوم، فلابدّ من أن نقرّب إليهم أدبنا القديم، ونزيّنه في قلوبهم، ونصله بأذواقهم؛ فليس كلّ النّاس قادراً على قراءة اللّزوميات، والفصول والغايات، ورسالة الغفران، وفهمها. ومع ذلك فيجب أن يعرف المثقفون جميعاً هذه الآراء وغيرها معرفة حسنة، وإلاّ انقطعت الصّلة بين الحديث والقديم".**[4]

---

[1]– الإلياذة: هوميروس، تر: سليمان البستاني، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، د.ط، 2011م، ص158.

[2]– تاريخ آداب اللّغة العربية: جرجي زيدان، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، د.ط، 2013م، ص684.

[3]– تجديد ذكرى أبي العلاء: طه حسين، ص236.

[4]– صوت أبي العلاء: طه حسين، دار المعارف، القاهرة، د.ط، د.ت، ص11.

وفي دراسةٍ أخرى قدّمها **عبّاس محمود العقاد** حول رسالة الغفران أكّد فيها: **"أنّ الصواب في أمر هذه الرّسالة أنّها كتاب أدب وتاريخ وثمرة من ثمار الدّرس والاطّلاع ليست بالبدعة الفنيّة ولا بالتّحليل المبتكر".**[1] عرض فيها لطائفةٍ من أخبار الشّعراء ونتفاً من أشعارهم ومُلحهم ويضيف إليها حواراً كان يقع مثله بين النّحاة والرّواة ممّن تقدّمه، ففي نظر **العقّاد** أنّه: **"قد أسهب في هذه الصّفات ما أسهب وأجاد فيها ما أجاد، ولكن أيّ شيء من هذه الأشياء لم يكن من قبل معروفاً موصوفاً، وأي خبر من أخبار الجنّة المذكورة لم يكن في عصره معهوداً للنّاس مألوفاً، كلّ أولئك كان عندهم من حقائق الأخبار ووقائع العيان ينتظرونه ويؤمنون به ويصدّقون أنّهم ملاقوه".**[2]

فقد أراد العقّاد رفع مكانة المعرّي العلمية وإمكاناته الفذّة؛ وإن كانت نابعة من فلسفة تشاؤمية لبيان مدى التّأثير الّذي حقّقته تلك النّفسية بكاتب كدانتي الّذي استلهم في كوميديته الإلهية مضامين رسالة المعرّي الغفرانية.[3]

والملاحظ في دراسة العقّاد لأبي العلاء ورسالته، أنّه استطاع الغوص في أعماق أبي العلاء النّفسية، ويرى بأنّ هذا التميّز ناجمٌ عن اِنطوائه وعزلته.

ومن النّقاد الّذين أولوا رسالة الغفران عنايةً فائقةً نجد **"عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ"** الّتي بذلت للغفران من الجهد في الخدمة والتّحقيق وفي ذلك تقول: **"لقد كنت من بين الطّلاب الّذين قرأوها. في طبعة غير محقّقة، على الأستاذ الدّكتور طه حسين في كلية الآداب، بعد أن تفرّغت لتحقيق نصّها سبع سنوات دأباً".**[4]

---

[1]– مطالعات في الكتب والحياة: عباس محمود العقاد، ص78.

[2]– المرجع نفسه: ص79.

[3]– جدل الخطاب النقدي الحديث والمعاصر حول شعر أبي العلاء المعري، دراسة في نقد النقد: سامي شهاب أحمد الجبوري، دار جرير، عمان–الأردن، ط1، 2013م، ص184.

[4]– جديد في رسالة الغفران، نصّ مسرحي من القرن الخامس الهجري: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، د.ط، 1983م، ص09.

وبعد إخراج بنت الشاطئ لرسالة الغفران في طبعة محقّقة، انصبّت جهود النّقاد من جيلها إلى تحديد جنسها الأدبي؛ وبذلك تعتبر الجهود المقدّمة من طرف طه حسين والعقاد وبنت الشاطئ، محاولاتٍ رائدةٍ في إخراج أدب أبي العلاء من ظلام القطيعة إلى نور الدّراسة والبحث.

يمكن القول من خلال ما تقدّم حول مكانة رسالة الغفران، أنّه رغم الانتقادات الموجّهة إليها بدعوى الدّين والعقيدة، إلاّ أنّها استطاعت أن تنال حقّها من الدّراسة من قبل الدّارسين القدامى والمحدثين، وأن تُحدث نقلةً نوعيةً في مجال الأدب والدّرس اللّغوي، لتخرج بذلك من نطاق الأدب العربي إلى نطاق الأدب العالمي.

الفصل الأوّل

المعرّي ومكانته اللّغوية

أوّلًا: منزلة اللّغة عند أبي العلاء المعرّي

أولى اللّغويون العرب اللّغة العربيّة عنايةً فائقةً، وبذلوا مجهوداً هائلاً في سبيل دراستها والعناية بها؛ فجمعوا أصولها ولموا شتاتها واستنبطوا أحكامها، وطوّروا مفاهيمها، ونجد من هؤلاء أبو العلاء المعرّي الّذي أتحف التّراث العربي بآثاره الخالدة، وقد كان للّغة دورٌ بارزٌ في إثراء إنتاجه الأدبي؛ حيث كان يستخدم مفردات اللّغة بطرق تخدم فنونه الأدبيّة المختلفة سواءً الشّعرية أم النّثرية، ولذلك سنخصّص هذه الدّراسة للبحث في الفكر اللّغوي لأبي العلاء المعرّي.

1) اللّغة عند المعرّي

إنّ الثّقافة اللّغوية للمعرّي واضحةٌ كلّ الوضوح في كلّ ما كتبه "**فالفصول والغايات**" يزخر بالشّروح اللّغوية، و"**عبث الوليد**" يعجّ بالكلام على العروض والأوزان الشّعرية والمسائل النّحوية، وفي "**رسالة الملائكة**" يتوقّف المعرّي طويلاً عند الفوائد اللّغوية، ولا تخلو **رسالة الصّاهل والشاحج** من حديثٍ لغويٍّ على ألسنة الحيوانات، وفي "**رسالة الغفران**" لم يترك لفظةً غريبةً إلاّ واستعملها، ولم يصادف مسألةً لغويّةً إلاّ وتوقّف عندها وفصّل في شرحها.[1]

وقد تحدّث النّقاد واللّغويون العرب القدامى عن مدى براعة وإتقان المعرّي للّغة، حيث جاء في **رسالة ابن القارح** إلى أبي العلاء وهو يمدحه: "**الشّيخ أعلم بالنّحو من سيبويه وباللّغة والعروض من الخليل**".[2] وقال فيه **السّمعاني**: "**البحر الّذي لا ساحل له في اللّغة**".[3]

وورد في **معجم الأدباء** أنّه: "**كان غزير الفضل شائع الذّكر وافر العلم غايةً في الفهم، عالماً حاذقاً بالنّحو**".[4]

---

[1]– المسائل اللّغوية في رسالة الغفران: محمد إسماعيل بصل، جذور، ذو القعدة 1420هـ، مارس2000م، ج3، مج2، ص346.

[2]– رسالة ابن القارح: تح، عائشة عبد الرحمن، ص26.

[3]– الأنساب: السّمعاني، تح: عبد الرّحمن بن يحي المعلمي اليماني، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، د.ب، ط1، 1977م، مج12، ص346.

[4]– معجم الأدباء: ياقوت الحموي، ج1، ص295.

وقال عنه **الخطيب البغدادي: "كان حسن الشّعر، جزل الكلام، فصيح اللّسان، غزير الأدب، عالماً باللّغة، حافظاً لها".**[1]

وقيل أيضاً: **"وله أشعار كثيرة، وسمع اللّغة، وأملى فيها كتباً، وله بها معرفة تامّة".**[2] وكان **"عالماً لغويّاً شاعراً".**[3]

وذكر في **لسان الميزان: "أبو العلاء المعرّي اللّغوي، الشّاعر المشهور، وكان عجباً من الذّكاء المُفرط، والاطّلاع على اللّغة".**[4]

وجاء في **المهرجان الألفي: "كان عالماً لغويّاً فكان هذا أبين مجد له وأشرقه، ومذ كان أبو العلاء بهير النّاس علمه باللّغة وتصرفه فيها وإحاطته بعلومها ولم يتعلّق عليه في هذا متعلّق".**[5]

كما أنّ الثّروة اللّغوية الّتي كان يمتلكها المعرّي، جعلته يحظى بمكانةٍ علميّةٍ ليس فقط بين علماء عصره من العرب، بل جعله موضع دراسةٍ بين الباحثين الغربيين، وقد ذكره **كارل بروكلمان** في كتابه **تاريخ الأدب العربي** بقوله: **"وفي لغته تأنّق وثراء لايباريان، وإن كان قد احتقر كلّ قديم. غير أنّ العلماء يختلفون حول قيمة أفكاره، فبينما يغالي (فون كريمر) A.V.KREMER في تقديره ويعدّه مفكّراً أصيلاً، يرى فيه (روزن) ROSEN على العكس من ذلك لغويّاً لا مفكّراً، يعنيه التّركيب البلاغي الفنّي أكثر من الفكرة، كما أنّ سعيه وراء اللّعب بالألفاظ كان يمكن أن يقوده إلى مسالك للفكر بعيدة عنه".**[6]

---

[1]– تاريخ بغداد في تعريف القدماء بأبي العلاء: الخطيب البغدادي، ص05.

[2]– المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ابن الجوزي، تح: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط2، 1995م، ج16، ص22.

[3]– تاريخ أبي الفداء، المختصر في أخبار البشر: عماد الدين أبي الفداء، تع: محمود ديّوب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1997م، ج1، ص532.

[4]– لسان الميزان: علي بن حجر العسقلاني، تح: عبد الفتلّ أبو غدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بيروت–لبنان، ط1، 2002م، ج1، ص511.

[5]– المهرجان الألفي لأبي العلاء المعري، أبو العلاء المعري وعلم النحو: إبراهيم مصطفى، دار صادر، بيروت–لبنان، ط2، 1994م، ص362.

[6]– تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، تر: عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983م، ج5، ص37.

فللّغة في حياة المعرّي أهميّة بالغة؛ استطاع من خلالها الهروب من سجنه وعزلته إلى عالمٍ تسوده المغامرة، والإبداع الفكري واللّغوي، فأصبحت لغته عبارة عن مزيجٍ من العلم والأدب، ونظراً لتعلّقه الشّديد باللّغة كرّس حياته في تعليمها وتعلّمها، وهذا وإن دلّ على شيء فهو: **"استيعابه العميق لألفاظها نادرها وغريبها ومعرفته بقوانينها وقدرته على تطويعها والتّلاعب بعناصرها والاستطراد في رصفها حتّى يتوهّم المتلقّي شذوذه بهذا من غايته ومقصوده".**[1]

من خلال ما تقدّم يتّضح بأنّ شهرة المعرّي اللّغوية، قد فاقت شهرته كأديب، أو شاعر، أو ناقد، وقد كثرت الإشارات إلى جهوده اللّغوية، وبراعته بأصول اللّغة وخباياها، حتّى تفوّق بذلك عمّا سبقوه من اللّغويين وهذا واضحٌ من خلال كتبه وآثاره الّتي أحسن إدارة المادّة اللّغوية فيها.

2) قيمة اللّغة عند المعرّي

اكتسبت اللّغة عند المعرّي أهميّةً بالغةً، فلم تكن مجرّد وسيلةٍ للتّعبير، بل أداةً للتّعليل والإدراك الكلّي؛ فاللّغة عنده هي بمثابة الكائن الحيّ والّتي يمكن للإنسان أن يؤلّف من خلالها ما يشاء من التّراكيب، على أن تسير وفق نظامٍ معيّنٍ وهو سنن الكون المتعارف عليها كالموت والحياة، والنّمو والتّغير؛وبهذا المفهوم يكون المعرّي: **"قد تصوّر الكون كلاً لغويّاً، والتّركيب اللّغوي غير نهائيٍّ، فهو كالأبديّة السّرمديّة في اتّساعها وامتدادها وعُمقها".**[2]

هذا المفهوم يتوافق والفكر اللّساني الحديث، الشّمولة والتّوالد اللاّنهائي للتّراكيب، وكذا اللّغة ككائن حيّ يتأثّر بالعوامل الكونية على اختلافها، كما أنّها تركيبٌ يحتوي على مجموعةٍ من الوحدات الدّنيا وهي الحروف وبالتّالي الأصوات وكلّ هذه الوحدات يستعان لخلق عدد لا متناهي من التّراكيب وفقاً للاستعداد الفطري للإنسان.

---

[1]– قضايا لسانية في رسالة الملائكة لأبي العلاء المعرّي: وفاء قواسمة، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللّغات، جامعة 08ماي 1945قالمة، إشراف: رشيد شعلال، 2015م، ص26.

[2]– المعرّي ذلك المجهول، رحلة في فكره وعالمه النّفسي: عبد الله العلايلي، دار الجديد، بيروت–لبنان، ط3، 1995م، ص33.

فاللّغة عند أبي العلاء هي الحياة وهي نظام يعكس حركة الطّبيعة ولاقيمة لأيّ عنصرٍ فيها ما لم يعبّر عن مقصد يحيل على معنى.[1]

إدراك المعرّي لقيمة اللّغة جعله حريصاً على حلّ اللّغز الكونيّ والوجوديّ فيها، كما نلاحظ أنّه تنبّه للجانب الموسيقي الموجود بها، فكان له علمٌ بالأصوات الّتي علّق عليها في مجالسه الّتي عقدها في فردوس الغفران، واستحضر لها أعلام الغناء ممّن تتردّد أسماؤهم وأخبارهم في كتب التّراث الأدبي. ونجده في **رسالة الصاهل والشاحج** يهتمّ بشعر المرقصات؛ ولعلّ فقدانه حاسّة البصر جعل حاسّة السّمع عنده على هذا القدر من الحدّة والحساسية، وإنّ من يقرأ تراث أبي العلاء في النّثر والشّعر يدرك مساحة إحساسه بفقد حاسّة البصر، ومكان سعيه للتّعويض عنها بإرهاف حاسّة السّمع، وتذوّق الأصوات، ودقّة التّمييز بينهما.[2]

فالمعرّي بذلك تجاوز جميع الطّرائق والمناهج النّظرية الّتي درج عليها واضعوا المعاجم اللّغوية في عصره، فكان يؤمن بأنّ اللّغة توقيف وليست اصطلاحاً بشرياً، ولذلك سعى من خلال دراسته للّغة إلى أهداف ثلاث، لا يقلّ أحدها أهميّةً عن الآخر وهي: الإبداع، والتّعليم، والإصلاح الاجتماعي؛[3] فاللّغة عنده ليست مجرّد وسيلةٍ للتّعبير، بل هي أداة للتّعليل والإدراك.

وعليه يمكن القول بأنّ علم المعرّي باللّغة وإحاطته بأسرارها، يعود إلى ماكان يملكه من ثروةٍ لغويّةٍ ضخمةٍ، ولذلك جاءت أعماله الأدبيّة حافلةً بالأساليب اللّغوية المعقّدة والغريبة، ممّا يدفع القارئ إلى شرحها وتحليلها، لتبيين مواطن الخفاء فيها.

3) المنهج اللّغوي عند المعرّي

إنّ المكانة المرموقة الّتي كان يحظر بها أبو العلاء المعرّي بين الأدباء، والنّقاد، واللّغويين، نظراً للأسلوب المتميّز والفريد الّذي كان يتّبعه في أعماله، وكذلك نظراً إلى حسّه المرهف وملكته الإبداعية، الّتي ساهمت في إتحاف التّراث العربي بآثاره الخالدة الّتي لم يستطع أحد من

---

[1]– أبو العلاء المعري معجميّا: يوسف العثماني، منشورات دار سحر للنشر ومعهد بورقيبة للغات الحيّة، تونس، د.ط، د.ت، ص25.

[2]– أبو العلاء المعري واللّغة: عبد الكريم الأشتر، مجلّة مجمع اللّغة العربية، دمشق، المجلد81، ج4، ص739-740.

[3]– المرجع نفسه: ص743.

الّذين عاصروه أن يأتي بمثل ما أبدع هو فيه؛ فمردّ ذلك إلى المنهج اللّغوي الّذي اعتمده وركّز عليه أسلوبه سواءٌ النّثري أم الشّعري.

حيث عمد المعرّي إلى تجاوز جميع الطّرائق والمناهج النّظرية، وتركيز اهتمامه على اللّغة الّتي تعبّر عن الواقع الّذي نعيشه والمجهول الّذي ننتظره؛ فاللّغة هي الجانب النّاطق عن ذلك الجانب الصّامت، وهي الطّريق إلى الإدراك.[1] وهذا شيءٌ لم يصرّح به أبو العلاء؛ وإنّما نستنتجه من إيماءاته وإشاراته. ولذلك نجده يتّجه اتّجاهاً مغايراً يتميّز بما يلي:

- التعلّق باللّغة إلى حدّ الرّعونة الّتي كأنّها تشير إلى الغاية منها والقصد المستور وراءها، وهذا الّذي نراه يُشيح ويُعرض عن مقوّماتها في **الأيْك والغصون**، قال:[2]

مَنْ يَبْغِ عِنْدِيَ نَحْواً أَوْ يُرِدْ لُغَةً فَمَا يُسَاعَفُ مِنْ هَذَا وَلاهَذِي
يَكْفيكَ شَرّاً من الدُّنْيَا وَمَنْقَصَةً أَنْ لايَبينَ لَكَ الهَادِي من الهَاذِي

- القدرة الفائقة على التّأويل اللّغوي على نحو ماكان يقوم به من نظر في أبنية الألفاظ واشتقاقها ودلالتها، وتقليب متونها، وما رآه البعض في صياغة وحداتها، وإصدار الأحكام وتعليلها، وإيجاد البراهين العقلية والنّقلية من غير غلوٍّ ولا تمحّلٍ وتمحيل اللّغة ماليس منها.[3]

- إخضاعه حروف المعجم بكاملها للقافية الشّعرية والنّظم على منوال مافُقد أو ندر أو أهمل من ذلك عند المتقدّمين، وهذا بعض ما قصد إليه في اللّزوميات، وعمل هكذا كان يعتبر من باب الاستقراء الأدبي والجهد اللّغوي الفنّي ورياضة الفكر.[4]

- جعل اللّغة وسيلة نقدٍ؛ حيث عمد في درسه اللّغوي على نقد الرّواة واللّغويين في بعض ما نقلوه أو فيما أطلقوه، وما كان ذلك إلاّ لتقويم الآراء من أجل تعليم اللّغة وإبلاغها بشكلٍ سليمٍ.[5]

---

[1]– المعرّي ذلك المجهول: عبد الله العلايلي، ص39.

[2]– المرجع نفسه: ص39.

[3]– قضايا لسانية في رسالة الملائكة: وفاء قواسمة، ص28.

[4]– المهرجان الألفي: محمد الشريقي، ص218.

[5]– قضايا لسانية في رسالة الملائكة: وفاء قواسمة، ص28.

– استخدامه مصطلحات وسائل العلوم والفنون الخاصّة في اختراع المعاني العامّة وتوسيع الطّاقة اللّغوية والبيانية بحذق وعمق سواء في الشّعر أم النّثر.

– استخدامه اللّغة بحريّةٍ مطلقةٍ وذلك نظراً لملكته الفطريّة الّتي تساعده على نظم اللّغة وسبكها.

– جعل اللّغة وسيلة إبداعٍ؛ استطاع بواسطتها أن يرسم بديع الأساليب وغريب الأخيلة، ومعالجة الكثير من الآراء اللّغوية؛ فاستطاع بذلك أن يتجاوز من سبقه من أقطاب اللّغة بالجمع بين الدّراسة اللّغوية والإبداع الفنّي.[1]

4) المعرّي ومذهبه اللّغوي

لقد رأى بعض الباحثين أنّ لدى المعرّي ميلاً ظاهراً إلى المذهب الكوفيّ، وكان من السّباقين إلى هذا الرّأي **إبراهيم مصطفى** في بحثه الموسوم: **"أبو العلاء المعرّي وعلم النّحو"** والّذي قدّمه في المهرجان الألفي لأبي العلاء المعرّي، وقد استند في بناء رأيه إلى حجّتين رئيسيتين هما:

نشأة المعرّي الكوفية، ونقده لأعلام المذهب البصري. وقد أفصح عن الحجّة الأولى بقوله: **"وكان أشياخ العرب يقبلون على نحو الكوفة ويعرضون عن نحو البصرة نحو الموالي، وكان الفقهاء يحبّون نحو الكوفة أيضاً لأنّ الكوفيّين أكثر روايةً وجمعاً للآثار وحفظاً للحديث، ولأنّ البصريّين أقلّوا الرّواية وتورّطوا في الفلسفة والجدل واطّرحوا الحديث أن يحتجّوا به ولحنوا المحدثين. لذلك أخذ الشّيخ يعلّم ولده كتاب النّحو الّذي تعلّمه من قبل وهو مختصر محمّد بن سعدان الضّرير الكوفي النّحوي المتوفّى سنة 231، وكان هذا الكتاب ممّا يتدارسه النّاشئون بالشّام ويُؤثِره الفقهاء".**[2]

[1]– المهرجان الألفي: محمد الشريقي، ص219-221.

[2]– المرجع نفسه: ص363.

وأبان الحجّة الثّانية بعرض نقدين للمعرّي يخالف بهما سيبويه، وهما في رسالة الغفران، ونصّ الأوّل منهما: **"ولقد هَمَمْتُ أن أسألك –الخطاب لعديّ بن زيد– عن بيتك الّذي استشهد به سيبويه، وهو قولك:**[1]

أَرْوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُـورُ أَنْتَ فانظُر لأيِّ حالٍ تَصِيرُ

فإنّ يزعم أنّ (أنت) يجوز أن يرتفع بفعلٍ مُضمَرٍ يُفسّره قولك: فانظر، وأنا أستبعد هذا المذهب، ولا أظنّك أردته".[2]

أمّا النّص الثّاني: **"فكيف تُنشد قولك؟ –الخطاب للنّابغة الجعديّ–:**[3]

وَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحاً وَلامُسْتَنْكَراً أَنْ تُعَقَّرَا

أتقول: ولا مستنكراً، أم مُستنكرٍ؟ فيقول الجعديّ: بل مُستَنكِراً، فيقول: الشّيخ ابن القارح: فإن أنشد منشدٌ: مستنكَرٍ، ما تصنع به؟ فيقول: أَزْجُرُه وأَزْبُرُهُ، نطق بأمرٍ لا يخبُرُهُ. فيقول الشّيخ –طوّل الله له أمد البقاء–: إنّا للّهِ وإنّا إليه راجعون، ما أرى (سيبويه) إلاّ وَهِمَ في هذا البيت، لأنّ (أباليلي) أدرك جاهليّةً وإسلاماً، وغُدِي بالفصاحة غُلاماً".[4]

ثمّ يعقّب على هذين النقدين بقوله: **"وقد ينبغ أن نتلبّث عند هذين النقدين قليلاً ففيهما أصلان يرجع إليهما أكثر ما نقده أبو العلاء من نحو البصرة؛ الأوّل: أنّ نحاة البصرة بقياسهم قد قوّلوا العرب مالا يقولون وأجروا على ألسنتهم غير ما يرضون. والثّاني: أنّهم تكلّفوا في توجيه الكلام وتخريجه بما أوقعه في الأباطيل".**[5]

---

[1]– ديوان عديّ بن زيد العبادي: تح: محمّد جبّار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، د.ط، 1965م، ق16، ص84. وفيه: لَكَ فاعلَم لأيّ حالٍ تصيرُ.

[2]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعري، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص191.

[3]– ديوان النّابغة الجعدي: تح: واضح الصّمد، دار صادر، بيروت–لبنان، ط1، 1998م، ص70.

[4]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعري، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص210–211.

[5]– أبو العلاء وعلم النحو: إبراهيم مصطفى، ص368.

وممّن ذهب مذهب إبراهيم مصطفى في الاحتجاج بنشأة المعرّي الكوفية نجد **أمجد الطّرابلسي** الّذي يقول: **"وأمّا الملاحظة الثّالثة فهي أنّ أبا العلاء في معظم المشاكل النّحوية والصّرفية الّتي أثارها في الغفران ظاهرُ الميل إلى المذهب الكوفي، ولا يُستغرب ذلك من رجلٍ كأبي العلاء نشأ في اللّغة نشأةً كوفيةً، كما كان ينشأ كثير من أقرانه في بلاد الشّام".**[1]

هذا القول يثبت أنّ ما اطّلع عليه المعرّي في دراسته اللّغوية يقوم على المذهب الكوفي، وذلك ناتجٌ عن نشأته ودراسته؛ وهو كذلك ما يبرّر انتصاره للكوفيين على البصريين في عددٍ من القضايا الّتي تصدّى للبحث فيها.

وكان ممّن أشار لتحيّز المعرّي للمذهب الكوفي **"سعيد الأفغاني"** في كتابه **"في أصول النّحو"**، في نصٍّ مفاده: **"وكانت تضمّ البلدة الواحدة نحاةً من منازع مختلفة، يطغى عليها أحياناً مذهب أهل البصرة، وأحياناً مذهب الكوفة، تبعاً لنزعة العالم ذي الأثر فيها، فهذه حلب ضمّت عالمين في زمنٍ واحدٍ: ابن جنّي رأس مدرسة القياس الّذي كان لمدرسة البصرة إمامها الأعظم، وابن خالويه الكوفي المنزع صاحب كتاب (ليس في كلام العرب) الّذي اتّبع فيه السّماع نافياً من اللّغة ما جوّزه فلسفةً نحاة البصرة، وبعدهما كان في الشّام المعري الّذي كان واسع الرّواية سماعيّاً إلى أبعد حدود السّماع، يضيق بنحو البصرة الّذي كان في أيّامه ممتلئاً بالجدل والقياس والتّعليل، وهذه النّزعة ظاهرة في كتبه كلّ الظّهور، وحسبُكَ أن تُلِمَّ برسالة الغفران لترى نقمته على البصريين خاصّةً".**[2]

في هذا النّص إشارة واضحة لتعصّب المعرّي للمذهب الكوفي ومعاداته للمذهب البصري، كذلك نلاحظ اهتمامه إلى جانب المذهب الكوفي، بالرّواية والسّماع وهذا لا يتجاوز المذهب الّذي يتّبعه.

---

[1]– مذاهب أبي العلاء في اللّغة وعلومها: محمد طاهر الحمصي، دار الفكر، دمشق–سوريا، ط1، 1986م، ص212–213.

[2]– في أصول النّحو: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ط، 1407هـ/1987م، ص234.

وسبب نفور المعرّي من المذهب البصري ونقده لهم هو أنّ:[1]

1.نحاة البصرة قد غالوا في القياس والتّمسك بالقاعدة، وقد رأى في ذلك عيباً إذ أنّهم قوّلوا العرب ما لم يقولوه.

2.تكلّفهم في توجيه ما شذّ عن القاعدة ممّا أوقعهم في الخطأ أو المغالاة نتيجة مبالغتهم في تجريد الأقيسة من أساسها وهو السّماع.

ومع ذلك تبقى الحجّة الّتي قدّمها إبراهيم مصطفى؛ وهي تعرّضه لأعلام المذهب البصري بالنّقد والتّجريح مجرّد رأيٍ. والرّد عليه يكمن في أمرين:

الأوّل: أنّ نقده لم ينل أئمّة البصريّين دون غيرهم، فهو ينكر على الفرّاء —وهو كوفيّ المذهب– قوله بأنّ أصل **"لكنّ" "لا كئنّ"**، ويبطل حجّته فيها، ويذهب مذهب البصريّين إلى أنّه لا يجوز دخول اللّام في خبر (**لكنّ**).[2]

ونجده كذلك ينكر أشياء من قراءة حمزة –وهو من القرّاء الكوفيين– ويؤيّد رأي أصحاب العربيّة في إنكارها، من ذلك قوله في رسالة الغفران على لسان الحيّة: **"فأقمتُ في جوارِ (حمزة بن حبيب)، فسمعته يقرأ بأشياء يُنكرها عليه أصحاب العربيّة؛ كخفض الأرحام في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾.[3] وكسر الياء في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾،[4] وكذلك سكون الهمزة في قوله تعالى: ﴿اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾،[5] وهذا إغلاقٌ لباب العربيّة لأنّ (الفرقان) ليس بموضع ضرورةٍ، وإنّما حُكِي مثل هذا في المنظوم".[6]**

---

[1]– قضايا لسانية في رسالة الملائكة: وفاء قواسمة، ص29.

[2]– الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: ابن الأنباري، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م، ج2، ص171.

[3]– الآية 01، من سورة النّساء.

[4]– الآية 22، من سورة إبراهيم.

[5]– الآية 43، من سورة فاطر.

[6]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعري، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص368.

ومذهب الكوفيّة يؤيّد قراءة حمزة؛ إذ ذهبوا إلى أنّه يجوز العطف على الضّمير المخفوض، والبصريّون يرون أنّه لايجوز.

أمّا **الأمر الثّاني**: فهو أنّ أبا العلاء لم يضق بنحو البصريين دائماً فقد رأى رأيهم في اشتقاق الفعل من المصدر.

وقد أدرك **أمجد الطّرابلسي** وقوف المعرّي بجانب البصريين في بعض المسائل، وميله للمذهب الكوفي في مسائل أخرى. يقول في ذلك: "**ولكنّ أبا العلاء رغم ميله هذا إلى الكوفيّين كان أذكى من أن يتعصّب لهم تعصّباً أعمى، ولذا نراه في بعض المواضع لا يتردّد في نُصْرَة البصريّين إذ اعتقد أنّ الحقّ في جانبهم**".[1]

ويضيف قائلاً: "**إنّ المعرّي قد تعرّض في الغفران إلى نقد كثير من القراءات المشهورة لا الشاذّة فحسب شأنه في ذلك شأن كثير من أصحاب العربيّة، وقد مرّت معنا أمثلة من هذا النّقد، وهذا يدلّ على أنّ أبا العلاء وإن كان في الغالب سماعيّ النّزعة كوفيّ الميل، فإنّه كثيراً ما يضربُ عن قدسيّة السّماع صفحاً محاولاً أن يُحكِّم فكره في كثير من القضايا الّتي يتورّع سواه من تحكيم الفكر فيها، وهذا ما دفعه إلى القول بعد أن ندّد ببعض قراءات حمزة: هذا إغلاقٌ لباب العربيّة لأنّ الفرقان ليس بموضع ضرورة وإنّما حُكي مثل هذا في المنظوم**".[2]

وبهذا القول يتّضح بطلان شائعة ميل أبي العلاء إلى المذهب الكوفي؛ وتعصّبه على المذهب البصري. لأنّ ما يتمتّع به من قدرةٍ علميّةٍ ومعرفيّةٍ تغنيه عن أيّ عصبيّةٍ أو صراعٍ مذهبيٍّ.

[1]– النقد واللّغة في رسالة الغفران: أمجد الطرابلسي، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، د.ط، 1951م، ص163.

[2]– المرجع نفسه: ص163.

ثانياً: مصادره في اللّغة

تهدف هذه الدّراسة إلى بيان أثر جهود السّابقين من اللّغويين على لغة المعرّي، حيث أنّ حركة التّأليف في اللّغة قد بلغت أوجها حتّى بلوغ عصره، واكتسبت المؤلّفات اللّغوية مراحل مهمّة من التّقدم العلمي، الأمر الّذي أتاح للمعرّي فرصة الاطّلاع على أكبر عددٍ ممكنٍ من هذه المؤلّفات اللّغوية، وأن يستفيد ويفيد منها وذلك لما تمتاز به من حسن التّرتيب والتّنظيم ممّا يسهّل عمليّة البحث فيها، غير أنّ بعض الكتب امتازت عن غيرها بما أولاها من عنايته الفائقة حتّى أمكن اعتبارها من المصادر الأساسية للغته، ومن أهمّ المصادر المعتمدة عند المعرّي:

1) كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)

يعدّ كتاب العين **للخليل بن أحمد الفراهيدي** من أعظم وأشهر المعاجم العربيّة القديمة، وهو يعتبر النّواة الأولى للتّأليف المعجمي الشّامل،[1] يضمّ بين دفّتيه ألفاظ اللّغة العربية، ونظراً لأهميّته العظيمة فقد حظي بعناية واهتمام اللّغويين العرب؛ ذلك أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي أدرك أنّ الحروف الّتي تتكوّن منها الكلمات أصوات ليس لها مكان إلاّ الفم من الحنجرة إلى الشّفتين؛ فأراد أن يحدّد مواضع هذه الأصوات من الفم وأن يرجع كلّ صوتٍ من هذه الأصوات المسموعة في أثناء الكلام إلى موضعه الخاصّ وبتحديد مواضعها الّتي سمّاها مخارج استطاع أن يرتّب الحروف ترتيباً جديداً، وكان هذا بداية الكلام في أصول علمٍ جديدٍ لم يسبق الخليل إليه، وهو علم الأصوات.[2]

ويعدّ أبو العلاء المعرّي واحد ممّن عُنوا بالخليل في النّحو، واللّغة، والعروض، عنايةً فائقةً متأتّيةً من اهتمامه بهذه العلوم الثّلاثة، فضلاً عن إعجابه بالخليل حيث ذكره في مواضع عديدة من كتبه، من ذلك ما ورد في كتاب **الفصول والغايات: "وفي كتاب العين: ظُهار جمع ظَهْرٍ: للقوس".**[3]

---

[1]– كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، د.ط، 1980م، ج1، ص47.

[2]– الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه: مهدي المخزومي، مطبعة الزهراء، بغداد، د.ط، 1960م، ص82.

[3]– الفصول والغايات: أبو العلاء المعرّي، ص42.

وقوله في **رسالة الملائكة: "وقد جاءت ألفاظٌ ممتزجة من كلمتين كما حكى بعضهم (حَيْعَلْ) إذا قال: حيَّ على الصّلاة، وفي كتاب العين هذا البيت:**[1]

أَقُولُ لَهَا وضوءُ الصبح بادٍ ألَمْ تُحْزِنك حَيْعَلَةُ المُنَادي

ولا أدفعُ أن يكون هذا الشّعر مصنوعاً".[2]

وجاء **في تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطّيب المتنبي** قوله: **"وقال الشّيخ: يقال إنّ (اللَّذْعني) الكلام البيّن الّذي ليس فيه مواراة وهذه الكلمة في كتاب العين، ولم تأت في شعر قديم إلاّ أن تكون شاذّة وقالوا أراد باللَّذْعَني الّذي عنى فسكن ذال الّذي وحذف الياء".**[3]

وقوله في **رسالة الغفران: "كأنّك أيّها الرّجل، وأنت عربيٌّ صميمٌ يُستشهَدُ بألفاظك وقريضك، تَزعُمُ أنّ الزّبرجد من الزِّبرج، فهذا يُقوّي ما ادّعاهُ صاحبُ (العين) من أنّ الدّال زائدةٌ في قولهم: صَلَخْدَم، وأهل البصرة يَنفِرون من ذلك".**[4]

وورد في **شرح ديوان ابن أبي الحصينة: "والأَيْهُقَان: ضربٌ من النّبات، ويقال إنّه الحُرُضُ، وقيل: بل هو نبتٌ يشبهُهُ، ووزن الأَيْهُقان هو فَيْعلان، وفي كتاب العين أنّ اشتقاقه من الهقن ولو صحّ هذا القول لوجب أن يكون أَيفعال وهذا مستكبر والقول الأوّل أكيس".**[5]

---

[1]– كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، إيران، ط2، 1409هـ، ج1، ص60. والرّواية فيه: أقول لها ودمع العين جارٍ.

[2]– رسالة الملائكة: أبو العلاء المعرّي، تح: محمد سليم الجندي، دار صادر، بيروت–لبنان، د.ط، 1992م، ص267–268.

[3]– تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي: اختصار أبي المرشد سليمان بن علي المعرّي، تح: مجاهد محمد محمود الصواف، محسن غياض عجيل، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ط، 1971م، ص283.

[4]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعري، تح: عائشة عبد الرحمن، ص245.

[5]– ديوان ابن أبي حصينة: شرح أبي العلاء المعري، تح: محمد أسعد طلس، دار صادر، بيروت–لبنان، ط2، 1999م، ج2، ص66.

وقوله في موضعٍ آخر: "**ووزن مُسَحْسِح على رأي سيبويه (مُفَعْلِل)، وعلى رأي غيره من أصحاب النّظر (مُفَعْفِل)، وعلى ما ثبت في كتاب العين (مُفَعْفِع). والمعنى: أنّ هذا الممدوح إذا غَضِب كان سَحابه بَرِداً، وهو مذموم عند عدوّه كما يُذَم السَّحابُ البَرِد، لأنّه مُهْلِك**".[1]

من خلال ما تقدّم من كلام المعرّي يتّضح تأثّره بشخصيّة الخليل وعلمه والعين، ممّا جعله مصدراً مهمّاً من مصادر لغته.

2) كتاب جمهرة اللّغة لابن دريد (ت321هـ)

كان للخليل بن أحمد الفراهيدي فضل السّبق في وضع أوّل معجمٍ عربيٍّ على أسس علميّةٍ دقيقةٍ، منتهجاً في ترتيبه على المنهج الصّوتي؛ وقد حاول **ابن دريد** تغيير المنهج الّذي سلكه الخليل وتيسير ما جاء به، وفي ذلك يقول: "**وقد ألّف أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهودي، رضوان الله عليه، كتاب العين، فأتعب من تصدّى لغايته، وعنَّى من سما إلى نهايته، فالمصنّفُ له بالغَلَب معترف، والمعاند متكلّف، وكلُّ من بعده له تَبَعٌ أقرَّ بذلك أم جَحَدَ، ولكنّه رحمه الله ألّف كتابه مُشاكلاً لثقوب فهمه وذكاء فطنته وحدّة أذهان أهل دهره**".[2]

حيث حاول **ابن دريد** تغيير المنهج الصّوتي الّذي اتّبعه الخليل، واعتماد نظامٍ للتّقليبات الألفبائيّة، مع مراعاة أوائل الأصول لا أواخرها، وقد ذكر ابن دريد في كتابه الجمهرة المنهج الّذي اتّبعه في ترتيب معجمه قائلاً: "**فمن نظر في كتابنا هذا فآثر اِلتماس حرف ثنائيّ فليبدأ بالهمزة والباء إن كان الثّاني باءً ثقيلة، أو الهمزة والتّاء إن كان الثّاني تاءً، وكذلك إلى آخر الحروف. وأمّا الثّلاثي فإنّا بدأنا بالسّالم، فمن أحبّ أن يعرف حرفاً من أبنيته ممّا جاء على فَعْلٍ وفُعْلٍ وفِعْلٍ وفَعَلٍ وفِعَلٍ وفُعَلٍ وفَعُلٍ وفَعِلٍ وفَعَلٍ وفِعِلٍ فليبغِ ذلك في جمهور أبواب الثّلاثي السّالم. ومن أراد بناءً يلحق بالثّلاثي بحرف من الحروف الزّوائد فإنّا قد أفردنا له باباً في آخر الثّلاثي تقف عليه إن شاء الله مع المعتلّ**".[3]

---

[1]– شرح ديوان أبي تمام: الخطيب التبريزي، تح: محمد عبده عزّام، دار المعارف، القاهرة، ط5، د.ت، ج1، ص439.

[2]– جمهرة اللّغة: ابن دريد، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط1، 1987م، ج1، ص40.

[3]– المرجع نفسه: ص40.

فالواضح من هذا القول أنّ ابن دريد لم يتّبع الخليل بن أحمد الفراهيدي في منهجه الّذي يقوم على تقسيم كتابه إلى حروف وكلّ حرفٍ يقسّمه إلى أبنية؛ بل اعتمد نظاماً للأبنية والتّقليبات الألفبائية.

وعليه يعدّ كتاب الجمهرة المعجم الثّاني المنظّم والشّامل بعد معجم العين، ولذلك أوجد لنفسه مكانةً ومنزلةً رفيعةً بين المعاجم العربيّة وهو الأشهر من بين كتب ابن دريد؛ فقد أشاد به الكثير من الباحثين وأكثروا من ذكره والاستشهاد به، ممّا يدلّ دلالةً قاطعةً على عظم وأهميّة هذا المعجم في الفكر المعجمي العربي.[1]

ونظراً لأهميّة هذا الكتاب فقد أفاد منه اللّغويون المعاصرون لابن دريد والتّالون له إفادةً كبيرةً؛ فاعتمدوا عليه وأخذوا منه شواهد وآراء. ويعدّ أبو العلاء المعرّي من المؤيّدين لابن دريد، وكتابه الجمهرة من أكبر مصادر لغته، ويؤكّد ذلك تأليفه كتاب **"نشر شواهد الجمهرة"** وقد ذكر ياقوت الحموي في معجم الأدباء أنّ أبا العلاء المعري صنّف كتاب نشر شواهد الجمهرة ولم يتمّه، وأنّ ما تمّ منه يقع في ثلاثة أجزاء.[2]

وقد تناقلت الأخبار أنّه: **"قيل لبعض أُمراء حلب: إنّ اللّغة الّتي ينقلها أبو العلاء إنّما هي من الجمهرة، وعنده منها نسخةٌ ليس في الدّنيا مثلها، وأشاروا عليه بطلبها منه، قصداً لأذاه. فسيّر أميرُ حلب رسولاً إلى أبي العلاء يطلبها منه، فأجابه بالسّمع والطّاعة، وقال: تُقيم عندنا أيّاماً حتّى تقضي شغلك. ثمّ أمر من يقرأ عليه كتاب الجمهرة، فقرئت عليه حتّى فرغوا من قراءتها، ثمّ دفعها إلى الرّسول وقال له: ما قصدت بتعويقك إلاّ أن أعيدها على خاطري؛ خوفاً من أن يكون قد ندَّ منها شيء عن خاطري. فعاد الرّسول وأخبر أميره بذلك، فقال: من يكون هذا حاله لا يجوز أن يؤخذ منه هذا الكتاب، وأمر بردّه إليه".**[3]

---

[1]– المعاجم العربيّة مدارسها ومناهجها: عبد الحميد محمد أبو سكين، الفاروق الحرفية للطباعة والنشر، د.ب، ط2، 1981م، ص78.

[2]– معجم الأدباء: ياقوت الحموي، ج1، ص329.

[3]– مسالك الأبصار في ممالك الأمصار: ابن فضل الله العُمري، تح: كامل سلمان الجبوري، مهدي النجم، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 2010م، ج15، ص297.

نظراً لاهتمام المعرّي بكتاب الجمهرة؛ فقد عمد إلى التّعليق عليه وذلك فيما يقرب من ستّين موضعاً، مابين استدراكٍ، وتصحيحٍ، وترجيحٍ، وتحقيقٍ، ومن أمثلة استدراكه على ابن دريد شيئاً من اللّغة ما يأتي:

قال **ابن دريد** في **الجمهرة: "وكلّ نابٍ ناشزٌ، ومنه نَشَزَت المرأة عن زوجها ونَشَصَت، وهو النُّشوز والنّشوص".**[1]

وفي الحاشية قال **القاضي أبو سعد: "قال الشيخ أبو العلاء: ويجوز النُّشُوس".**[2]

وقال **ابن دريد: "سَأبتُ الرّجلَ أسأَبه سَأباً، وسَأَدْتُه سَأْداً، إذا خنقته خَنْقاً".**[3]

قال **القاضي أبو أسعد: "قال الشيخ أبو العلاء: وسَأَتُّه".**[4]

ومن أمثلة تصحيحه ما أخطأ فيه ابن دريد؛ قول **ابن دريد: "فأمّا النِّدُّ المستعمل من الطّيب فلا أحسبه عربيّاً صحيحاً".**[5] وفي **الحاشية: "قال أبو العلاء: هو عربيٌّ صحيحٌ".**[6]

وقال **ابن دريد: "والدَّأْم: كلّ ما غطّاك، من قولهم: تدأّمْتُ الدّابةَ، إذا علوتها. ومنه دأماء اليربوع".**[7] وفي **الحاشية: "قال القاضي أبو سعد: قال الشّيخ أبو العلاء: قوله (ومنه دَأْماء اليربوع) خطأ، و(دَأْماء) ينبغي أن يكون بدال وميمين، من دَمَمْت الشّيء إذا طليته، لأنّ الألفين الآخرين للتأنيث، والألف الّتي في أوّل الميم زائدة، فلا يمكن أن تكون على هذا من الدّأم، وهو فاعلاء والأصل: دامِماء".**[8]

---

[1]– جمهرة اللغة: ابن دريد، ج3، ص811.

[2]– مذاهب أبي العلاء في اللّغة وعلومها: محمد طاهر الحمصي، ص76.

[3]– جمهرة اللغة: ابن دريد، ج3، ص1098.

[4]– مذاهب أبي العلاء: محمد طاهر الحمصي، ص77.

[5]– جمهرة اللغة: ابن دريد، ج1، ص115.

[6]– مذاهب أبي العلاء: محمد طاهر الحمصي، ص77.

[7]– جمهرة اللغة: ابن دريد، ج3، ص1108.

[8]– مذاهب أبي العلاء: محمد طاهر الحمصي، ص77.

ومن أمثلة ترجيحه بعض الأوجه الّتي لم يذكرها ابن دريد؛ قال ابن دريد: **"واستضربَ العسلُ إذا يبس، فهو ضريبٌ".**[1] وفي **الحاشية: "قال القاضي أبو سعد: قال الشيخ أبو العلاء: الأجود أن يقال فهو ضَرَبٌ".**[2]

ومن أمثلة تحقيقه مادّة الجمهرةّ؛ ورد في الجمهرة: **"والقَشْع: النَّطَع من الأَدَم، وقالوا: البيت من الأَدَم. وقال متمّم بن نُويرة:**[3]

ولاَ بَرَماً تُهْدِي النساءُ ولغِرْسِهِ إذا القَشْع من حِسّ الشِّتاء تقعقعا

ويُروى: من بَرْدِ الشّتاء، والقَشْع أيضاً الكُساحة وما كان على أبواب الحمّامات من الزّبالة. وكلّ شيءٍ جفّ فقد قَشِعَ يقشَع قَشَعاً، مثل اللّحم إذا جُفِّفَ في الشّمس".[4]

وفي **الحاشية** قال الشيخ أبو العلاء: **"ليس هذا من أصل الكتاب يعني قوله: والقشع الكساحة".**[5]

هذا فيما يخصّ تعليق أبي العلاء على ما ورد في جمهرة ابن دريد، أمّا ما استفاد منه من هذا الكتاب فتوجد مواضع كثيرةٌ من كلامه توضّحها الأمثلة الآتية:

قال المعرّي في رسالته إلى **أبي الحسين النّكتي: "وذكر ابن دريد في الجمهرة أنّ ذلك يُسَمّى الإجازة بالزّاي المُعجمة".**[6] ويقع كلام ابن دريد الّذي قصده أبو العلاء في النّسخة المطبوعة من الجمهرة في الجزء الثّالث.

---

[1]– جمهرة اللغة: ابن دريد، ج1، ص314.

[2]– مذاهب أبي العلاء: محمد طاهر الحمصي، ص78.

[3]– مالك ومتمّم اِبنا نُويرة اليربوعي: ابتسام مرهون الصّفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، د.ط، 1968م، ص107.

[4]– جمهرة اللغة: ابن دريد، ج3، ص869-870.

[5]– مذاهب أبي العلاء: محمد طاهر الحمصي، ص78.

[6]– رسائل أبي العلاء المعري: تح: حسان الطيبي، ص149.

وقال في **عبث الوليد**: **"وقد عابوا على ابن دريد قوله في رسالة الجمهرة: إلى الإزْراءِ على علمائنا، وقد حكى بعض أهل اللّغة: أزريتُ عليه، وليس بمعروف وإنّما الفصيح أَزْرَى به".**[1]

وفي مقدّمة الجمهرة ورد: **"ولم أجْر في إنشاء هذا الكتاب إلى الإزراء بعلمائنا".**[2]

وجاء في كتاب **تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطّيب المتنبّي** قول المعرّي: **"وأصل السبّ القطع، وإنّما يقال سببت الرّجل، إذا شتمته، لأنّ السبّ قطع ما بينكما من المودّة، ومن ذلك قول الشّاعر:**

فَمَا كان ذَنْبُ بَنِي دَارِمٍ بأن سُبَّ منهم غُلامٌ فَسَبْ
بأبيضَ ذي شُطَبٍ بَاترٍ يَقُدُّ العِظَامَ ويَفري العَصَبْ

قوله: (بأنّ سُبَّ منهم غلام) أي شُتم وسُبَّ في القافية بمعنى القطع كذلك ذكر ابن دريد، وقد يجوز أن يكون سُبَّ في القافية في معنى الشّتم".[3]

وما نقله أبو العلاء عن ابن دريد موجود في الجمهرة من ذلك: **"وأصل السبّ القطعُ ثمّ صار السبُّ شتماً لأنّ السبَّ خرق الأعراض".**[4]

وللمعرّي أيضاً شروح لغوية كثيرة تحاكي لغة ابن دريد من ذلك قول **المعرّي**: **"والعبقريُّ ما استُحسن ممّا يُبسط ويُفرش، وكانت العرب تنسبه إلى عَبْقَر؛ وهو موضع يزعمون أنّ الجنّ تسكنه، فكلّما رأوا شيئاً أعجبهم قالوا هذا عبقريّ كأنّهم يرونه من عمل الجنّ واتّسعوا في ذلك حتّى استعملوه في الإنس والجنّ، وفي الحديث (فلم أَرَ عبْقَرِيّاً يَفْري فَرْيَهُ)، قال زهير:**[5]

بِخَيلٍ عَلَيْها جِنَّةٌ عَبْقَرِيَّةٌ جَديرُون يَوْماً أَنْ يَنَالُوا ويَسْتعملُوا

---

[1]– عبث الوليد، في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتريّ: أبو العلاء المعري، تح: ناديا علي الدّولة، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، 1978م، ص310.

[2]– جمهرة اللّغة: ج1، ص40.

[3]– تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي: ص60.

[4]– جمهرة اللّغة: ج1، ص69.

[5]– ديوان زهير بن أبي سلمى: شرحه علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1988م، ص84.

وقالوا: ظُلمٌ عبقري، وقال رجل من أهل الرِّدَّة:[1]

إِنَّا أَتَانَا خَبَرٌ بُجْرِيُّ ظُلَمٌ لَعَمْرُ اللهِ عَبْقَرِيُّ قَالَتْ قُرَيْشٌ كُلُّنَا نَبِيُّ"

وورد في **الجمهرة: "وعَبْقَر اسم أرضٍ من أراضي الجنّ، زعموا. قال الشّاعر: وكأنّهم في البَيض جِنَّةُ عَبْقَرِ. قال أبو بكر: ومن شأنهم إذا استحسنوا شيئاً أو عجبوا من شدّته ومضائه نسبوه إلى عبقر فقالوا: ثياب عبقريّة، وهو الفرش المرقوم لمّا أن أعجبهم حسنه نسبوه إلى عبقر. وفي الحديث: (فلم أر عبقريّاً يفري فَرِيَّه)؛ قال أبو بكر: كذا جاء في الحديث بتشديد الياء وإن كان الفَرْيُ المصدر بتخفيف الياء".**[2]

والأمثلة على محاكاة لغة المعرّي للغة ابن دريد لا تعدّ ولا تحصى، وهذا يؤكّد أهميّة كتاب الجمهرة بالنّسبة للمعرّي، إذ يعدّ مصدراً أساسياً من ضمن مصادر لغة المعرّي الّتي اعتمد عليها في تأليف كتبه وذلك لكثرة استشهاده بها.

3) كتب ابن السّكّيت (ت 244هـ)

إنّ لابن السّكيت تراثاً ضخماً زاخراً بالآراء اللّغوية، والّذي ينمّ عن معرفةٍ بمختلف العلوم، وله تصانيف كثيرة في النّحو، ومعاني الشّعر، وتفسير دواوين العرب؛ زاد فيها على من تقدّمه.[3] ولذلك اعتُبِر من أكابر أهل اللّغة والنّحو والأدب ومن أهل الدّين والخير، وقد شغل العلماء والدّارسين بعلمه وأخذ عنه الكثير من اللّغويين، نجد منهم أبا العلاء المعرّي الّذي أولى ابن السّكيت ومؤلّفاته عنايةً خاصّةً والّتي تعتبر من المصادر الكبرى للغته، ومن هذه الكتب ما يلي:

أ. كتاب إصلاح المنطق

يعدّ كتاب **"إصلاح المنطق"** من المصادر اللّغوية القديمة، الّتي تعالج اللّحن وتصلح الغلط في الكلام، وتقوّم اللّسان، فألّف هذا الكتاب الّذي يدلّ عنوانه عليه، وهو ينتمي في

---

[1]– ديوان ابن أبي حصينة: ج2، ص37-38.

[2]– جمهرة اللّغة: ج3، ص1122.

[3]– بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ب، ط1، 1965م، ج2، ص349.

جلّه إلى كتب لحن العامّة؛ وقد اتّخذ المؤلّف من أبنية الصّرف، وأوزان الأسماء والأفعال منطلقاً له، أقام عليها الكتاب وفصوله، ثمّ جمع ألفاظ اللّغة وفرّقها على هذه الأبواب والفصول حتّى يرى النّاس الخطأ فيتجنّبوه.[1]

وقد لقي هذا الكتاب اهتماماً كبيراً من قبل الدّارسين واللّغويين، فتناولوه بالدّرس، والشّرح، والتّحليل، ونجد منهم أبو العلاء المعرّي الّذي اطّلع على هذا الكتاب اطّلاع المتعمّق الممحّص، ووقف منه موقف النّاقد الخبير فهو يراه مثقلاً بالشّواهد مفتقراً إلى منهج في التّرتيب والتّنظيم وفي ذلك يقول: **"وقد تأمّلت شواهد إصلاح المنطق فوجدتها عشرة أنواع، في عِدّة إخوة الصّديق، لما تظاهروا على غير التّحقيق، وتزيد على العشرة بواحدٍ، كأخٍ ليوسفَ لم يكن بالشّاهد... وقد تمادى بأبي يوسف –رحمه الله– الاجتهادُ، في إقامة الأَشْهاد، حتّى أنشد رجزاً لضبٍّ... ومن نظر في كتاب يعقوب وجده كالمهمل، إلاّ باب فَعْل وفَعَل، فإنّه مؤلّفٌ على عشرين حرفاً: ستّةٍ مُذلّقةٍ، وثلاثةٍ مُطْبَقَةٍ، وأربعةٍ من الحروف الشّديدة، وواحدٍ من المزيدة، ونفيثين: الثاء والذال، وآخر متعال، والأختين: العين والحاء، والشين مضافةً إلى حيّزِ الرّاء... مثل يعقوب مثلُ خَوْدٍ كثيرة الحُلِيِّ، ضاعفته على التّراق، وعطّلت الخصرَ والسّاق".**[2]

وقد ذكر **القفطي** أنّ لأبي العلاء المعرّي دراية بكتاب **إصلاح المنطق**، ممّا جعل الخطيب التّبريزيّ يقرؤه عليه وفي ذلك يقول: **"شاهدت على نسخة من كتاب إصلاح المنطق، يقرب أن يكون بخطّ المعريّين، أنّ الخطيب أبا زكريا يحي بن علي بن الخطيب التّبريزيّ قرأه على أبي العلاء، وطالبه بسنده متّصلاً، فقال له: إن أردت الدّراية فخُذ عنّي ولا تتعدّ، وإن قصدتَ الرّواية فعليك بما عند غيري".**[3]

وهذا القول من أبي العلاء يُشعر أنّه قد وَجد من نفسه قوّةً على تصحيح اللّغة، كما وجدها ابن السّكيت مصنّف الإصلاح، وبما أحسّ من نفسه أوفر من ذلك، لأنّ ابن

[1]– اللّغة ومعاجمها في المكتبة العربية: عبد اللطيف الصوفي، دار طلاس، دمشق، ط1، 1986م، ص52-53.

[2]– التذكرة الحمدونية: ابن حمدون، تح: إحسان عبّاس، وبكر عبّاس، دار صادر، بيروت-لبنان، ط1، 1996م، مج6، ص395-397.

[3]– إنباه الرّواة على أنباه النحاة: القفطي، ج1، ص104.

السّكيت لم يُصادف اللّغة منقحّة مؤلّفة، قد تداولها العلماءُ قبله، وصنّفوا فيها وأكثروا، كما وجدها أبو العلاء في زمانه.

وممّا يؤكّد تأثّر أبي العلاء بكتاب إصلاح المنطق قوله في **الفصول والغايات: "النّدهة: الكثرة من المال؛ ذكر ذلك يعقوبُ في الألفاظ. وذكر في إصلاح المنطق أنّ النّدهة: العشرون من الإبل، والمائةُ والمائتان من الغنم، والألفان من الصّامت".**[1] ويقابله في كتاب **إصلاح المنطق: "ويقال عنده نُدْهَةٌ ونَدْهَةٌ من صامتٍ أو ماشِيةٍ، وهي العشرون من الإبل أو نحو ذلك، والمائة من الغَنَم أو قرابتها، ومن الصّامت الألف أو نحوهُ".**[2]

ومن الأمثلة كذلك ما ورد في **عبث الوليد: "يعقوب بنُ السّكيت وغيره يحكون: مُقَدِّمةُ الجيشِ بكسر الدّال وذلك جائزٌ".**[3] ويقابلها في **إصلاح المنطق: "وتقول: كان كذا وكذا في زمن كِسرى، وهو أكثر من كَسْرى، وهو هلال بن إسافٍ مكسورة الألف، وهو فِصْحُ النّصارى إذا أكلوا اللّحم وأفطروا هذا مُقَدّمَةُ العَسْكَرِ".**[4]

وجاء في رسالة **الصاهل والشاحج: "قَدَرٌ من ربّك بَدِيٌّ، تجني الأَرِيَّةُ عن الأنوار، ما يلسَبُ فقيرٌ أَزْدِيٌّ، يعقوب يختار السّين فيقول: أَسْدِيّ، وقد وصف ذلك جماعةٌ من القالة".**[5] وفي **إصلاح المنطق: "ويقال: هُم الأَسْدُ، أَسْدُ شَنوءة، وهي أفصح من الأَزْدِ".**[6]

وكثيراً ما تتّفق لغة المعرّي مع لغة ابن السّكيت ومن أمثلة ذلك ما ورد في **الفصول والغايات: "وُسِمَتِ الأرضُ ثمّ وُلِيَتْ، على أجسادٍ قد بَلِيت، عَلَت في الحياة وعَلِيت".**[7]

---

[1]– الفصول والغايات: أبو العلاء المعري، ج1، ص52.

[2]– إصلاح المنطق: ابن السّكيت، تح: أحمد محمّد شاكر وعبد السّلام محمد هارون، دار المعارف، د.ط، د.ت، ص114.

[3]– عبث الوليد: أبو العلاء المعري، ص165.

[4]– إصلاح المنطق: ابن السّكيت، ص175.

[5]– رسالة الصّاهل والشّاحج: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1984م، ص153.

[6]– إصلاح المنطق: ابن السّكيت، ص185.

[7]– الفصول والغايات: أبو العلاء المعري، ص233.

وقد فسّروا كلامه على نحوٍ قريبٍ من الإصلاح وفي ذلك يقول: "**وَعَلَتْ: من الارتفاع، وعَلِيَتْ: من الظّفَرِ**".[1]

أمّا في الإصلاح فقد جاءت على النّحو التّالي: "**ويقال: قد علا في الجَبَلِ يعلو عُلُوّاً، وقد عَلِيَ في المكارم يَعْلَى عَلاءً**".[2]

وفي شرح أبي العلاء المعرّي **لديوان ابن أبي الحصينة** يقول: "**وفي برأ لغتان: بَرَأَ فلان بَريءَ؛ وتخفيف الهمزة من برأ أسوغ من تخفيفها في بريء لأنّه إذا نقلها إلى الألف من برأ صارت ألفاً لا تحتمل حركته وإذا خفّفها من بَريء صارت الهمزة ياءً والأجود فيها أن تحرك حتّى تكون مثل بَقى وعسى**".[3]

وما يقابل لغة المعرّي في كتاب **إصلاح المنطق** قول **ابن السّكيت**: "**وقد برأت من المرض وبرِئتُ**".[4]

ومن خلال إيراد هذه الأمثلة المتعدّدة يتّضح بأنّ تفرّد كتاب إصلاح المنطق بالمسائل اللّغوية المتعدّدة وبيان اللّهجات العربيّة واختلافها في النّطق، كان محطّ اهتمام أبو العلاء المعرّي الّذي نقل لغته منها فأصبحت بذلك من أهمّ مصادر لغته.

ب. كتاب الأضداد

تتميّز اللّغة العربيّة عن غيرها من اللّغات بظواهر متنوّعة ومتعدّدة، والأضداد هو إحدى الظّواهر اللّغوية الّتي تضفي على المعجم العربي ثراءً وتميّزاً، وعلى اعتبار أنّ الأضداد من خصائص اللّغة العربيّة؛ فقد سعى المفسّرون، واللّغويون إلى توضيح مقاصد الأضداد، فمنهم من خصّص لها كتاباً خاصّاً ومنهم من خصّص لها باباً في كتابه.

ويعدّ **الأصمعي والسّجستاني وابن السّكيت** من الأوائل الّذين أفردوا لهذه الظّاهرة كتاباً بعنوان "**الأضداد**"، ممّا جعل العلماء واللّغويين يولون هذه الكتب عنايةً خاصّةً ويتأثّروا بها، ونجد من المهتمّين بهذه الظّاهرة أبو العلاء المعرّي الّذي اعتمد على كتاب الأضداد

---

[1]– المصدر السابق: ص234.

[2]– إصلاح المنطق: ابن السّكيت، ص202.

[3]– ديوان ابن أبي حصينة: شرح أبي العلاء المعري، ج2، ص57.

[4]– إصلاح المنطق: ابن السّكيت، ص212.

لابن السّكيت وجعله مصدراً من مصادر لغته. وما يأكّد هذا الأمر هو كثرة نقله من هذا الكتاب وذكره في مؤلّفاته، نحو قوله في شرح ديوان ابن أبي حصينة: **"والتِّلاَعُ: جمع تَلْعَةٍ، وقد ذكره ابن السّكيت في الأضداد؛ يقال التَّلْعَةُ لأعلى الوادي، والتَّلْعَةُ لأسفل الوادي، وأصل ذلك في الارتفاع، قال زهير:**[1]

وَإِنِّي مَتَى أَهْبِطْ مِنَ الأَرضِ تَلْعَةً أَجِدْ أَثَراً قَبْلي جَدِيداً وَعَافِيَا".[2]

وممّا جاء في **أضداد ابن السّكيت: "والتِّلاَعُ: مجاري الماء من أعالي الوادي، والتِّلاَعُ ما انْهَبَطَ من الأرضِ، قال زهير:**

وَإِنِّي مَتَى أَهْبِطْ مِنَ الأَرضِ تَلْعَةً أَجِدْ أَثَراً قَبْلي جَدِيداً وَعَافِيَا".[3]

كذلك نجده في **الفصول والغايات** يقول: **"الغاضية: النّار الشّديدة الوقود؛ وزعم يعقوب أنّها من الأضداد، يقال ظلمة غاضية إذا كانت شديدة وكذلك نارٌ غاضية".**[4] ويقابلها في كتاب الأضداد قول ابن السّكيت: **"قال الأَمَوِيُّ يقال نارٌ غاضيةٌ عظيمةٌ، وليلةٌ غاضيةٌ شديدةُ الظّلمةِ".**[5]

والملاحظ على أبي العلاء المعرّي كذلك هو إيراده شروحاً للأضداد تتطابق مع شروح ابن السّكيت من ذلك قوله:

"والمُفرِعُ من الأضداد يكون المُصْعِد، ويكون المُنْحَدِر، وهو هاهنا المنحدِرُ؛ ومنه قول الشّماخ:[6]

فَإِنْ كَرِهْتَ هِجَائِي فَاجْتَنِبْ سَخَطِي لايُدْرِكَنَّكَ إِفْرَاعِي وتَصْعِيدِي".[7]

---

[1]– ديوان زهير بن أبي سلمى: شرحه علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1988م، ص140.

[2]– ديوان ابن أبي حصينة: شرح أبي العلاء المعري، ج2، ص147.

[3]– ثلاثة كتب في الأضداد: للأصمعي وللسجستاني ولابن السّكيت، نشر: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، د.ط، 1912م، ص175.

[4]– الفصول والغايات: أبو العلاء المعري، ص103–104.

[5]– كتاب الأضداد: ابن السّكيت، ص188.

[6]– ديوان الشّماخ بن ضرار الذبياني: تح: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، د.ط، 1968م، ص115. والرّواية فيه: لا يُدْرِكَنَّكَ تَفْرِيعي وتَصْعِيدِي.

[7]– الفصول والغايات: أبو العلاء المعري، ص248.

وفي **الأضداد** يقول **ابن السّكيت**: **"وقد أَفْرَعَ الرّجلُ إذا انحدرَ من الجبلِ، وأَفْرَعَ إذا صَعِدَ، قال الشّماخ:**

فَإِنْ كَرِهْتَ هِجَائِي فَاجْتَنِبْ سَخَطِي لايُدْرِكَنَّكَ إِفْرَاعِي وتَصْعِيدِي".[1]

وممّا يدلّ كذلك على تطابق الشّروحات بين المعرّي وابن السّكيت؛ هو قول المعرّي في شرحه **لديوان ابن أبي الحصينة: "والقَنِيصُ الصَّيدُ، يُذكَر في الأضداد فيقال للصّيد قنيص وللصّائد أيضاً".**[2] وما يطابقه في الأضداد هو قول **ابن السّكيت: "والقَنِيصُ الصّائدُ، والقَنيصُ الصّيْدُ".**[3]

وبعد إيراد هذه الأمثلة والشّروحات يتّضح بأنّ لأبي العلاء المعرّي اهتمام بجمع الأضداد، على اعتبارها خاصيّةً من خصائص اللّغة العربيّة، وقد جعل من كتاب الأضداد لابن السّكيت مصدراً هامّاً للغته ولجمع الأضداد في اللّغة.

ج. كتاب كنز الحفّاظ في كتاب تهذيب الألفالظ

يعدّ هذا الكتاب مصدراً لغويّاً بالنّسبة للمعرّي، نقل منه بعض الشّروح إلى العديد من مؤلّفاته، من ذلك قوله في **الفصول والغايات: "النَّدْهَة: الكثرة من المال، ذكر ذلك يعقوبُ في الألفاظ".**[4] ويطابقها في كتاب **كنز الحفّاظ: "النَّدْهَةُ الكثرَةُ من المال أيضاً".**[5]

كذلك جاء في ديوان **ابن أبي حصينة: "واللُّهى جمع لُهْوَة، وأصل اللُّهْوَة القبضة في فم الرّحا، ثمّ سمّيت القبضة لُهوة".**[6] ويقابلها في كتاب **كنز الحفّاظ: "وأعطاهُ لُهْوَةً من المال أي دفعةً، والجمعُ اللُّها، وأصل اللُّهْوَ القبضة من الطّعام تُلقى في الرّحا. يقال أَلْهِ رَحَاكَ أي أَلْقِ منها لُهْوَةً".**[7]

---

[1]– كتاب الأضداد: ابن السّكيت، ص188.

[2]– ديوان ابن أبي حصينة: شرح أبي العلاء المعري، ج2، ص81.

[3]– كتاب الأضداد: ابن السّكيت، ص179.

[4]– الفصول والغايات: أبو العلاء المعري، ص52.

[5]– كنز الحفّاظ في كتاب تهذيب الألفاظ: ابن السّكيت، ته: أبو زكريّا يحي بن عليّ الخطيب التبريزي، جمع: لويس شيخو اليسوعيّ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، د.ط، 1895م، ص08.

[6]– ديوان ابن أبي حصينة: شرح أبي العلاء المعري، ج2، ص85.

[7]– كنز الحفّاظ في كتاب تهذيب الألفاظ: ابن السّكيت، ص517-518.

ويقول أبو العلاء أيضاً: **"والأروَعُ إذا وصف به الرّجل قالوا هو الّذي يَرُوعك بجماله".**[1] وفي **كنز الحفّاظ** وردت على النّحو التّالي: **"والأرْوَعُ الّذي يَرُوعُكَ إذا رأيته".**[2]

بعد إيراد جملةٍ من الشّواهد والأمثلة المتفرّقة في ثنايا كتب ابن السّكيت، نخلص إلى أنّ لأبي العلاء المعرّي عنايةً خاصّةً بابن السّكيت وبالآثار الّتي تركها، وهذه العناية ظاهرةٌ في لغته الّتي صقلها ودعّمها بما كان ينقله من كتب ابن السّكيت والّتي تعتبر من أكبر مصادر لغته.

4) كتاب جامع النّطق للزّجّاج (ت311هـ)

وهو كتابٌ مفقودٌ، ولكنّ المعرّي له درايةٌ به وهو يطلق عليه اسم **"جامع المنطق"** وقد اعتمده في أكثر من موضعٍ في مؤلّفاته من ذلك قوله في شرحه **لديوان ابن أبي حصينة: "والأَجَمُ شجر ملتفٌّ تألفه الآساد، والأُجُمُ بالهمز والصمّ الحِصْنُ والبرجُ، وقيل كلّ بيتٍ له سطحٌ أُجْمٌ، والوَجَمُ حجارةٌ مجتمعةٌ. وقد ذكر ذلك أبو إسحاق في باب الواو من كتابه المعروف (جامع المنطق)".**[3]

وورد ذكر اسم هذا الكتاب كذلك في **الفصول والغايات** وذلك نحو قوله: **"وتَرِضُ في جامع النُّطقِ للزّجاج، ورَضَتِ الدّجاجة البيض إذا رَخَمَتْهُ، ويجوز أن يكون أراد (بِرَخَمَتْهُ) قَطَعَتْهُ، من ترخيم النّحو وهو قطعُ الاسمِ".**[4]

ويقول أيضاً في نفس الكتاب: **"والوَدْفَةُ: موضعٌ مطمئنٌّ حواليه صخورٌ وآكامٌ ويكون مِخْصاباً؛ وربّما سُمِّيت الرّوضة وَدَفَةً. وقد اختلف في هذا الحرف فقيل هو بالذّال وبالدّال غير مُعجَمة؛ ذكره الزّجاج في كتابه المعروف (بجامع النّطق) وقال: جمع الوَدَفَةِ وِدَافٌ؛ وأنشد:**

تَقُولُ لِي مَائِلَةُ العِطَافِ مَالَكَ قَدْ مُتَّ مِنَ العُجَافِ

ذَلِكَ سَوْقُ اليُفْنِ في الوِدَافِ".[5]

---

[1]– ديوان ابن أبي حصينة: شرح أبي العلاء المعري، ج2، ص217.

[2]– كنز الحفّاظ في كتاب تهذيب الألفاظ: ابن السّكيت، ص207.

[3]– ديوان ابن أبي حصينة: شرح أبي العلاء المعري، ج2، ص93.

[4]– الفصول والغايات: أبو العلاء المعري، ص192.

[5]– المصدر نفسه: ص242.

وتمّ ذكر كتاب جامع النّطق في رسالة **الصّاهل والشّاحج** وذلك في قوله: "وقال الحارثيّ:[1]

تركنَا بالثَنيَّةِ من حُسَيْنٍ نِسَاءَ الحَيِّ يَلقطن الجُمَانَا

وهذا الّذي عنيْتُ بقولي: إنّ (الحَسَنَ) صلّى الله عليه وسلّم، لم يَرَ الحُسين لأنّا لم نعلم أنّه –صلّى الله عليه وسلّم– رأى هذا الكثيبَ قطُّ. وفيه وجهٌ آخرُ، وهو أن يكون: لم يَرَ، من قولهم: رَآه يَرْآه، إذا ضربَ رئَتَه. ثمّ خُفّفت الهمزة. كما قالوا: تَنَا في (تنأ). أنشد أبو إسحاق الزّجاج في كتابه المعروف بجامع المنطق:

أقولُ والعيسُ تَنَا بِوَهَدِ إنْ تَنزِلا أَكفِكُما بجُهدي

فَطال ما سُقْتُ المطِيَّ وَحْدِي".[2]

بعد إيراد جملةٍ من الأمثلة والشّواهد، يتّضح بأنّ أبا العلاء المعرّي قد اعتمد في كثيرٍ من شروحه على ما ورد في كتاب جامع النّطق، وذلك في مواضع مختلفةٍ من آثاره، غير أنّ تتبّع تلك الشّروح وما يطابقها في جامع النّطق أمرٌ صعبٌ على اعتبار أنّ هذا الكتاب مفقود.

5) كتب غريب الحديث

تمثّل كتب غريب الحديث أحد مصادر لغة أبي العلاء المعرّي، ذلك أنّ الطّريقة اللّغوية الّتي انتهجها المعرّي في كتاباته تتميّز بالغموض وكثرة الغريب؛ وهدفه من ذلك هو إحياء التّراث اللّغوي العربي وتعريف القارئ بأصالة اللّغة العربية ومن كتب الغريب الّتي أولاها المعرّي عنايةً خاصّةً:

أ. كتاب غريب الحديث لأبي عبيد القاسم (ت224هـ)

غريب الحديث فنٌّ مهمٌّ يقبح جهله بأهل الحديث خاصّةً، ثمّ بأهل العلم عامّةً، والخوض فيه ليس بالهيّن، وقد جعله ابن الصّلاح في النّوع الثّاني والثّلاثين من أنواع علوم الحديث، وعرّفه

[1]– الشعر والشعراء: ابن قتيبة، تح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، د.ط، 1982م، ج2، ص692.

[2]– رسالة الصاهل والشاحج: أبو العلاء المعري، ص352.

بقوله: **"هو عبارة عمّا وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم، لقلّة استعمالها".**[1]

وقد صنّف العلماء في غريب الحديث مصنّفاتٍ كثيرةٍ؛ وأوّل من يُعزى إليه تأليف كتابٍ في هذا الفنّ، أبو عبيدة معمّر بن المثنّى التّميمي **"إذ جمع من ألفاظ غريب الحديث والأثر كتاباً صغيراً ذا أوراق معدودات".**[2]

ويبدو أنّ الكتاب كان موجوداً في القرن السّابع الهجري فقد ذكر **ابن تغرى بردى** (**ت874هـ**) في كتابه: **"وبعض الغريب لأبي عبيدة سماعاً لبعضه عن شهدة".**[3] وذلك في ترجمة **محب الدّين الطبري** (**ت694هـ**).

وقد سلك **أبو عبيد** في تأليف كتابه مسلكاً يختلف عمّن سبقوه، ويرسم من خلاله معالم منهجٍ جديدٍ سيحتذى به فيه من أتوا بعده، وألّفوا كتباً في الغريب مثله.[4]

ويبدو أنّ **أبا عبيد** كان طويل النّفس في أخذ العلم والتّصنيف فيه؛ الأمر الّذي يأكّده أحد تلامذته وهو **محمّد بن وهب المسعري**؛ إذ قال: **"سمعت أبا عبيد يقول: كنت في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة وربّما كنت أستفيد الفائدة من أفواه الرّجال، فأضعها في موضعها من الكتاب، فأبيت ساهراً فرحاً منّي بتلك الفائدة، وأحدكم يجيئني فيقيم أربعة أو خمسة أشهر، فيقول قد أقمت كثيراً".**[5]

---

[1]– علوم الحديث، ابن الصلاح، تح: نور الدين عنز، دار الفكر المعاصر، بيروت–لبنان، د.ط، د.ت، ص272.

[2]– النّهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، تح: أحمد بن محمد الخرّاط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، د.ط، د.ت، ج1، ص08.

[3]– المنهل الصّافي والمستوفى بعد الوافي: يوسف بن تغرى بردى الأتابكى جمال الدين أبو المحاسن، تح: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، د.ط، 1984م، ج1، ص343.

[4]– لغات العرب في كتاب غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلاّم: إسماعيل محمد، مجلّة الصوتيات، المجلد20، العدد1، جمادى الأولى1439هـ، جانفي2018م، ص05.

[5]– منهج أبي عبيد في تفسير غريب الحديث: كاصد ياسر الزيدي ووليد بن أحمد الحسين، سلسلة إصدارات مجلة الحكمة، بريطانيا–ليدز، ط1، 1999م، ص13.

وكتاب أبي عبيد من أهمّ كتب غريب الحديث الّتي حظيت بعناية العلماء وإعجابهم؛ حيث: **"أجاد تصنيفه، حتّى رغب فيه أهل الحديث والفقه، واللّغة، لاجتماع ما يحتاجون إليه فيه".**[1] حتّى قيل: **"إنّ كتاب أبي عبيدة إذا كان لم يصل إلينا، فقد وصل في كتب الغريب الّتي أُلّفت بعده".**[2]

وبذلك يتّضح بأنّ **غريب الحديث لأبي عبيد؛** قد نال شهرةً واسعةً بين أهل العلم وعامّة النّاس، وذاع صيته في مختلف الأقطار والأمصار؛ فرغب فيه العلماء وتداولوه بينهم، مستفيدين منه ويتحاكمون به، وإنّ ممّن اعتمد على غريب الحديث لأبي عبيد وجعله من مصادر لغته، أبو العلاء المعرّي؛ قال **القفطي** في ذلك: **"وقد روى أبو العلاء، ولم يكن مُكثراً، وذلك أنّني شاهدت بخطّ ابن كهبار الفارسيّ، صاحب الخطيب أبي زكريّا التبريزيّ، والآخذ عنه، وكان ذكيّاً فاضلاً محقّقاً لما ينقله، حاكياً عن صاحبه في تصنيفه لتهذيب غريب الحديث لأبي عُبيد، قال الخطيب التّبريزيّ: وكنت قرأت هذا الكتاب سنة خمس وأربعين وأربعمائة، على أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخيّ المعرّي، قال: قرأ علينا سنة خمسٍ وثمانين وثلثمائةٍ كتاب (غريب الحديث) القاضي أبو عمرو عثمان ابن عبد الله الكَرَجيّ، وذكر أنّه سمعه من أبي عمير عديّ بن عبد الباقي، وسمعه أبو عمير من عليّ بن عبد العزيز صاحب أبي عُبيد".**[3]

وما يؤيّد نصّ القفطيّ، قول التبريزيّ في شرحه لبيت المعرّي:[4]

يُهِمُّ اللَّيَالِي بَعْضُ ما أَنَا مُضْمِرٌ ويُثْقِلُ رَضْوى دونَ ما أنا حامل

اللّيالي: في موضع النّصب، إلاّ أنّه أسكن الياء ضرورةً، ومثله:[5]

---

[1]– أبو عبيد القاسم بن سلام إمام مجتهد ومحدّث فقيه ولغويّ بارع: سائد بكداش، دار القلم، دمشق، ط1، 1991م، ص115.

[2]– معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللّغة والنّحو: السّيد الشرقاويّ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2001م، ص86.

[3]– إنباه الرّواة على أنباه النحاة: القفطيّ، ج1، ص104.

[4]– سقط الزّند: أبو العلاء المعرّي، دار صادر، بيروت، د.ط، 1957م، ص193.

[5]– ديوان رؤبة بن العجّاج: تص: وليم بن الورد البرونسيّ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، د.ط، 1996م، ص179.

كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بِالقَاعِ القَرَقْ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الوَرَقْ

يريد (كأنّ أيديهنّ)، يصف الإبل. قال أبو عبيد في تفسير هذا البيت: **"شبّه بياض أيدي الإبل ببياض أيدي الجواري. وقال أبو العلاء وقت قراءتي عليه (غريب الحديث لأبي عبيد): هذا وهمٌ من أبي عبيد، يجب أن يكون شبّه حمرةَ أيدي الإبل بحمرة أيدي الجواري الخاضبات، وذلك أنّ الإبل إذا سارت بالقاع القَرِقِ نَجَلت الحصَى بأيديها فدَمِيَتْ".**[1]

كذلك نجد أنّ كثيراً من شروح المعرّي تتطابق مع شروح أبي عبيد في غريب الحديث، من ذلك تفسير كلمة **التَّيْمَةُ** في **الفصول والغايات**؛ إذ يقول **المعرّي: "التِّيْمَةُ: شاةٌ تُرتَبطُ تُعلّقُ وتُحتَلَبُ؛ ومنه الحديث (على التِّيْعَةِ شَاةٌ والتَّيْمَةُ لصاحبها) أي لا تؤخذ الصّدقة منها، ويقال: اَتَّامَ الرَّجُلُ، إذا ذَبَحَ التِّيمَةَ؛ قال الحُطيئة:**[2]

وما تتَّامُ جَارَةُ آلِ لأيٍ ولكنْ يضمنون لها قراها

والتِّيعَةُ: الأربعون من الغنَمِ".[3]

وما يطابقها في **غريب الحديث** قول **أبو عبيد: "في التّيعة شاة، فإنّ التّيعة الأربعون من الغنم؛ والتّيمة يقال: إنّها الشّاة الزّائدة على الأربعين حتّى تبلغ الفريضة الأخرى، ويقال: إنّها الشّاة تكون لصاحبها في منزله يَحْتَلِبُها، وليست بسائمةٍ وهي الغنم الربائب الّتي يروى فيها عن إبراهيم أنّه قال: ليس في الرّبائب صدقةٌ. قال أبو عبيد: وربّما احتاج صاحبها إلى لحمها فيذبحها فيقال عن ذلك: قد اتّامَ الرّجل، واتَّامَتِ المرأة. قال الحطيئة يمدح آل لأي:**

فما تتَّامَ جَارَةُ آل لأيٍ ولكن يضْمَنُونَ لها قِرَاها

---

[1]– شروح سقط الزّند: تح: مصطفى السقا، عبد السلام هارون، عبد الرّحيم محمود إبراهيم الأبياري، حامد عبد المجيد، إشراف: طه حسين، دار الكتب، القاهرة، ط3، 1945م، ص524.

[2]– ديوان الحطيئة: شرح ابن السّكيت، دراسة: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1993م، ص193.

[3]– الفصول والغايات: أبو العلاء المعري، ص309–310.

يقول: لا تحتاج أن تذبح تِيْمَتها".[1]

وورد في **الفصول والغايات: "والصِّرْمُ: البيوت القليلة من بيوت الأعراب؛ وفي حديث النّبي صلّى الله عليه وسلّم: ((فَجَعَلَ المُسْلِمُونَ يَغِيرُون عَلَى مَا حَوْلَ تِلْكَ المَرْأَةِ وَلاَ يُصِيبُونَ الصِّرْمَ الَّتِي هِيَ فِيهِ)). وجمع الصِّرْم أصْرَامٌ؛ قال الشّاعر:**[2]

يادَارُ أَقْوَتْ بَعْدَ أصْرَامِهَا عَاماً وَمَا يُبْكِيكَ مِنْ عَامِهَا

ويقابل هذا الشّرح في غريب الحديث، قول **أبو عبيد: "وفي هذا الحديث قال: فكان المسلمون يغيرون على من حول هذه المرأة، ولا يصيبون الصِّرم الّذي هي فيه. قال أبو عبيد: قوله: الصّرم الّذي هي فيه، يعني الفرقة من النّاس ليسوا بالكثير، وجمعه أصرام؛ قال الطرّماح:**

يادَارُ أَقْوَتْ بَعْدَ أصْرَامِهَا عَاماً وَمَا يُبْكِيكَ مِنْ عَامِهَا".[3]

بعد إيراد الشّروحات الّتي جاء بها المعرّي من ثنايا كتبه ومطابقتها مع مادّة غريب الحديث لأبي عبيد، يتّضح عنايته بهذا الكتاب الّذي يعدّ من أوائل ما ألّف في غريب الحديث. والإفادة منه فيما يخدم ثقافته اللّغوية.

ب. غريب الحديث لابن قتيبة (ت276هـ)

عدّه ابن الصّلاح وابن الأثير أحد الكتب الأمّهات في غريب الحديث والأثر، حيث تتبّع ابن قتيبة ما فات أبا عبيد فوضع فيه كتابه المشهور، ثمّ تتبّع الخطّابي ما فاتهما ووضع في ذلك كتابه المشهور؛ وهذه الكتب الثّلاثة أمّهات الكتب المؤلّفة في غريب الحديث.[4] وقد ذكر **الخطّابي (ت388هـ)** كتاب ابن قتيبة في مقدّمة كتابه **(غريب الحديث)** وجعله مقترناً بكتاب أبي عبيد الّذي: **"صار كتابه إماماً لأهل الحديث، به يتذاكرون، وإليه يتحاكمون،**

---

[1]– غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلاّم الهروي، تح: محمد عبد المعيد خان، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد–الهند، ط1، 1964م، ج1، ص213–214.

[2]– ديوان الطرّمّاح: تح: عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت–لبنان، ط2، 1994م، مج29، ص248.

[3]– غريب الحديث: أبو عبيد، ج1، ص245.

[4]– علوم الحديث: ابن الصلاح، ص273.

ثمّ انتهج نهجه ابن قتيبة أبو محمّد عبد الله بن مسلم، فتتبّع ما أغفله أبو عبيد من ذلك وألّف فيه كتاباً لم يَأْلُ أن يبلُغ به شَأْوَ المُبَرِّزِ السّابق".[1]

وذُكِر بأنّ غريب الحديث لأبي عبيد هو قدوة، ذيّله لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، وهو أكبر من أصله مع أنّه أضاف إليه كثيراً من أوهامه.[2]

وقد تتبّع ابن قتيبة خطوات أبي عبيد، ورأى أن يكمل جهوده فوضع كتابه غريب الحديث الّذي وصفه بقوله: **"وكنت حين ابتدأت في عمل الكتاب اطّلعت عليه قوماً من حَمَلة العلم والطّالبين له، وأعجلتهم الرّغبة فيه والحرصُ على تدوينه عن انتظار فراغي منه، وسألوا أن أخرج لهم من العمل ما يرتفع في كلّ أسبوع، ففعلت ذلك حتّى تمّ لهم الكتاب... ثمّ عَرضت بعد ذلك أحاديث كثيرة فعملت بها كتاباً ثانياً يدعى كتاب: الزّوائد في غريب الحديث".**[3]

والمنهج الّذي اتّبعه ابن قتيبة في تأليفه هذا الكتاب يعتمد على: **"الإسناد لما عرف إسناده، والقطع لما لم يعرفه. وأشبع تفسيره بذكر الاشتقاق والمصادر، وإيراد الشّواهد المثليّة والشّعرية، والمتنخل من كلام العرب".**[4] فهو بذلك حتّى وإن حذا حذو أبي عبيد في غريبه **"إلاّ أنّه لم يعرض لشيء ممّا ذكره أبو عبيد، إلاّ حروفاً تعرض في باب، ولا يكمل ذلك الباب إلاّ بذكرها، فذكرها بزيادة في التفسير والفائدة".**[5] وبذلك يعدّ غريب ابن قتيبة أصلاً لكلّ من ألّف في الغريب، وبه يكون المتطلّب له مستغنياً.[6]

---

[1]– غريب الحديث: أبو سليمان حمد بن محمّد بن إبراهيم الخطّابي البستي، تح: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، دار الفكر، دمشق، د.ط، 1982م، ج1، ص48.

[2]– الرّسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السّنة المشرّفة: محمد بن جعفر الكتّاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت–لبنان، ط5، 1993م، ص154–155.

[3]– غريب الحديث: ابن قتيبة، تح: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1977م، ج1، ص151.

[4]– المصدر نفسه: ج1، ص36.

[5]– المصدر نفسه: ج1، ص37.

[6]– إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث: ابن قتيبة، تح: عبد الله الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 1983م، ص14.

وقد ذيع صيت كتاب غريب الحديث لابن قتيبة، وحظي بعناية واهتمام جمهرة كبيرة من أهل اللّغة، والحديث، والأدب، والفقه، والتّفسير؛ فروته طائفةٌ وحدّثت به أخرى، حتّى أصبح من أهمّ كتب غريب الحديث. ولقد كان من المهتمّين بهذا الكتاب أبو العلاء المعرّي الّذي ثبت من كلامه أنّه اطّلع عليه، ووقف على مادّته؛ من ذلك قوله في شرح ديوان ابن أبي حصينة: **"والفَوْدَانِ جانبا الرّأس، ويستعمل الفودان في معنى العِدْلين ومنه قولهم: ما بَالُ العِلاَوَةِ بينَ الفَوْدَيْنِ".**[1]

وفي غريب الحديث لابن قتيبة: **"وقال أبو محمّد في حديث معاوية رضي الله عنه، أنّه قال لرجل: كم عطَاؤُك؟ قال: أَلْفان وخمس مائة، فقال: ما بَالُ العِلاوة بين الفَوْدَين، فقال: أموت الآن فيكون لك العِلاوة والفودان، فرّق له وترك له عطاه على حاله. الفَوْدان: العِدْلان، كلُّ واحدٍ منهما فَوْد، ويقال لجانبي الرّأس: فَوْدان، كلّ شِق فَوْد".**[2]

وقال أبو العلاء أيضاً: **"والبَشَامُ شجر طيِّبُ الرّئحة، وهو من شجر المَسَاويك قال جرير الشّاعر:**[3]

أَتَذْكر إِذْ تُوَدِّعُنَا سُلَيْمى بِعُودِ بِشَامةٍ؟ سُقيَ البَشَامُ

ويروى: بفرع بَشَامَةٍ".[4]

وجاء في غريب ابن قتيبة على النّحو التّالي: **"والبَشَامُ: شَجَرٌ طيّبُ الرّيح يُستاك به، وأحدثه بَشامة، وبها سُمِّي الرّجل. قال الشّاعر وهو جرير:**

أتذكر إذ تودّعنا سليمى بفَرع بشامة سِقي البشَامُ"[5]

---

[1]– ديوان ابن أبي حصينة: شرح أبو العلاء المعرّي، ج2، ص21.

[2]– غريب الحديث: ابن قتيبة، ج2، ص403.

[3]– ديوان جرير: دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، د.ط، 1986م، ص417.

[4]– ديوان ابن أبي حصينة: شرح أبو العلاء المعرّي، ج2، ص188-189.

[5]– غريب الحديث: ابن قتيبة، ج2، ص248.

وتبقى الشّروحات اللّغوية الّتي أوردها المعرّي في كتبه كثيرة، وقد اخترنا منها عيّنات فقط وذلك على سبيل مقارنتها مع ما ورد في كتاب غريب الحديث لابن قتيبة ممّا يوضّح أهميّة هذا الكتاب بالنّسبة للغة المعرّي.

كما أنّ عناية المعرّي بغريب الحديث لم تقتصر على كتابي أبو عبيدة وابن قتيبة، وإنّما كانت له مطالعات في كتب أخرى لم تصل إلينا، ولكنّها تعتبر مصدراً مهمّاً من مصادر لغته، من ذلك كتاب غريب الحديث للنَّضْر بن شُمَيْلٍ، وفي ذلك يقول في **الفصول والغايات: "ما خلّفه النَّضر بن شُميل، خير من خلف أبي مليل، والفرخ أبي العُديل... والنّضر بن شميل: كان من أهل العلم وله كتابٌ في غريب الحديث وكُتُبٌ كثيرة. وأبو مُليل: حمّاد بن الرّبيع أحد فرسان بني يربوع بن حنظلة. والفَرْخُ أبو العُدَيل: الشّاعر وهو صاحب الدّالية المُنصِفَةِ".**[1]

6) كتب نوادر اللّغة

بدأ التّأليف في **نوادر اللّغة** وغرائبها في أواسط القرن الثّاني من الهجرة، أي في الوقت نفسه الّذي نهض فيه رواة اللّغة وعلماؤها لتدوين اللّغة العربيّة، ونشطوا لجمعها في الكتب. وعلى هذا يمكن لنا أن نعدّ تدوين النّوادر، وتأليف الكتب فيها جزءاً من الحركة الواسعة الخصبة الّتي شملت تدوين اللّغة في هذا الدّور.[2]

ويراد بكتب **النّوادر** تلك الكتب الّتي تبحث في الألفاظ العربيّة الّتي لم يُشكّ في أصلها العربي، ولكنّها لم تجر كثيراً على ألسنة العرب آنذاك، أو أنّها تُدوّن الألفاظ الغريبة من لغات القبائل.[3] وهناك من يرى بأنّ **النّوادر** هي تلك الكلمة الّتي يقلّ وجود مثيلها في اللّغة لتركيب خاصّ في بنيتها. سواءٌ خالفت القياس، وهو الأكثر، أم جاءت وفقه، وسواء قلّ استعمالها في اللّغة، وهو الغالب أم لا. وسواءٌ كانت تحمل دلالةً غامضةً أم واضحةً.[4]

---

[1]– الفصول والغايات: أبو العلاء المعري، ص308.

[2]– كتاب النّوادر: أبو مسحل الأعرابي، تح: عزّة حسن، مطبوعات مجمع اللّغة العربية، دمشق، د.ط، 1961م، ج1، ص24.

[3]– اللّسانيات الاجتماعية عند العرب: نهر هادي، دار الأمل، إربد، د.ط، 1998م، ص94.

[4]– ظاهرة النّوادر في اللّغة بحث في الماهية: سعيد حسن محمد تقي، اللسان العربي، العدد32، سنة1409هـ/1989م، ص29-31.

تعدّ ظاهرة التّأليف في **النّوادر** مرحلةً من مراحل جمع اللّغة وتحريرها، وبيان الغريب النّادر، والرّديء المزموم، والضّعيف المنكر، والقليل الاستعمال، وتمييزه من الصّحيح الفصيح المستعمل المثبت من الألفاظ والتّراكيب، كما تثبت لنا الاستعمالات النّادرة في العصر الّذي ألّفت فيه وهذا ما يفسّر لنا اهتمام العلماء بها وحرصهم على التّأليف فيها.[1]

وقد ظهر هذا الصّنف من التّأليف مبكّراً، وكثر التّأليف فيه إلى أواسط القرن الثّالث من الهجرة، ولا نكاد نجد عالماً من علماء اللّغة إلاّ وله كتابٌ في النّوادر أو أكثر. ثمّ بدأ التّأليف في النّوادر يقلّ مع أواسط القرن الثّالث من الهجرة، حتّى ضعف التّأليف فيها مع بداية القرن الرّابع ولا نكاد نجد عالماً من علماء هذا القرن يؤلّف فيها إلاّ قليلاً منهم.

أمّا المادّة اللّغوية الواردة في كتب **النّوادر** تمثّل لهجات البادية المشهورة والمغمورة في الجاهلية وصدر الإسلام في ألفاظها وعباراتها وأمثالها وأساليبها تمثيلاً جيّداً. وليست كلّ الألفاظ الواردة في كتب النّوادر نادرةً أو غريبةً كما تُوهم عنوناتها، فهي تورد النّادر الشّاذ من اللّغة إلى جانب الفصيح المشهور منها، وكثيرٌ من الألفاظ الّتي وردت فيها لا يمكن أن تُعدّ من نوادر اللّغة وغريبها، بل تكاد تكون من أفصح الفصيح، وتشهد بذلك كتب النّوادر نفسها.[2]

ونظراً لأهميّة كتب **النّوادر** فقد حظيت بعناية واهتمام الدّارسين واللّغويين، فهي تساعد على رصد اتّجاهات التّطور اللّغوي، وتعتبر مصدراً مهمّاً لدراسة اللّهجات، وهذا ما جعل أبا العلاء المعرّي يوليها عنايةً خاصّةً ويتّخذها مصدراً مهمّاً في بناء ثقافته اللّغوية، ومن كتب النّوادر الّتي اعتمدها في مؤلّفاته:

---

[1]– اللّهجات العربية ومستوياتها في كتاب النّوادر لأبي زيد الأنصاري: سليمان الطاهر أبكورة أحمد، أطروحة دكتوراه، الدراسات العليا، جامعة السودان، إشراف: حسن منصور أحمد سوركتي، 2018م، ص14.

[2]– النوادر في اللغة العربية: أحمد عطية السعودي، السيد عزمي عيال سلمان، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد06، العدد1، محرّم1431هـ، كانون الثاني2010م، ص125.

أ. نوادر أبي زيد الأنصاري (ت215هـ)

كان **أبو زيد الأنصاري** عالماً بالنّحو واللّغة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلاّم، وأبو حاتم السّجستاني، وأبو العيناء محمد بن القاسم وغيرهم.[1] ويعدّ كتابه النّوادر في اللّغة أقدم كتاب وصل إلينا في هذا الموضوع، وقد طبع في المطبعة الكاثوليكية لليسوعيين في بيروت 1894م. وهو كتاب معتدل الحجم، ينقسم إلى خمسة عشر باباً: ثلاثة منها خاصّة بالشّعر، وسبعة بالرّجز، وخمسة بالنّوادر.[2] أمّا في أبواب النّوادر فهو يأتي بالألفاظ الغريبة المختلفة تباعاً. ويشرح معنى كلّ لفظ، ويذكر مشتقاته، وفي بعض الأحيان يستشهد بالشّعر.[3]

والكتاب لا يخضع لمنهجٍ معيّنٍ أو طريقةٍ واضحةٍ في عرض موادّه، فهو يورد النّصوص الشّعرية والنّثرية إيراداً عفوياً دون أن يضمّها في إطارٍ من نظامٍ أو تبويبٍ؛ ثمّ يتناول الألفاظ الغريبة بالشّرح والتّفسير، ولذا فإنّه يصعب على القارئ أن يطلب مادّة لغوية معيّنة من هذا الكتاب.[4] ولكن مع ذلك نجد أنّ أبا العلاء المعرّي عمد إلى نقل كلام أبي زيد في النّوادر، والاستشهاد بما أنشده نحو قوله: **"وذِكْرُ السِّعْلاَةِ هاهنا: موضوعٌ على ما حَكَاهُ أبو زيد في النّوادر عن المُفَضّل: أنّ الأعراب يزعُمون أنّ عمرو بن يربوع بن حنظلة تزوّج السّعلاة وولدت له أولاداً فهم يُعرفون ببني السِّعلاة، ولهم يقول الرّاجز:**

يَاقَبَحَ اللهُ بَني السِّعْلاَةِ عَمْرو بْنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ

لَيْسُوا بأَحْرَارٍ ولاَ أكْيَاتِ".[5]

---

[1]– نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ابن محمد الأنبارى، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، 1998م، ص113.

[2]– المعجم العربي نشأته وتطوره: حسين نصار، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط4، 1988م، ج1، ص111.

[3]– المصادر الأدبية واللّغوية في التراث العربي: عز الدين إسماعيل، دار غريب للطباعة، القاهرة، د.ط، د.ت، ص322.

[4]– الشّواهد اللّغوية في كتاب النّوادر لأبي زيد الأنصاري: مهدية بن عيسى، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة تلمسان، إشراف: عبد الجليل مرتاض، 2015-2016م، ص32.

[5]– الفصول والغايات: أبو العلاء المعري، ص210.

وفي نوادر أبي زيد الأنصاري:

يَاقَبَحَ اللهُ بَني السِّعْلاَةِ عَمْرو بْنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ

غَيْرَ أَعِفَّاءٍ ولاَ أَكْيَاتِ

"النّات: أراد النّاس، وأَكْيَاتٌ: أراد أكياسٌ، قال أبو الحسن: هذا من قبيح البدل، وإنّما أبدل التّاء من السّين لأنّ في السّين صفيراً فاستثقله فأبدل منها التّاء وهو من قبيح الضّرورة".[1]

وجاء في **رسالة الملائكة** قول **المعرّي: "وقالوا يديّ في الجمع فجاؤوا به على مثال كلب وكليب وعبد وعبيد، وأنشد أبو زيد لضمرة بن ضمرة:**

فَلَنْ أَذْكُرَ النّعمانَ إلاّ بصالحٍ فإنَّ لَهُ عندي يَديًّا وأنعما

فقيل: يديّ جمع يدٍ على مثال عبد وعبيد".[2]

والبيت المذكور في **رسالة الملائكة**، نجده قد سبق ذكره في **نوادر أبي زيد: "وقال ضمرة بن ضمرة النّهشليّ:**

فَلَنْ أَذْكُرَ النّعمانَ إلاّ بصالحٍ فإنَّ لَهُ عندي يَديًّا وأنعما

يديّ: جمع يدٍ وأيدٍ".[3]

وجاء في شرح **ديوان ابن أبي حصينة: "واللَّوْعَةُ: حرقة القلب من حزن أو غيره يقال رجل لاَعٌ وامرأة لاَعَةٌ وأنشد أبو زيد:**

ولاَ فَرِحٌ بِخَيْرٍ إِنْ أَتَاهُ ولاَ جَزِعٌ مِنَ الحَدَثَانِ لاَعُ".[4]

هذا البيت نجده كذلك في نوادر أبي زيد.[5]

---

[1]– النّوادر في اللّغة: أبو زيد الأنصاري، تح: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط1، 1401هـ-1981م، ص345.

[2]– رسالة الملائكة: أبو العلاء المعرّي، ص163.

[3]– النوادر في اللّغة: أبو زيد الأنصاري، ص250.

[4]– ديوان ابن أبي حصينة: شرح أبو العلاء المعري، ج2، ص63.

[5]– النّوادر في اللّغة: أبو زيد الأنصاري، ص150.

من خلال الشّواهد والشّروحات المقدّمة؛ يتّضح تأثّر أبي العلاء المعرّي بنوادر أبي زيد الأنصاري، وذلك رغبةً منه في التّعرف على الألفاظ النّادرة ذات الاستعمالات الخاصّة والّتي لها صلة بلهجات قبائل متعدّدة.

ب. نوادر ابن الأعرابيّ (ت231هـ)

يعدّ كتاب "**نوادر ابن الأعرابيّ**" من أهمّ كتب النّوادر الّتي ألّفت في منتصف القرن الثّالث؛ وهو يضمّ بعضاً من آي الذّكر الحكيم، والأحاديث النّبوية، وشوادر الأعراب، وأخبارهم وأقوالهم: شعراً ونثراً، وكثيراً من الألفاظ اللّغوية والأعلام.[1]

ولم يُفصِح **ابن الأعرابيّ** عن المنهج الّذي اِلتزمه في صدر نوادره، بل كان يسوق النّادرة ثمّ يتبعها بنادرةٍ أخرى، بلا ترابط بينهما في الموضوع في الغالب الأعمّ، وهذا المنهج سائدٌ في كتب النّوادر الّتي وصلت إلينا.[2]

ولكنّ عمله في الكتاب يقوم على شرح الألفاظ النّادرة والاستعمالات الغريبة، مستشهداً على ما يقول بآيات القرآن الكريم، والشّعر العربي قصيده ورجزه، ولغات القبائل، مورداً خلال ذلك ما يحفظه من أخبار العرب وأيّامهم وأنسابهم، وأسمائهم وحكمهم، وما إلى ذلك من موضوعات، ولكنّه كان قليلاً ما ينسب البيت إلى قائله واللّغة إلى أصحابها.[3]

ولأهميّة هذا الأثر تعدّدت روايات العلماء له، حتّى وصلت إلى اثنتي عشرة رواية. قال في ذلك **ابن النّديم**: "**وله من الكتب كتاب النّوادر رواه عنه جماعة... وقيل أنّه اثنا عشر رواية وقيل تسعة**".[4] وقد أخذ عليه بعضهم أشياء ثبت لدينا قسم منها، ولم يثبت القسم الآخر.[5]

---

[1]– ابن الأعرابي دراسة وتحقيق كتاب النّوادر وجمع مرويّاته: كامل سعيد عواد شهوان، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، إشراف: إبراهيم السامرائي، 1976م، ص65.

[2]– نوادر ابن الأعرابيّ: أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي، تح: أحمد رجب أبو سالم، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 2013م، ص23.

[3]– الدّراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت–لبنان، ط1، 1980م، ص128–129.

[4]– الفهرست: ابن النّديم، دار المعرفة، بيروت–لبنان، د.ط، د.ت، ص103.

[5]– شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، تح: عبد العزيز أحمد، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1963م، ص47–86.

نظراً لاهتمام أبي العلاء المعرّي بكتب النّوادر وعنايته بها؛ فقد اتّخذ من نوادر ابن الأعرابيّ مصدراً من مصادر لغته، وهذا ما تبيّنه الشّواهد والشّروحات الواردة في كتبه، من ذلك ما جاء في **رسالة الصّاهل والشّاحج: "والصفَيْنَةُ ليست من لفظ صَفَتَ، ولكنّه أخذ صَدْرَ الكلمة فحمله على الفأل. وأنشد ابن الأعرابيّ في (النّوادر) أبياتاً فيها نحوٌ من هذا الحمل على بعض الكلمة وقد ذكرها أبو الفضل بن العميد في رسالته إلى ابن سَمَكة، والرّواية ذكرها ابن العميد أوفى وأتمّ. والأبيات:**[1]

لَعَيْنَاكَ يَوْمَ البَيْنِ أَسْرَعُ وَاكِفاً ... من الفَنَنِ المَمْطُور وهو مَرِيحُ
جَرَى يَوْمَ سِرْنَا عَامِدِينَ لِأَرْضَها ... سَنِيحٌ فقال القَوْمُ مَرَّ سَنِيحٌ
وقالوا عُقَابٌ قلتُ غَرْثَى وصَيْدُهَا ... غَزَالٌ وشِبْهٌ للغَزَالِ مَليحٌ
عُقَابٌ بِإِعْقَابٍ من الوَصْل بعدما ... جَرَتْ نِيَّةً تُسْلي المُحِبَّ طَروحُ

فاشتقَّ عُقاباً من الإعقاب، وهذا صحيحٌ في التّصريف".[2]

وقال أيضاً في **رسالة الصاهل والشاحج: "وأنشد ابن الأعرابيّ في النوادر:**

أَمِنْ أَجْلِ مالا يُسْتَطَاعُ لِقَاؤُهُ ... وما قد مَضى يَجْري لعينيك جَدْوَلُ
أرَانِي لا آتيك إلاّ كَأَنَّما ... أَسَأْتُ وإلاّ أَنْتَ غضبانُ تَأْتِلُ
أَرَدْتَ لكيما لاترى لِيَ زَلَّةً ... ومَنْ ذَا الّذِي يُعْطَى الكمالَ فيَكمُلُ
ومَنْ يَسْأَلِ الأيَّامَ نَأْيَ صَدِيقِهِ ... وصَرْفَ اللّيالي يُعْطَ ماكان يسْأَلُ".[3]

بعد إيراد هذه الشّروحات والشّواهد، يتّضح لنا أنّ تأثّر أبي العلاء المعرّي بنوادر ابن الأعرابيّ متأتّي من طريقة هذا الأخير، والّتي تقوم على شرح الألفاظ النّادرة والاستشهاد على ما يقول بأبيات من الشّعر العربي، دون أن ينسبها إلى أصحابها.

---

[1]– شعر أبي حيّة النّميري: تح: يحي الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، د.ط، 1975م، ص129-130.

[2]– رسالة الصاهل والشاحج: أبو العلاء المعري، ص508-509.

[3]– المصدر نفسه: ص702.

7) كتب النّحو والصّرف

إنّ الثّقافة اللّغوية واضحةٌ كلّ الوضوح في كلّ ما كتبه المعرّي، وقد كان للمصادر المتنوّعة والكثيرة الّتي اِطّلع عليها وخاصّةً مصادر النّحو والصّرف؛ الفضل في اكتسابه هذه الثّروة اللّغوية، فقد أتيح للمعرّي فرصة الاطّلاع على معظم آثار سابقيه في علم النّحو والصّرف، والتّأثر بالفكر اللّغوي لعلمائها. وهذا ما يبدو واضحاً وجليّاً في آثاره الّتي تدلّ على وقوفه على آراء النّحاة في معظم المسائل الّتي يعرض لها، وكذا تقصّيه لأقوال النّحويين وآرائهم في كلّ مسألةٍ. وهكذا يتّضح أنّ المعرّي قد توفّرت له ثقافة نحوية متأتّية من مصادر رئيسية، والّتي سنحيل إليها فيما يلي:

أ. كتاب سيبويه (ت180هـ)

لقد صنع **سيبويه** للنّحو ما لم يصنع أحدٌ، حتّى ليعدّ بحقٍّ أستاذه الأشهر وإمامه المقدّم، ويعدّ كتابه فيه معيار العربيّة، وليس أدلّ على ذلك من كثرة من تناوله من أئمّة اللّغة بالبحث، والدّرس، والنّقد، والتّأليف؛ فهو بحقٍّ كنزٌ من كنوز العربيّة، وليس لنحويٍّ قديمٍ أو حديثٍ كتاب يجاري كتاب سيبويه أو يدانيه كما شهد بذلك القدماء من بصريين وكوفيين، وبغداديين، وأندلسيين، وما زال الكتاب جديداً على الرّغم ممّا ألّف بعده من كتب وأسفار، وما يزال منبعاً صافياً لمن يريد دراسة النّحو والصّرف.[1]

وشغل الكتاب النّحاة العرب الّذين جاءوا بعده، واستحوذ على إعجابهم، وملك عليهم مشاعرهم، فكثر شرّاحه وشرّاح شواهده، وناقدوه، والمتتبّعون لأخطائه والمعلّقون على نوادره ونِكاته، وبلغ من إعجاب القدماء به أن سمّوه (**قرآن النّحو**).[2]

وقد أطلقوا عليه أيضاً إسم (**البحر**) تشبيهاً له بالبحر لكثرة جواهره وصعوبة ركوبه، وقد كان **المبرّد** إذا أراد إنسان أن يقرأه عليه يقول له: هل ركبت البحر؟ تعظيماً له واستعظاماً لما فيه. وكان **أبو عثمان المازني** معجباً بالكتاب حتّى كان من إعجابه به وإكباره له يقول: من أراد أن يعمل كتاباً في النّحو بعد كتاب سيبويه فليستحي، وقيل: فليستنجد به.[3] فهذه الرّواية

---

[1]– أبنية الصّرف في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965م، ص60-61.

[2]– شواهد الشعر في كتاب سيبويه: خالد عبد الكريم جمعه، الدار الشرقية، مصر، ط2، 1989م، ص37.

[3]– الفهرست: ابن النّديم، ص77، وينظر: نزهة الألباء، ص39، وبغية الوعاة: ص203.

إن دلّت على شيء فإنّما تدلّ على قيمة الكتاب وعظمته بحيث استحقّ أن يكون هديّةً لوزيرٍ أو أديب، وتدلّ على أنّ الكتاب كان شائعاً، وكان النّاس يقتنونه ليزيّنوا به مكتباتهم.[1]

وقد استغرق سيبويه في تأليفه الكتاب وقتاً طويلاً؛ وقد بدأه في وقتٍ مبكّرٍ، فكان يُقيّد ما يسمعه من أساتذته وما يراه فيما أُلِّف قبله من الكتب، ويجمع المتفرّق، ويؤلّف من المتناثر مجموعاً كاملاً.[2] ولم يكن سيبويه في كتابه جامعاً لآراء السّابقين فحسب، بل له شخصيّة قويّة ظهرت في اِبتداع بعض القواعد، وفي ترتيب الكتاب حاوياً عناصر الفنّ كلّها، وتبويبه واضعاً كلّ شيءٍ وما يتّصل به معه، وحسن التّعليل للقواعد، وجودة التّرجيح عند الاختلاف، واستخراج الفروع من القياس الّذي امتلأ به.[3]

أمّا شواهد هذا الكتاب فهي من القرآن الكريم، وكلام العرب الفصحاء وأشعارهم، وأمثالهم، وحكمهم، ولم ينجح في الاستدلال بالحديث الشّريف وذلك لانعدام الثّقة في نقل الحديث بلفظه الوارد عنه صلّى الله عليه وسلّم. وشأنه في ذلك شأن أسلافه ومعاصريه من النّحاة. والملاحظ أيضاً في الكتاب احتواءه على عدّة علوم من قبيل النّحو، والصّرف، والأصوات اللّغوية وغيرها من العلوم.

وقد اعتنى العلماء بكتاب سيبويه ودراسته، وشرحه، وتفسيره، والتّعليق عليه وشرح شواهده، ويعدّ أبو العلاء المعرّي من أهمّ الدّارسين للكتاب؛ فقد عُني بنقل مادّته وذكر آرائه، وتمحيصها في العديد من مؤلّفاته من ذلك قوله في **رسالة الغفران**: **"الزّمان حركة الفلك، لفظٌ لا حقيقة له. وفي كتاب سيبويه ما يدلّ على أنّ الزّمان عنده: مُضِيُّ اللّيل والنّهار. وقد تُعلّق عليه في هذه العبارة".**[4]

وورد في **رسالة الغفران** أيضاً قول **المعرّي**: **"وجاء بشارٌ في شعره بالنّينان، جمع نونٍ من السّمك. فيقال إنّه أنكره عليه، وهذه أخبارٌ لا تثبت، وفيما رُوي في كتاب سيبويه أنّ**

---

[1]– المصطلح اللّغوي في كتاب سيبويه: كمال رقيق، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة تلمسان، إشراف: عبد الجليل مرتاض، 2013/2012م، ص36.

[2]– سيبويه حياته وكتابه: أحمد أحمد بدوي، مؤسسة هنداوي، د.ب، د.ط، د.ت، ص27.

[3]– نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة: محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1995م، ص83.

[4]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعري، ص426.

النّون يُجمع على نينانٍ، فهذا نقضٌ للخبر".[1] وفي **الكتاب** يقول **سيبويه: "ونينانٌ جماعة النّون".**[2]

وجاء في **رسالة الصاهل والشاحج** قول **المعرّي: "ويكون على الحِمار أو البَغل الكبير عبءٌ ثقيلٌ غيرُ متعادلٍ في التّحميل، بل هو من اليمين مخالفٌ لحَاله من الشّمال. فمثله مثل هذه الأبيات الّتي في كتاب سيبويه كما أذكر، وقد غيّرها بعض النّاس رغبةً في إصلاح الوزن، وهي:**[3]

كيف رأيت زبْرا

أأقِطاً أو تمرَا

أم قرشيّاً بازلاً هِزَبْرَا

ألا ترى إلى قِصَر البيتين الأوّلين وطول البيت الثّالث؟ وبعضهم ينشده:

أم قرشيّاً بازلاً هِزَبْرَا

والرّواية الصّحيحة في كتاب سيبويه كما أخبرتك. والرّواية الأخرى أصحّ وأوزن".[4]

ويقول المعرّي في عبث الوليد: **"وقد ادُّعِيَ على سيبويه أنّه أَوْمَأَ إلى مدِّ المقصور في ضرورة الشّعر لمّا ذكرها في أوّل الكتاب، واستشهد بقول الفرزدق:**[5]

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى في كلّ هاجِرَةٍ نفي الدراهيم تَنْقادُ الصَّيارِيفِ

والقياس يشهد بأنّ مدّ المقصور جائزٌ، إذ كانوا قد زادوا حروف المدّ واللّين في مواضع كثيرةٍ".[6]

---

[1]– المصدر السابق: ص431.

[2]– كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج3، ص593.

[3]– أمالي ابن الشّجريّ: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م، ج3، ص111.

[4]– رسالة الصاهل والشاحج: أبو العلاء المعري، ص430-431.

[5]– خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م، ج4، ص426.

[6]– عبث الوليد: أبو العلاء المعرّي، ص21-22.

وفي الكتاب نجد قول سيبويه: **"وربّما مدّوا مثل مساجد ومنابر، فيقولون مساجيد ومنابير، شبّهوه بما جُمع على غير واحِده في الكلام، كما قال الفرزدق:**

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى في كلّ هاجِرَةٍ نفي الدراهيم تَنْقادُ الصَّيارِيفِ".[1]

إنّ مجموع الشّروحات والشّواهد الّتي قدّمها المعرّي في آثاره، تدلّ دلالةً واضحةً على أهميّة كتاب سيبويه بالنّسبة له، حيث ذكر أصحاب التّراجم أنّ المعرّي عمل شرحاً لكتاب سيبويه لم يتمّه، مقداره خمسون كرّاسة. وذلك للتّأثير العميق الّذي أحدثه هذا المصدر في ثقافة المعرّي اللّغوية والنّحوية والصّرفية.

ب. كتاب الجمل للزّجّاجي (337هـ)

يعدّ **أبو القاسم الزّجاجي** من أفاضل الأئمّة في اللّغة، والنّحو، والأدب، وذلك بشهادة كبار العلماء، وعدّوه في طبقة **أبي سعيد السّيرافي وأبي علي الفارسي**؛ وهذا راجعٌ إلى العصر الّذي عاش فيه؛ أي أواخر القرن الثّالث الهجري، وأدرك أربعين سنة من القرن الرّابع، هذا القرن الّذي حفل بنتاجٍ خصبٍ للعقليّة الإسلامية في أوج نضجها ورقيّها، فعاصر **الأخفش علي بن سليمان، والزّجاج، وابن السّراج، وابن الأنباري، والسّيرافي، وابن دريد** وغيرهم، وكان واحداً منهم، بل وأكثرهم نشاطاً في العلم والتّأليف.[2]

ولقد ترك **الزّجاجي** للمكتبة العربيّة ثروةً ضخمةً شملت معظم نواحي الفكر من نحوٍ ولغةٍ، وصرفٍ ونقدٍ وأدبٍ، وعروضٍ وروايات، وأخبارٍ وألوانٍ كثيرةٍ من ثقافة القرن الرّابع للهجرة، بعضها مطبوع والآخر مخطوط، وقسمٌ ثالثٌ مايزال مجهولاً إلى اليوم.[3]

ويعدّ كتاب **الجُمَل** من أهمّ كتب **الزّجاجي** في النّحو؛ وقد حظي بعناية واهتمام الدّارسين واللّغويين، وأقبل العلماء بوضع الشّروح والتّعليقات عليه، يقول القفطي: **"وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشّام، إلى أن اشتغل النّاس باللّمع لابن جنّي، والإيضاح لأبي علي الفارسي".**[4]

---

[1]– الكتاب: سيبويه، ج1، ص28.

[2]– الزّجاجي حياته وآثاره ومذهبه النّحوي من خلال كتابه الإيضاح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق–سوريا، ط2، 1984م، ص13.

[3]– أخبار أبي القاسم الزّجاجي: عبد الحسين المبارك، دار الحرية للطباعة، بغداد، د.ط، 1980م، ص07.

[4]– إنباه الرّواة على أنباه النحاة: القفطي، ج2، ص161.

ويقول **ابن خلّكان**: **"وهو كتاب نافع مفيد لولا طوله بكثرة الأمثلة وهو من الكتب المباركة".**[1] وقال فيه **اليافعي**: **"ولعمري إنّ كتاباً عظُم النّفع به مع وضوح عبارته وكثرة أمثلته هو جمل الزّجاجي، وهو كتاب مبارك ما اشتغل به أحد في بلاد الإسلام على العموم إلاّ انتفع... وأخبرني بعض فضلاء المغاربة أنّ عندهم لكتاب الجمل مئة وعشرين شرحاً".**[2]

وكتاب **الجمل** يعدّ الكتاب الوحيد الّذي اشتهر به **الزّجاجي** شهرةً فاقت كلّ كتابٍ آخر له، ذلك أنّه وضعه بأسلوبٍ واضحٍ بعيدٍ عن آثار المنطق ويسهل على المبتدئين معرفته.[3] وقد تناول الزّجاجي في كتابه ألوان العلوم العربيّة من نحوٍ وصرفٍ ولغةٍ وخطٍّ، وهو ليس بالكتاب الضّخم ككتاب سيبويه، ولا ككتاب المقتضب للمبرّد وإنّما هو كتاب صغير بالنّسبة لهذين الكتابين، ولعلّ هذه السّمات الّتي اتّسم بها كتاب الجمل كان سرّ انتشاره وتناوله بين القرّاء.[4]

وتكمن قيمة كتاب **الجمل** في الأسلوب السّهل الواضح الّذي اعتمده الزّجاجي، الخالي من التّعقيد وجفاف الحدود والقواعد، والإكثار من الشّواهد القرآنية الكريمة والشّعرية والأمثلة، مع براعة التّحليل والتّعليل، ممّا يجعل الكتاب نفسه مناسباً لمستوى المتعلّمين، وفي الوقت نفسه لا يعدم المتخصّصون النّفع والفائدة.[5]

ولم يكد كتاب **الجمل** يظهر ويشيع بين النّاس، حتّى أسرع النّحويون يعرضون له بالتّقدير والاستحسان، ويتنافسون في شرحه والتّعليق عليه. ويعدّ أبو العلاء المعرّي من أكبر المهتمّين به، وقد بلغت عنايته بهذا الكتاب مبلغاً عظيماً، فقد ألّف أربعة كتب تتعلّق به:

---

[1]– وفيات الأعيان: ابن خلكان، ج3، ص136.

[2]– مرآة الجنان وعبرة اليقظان: عفيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعي، حيدر آباد، د.ط، د.ت، ج2، ص332.

[3]– الزّجاجي ومذهبه في النحو واللّغة: عبد الحسين مبارك، مطبعة جامعة البصرة، د.ط، 1982م، ص43.

[4]– المدارس النحوية: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، د.ط، 1968م، ص252.

[5]– الجمل في النّحو: أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1984م، ص18-19.

الأوّل: كتاب (**عَوْن الجُمل**)، وهو شرح لشواهد كتاب الجُمل، وآخر كتاب أملاه أبو العلاء، **والثّاني**: كتاب (**تعليق الخُلس**)، **والثّالث**: كتاب (**إسعاف الصديق**)، **والرّابع**: كتاب (**شرح شواهد الجمل**) ذكره السّيوطي في بغية الوعاة وقال: إنّه لم يتمّ.[1]

وفي كتاب **إبراز المعاني**، كلامٌ منقولٌ من كتاب شرح الجُمل للمعرّي ونصّه: **"قال أبو العلاء أحمد بن سليمان المعرّي في كتاب شرح الجُمل: واختار قومٌ أن يفصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، كما يفصل بينهما بالظّرف. قال: وليس ببعيد، وقد حكي أنّ بعض القرّاء قرأ: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾.[2] على تقدير: مُخْلِفَ رُسُلِهِ وَعْدَهُ. قال: وزعموا أنّ عيسى بن عمر أنشد هذا البيت:[3]**

فَزَجَجْتُهُ مُتَعَرِّضاً زَجَّ القلوصَ أبي مِزَاح

قال: هكذا الرّواية عنه، وقد روي: أبي مَزَادَةَ".[4]

تبيّن من خلال ما تقدّم أنّ كتاب الجمل قد حَظي بمنزلةٍ رفيعةٍ عند أبي العلاء المعرّي، فأقبل عليه بالشّرح والتّعليق، واتّخذ مصدراً مهمّاً من مصادر اكتسابه اللّغة والنّحو.

ج. كتاب حدّ الإعراب للمفجّع (ت320هـ)

كتاب **"حدّ الإعراب"** يعتبره ابن النّديم باباً من أبواب كتاب المفجّع المسمّى **"التّرجمان في معاني الشّعر"**.[5] وقد ذكره المعرّي في مواضع كثيرةٍ من كتبه وإن لم يقدّم له بكلمة كتاب قطّ. جاء في **رسالة الغفران** قول **المعرّي**: "وكأنّي به لما اعتزم على استلامِ الرّكنِ، وقد ذكر البيتين اللّذين ذكرهما **المفجّع** في **حدّ الإعراب**:

لو كانَ حَيًّا قبلهنَّ ظَعائِناً حَيًّا الحطيمُ وجوهَهنَّ وزَمزمُ

لكنّه عمّا يُطيفُ بِرُكْنِهِ منهنَّ صمّاءُ الصَّدى مُستَعْجِمُ

---

[1]– تعريف القدماء بأبي العلاء المعري: ص334.

[2]– الآية 47، من سورة إبراهيم.

[3]– معاني القرآن: أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1955م، ج1، ص358.

[4]– إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم أبي شامة، تح: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية، د.ب، د.ط، د.ت، ص549.

[5]– الفهرست: ابن النّديم، ص123.

فيعجبُ من خروجه من المذكّر إلى المؤنّث. وإذا حمل هذا على إقامة الصّفة مقام الموصوف لم يَبْعُدْ".[1]

وفي **رسالة الصاهل والشاحج** يقول **المعرّي: "ومن هذه اللّغة اللخمية قول الشّاعر:**

فإنِّي قد رَأَيْتُ بِأَرْضِ قَوْمِي حَوَادِثَ كنتُ في لَخْمٍ أَخَافَهْ

يُنشَد بفتح الفاءِ. وكذلك قول الرّاجز:

لَيْسَ لواحدٍ عليَّ نِعْمَهْ
لا ولا اثنَيْنِ ولا أهَمَّه

يريد: ولا أهمّها، حكاه المُفَجَّعُ في حَدّ الإعراب".[2]

قال المعرّي كذلك في معرض حديثه عن زيادة نون التّوكيد وحذفها: **"أراد لم يقدرن فحذف النّون وبقيت الحركة، وهذا البيت ذكره المفجّع في حدّ الإعراب وهو قول الشّاعر:**

إنَّ ابنَ أَحَوَص مَغْرُورٌ فَبَلِّغَهُ في سَاعِدِيه إذارَامَ العُلى قِصَرُ

أراد فبلغنَّه، ومنهم من يقول: فبلغُهُ بضمّ الغين، وهذا أقبح من الفتح لأنّ الغير إنّما تضمّ لأجل ضمّة الهاء".[3]

إنّ الشّواهد والشّروحات الّتي أوردها المعرّي، وذكره المتواصل لكتاب حدّ الإعراب دليل على عنايته الكبيرة بهذا الكتاب، ممّا جعله واحداً من أهمّ مصادر ثقافته النّحوية.

د. كتب أبي علي الفارسي (ت377هـ)

النّاظر لمؤلّفات **أبي علي الفارسي** يجدها كثيرةً ومتعدّدةً، وهذا ما دفع بأبي العلاء المعرّي إلى الاطّلاع عليها والعناية بها، وكذا الاستشهاد بآرائه في أكثر من موضعٍ في مؤلّفاته. من

[1]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعري، تح: عائشة عبد الرّحمن بنت الشاطئ، ص538.
[2]– رسالة الصاهل والشاحج: أبو العلاء المعرّي، ص469.
[3]– تفسير أبيات المعاني: ص122.

ذلك ما ورد في عبث الوليد: "إذا قال القائل: عام قابلٍ، فزعم أبو عليٍّ الفارسيُّ أنّ مثل هذا يُحسبُ من إضافة الشّيء إلى اللّفظ ويُشبّهه بقول الشّاعر:[1]

بُثَيْنَةُ مِن آل النّساء وإنّما يكُنَّ لأَدْنَى لاوِصالَ لِغَائِبِ"[2]

وجاء في **رسالة الملائكة: "أنّ الياء الّتي بعد القاف حدثت لتمكين الكسرة، كقراءة الجماعة:** ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾.[3] **ثمّ زيدت الياء لأجل الكسرة وإلى هذا الرّأي ذهب الفارسي، فأمّا المتقدّمون فكانوا يحملون هذا على أنّه من ردّ الأشياء إلى أصولها، فالياء في "يتّقي" على رأي من تقدّم هي أصيلة لأنّها لام يفتعل وعلى قول الفارسي تكون زائدة".**[4]

وقوله أيضاً في نفس الكتاب: **"وكان الفارسيّ يأبى ترك صرفه ههنا إلاّ بعلّة فيجعله اسماً لقبيلة والرّواية على غير ما قال والأخبار تدلّ على خلافه وقال بعض من يحتجّ لهذا المذهب يجوز أن يكون نوّن شيطاناً وأوقع على التنوين حركة الهمزة في إذ وهذا لا يمتنع ولكن فيه تكلف".**[5]

وما يؤكّد أيضاً استشهاد المعرّي بآراء أبي علي الفارسي ماورد في شرحه لديوان ابن أبي حصينة وفي ذلك يقول: **"التّخفيف في ياء النّسب قليل وإذا خفّف (الرُّدَيني) كان الأجود أن يقال (الرُّدَيني) بفتح الياء، وقد أنشد الفارسيّ بيتاً خفّف فيه الحواريّ والياء فيه جارية مجرى النّسب، والبيت:**

يَاعَيْنُ بَكيِّ لي أبَا عَمْرُو أَوْدى الحَوَارَى الوَاريُ الذِّكْرِ"[6]

وقد ذكر المعرّي كتاب **الحجّة لأبي علي الفارسي** في أكثر من موضع من آثاره، وهذا يدلّ على معرفته به، قال في **رسالة الغفران: "وإذا جماعةٌ من هذا الجنس، كلّهم يلومونه**

---

[1]– ديوان كثيّر عزّة: جمعه وشرحه: إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت–لبنان، د.ط، 1971م، ص343.

[2]– عبث الوليد: أبو العلاء المعري، ص444.

[3]– الآية 90، من سورة يوسف.

[4]– رسالة الملائكة: أبو العلاء المعريّ، ص203.

[5]– المصدر نفسه: ص248.

[6]– ديوان ابن أبي حصينة: شرح أبي العلاء المعري، ج2، ص231.

على تأويله. فقلت: يا قوم، إن هذه أمورٌ هَيِّنةٌ، فلا تُعْنتوا هذا الشّيخ فإنّه يَمُتُّ بكتابه في القرآن المعروف بكتاب الحجّة، وإنّه ما سفك لكم دماً، ولا احتَجَنَ عنكُم مالاً، فتفرّقوا".[1]

وجاء ذكر هذا الكتاب أيضاً في **الفصول والغايات**، قال **المعرّي: "لو عاش الدّؤليّ حتّى يسمعَ كلام الفارسيّ في الحجّة، ما فهمه فيما أحسب إلاّ فهم الأمَةِ هَديرَ السِّنْدابِ".**[2]

يظهر من خلال هذا القول تعظيم المعرّي لكتاب الحجّة، ومدى براعته في عرض المادّة الّتي جاء بها.

أمّا كتاب (**الإيضاح العَضُديّ**) لأبي عليّ، فقد أشار أبو العلاء إلى شيء ممّا ذكره أبو عليّ فيه، ممّا يثبت اطّلاعه عليه، قال في تعقيبه على بيت أبي تمّام:[3]

مَنْ كَانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وهُمُومِهِ رَوْضَ الأَمَانِي لَمْ يَزَلْ مَهْزُولا

"هذا البيت ذكره أبو علي الفارسي في كتابه المعروف بالعَضُدِيّ، وإنّما ذكره على سبيل التّمثيل، لا أنّه استشهد به، وجعل في كان ضميراً، وما بعدها ابتداء وخبر، وإن أُخْلِيَتْ من الضّمير فجائزٌ، ثمّ أنت مُخَيّرٌ في الاسمين، أيّهما شئت جعلته الخبر والآخر اسماً لكان. وقد أُنكر ذلك على أبي عليّ، لأنّ طبقته لم تجر عادتهم بذلك".[4]

وبعد تقديم هذه الشّروحات والأمثلة، يتّضح بأنّ أبا العلاء المعرّي كان يعنى بما خلّفه الفارسي من آثار، واهتمامه بالمادّة الّتي تحتويها هذه الكتب وذلك من أجل إثراء رصيده اللّغوي والنّحوي.

---

[1]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعري، ص255.

[2]– الفصول والغايات: أبو العلاء المعري، ص79.

[3]– شرح ديوان أبي تمام: ج2، ص33.

[4]– المصدر نفسه: ص33.

هـ. كتب ابن السرّاج (ت316هـ)

يمثّل القرن الرّابع الهجري فترة الازدهار والنّضج الفكري، وخاصّةً في مجال الدّراسات اللّغوية، وقد لمع في هذا العصر وجال يُشهد لهم بالعبقريّة والتّنوع الفكري في شتّى المجالات. ومن هؤلاء نجد ابن السّراج الّذي يعدّ أوّل من طرق أبواب أصول النّحو بالدّرس، وهكذا أصبح إماماً من أئمّة النّحو البارزين ومصدر إلهامٍ لكثيرٍ من العلماء والدّارسين.

ويعدّ أبو العلاء المعرّي من أكثر المهتمّين **بابن السّراج** وبآثاره، وهناك مايدلّ على معرفته بكتب ابن السّراج: **الأصول والجُمل والمُوجز**، من ذلك قوله في **رسالة الغفران**: **"لي الثّقة أنّ أبا عليّ الفارسيّ كان يذكر أنّ أبا بكر بنَ السّراج عمل من (الموجز) النّصف الأوّل لرجُل بزّازٍ، ثمّ تقدّم إلى أبي عليّ بإتمامه: وهذا لا يقال إنّه من إنشاء أبي عليّ لأنّ الموضوع من (الموجز) هو منقول من كلام ابن السراج في (الأصول) وفي (الجُمَل)، فكأنّ أبا عليٍّ جاء به على سبيل النّسخ لا أنّه ابتدع شيئاً من عنده".**[1]

في هذا القول يظهر أبو العلاء المعرّي معرفته بكتب ابن السّراج الثّلاثة، ويرى بأنّ مادّة كتاب الموجز هي منقولة من كلام ابن السراج في كتابين آخرين الأصول والجمل.

وفي **اللّزوميات** يعرض المعرّي كلام ابن السّراج في الأصول؛ فيقول: **"ودلّ كلام أبي بكر بن السّراج في الأصول على أنّ الرويَّ الياء في قول الشّاعر:**

لَها أَشاريرُ من لحمٍ تُتَمّرُهُ من التّعالي وذَخَرٌ من أَرَانِيْهَا

وهذا يشبه مذاهب المؤلّفين ويجوز أن يكون مذهباً لابن السّراج أو وهماً منه لقلّة عنايته بهذا النّوع".[2]

وفي **عبث الوليد** ينقل المعرّي كلام ابن السّراج دون أن يُحيل إلى مصدره، فيقول: **"وذكر ابنُ السّراجِ عن قومٍ من النّحويين أنّهم جعلوا (تُماضِرَ) في الأبنية الّتي أغفلها سيبويه، وهذا وهمٌ، لأنّ (تُماضِر) تُفاعل من قولك: مَاضَرَتْ تُمَاضِرُ، فإمّا أن يكون مأخوذاً**

[1]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعري، ص425.

[2]– اللّزوميات: أبو العلاء المعري، ج1، ص24.

من اللّبن المَاضِرِ، وهو الحَامِضُ، وقيل: الأبْيَضُ، فكأنّه من ماضَرْتُ الرّجُلَ إذا سقيتته وسقاك اللّبنَ، وإمّا أن يكون من مُضَرَ، كأنّه من ماضَرْتُهُ إذا نسبته إلى مُضَر".[1]

وهناك كتبٌ أخرى نحوية مذكورة في آثار أبي العلاء من ذلك ماورد في **رسالة الغفران**: **"والبغداديّون يحكون أنّ أبا سعيدٍ السّيرافي عمل من كتابه المعروف (بالمقنع أو الإقناع) إلى باب التّصغير، ثمّ تُوفِيّ وأتمّه بعده ولدُه أبو محمّدٍ. وقد يجوز مثل هذا، وليس عندهم فيه رَيبٌ".**[2]

الواضح من هذا القول أنّ لأبي العلاء المعرّي معرفة ودراية بكتاب **أبي سعيد السّيرافي (ت368هـ)** المعروف (**بالمقنع أو الإقناع**)، والسّيرافي كان على درايةٍ تامّةٍ بعلم النّحو واللّغة واشتهر بهما.

ونجد المعرّي في **رسالة الملائكة** يورد اسم كتاب (**التثنية والجمع**) للفرّاء، وذلك من خلال قوله: **"ومَفْعيلٌ قليلٌ، على أنّ الفرّاء قد حكى (مَسْكين) بفتح الميم، في كتاب التثنية والجمع".**[3]

وفي نفس الكتاب كذلك نجده يذكر كتاب (**المهذّب**) **لابن كيسان**، بقوله: **"في المسألة الّتي ذكرها ابن كيسان في كتابه المهذّب، وهو قوله: هذا هذا هذا هذا أربع مرّات، فذكر على قول الكوفيين أنّ الأولى تقريبٌ، والثّانية مثالٌ وهو اسم فاعل، والثّالثة فعلٌ، والرّابعة مفعول".**[4]

بعد الاطّلاع على جملة المصادر الّتي اعتمدها المعرّي لإثراء لغته، نخلص إلى أنّ هذه المصادر قد تنوّعت في آثاره ومؤلّفاته من حيث مادّتها العلمية وانتمائها العلمي، فمنها مصادر في غريب الحديث، وأخرى في النّوادر، وثالثة في اللّغة والنّحو، وهذه المصادر الّتي استفاد منها تختلف من حيث طبيعتها ومنهجها، فنجد فيها تنوّعاً مذهبيّاً ومدرسيّاً وبيئيّاً، وهذه تعتبر مزيّة كبار أهل العلم واللّغة، وهو ماجعل لغة المعرّي تتميّز عن غيرها؛ ذلك أنّ هذا الأخير قد حمل تنوّع مادّة كتبه بالرّجوع إلى مصادر تتعلّق بمختلف العلوم والفنون اللّغوية.

---

[1]– عبث الوليد: أبو العلاء المعري: ص15.

[2]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعري، ص424.

[3]– رسالة الملائكة: أبو العلاء المعري، ص206.

[4]– المصدر نفسه: ص225.

الفصل الثاني

البنية الصّوتية

في

رسالة الغفران

حظيت اللّغة العربية بعناية واهتمام الدّارسين واللّغويين على مرّ العصور كونها لغة القرآن الكريم، ولم يتوان الباحثون عن دراستها إلى يومنا هذا، وقد شملت هذه الدّراسة كافّة المستويات اللّغوية: الصّوتية، والصّرفية، والتّركيبية. ونظراً لأهميّة هذه المستويات في اللّغة وبالأخصّ في دراسة وتحليل رسالة الغفران من النّاحية اللّسانية، سنحاول التّعرف على مفهوم البنية وعلاقتها بالمستويات الثّلاث: الصّوتية، والصّرفية، والنّحوية.

أوّلاً: مفهوم البنية الصّوتية

البنية اللّسانية هي البنية التّجريدية الّتي لا تحتفظ بوقائع لسانية إلاّ من خلال شبكة علاقات التّعارض المميّزة بين العناصر الّتي تسوّغ اللّغة أداء وظيفتها الأساس، إنّها وظيفة التّبليغ، وحتّى يكون هناك تجريد، فإنّ البنية اللّسانية ليست خاطرةً من خواطر الفكر، بل مستخلصة من اللّغة.[1] حيث أنّ العلاقات داخل اللّغة يجب أن تكون مثلما هي عليه بحيث كلّ عنصر محتفظ به لايمكن أن يكون إلاّ بعلاقته مع العناصر الأخرى، وتكون هناك بنية في حالة ما إذا كانت الفوارق بين الوحدات تعارض هذه فيما بينها مبرزة قيمها المخصّصة، والبنية لا يمكن لها أن تسلّط الأضواء على كلّ الظّواهر الّتي تكوّن لغة، ومع ذلك إذا كان لبنيات المجتمع أو البنيات السّلوكية للمتكلّمين تأثيرٌ على اللّغة، فإنّ هذه البنيات تبقى بنياتٍ ثانويةٍ بالنّسبة إلى وظيفة اللّغة، وتعريف اللّغة كبنيةٍ بشكلٍ عامّ يحتّم علينا أن نأخذ بعين الاعتبار كلّ أضرب البنيات الّتي يمكن لها أن تشترك، وربّما أشير إليها بكونها كيانات مستقلّة لتبعيّات داخليّة.[2]

وبذلك يتّضح بأنّ للبنية اللّسانية علاقة بمستويات عديدة: صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلالية؛ ولذلك عمدنا في هذه الدّراسة إلى تحديد مفهوم كلّ من البنية، والصّوت، والبنية الصّوتية ككلٍّ، ومن ثمّ تتبّع أشكال البُنى الصّوتية في رسالة الغفران.

---

[1]– البنية اللّسانية في رسالة الضّب للبشير الإبراهيمي: عبد الجليل مرتاض، دار هومة، الجزائر، د.ط، 2014م، ص07.

[2]– Dictionnaire de la linguistique: Georges mounin, Presses universi-taires de France,1974, p.307.

1) في مفهوم البنية

إنّ مصطلح البنية كغيره من المصطلحات اعترضته مشكلة تحديد ماهيته؛ ذلك لأنّ البنية أصبحت موضوعاً مشتركاً بين البيئات المتعدّدة في مختلف العلوم، وأيضاً باعتبارها كلمةً أساسيةً في الفكر اللّغوي الحديث ممّا أدّى إلى اختلاف الآراء بشأنها؛ نتيجة النّقاش الّذي أثراه كبار اللّغويين.

أ. البنية لغة

إنّ الأصل اللّغوي لكلمة بنية "**Structure**" مشتقٌّ من الكلمة اليونانية "**Struere**"، والّتي تعني البناء أو الطّريقة الّتي يقوم عليها بناء ما، ثمّ امتدّ مفهوم ومعنى الكلمة ليشمل وضع الأجزاء في مبنى ما من وجهة النّظر الفنيّة المعماريّة، وبما يؤدّي إليه من جمال تشكيلي، وتشير المعاجم الأجنبيّة على فنّ المعمار يستخدم هذه الكلمة منذ منتصف القرن السّابع عشر.[1]

ونجد كلمة بنية في المعاجم العربيّة تقوم على البناء والتّشييد الّذي هو نقيض الهدم؛ إذ ورد في **لسان العرب**: **"البِنية والبُنية، مابنيته وهو المبني والبني، ويقال بنية مثل رشوة ورشا، كأنّ البنية الهيئة الّتي بني عليها مثل المشية والركبة".**[2]

أمّا **ابن فارس** في **"مقاييس اللّغة"** فيرى: **"الباء والنّون والياء أصلٌ واحدٌ وهو بناء الشّيء بضمّ بعضه إلى بعضٍ، تقول بَنَيْتُ البناء أبنيه. وتسمّى مكّة البَنِيّة. ويقال قوس بَانِيَةٌ، وهي الّتي بنت على وَتَرِها، وذلك أن يكاد وتَرُها ينقطع للُصوقه بها".**[3]

وفي **القاموس المحيط**: **"البَنْيُ نقيض الهَدْمِ، بَناهُ يَبْنيه بَنْياً وبِناءً وبُنْياناً وبِنْيَةً وبِنَايَةً، وابْتَنَاهُ وبَنَّاهُ. والبناءُ: المَبْنيُّ، ج: أبنِيَةٌ، جج: أبنيات. والبُنيَةُ بالضّم والكسر: مابنيته، ج: البِنَى والبُنَى وتكون البنايةُ في الشّرفِ".**[4]

---

[1]– نظرية البنائية في النقد الأدبي: صلاح فضل، دار الآفاق الجديدة للنشر، بيروت–لبنان، ط2، 1980م، ص175.

[2]– لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت–لبنان، ط3، 1414هـ، مادّة (بنى)، مج14، ص94.

[3]– مقاييس اللّغة: أحمد بن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ب، د.ط، 1399هـ/ 1979م، ج1، ص302.

[4]– القاموس المحيط: مجد الدّين محمّد بن يعقوب آبادي، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت–لبنان، ط8، 2005م، ص1264.

أمّا **الجوهري** فيعرّفها في معجمه "**الصّحاح**" بقوله: "**والبُنَى بالضّم مقصورٌ مثل البِنَى. يقال: بُنْيَةٌ وبُنًى، وبِنْيَةٌ وبِنًى بكسر الباء مقصورٌ، مثل جِزْيَةٍ وجَزًى. وفلان صحيح البِنْيَةِ، أي الفطرة**".[1]

وجاء في **تهذيب اللّغة**: "**بنى اللّيث، بنى البنّاء البِنَا بَنْياً وبِنَاءً، وبِنًى، مقصور، والبنية: الكعبة؛ يقال لا وربّ هذه البِنْية**".[2]

ونجد معناها في **المعجم الوسيط**: "**بنى الشّيء بَنْياً، وبِنَاءً، وبُنْيَاناً: أقام جِدارهُ ونحوه. يقال: بنى السّفينة، وبنى الخباء. واستعمل مجازاً في معانٍ كثيرة، تدور حول التّأسيس والتّنمية، يقال: البُنْيَةُ: ما بُنِيَ، ج: بُنًى، البِنْيَةُ: مابُنَى، ج: بِنًى. وهيئة البناء، ومنه بِنية الكلمة: أي صيغتها، وفلان صحيح البنية**".[3]

من خلال هذه التّعاريف المقدّمة، يتّضح بأنّ أغلب المعاجم قد اتّفقت على أنّ المعنى اللّغوي لكلمة بنية يدلّ على البناء والتّشييد، كما يدلّ على هيئة وشكل الشّيء المبني.

ب. البنية اصطلاحاً

أمّا من النّاحية الاصطلاحية؛ فقد حظي مصطلح البنية باهتمام المفكّرين واللّغويين منذ القديم إلى عصرنا الحالي، وذلك لتأثيره الكبير على رؤى وأفكار الإنسان. وتبعاً لذلك نشير إلى آراء النّقاد القدامى في تحديد مفهومها، ولكن بالمفهوم المادّي الحسّي العناصر الّتي يتكوّن منها العمل الأدبي وتدخل في بنائه، ونبدأ الحديث عن العرب؛ فنجد "**قدامة بن جعفر**" يستعمل بنية الشّعر في قوله: "**إنّ بنية الشّعر، إنّما هو في التسجيع والتقفية، فكلّما كان الشّعر أكثر اشتمالاً عليها، كان أدخل له في باب الشعر تنحصر في الجانب الإيقاعي الموسيقي المباشر المرتبط بالوزن والتقفيات الداخلية والخارجية**".[4] ويقول أيضاً: "**فبنية هذا الشعر على أنّ ألفاظه مع قصرها قد أشير بها إلى معان طوال**".[5]

---

[1]– الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1399هـ/1979م، مادّة (بنى)، ج1، ص2286.

[2]– تهذيب اللّغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، مادّة (بنى)، ج15، ص352.

[3]– المعجم الوسيط: مجمع اللّغة العربية، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ط2، 1982م، ج1، ص82.

[4]– نقد الشعر: قدامة بن جعفر، مطبعة الجوائب، قسنطينة–الجزائر، ط1، 1302هـ، ص17.

[5]– المصدر نفسه: ص16.

يظهر من خلال هذا القول، أنّ قدامة بن جعفر ربط معنى بنية الشّعر بالبناء والتركيب.

أمّا "**ابن سنان الخفاجي**" فاستعمل بنية الكلمة في قوله: "**وكان أبو الحسن يسمي بنية الكلمة الكلام على تقليل اللّفظ وتكثير المعنى من غير حذف**".[1]

وجليّ من قول الخفاجي أنّ بناء الكلام وتركيبه يقوم على تشكيلٍ وهيئةٍ معيّنةٍ، ألاوهي تقليل اللّفظ وتكثير المعنى من غير حذف.

ونجد **عبد القاهر الجرجاني** كذلك يتطرّق إلى كلمة بنية، في سياق حديثه عن بنية الكلام؛ إذ يقول: "**فإن غمض مكان الكاف وكأنّ، بأن يوصف الاسم الّذي فيه التّشبيه بصفة لا تكون في ذلك الجنس، وأمر خاص غريب، فقيل: هو بحر من البلاغة، وهو بدر يسكن الأرض، وهو شمس لا تغيب... فهو أقرب إلى أن نسمّيه استعارة، لأنّه قد غمض تقدير حرف التشبيه فيه، إذ لا تصل إلى الكاف حتّى تبطل بنية الكلام، وتبدل صورته فتقول: هو كالشّمس المتألّقة، إلا أنّ فراقها هو الغروب، كالبدر إلا أنّ صدوده الكسوف**".[2] وأرجع كلّ ذلك إلى السّياق المعنوي التّركيبي الّتي ينتظمها، ذلك أنّ: "**الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأنّ الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلالها في ملاءمة معنى اللّفظة لمعنى الّتي تليها أو بما أشبه ذلك، ممّا لا تعلّق له بصريح اللّفظة، وممّا يشهد لذلك أنّك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثمّ تراها بعينها تثقل عليك، وتوحشك في موضع آخر**".[3]

ويمكن أن نلاحظ هنا أنّ **الجرجاني** يرى بأنّ الكلمة تبدو مقبولةً في موضعٍ بحيث تروقك وتؤنسك، وفي موضع آخر تكون ضعيفةً مستكرهةً فتثقل عليك وتوحشك.

وقد وردت كلمة "**بنيان**" في القرآن الكريم في أكثر من موضعٍ، يذكر **صلاح فضل**: "**إلى أنّ القرآن الكريم قد استخدم هذا الأصل حوالي نيفاً وعشرين مرّة على صورة الفعل**

---

[1]– سرّ الفصاحة: ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1982م، ص211.

[2]– أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدّة، د.ط، د.ت، ص329.

[3]– دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تع: محمد النجي، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ط3، 1999م، ص54.

بني أو أسماء بناء، وبنيان ومبني لكِن لم ترد فيه ولا في النّصوص القديمة كلمة بنية".[1] كما في قوله تعالى: ﴿**فَقَالُوا ابْنُوا عَلَيْهِمْ بُنْيَانًا رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ**﴾.[2] وفي قوله تعالى: ﴿**الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً**﴾.[3] وفي قوله أيضاً: ﴿**وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا**﴾.[4] وقوله تعالى: ﴿**أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا**﴾.[5]

وقد تكون كلمة "**بنية**" ضمن عائلتها اللّغوية أقلّ الصّيغ استعمالاً في النّصوص العربيّة القديمة، كما استخدم النّحويون والبلاغيون الفعل "**بنى**" وسائر اشتقاقاته "**بناء، بنيان**" مثل تلك الصّيغ الاسمية والمصدريّة وسائر الاشتقاقات من مصدر ميمي "**مبني**"، وسنن فعول "**مبني**" في سياقاتٍ اصطلاحيةٍ، وفي النّحو العربي تتأسّس ثنائية المعنى، فكلّ تحوّلٍ في البنية يؤدّي إلى تحوّلٍ في الدّلالة.[6]

ومن خلال ماتقدّم، نخلص إلى أنّ مصطلح "**بنية**" له جذورٌ متأصّلةٌ في التّراث النّقدي واللّغوي، رغم الاستعمال الضّئيل لها في النّصوص العربية القديمة.

ورغم أنّ الحديث عن البنية واردٌ عند العرب القدامى، إلاّ أنّ التّأصيل الدّقيق لها جاء على يد الغربيّين؛ فقد ارتبط مفهومها عندهم بتعدّد المدارس، واختلاف المرجعيّات الفكريّة للنّظريّات الّتي يتبنّاها الغربيّون في تعاريفهم، ثمّ من الموادّ الّتي تتشكّل منها البنية.

فبنية الشّيء عند الغربيين الصّورة المنتظمة فيها وهويته الذّاتية، وبهذا التّحديد تجمع الكلمة بين الشّكل والكلّ المؤلّف من ظواهر متماسكة يتوقّف كلّ منها على ما عداه ويتحدّد من خلال علاقته به. ويستعمل بعض النّقاد مصطلح البنائية بدل مصطلح البنوية مثل "**نبيلة إبراهيم**" في مقالٍ لها بعنوان "**البنائية بين العلم والفلسفة**".[7]

---

[1]– نظرية البنائية في النقد الأدبي: صلاح فضل، ص136. وينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت–لبنان، د.ط، 1407هـ/1987م، ص136.

[2]– الآية 21، من سورة الكهف.

[3]– الآية 22، من سورة البقرة.

[4]– الآية 12، من سورة النّبأ.

[5]– الآية 06، من سورة ق.

[6]– البنية اللّغوية في سورة الكهف دراسة لسانية تطبيقية: صباح دالي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران، إشراف: عبد الحليم بن عيسى، 2013–2014م، ص05.

[7]– النقد العربي الحديث ومدارس النقد الغربية: محمد النّاصر العجيمي، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة–تونس، ط1، 1998م، ص357–358.

ويرجع الفضل في ظهور المفهوم الحديث للبنية مع المنهج البنيوي، الّذي أطلق شرارته الأولى العالم اللّغوي "فرديناند دي سوسير"؛ وقد استطاع لفت أنظار خلائفه إلى أشكال من الثنائيات الّتي تستغني عنها بنية لسانية، فهو من نبّه بقوّة إلى أنّ ما يميّز علامة مافي لغة إنّما هو كلّ ما يشكّلها، والتّعارض بين العلامات هو الّذي يشكّل الصّفة، ويخلق في الوقت نفسه القيمة والوحدة معاً.[1] لكنّ "**سوسير**" لم يحظ في البلاد الأنفلوسكسونية بمثل ما حظي به في فرنسا من التّقدير والتّأثير، إذ يعتبر هناك من آباء العقل المعاصر الكبار.[2]

وأمّا النّزعة البنيوية اللّغوية بالمعنى المحدّد لهذه الكلمة؛ فإنّها لم تظهر إلى حيّز الوجود إلاّ عام **1928م**، في المؤتمر الدّولي لعلوم اللّسان الّذي انعقد **بلاهاي** بهولنده حيث قدّم ثلاثة علماء روس، ألا وهو **ياكبسون** (**Jackobson**)، **وكارشفسكي** (**Karcevsky**)، **وتروبتسكوي** (**Troubetzkoy**)، بحثاً علمياً تضمّن الأصول الأولى لهذه النّزعة؛ ولم يلبثوا بعد ذلك أن أصدروا بياناً أعلنوه في المؤتمر الأوّل للغويّين السلاف الّذي انعقد في **براغ عام 1929م**، استخدموا فيه كلمة "**بنية**" بالمعنى المستعمل اليوم، ودعوا فيه إلى اصطناع "**المنهج البنيوي**"، بوصفه منهجاً علمياً صالحاً لاكتشاف قوانين بنية النّظام اللّغوية وتطوّرها.[3] هذا ما جعل أكثر الدّراسات تقرّر بأنّ **البنيوية** هي: "**النّتيجة النّهائية للتّنظير الشّكلاني**".[4] على أنّ **الشّكلانية الرّوسية** قد تأثّرت بالنّظرية السوسيرية عن طريق **جاكبسون**، بواسطة أعمال **سيرجي كارشفسكي** الّذي كان تلميذاً **لدوسوسير**.[5]

وجديرٌ بالذّكر أنّه من الخطأ الاعتقاد بوجود تيّار بنيوي متجانس أو مذهب فكري موحّد، بل العكس هو الصّحيح، إذ نلاحظ تعدّداً في الرّؤى، وتعدّداً في الأدوات، وتعدّداً

---

[1]– Clefs pour la linguistique : G. Mounin, edition seghers, paris, 1971, p.82.

[2]– البنيوية وما بعدها من ليفي شتراوس إلى دريدا: جون ستروك، تر: محمد عصفور، عالم المعرفة، الكويت، د.ط، 1996م، ص10.

[3]– مشكلات فلسفيّة، مشكلة البنية: زكريّا إبراهيم، مكتبة مصر، القاهرة، د.ط، 1990م، ص44.

[4]– الشكلانية الروسية: فكتور إيرليخ، تر: الولي محمد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000م، ص66.

[5]– نظرية الأدب المعاصر وقراءة الشعر: ديفيد بشبندر، تر: عبد المقصود عبد الكريم، الهيئة العامّة للكتاب، القاهرة، 1996م، ص96.

في المفاهيم والمصطلحات، وتعدّداً في التّطبيق والتّحليل، وتعدّداً في المواقف والنّتائج.[1] وهذا التّعدد أصبح واضحاً وجليّاً في العديد من الحقول المعرفيّة، وفي جملةٍ من المدارس والاتّجاهات؛ حيث ارتبطت **البنية التّكوينية** بـ"**لوسيان كولدمان**"، و**الأنثروبولوجيا** بـ"**كلود ليفي ستراوس**"، و**التّشكيلية** بأعمال "**حلقة براغ**" وباحثي "**تشيكوسلوفاكيا**" فيما بعد، و**الفلسفة** بـ"**بول ريكور**" وغيرها، ممّا جعلها مقتصرةً على اللّغة والأدب وحدهما، وإنّما تمتدّ إلى كلّ العلوم الاجتماعية بما في ذلك اللّغة والأنثروبولوجيا.[2]

لذلك واجه مصطلح البنية صعوبةً في تحديد مفهومه وتعريفه، وهذا ناجمٌ عن اتّخاذه أشكال متنوّعة جعلت العلماء والباحثين يجدون صعوبةً في تحديد مفهومٍ واحدٍ للبنية؛ "**فجان بياجيه**" في كتابه "**البنيويّة**" ارتأى أنّ إعطاء تعريفٍ موحّدٍ للبنية رهينٌ بالتّمييز بين الفكرة المثالية الإيجابية الّتي تغطّي مفهوم البنية في الصّراعات أو في آفاق مختلفة أنواع البنيات، والنّوايا النّقدية الّتي رافقت نشوء وتطوّر كلّ واحدةٍ منها مقابل التّيارات القائمة في مختلف التّعاليم.[3]

فجان بياجيه يقدّم لنا تعريفاً للبنية باعتبارها نسقاً من التّحولات: يحتوي على قوانينه الخاصّة، علماً بأنّ من شأن هذا النّسق أن يظلّ قائماً ويزداد ثراءً بفضل الدّور الّذي تقوم به هذه التّحوّلات نفسها، دون أن يكون من شأن هذه التّحولات أن تخرج عن حدود ذلك النّسق أو أن يكون من شأن هذه التّحولات أن تخرج عن حدود ذلك النّسق أو أن تستعين بعناصر خارجيّة، وبإيجاز فالبنية تتألّف من ثلاث خصائص:[4]

- **الكلّية** (**La totalité**): الّتي تحيل على التّماسك الدّاخلي للعناصر الّتي ينتظمها النّسق.
- **التحوّلات** (**Les transformations**): الّتي تفيد أنّ البنية نظام من التّحولات لا يعرف الثّبات، فهي دائمة التحوّل والتّغير وليست شكلاً جامداً.
- **الضّبط الذّاتي** (**l'autoréglage**): الّذي يتكفّل بوقاية البنية وحفظها حفظاً ذاتيّاً، ينطلق من داخل البنية ذاتها، لا من خارج حدودها.

---

[1]– في اللسانيات العامّة تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها: مصطفى غلفان، دار الكتب الجديدة المتحدة، ط1، 2010م، ص245-246.

[2]– في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم: بوجادي خليفة، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، 2009م، ص30.

[3]– البنيوية: جان بياجيه، تر: عارف منيمنه وبشير أوبري، منشورات عويدات، بيروت-باريس، ط4، 1985م، ص08.

[4]– المرجع نفسه: ص09-13.

نلاحظ من خلال ما تقدّم أنّ **جان بياجيه** يرى بأنّ البنية لا تحتاج من أجل بلوغ هدفها إلى عناصر خارجيّة، بل هي تتكوّن من عناصر داخلية خاضعة لقوانين نسقية تتّسم بالكلية، وهناك مجموعة من التّغييرات الباطنية الّتي تحدث داخل النّسق ولكنّها تمكّن البنية من ضبط وتنظيم ذاتها.

ويرى **"ليفي ستراوس"** بأنّ: **"البنية تتّسم بطابع المنظومة، فهي تتألّف من عناصر يستتبع تغيّر أحدها تغيّر العناصر الأخرى كلّها. وكلّ نموذجٍ ينتمي إلى مجموعة من التّحولات الّتي يطابق كلّ منها نموذجاً من أصلٍ واحدٍ، بحيث أنّ مجموع التّحولات يشكّل مجموعةً من النّماذج".**[1]

فستراوس يحدّد البنية بأنّها: **"نسق يتألّف من عناصر يكون من شأن أيّ تحوّل يعرض للواحد منها أن يُحدث تحوّلاً في باقي العناصر الأخرى".**[2]

في حين يذهب **"لوسيان جولدمان"** إلى أنّ مفهوم البنية في أوسع معانيه يشير إلى: **"نظام من علاقات داخلية ثابتة، يحدّد السّمات الجوهريّة لأيّ كيانٍ، ويشكّل كلاً متكاملاً لايمكن اختزاله إلى مجرّد حاصل مجموع عناصره، وبكلمات أخرى يشير إلى نظام يحكم هذه العناصر فيما يتعلّق بكيفيّة وجودها وقوانين تطوّرها".**[3]

أمّا **"جاك لاكان"** فقد زاوج بين المنهج البنيوي والتّحليل النّفسي، حيث اهتمّ بدراسة اللاّشعور باعتباره لغة ذات بنية، وعن هذا يقول: **"إنّ بنية اللاّوعي شبيهة ببنية اللّغة".**[4]

---

[1]– الأنثروبولوجيا البنيوية: كلود ليفي ستروس، تر: مصطفى صالح، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، د.ط، 1977م، ص328.

[2]– علم الشعريات، قراءة مونتاجية في أدبيّة الأدب: عز الدين المناصرة، دار مجدلاوي، عمان، ط1، 2006م، ص540.

[3]– المرجع نفسه: ص542.

[4]– البنيوية وما بعدها: جون ستروك، ص147.

بينما **لجأ جاك دريدا** إلى تفسير مصدر البنية، حيث أكّد على عدم وجود البنية المركزية مستنتجاً ذلك انطلاقاً من المقارنة بين بناء الفكر الإنساني وبين البناء الإنشائي.[1]

وفي الأخير نخلص إلى أنّ الدّارسين الغربيين أولوا مصطلح البنية اهتماماً كبيراً، ويرجع ذلك إلى تعدّد المذاهب والمرجعيّات الثّقافية والمعرفيّة والمجالات العلمية على اختلافها، والّتي كان لها بالغ الأثر في تنوّع الآراء حول مفهوم البنية.

وإذا توجّهنا إلى أدبنا الحديث والمعاصر، ألفينا النّقاد العرب قد أولوا مصطلح **البنية** اهتماماً كبيراً؛ من حيث مفهومها وعناصر تشكيلها، وقد تعدّدت الاستعمالات العربيّة لهذا المصطلح حيث قاربت ترجمته العشرين ترجمةً.

نجد مصطلح "**البِنيوية**" بكسر الباء غالباً، وهي أكثر التّرجمات تواتراً، وأشيعها استعمالاً، ومن الصّعب أن نحصر الأسماء النّقدية واللّغوية العربية الّتي آثرت "البنيوية"، وأن نوثّق مواطن استعمالاتها الكثيرة، ويكفي أن نذكر أسماء بحجم "**عبد الكريم حسن**"، "**وعبد الله الغذامي**"، "**ويمنى العيد**"، "**وسامي سويدان**"، "**وكمال أبو ديب**"، "**وشايف عكاشة**"، "**وعبد العزيز حمودة**"، "**وعبد الملك مرتاض**"، "**وجابر عصفور**".[2]

أمّا مصطلح "**البُنيوية**" بضمّ الباء؛ فنجدها عند **محمد التونجي** ويعرّفها بقوله: "**البُنيويَّةُ تدخل في ميدان علم اللّغة، وهي ميدان يعتبر اللّغة مجموعاً مركباً لعناصر مترابطة**".[3]

ونجد مصطلح "**البِناوية**" لدى **الراجي التهامي الهاشمي**، ومصطلح "**البنيانية**" الّذي استعمله "**ريمون طحان**" في كتابه "**الألسنية العربيّة**"،[4] ويعدّ من أقدم مستخدمي هذا المصطلح، واستعمله بعده **ميشال زكريّا وميشال عاصي وإميل بديع يعقوب**، وغيرهم.[5]

---

[1]– المرجع السابق: ص200.

[2]– البنية والبنيوية في المعاجم والدّراسات الأدبية واللسانية العربية: يوسف وغليسي، مجلة الدراسات اللغوية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد6، 2010م، ص24.

[3]– المعجم المفصّل في الأدب: محمد التونجي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط2، 1419هـ/1999م، ج1، ص195.

[4]– الألسنية العربية: ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1981م، ص12.

[5]– المعجم المفصّل في اللغة والأدب: إميل بديع يعقوب وميشال عاصي، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط1، 1987م، مج1، ص334.

أمّا مصطلح **"البنائية"** فقد جعله **صلاح فضل** عنواناً لكتابه المعروف "نظرية البنائية في النقد الأدبي"، وجاء **علي زَيعُور** بمصطلح **"البنيوانية"** وفي ذلك يقول: **"البنيوانية مدرسة الوعي المبني من الإحساس والصّورة والعاطفة".**[1]

ونجد **جميل صليبا** في معجمه الفلسفي يأتي بمصطلح **"البِنْيي"** وفي ذلك يقول: **"والبِنْيي هو المنسوب إلى البنية، فالمذهب البِنْيي في التّاريخ هو المذهب الّذي يبحث في البنى لا في الوقائع الجزئية".**[2]

في حين جاء **عبد الرحمن الحاج صالح بمصطلح "البِنَوية"**؛ حيث استعمله لأوّل مرّةٍ سنة **1971م**، في مجلّته الرّائدة في اللّسانيات: **مناهج بنوية ووسائل بنوية**، مشيراً في الهامش إلى أنّه اتّبع رأي يونس بن حبيب في النّسبة إلى **"بنية"** قياساً إلى **"ظبية".**[3]

وغيرها من الاستعمالات الاصطلاحية لكلمة **"بنية"** والّتي لايتّسع المقام لذكرها جميعاً وسنكتفي بهذه المصطلحات الشّائعة.

والنّقاد العرب شأن النّقاد البنيويين الغربيين، يعدّون النّص بنيةً مغلقةً على ذاتها ولا يسمحون بتغيّرٍ يقع خارج علاقاته ونظامه الدّاخلي.[4] ويعرّف **"عبد السّلام المسدي"** المنهج البنيوي بأنّه: **"يعتزم الولوج إلى بنية النّص الدّلالية من خلال بنيته التّركيبية".**[5]

وترى **نبيلة إبراهيم**: **"أنّ المنهج البنيوي يعتمد في دراسة الأدب على النّظر في العمل الأدبي في حدّ ذاته بوصفه بناءً متكاملاً بعيداً عن أيّة عوامل أخرى أي أنّ**

---

[1]– مذاهب علم النفس والفلسفات النفسانية: علي زيعور، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، د.ط، 1413هـ/1993م، ص193.

[2]– المعجم الفلسفي بالألفاظ العربيّة والفرنسية والإنكليزية واللاّتينية: جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت–لبنان، د.ط، 1982م، ج1، ص218.

[3]– البنية والبنيوية: يوسف وغليسي، ص26.

[4]– علم الشعريات: عز الدين المناصرة، ص542.

[5]– قضية البنيوية دراسة ونماذج: عبد السلام المسدي، وزارة الثقافة، تونس، ط1، 1991م، ص77.

أصحاب هذا المنهج يعكفون من خلال اللّغة على استخلاص الوحدات الوظيفية الأساسية الّتي تحرّك العمل الأدبي".[1]

ويعرّفه **فائق مصطفى وعبد الرضا** بأنّه: **"منهج فكري يقوم على البحث عن العلاقات الّتي تُعطي العناصر المتّحدة قيمة، ووصفها في مجموع منتظم ممّا يجعل من الممكن إدراك هذه المجموعات في أوضاعها الدّالة".**[2]

في حين يرى **إبراهيم السعافين: "أنّ البنيوية ابنة حضارة معيّنة تنتمي إليها وتحاور منجزاتها المادية والروحية، إنّها ذات صلة وثيقة بحركة الحداثة من جانب، وبالدّراسات اللّغوية الحديثة ومدرسة النقد الجديد من جانب آخر".**[3]

بمعنى أنّ البنيوية تنتمي لبيئةٍ معيّنةٍ وتتأثّر بالظّروف المحيطة بها، من حداثةٍ ودراساتٍ لغويةٍ جديدةٍ، وتكون لها صلةٌ أيضاً بمدرسة النّقد الحديث.

وللبنيوية مستويات لغوية تدرسها، ويمكن إيرادها في مايلي:[4]

- **المستوى الصّوتي:** حيث تدرس الحروف ورمزيتها، وتكوينها الموسيقي من نبر، وتنغيم، وإيقاع.
- **المستوى الصّرفي:** وتدرس فيه الوحدات الصّرفية، ووظيفتها في التّكوين اللّغوي والأدبي نفسه.
- **المستوى المعجمي:** وتدرس فيه الكلمات لمعرفة خصائصها الحسية التّجريدية، والحيويّة، والمستوى الأسلوبي لها.
- **المستوى النّحوي:** وهو خاصّ بدراسة تأليف وتركيب الجمل، وطرائق تكوينها وخصائصها الدّلالية والجمالية.

---

[1]– نقد الرواية من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة: نبيلة إبراهيم، مكتبة غريب، القاهرة، د.ط، د.ت، ص44.

[2]– في النقد الأدبي الحديث منطلقات وتطبيقات: فائق مصطفى وعبد الرضا، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، د.ط، 1989م، ص182.

[3]– إشكالية القارئ في النقد الألسني: إبراهيم السعافين، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد60-61، ك2، 1989م، ص40.

[4]– أسس النظرية البنيوية في اللغة العربية: جمعة العربي الفرجاني، المجلة الجامعة، العدد18، مج1، يناير2016م، ص14-15.

- **مستوى القول**: لتحليل تراكيب الجمل الكبرى لمعرفة خصائصها الأساسية والثانوية.
- **المستوى الدّلالي**: وهو يهتمّ بتحليل المعاني المباشرة، وغير المباشرة، والصور المتّصلة بالأنظمة الخارجية عن حدود اللّغة، والّتي ترتبط بعلوم النّفس والاجتماع، وتمارس وظيفتها على درجاتٍ في الأدب والشّعر.
- **المستوى الرّمزي**: الّذي تقوم فيه المستويات السّابقة بدور الدّال الجديد الّذي ينتج مدلولاً أدبيّاً جديداً يقود بدوره إلى المعنى الثّاني، أو ما يسمّى باللّغة داخل اللّغة.

بعد الفراغ من التّعريف اللّغوي والاصطلاحي للبنية، وتقديم المستويات اللّغوية الّتي تدرسها. نلاحظ بأنّ هذا المصطلح حظي باهتمام الدّارسين واللّغويين والنّقاد، وعرف اختلافاً كبيراً فيما يتّصل بالمفهوم، ولعلّ مردّ ذلك إلى طبيعة المصطلح نفسه وتشعّبه إلى عدّة مصطلحات أخرى، وكذا إلى تعدّد المرجعيّات الثّقافية والفكرية الّتي يشهدها العالم.

2) في مفهوم الصّوت

اللّغة مجموعةٌ من الأصوات تتألّف في نسقٍ منتظمٍ لتعبّر عن الأفكار الإنسانية، وترمز إلى محسوسات الوجود ومجرّداته الّذي يعيش الفرد في وسطه. وتعدّ اللّغة العربيّة من أثرى اللّغات السّامية في مستوياتها اللّغوية المختلفة، وأوفرها حظّاً من حيث العناية بها.

ويعدّ **المستوى الصّوتي** الأشدّ بروزاً، والأكثر اهتماماً به لاتّصاله بتلاوة القرآن الكريم وترتيله، ولهذا حظي بعناية خاصّة من الباحثين قديماً وحديثاً، أفضت إلى الإلمام بدراسة أصوات العربيّة في نواحيها الصّوتية والتّشكيلية، وأبانت عن اختلافات وفروق بين هذه الأصوات من حيث النّطق، والزّمن الّذي يستغرقه إحداث كلّ صوتٍ من أصواتها، وكشفت أيضاً عن اشتراك بعض أصواتها في صفات معيّنةٍ معيّنةٍ وانفراد بعضٍ منها بصفاتٍ خاصّة.[1]

فالصّوت بذلك هو المادّة الأولى في تشكيل اللّغات، ويمثّل المستوى الأوّل من مستويات الدّرس اللّغوي، وله تأثيرٌ واضحٌ وجليٌّ على المستويات الدّراسية الأخرى. وقد تنبّه العلماء العرب قديماً لقيمة الصّوت وأهمّيته، وقد وصل الأمر بهم إلى الارتحال إلى البادية من أجل جمع

[1]– البنية اللّغوية: صباح دالي، ص27. وينظر: التنوّعات اللّغوية: عبد القادر عبد الجليل، دار الصفاء، الأردن، ط1، 1997م، ص147.

الأصوات العربيّة الأصيلة من العرب الأقحاح، وسبب ذلك كما قلنا سابقاً ارتباط مادّته بالقرآن الكريم.

ونظراً للأهميّة والعناية الخاصّة الّتي يحظى بها الدّرس الصّوتي، انشغل العلماء والدّارسون بمعرفة ماهيته وصفاته وأسباب حدوثه، وقد تعدّدت المفاهيم اللّغوية والاصطلاحية لمصطلح الصّوت والّتي سنوردها فيما يلي:

أ. الصّوت لغةً

الصّوت لغةً، كما ورد في لسان العرب **لابن منظور**: **"الصّوت، الجَرْس معروف مذكّر والجمع أصوات، وقد صَاتَ يَصُوتُ صَوْتاً، وأَصَاتَ وصَوَّتَ به كلّه نادَى، ويقال: صَوّتَ يُصَوّتُ تَصويتاً، فهو مُصَوِّتٌ، وذلك إذا صَوَّتَ بإنسان فدعاه. ويقال: صَاتَ يَصُوتُ صَوْتاً، فهو صَائِت، معناه صائح، وفي الحديث: كان العبّاس رجلاً صَيِّتاً أي شديد الصَّوت عاليه؛ يقال: هو صَيِّتٌ وصَائِتٌ، كميِّتٍ ومائِتٍ،وأصله الواو؛ ورجل صَيِّتٌ وصَاتٌ؛ وحمارٌ صاتٌ: شديد الصّوت، والعرب تقول: أسمعُ صوتاً وأرى فَوتاً أي أسمعُ صوتاً ولا أرى فعلاً. وكلّ ضربٍ من الغناء صوتٌ والجمع الأصوات. وأَصَاتَ القوس: جعلها تُصَوِّتُ. والصّيتُ الذِّكرُ؛ يقال: ذهب صيتُه في النّاس أي ذكرُه. والصِّيتُ والصَّاتُ: الذِّكرُ الحسنُ. وانصاتَ للأمر إذا استَقَام. والمُنصات: القويم القامة. وقد انصات الرّجل إذا استوت قامتُهُ بعد انحناء".**[1]

أمّا **ابن فارس** في **"مقاييس اللّغة"** فيرى أنّ: **"الصّاد والواو والتّاء أصل صحيح وهو الصّوت وهو جنس لكلّ ما وقر في أذن السّامع يقال: هذا صوت زيد، ورجل صيت إذا كان شديد الصّوت وصائت إذا صاح، فأمّا قولهم دعى فانصات فهو من ذلك أيضاً كأنّه صوت به كانفعل من الصّوت، وذلك إذا أجاب، والصّيد الذّكر الحسن في النّاس يقال ذهب صيته".**[2]

---

[1]– لسان العرب: ابن منظور، مادّة (صوت)، ج2، ص57-58.

[2]– مقاييس اللّغة: ابن فارس، مادّة (صوت)، ج1، ص318-319.

وفي **سرّ الفصاحة: "الصّوت مصدره صات الشّيء يصوّت صوتاً فهو صائت، ويصوّت تصويتاً فهو يَصوت وهو عامّ لا مختصٌّ".**[1]

وجاء في **مختار الصّحاح: "الصَّوْتُ معروفٌ وصاتَ الشّيء من باب قال وصَوّتَ أيضاً تصويتاً والصّائتُ الصّائح. ورجلٌ صَيِّتٌ بتشديد الياء وكسرها. وصاتٌ أيضاً أي شديد الصَّوْتِ، والصِّيتُ بالكسر الذِّكْرُ الجميل الّذي ينتشر في النّاس دون القبيح، يقال: ذهب صيتُهُ في النّاس. وربّما قالوا انتشر صَوْتُهُ في النّاس بمعنى صِيتُه".**[2]

ونجد معناها في **المعجم الوسيط: "صَاتَ صَوْتاً وصُواتاً صاح. أصات: صاتَ بفلانٍ شهّر به، صَوّتَ: مبالغة في صات وبه ناداه. انْصَاتَ: أجابَ. يقال: انْصَاتَ فلانٌ للأمر، واستقام بعد انحناء. الصَّاتُ: الذِّكرُ الحسنُ الجميلُ ينتشر بين النّاس والشّديد الصّوت. الصّوتُ: الأثر السّمعي الّذي تُحدِثُهُ تموّجات ناشئة من اهتزاز جسمٍ ما".**[3]

وبناءً على ما تقدّم من مفاهيم لغويّةٍ يتّضح بانّ الصّوت مأخوذٌ من أصلٍ صحيحٍ وهو (**ص.و.ت**) وقد أجمعت أغلب المعاجم على أنّ الصّوت يُراد به الشّدة والقوّة والصّياح وكذا الذّكر الحسن الجميل.

ب. الصّوت اصطلاحاً

أمّا من النّاحية الاصطلاحية؛ فقد حظي الصّوت بعناية واهتمام الدّارسين واللّغويين منذ القديم إلى عصرنا الحالي؛ وذلك باعتبار الأصوات في اللّغة هي مادّة الألفاظ، وأساس الكلام المركّب، والعمدة في تلوين الأداء، وإعطائه رنيناً إضافياً يزيد من وضوح التّعبير، وصدقه في حمل فكرة المتكلّم، أو التأثّر بها في السّامع.[4]

---

[1]– سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي، شر: عبد المتعال الصعيدي، مطبعة محمد صبيح وأولاده، د.ط، 1969م، ص16.

[2]– مختار الصّحاح: أبو بكر الرازي، دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، بيروت، د.ط، 1986م، ص156.

[3]– المعجم الوسيط: ج1، ص527.

[4]– كلام العرب: حسن ظاظا، مطبعة المصري، توزيع دار المعارف، د.ط، 1971م، ص07.

فالصّوت هو ذلك الّذي نسمعه ونحسّه، وهو بذلك عمليّة نطقيّة تدخل في تجارب الحواس، وعلى الخصّ السّمع والبصر، يؤدّيه الجهاز النّطقي حركة وتسمعه الأذن وترى العين بعض حركة الجهاز النّطقي حين أدائه.[1]

وقد عرّف **ابن جنّي** الصّوت فقال في ذلك: "**اعلم أنّ الصّوت عَرَضٌ يخرج مع النّفس مستطيلاً متّصلاً، حتّى يعرض له في الحلق والفم والشّفتين مقاطع تثنية عن امتداده واستطالته، فيسمّى المقطع أينما عرض له حرفاً**".[2]

في هذا التّعريف حدّد ابن جنّي مفهوم الصّوت بدقّةٍ، وأوضح ملامح الصّوت اللّغوي، وفهم أنّ الصّوت عبارة عن ذبذبة الأوتار الصّوتية وإن لم يذكر ذلك صراحةً.

أمّا **الجاحظ** فيعرّف الصّوت بقوله: "**والصّوت هو آلة اللّفظ، والجوهر الّذي يقوم به التّقطيع، وبه يوجد التّأليف ولن تكون حركات اللّسان لفظاً ولا كلاماً موزوناً ولا منثوراً إلاّ بظهور الصّوت، ولا تكون الحروف كلاماً إلاّ بالتّقطيع والتّأليف**".[3] فالصّوت عنده عبارةٌ عن آلةٍ تنتج الكلام، وهو الأساس الّذي تقوم عليه عمليّة التّقطيع.

وجاء في **رسالة ابن سينا** قوله: "**الصّوت سببه القريب تموّجُ الهواء دفعةً بسرعةٍ وبقوّةٍ من أيّ سببٍ كان. والّذي يُشترط فيه من أمر القَرْعِ عساه ألاّ يكونَ سبباً كلّياً للصّوت، بل كأنّه سببٌ أكثريٌّ،ثمّ إن كان سبباً كلّياً فهو سببٌ بعيدٌ، ليس السّبب الملاصق لوجود الصّوت**".[4]

يظهر من خلال هذا التّعريف، أنّ ابن سينا وصف الصّوت وفسّر سبب حدوثه؛ وهو اندفاع الهواء دفعةً واحدةً بسرعةٍ وبقوّةٍ، ولأيّ سببٍ كان سواءٌ كان القرع أو سبب آخر.

---

[1]– المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م، ص83.

[2]– سرّ صناعة الإعراب: ابن جنّي، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م، ج1، ص06.

[3]– البيان والتبيين: الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998م، ص79.

[4]– أسباب حدوث الحروف: ابن سينا، تح: محمد حسّان الطيان ويحي مير علم، مطبوعات مجمع اللّغة العربية، دمشق، د.ط، 1983م، ص56.

ولا يختلف **التّهانوي** في ماجمعه في كشّافه عن هؤلاء في اعتبار: **"أنّ الصّوت من الكيفيّات المحسوسة، وسبب الصّوت القريب عنده هو التّموّج، وأنّ هذا التّموج ماهو إلاّ نتيجة لصدم بعد صدم أو سكون بعد سكون، وهو حالة شبيهة بتموّج الماء في الحوض في حالة إلقاء حجر في وسطه، فيحدث الصّوت مع حدوث التّموج، وينتفي بانتفائه، ويستمرّ باستمراره، وينقطع بانقطاعه".**[1]

وقد عني **إخوان الصّفا** كذلك بدراسة الصّوت، وأسباب حدوثه وفي ذلك قولهم: **"اعلم أنّ أصل الأصوات هو ما حدث من تصادم الأجرام وحركات الأجسام، والصّوت قرَعٌ يحدُث من الهواء إذا صدمت الأجسام بعضها بعضاً، فتحدث بين ذَينِكَ الجسمين حركةٌ عَرَضيّة تسمّى صوتاً، بأيّ حركة تحرّكت ولأيّ جسم صدمت، ومن أيّ شيء كانت".**[2]

ويذهب **الفارابي** في كتابه الحروف إلى أنّ: **"ظاهر تلك التّصويتات إنّما تكون من القرع بهواء النّفس بجزء أو أجزاء من حلقه أو بشيء من أجزاء مافيه وباطن أنفه أو شفتيه، فإنّ هذه هي الأعضاء المقروعة بهواء النفس. والقارع أوّلاً هي القوّة الّتي تسرّب هواء النّفس من الرّئة وتجويف الحلق أوّلا فأوّلا إلى طرف الحلق الّذي يلي الفم والأنف وإلى مابين الشفتين، ثمّ اللّسان يتلقّى ذلك الهواء فيضغطه إلى جزء جزء من أجزاء باطن الفم، وإلى جزء من أجزاء أصول الأسنان وإلى الأسنان، فيقرع به ذلك الجزء فيحدث من كلّ جزء يضغطه اللّسان عليه ويقرعه به تصويت محدود، وينقله اللّسان بالهواء من جزء إلى جزء من أجزاء أصل الفم فتحدث تصويتات متوالية كثيرة محدودة".**[3]

يشير هذا التّعريف إلى أنّ الصّوت يحدث بفعل قوّة وسرعة هواء النّفس ويكون هذا بسبب القرع.

ويقول **الفخر الرّازي** في تعريفه للصّوت: **"لاشكّ أنّ هذه الكلمات إنّما تحصل من الأصوات والحروف فعند ذلك يجب البحث عن حقيقة الصّوت وعن أسباب وجوده**

---

[1]– كشاف اصطلاحات الفنون: التّهانوي، دار صادر، بيروت–لبنان، د.ط، د.ت، ج2، ص811.

[2]– رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء: إخوان الصفا، مكتب الإعلام الإسلامي، طهران، د.ط، 1405هـ، مج3، ص95.

[3]– الحروف: أبو نصر الفارابي، تح: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت–لبنان، ط2، 1990م، ص136.

ولاشكّ أنّ حدوث الصّوت في الحيوان إنّما كان بسبب خروج النّفس من الصّدر فعندها يجب البحث عن حقيقة النّفس وأنّه ما الحكمة في كون الإنسان متنفّساً على سبيل الضّرورة وأنّ هذا الصّوت يحصل بسبب إدخال النّفس أو بسبب إخراجه وعند هذا تحتاج هذه المباحث إلى معرفة أحوال القلب والرّئة ومعرفة الحجاب الّذي هو المبدأ الأوّل لحركة الصّوت ومعرفة مباشر العضلات المحرّكة للبطن والحنجرة واللّسان والشّفتين".[1]

يظهر من خلال هذا القول أنّ الأساس في حدوث الصّوت هو خروج النّفس من الصّدر.

فالصّوت عند علماء العربيّة هو أثر سمعي يصدر عن أعضاء النّطق غير محدّد بمعنى معيّن في ذاته أو في غيره، إذ إن ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت، فالفرق بين الحرف والصّوت هو أنّ الأوّل يشتمل على معنى وهو أنّه وحدة بنائية في الكلام وفي اللّغة؛ فكلمة الصّوت في كتب علماء العربية قديماً لم تكن دالّة على الصّوت اللّغوي كما هو معروف الآن بل إنّ كتب المحدثين حتّى يومنا هذا لم تصطلح على لفظ الصّوت للدّلالة على الصّوت اللّغوي، بل تستعمل الحرف.[2]

وبناءً على ما تقدّم يمكننا القول بأنّ القدامى العرب قد أولوا البحث الصّوتي عنايةً خاصّةً، واهتماماً كبيراً، أدّى بهم إلى التّطرق إلى معظم الجوانب الّتي تطرّق إليها البحث الصّوتي الحديث.

وإذا توجّهنا إلى المحدثين، ألفينا غالبيتهم قد أولوا الصّوت اهتماماً كبيراً من حيث مفهومها وعناصر تشكيلها، حيث يعرّفها **إبراهيم أنيس** بقوله: **"الصّوت ظاهرة طبيعية ندرك أثرها دون أن ندرك كنهها؛ فقد أثبت علماء الصّوت بتجارب لا يتطرّق إليها الشّك أن كلّ صوت مسموع يستلزم وجود جسم يهتز، على أن تلك الهزات لا تدرك بالعين**

[1]– التّفسير الكبير: الفخر الرّازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، د.ت، ج1، ص29.

[2]– المصطلح الصّوتي في الدّراسات العربية: عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، دمشق-سوريا، ط1، 2007م، ص216-217.

في بعض الحالات. كما أثبتوا أنّ هزات مصدر الصوت تنتقل في وسط غازي أو سائل أو صلب حتّى تصل إلى الأذن الإنسانية".[1]

فالصّوت عنده ظاهرةٌ فيزيائيةٌ موجودةٌ في الطّبيعة، وهي تستلزم وجود جسمٍ يهتزّ، على أنّ هذه الاهتزازت لا تدرك بالعين في بعض الحالات.

ويذهب **تمّام حسّان** إلى أنّ: **"الصّوت بالمعنى العامّ الّذي يشمل اللّغوي وغير اللّغوي، فهو الأثر السّمعي الّذي به ذبذبة مستمرّة مطردة حتّى ولو لم يكن مصدره جهازاً صوتياً حيّاً، فما نسمعه من الآلات الموسيقية النّفخية أو الوترية أصوات وكذلك الحسّ الإنساني صوت".**[2]

فالصّوت عنده سواءٌ كان لغوي أو غير لغوي، يعتبر أثراً سمعياً به ذبذبة واهتزاز مستمرّ.

ويضيف **تمّام حسان** قائلاً: **"ويتوقّف فهم الصّوت بهذا المعنى العامّ على اصطلحات ثلاثة يجب التفريق بينها أيضاً، هذه الاصطلاحات هي: درجة الصّوت (Pitch)، علوّ الصّوت (Loudness)، قيمة الصّوت (Quality or timbre)".**[3]

ونجده هنا يرى بأنّ فهم الصّوت يتوقّف على ثلاث اصطلاحات هي درجة الصّوت، وعلوّ الصّوت، وقيمة الصّوت.

وترى **خولة طالب الإبراهيمي** بأنّ: **"الصّوت هو الرّكيزة والمقوّم المادّي للّسان وهو حدّ التّحليل اللّغوي ونهايته وأصغر قطعة في النّظام اللّغوي".**[4]

يظهر من خلال هذا القول أنّ الصّوت أساس ومرتكز اللّسان، به يتمّ التّحليل اللّغوي لاعتباره أصغر قطعةٍ في النّظام اللّغوي.

---

[1]– الأصوات اللّغوية: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1975م، ص06.

[2]– مناهج البحث في اللّغة: تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ط، 1990م، ص59.

[3]– المرجع نفسه: ص59-60.

[4]– مبادئ في اللسانيات: خولة طالب الإبراهيمي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2006م، ص43.

في حين يرى **محمود السّعران: "أنّ الصّوت يصدر عن جهاز يسمّى جهاز النطق الإنساني يشبه الآلة الموسيقية، أو هو أكمل آلة موسيقية من حيث المرونة، ومن حيث الإمكانات؛ أعنى من حيث القدرة على إخراج أنواع من الأصوات لا حدّ لها".**[1]

حدوث الصّوت على حسب السّعران يكون عن طريق جهاز النّطق الإنساني له قدرة على إخراج الأصوات تشبه ما تقدّمه الآلة الموسيقية.

يظهر من خلال تعريفات المحدثين للصّوت، أنّهم اتّفقوا على جوانب يقوم عليها وهي: الجانب العضوي، والجانب الفيزيائي، والجانب السّمعي.

والملاحظ من خلال ما تقدّم أنّ الباحثين القدامى والمحدثين شغلوا بدراسة التّطورات والتّغيرات الّتي تعرض للأصوات والصّيغ من خلال تفاعلها في السّياق، غايتهم من ذلك محاولة تفسيرها، وإلقاء الضّوء على مسبباتها والعوامل الّتي تتحكّم فيها وتسيّرها.[2]

ج. الصّوت اللّغوي

يشير الباحثون عادةً إلى اللّغة وتطوّرها على مرور الزّمن، بأنّ اللّغة كائن حيّ يخضع للتّطور والتّغير من جيل إلى آخر؛ فاللّغة دائمة التّطور مهما أحيطت بسياجٍ من الحرص عليها، والمحافظة على خصائصها، لأنّ اللّغة ليست في الحقيقة إلاّ عادات صوتية، تؤدّيها عضلات خاصّة، ويتوارثها الخلف عن السّلف. غير أنّ تلك العضلات لاتؤدّي تلك العادات الصّوتية، بصورةٍ واحدةٍ في كلّ مرّةٍ؛ بل قد يلحظ عالم الأصوات بعض الفروق الدّقيقة بين نطق أبناء اللّغة الواحدة في البيئة الواحدة.[3]

وبذلك توصف الأصوات اللّغوية بأنّها جوهر اللّغة وأساسها، وهي وحدة من وحدات الكلام الإنساني، أي أنّها المادّة الخام الّتي تتألّف منها الكلمة، فالجملة فالعبارة ولأهمّيتها، اهتمّ بها العلماء العرب القدماء وعرفوها في مؤلّفاتهم.[4]

---

[1]– علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي: محمود السّعران، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، د.ت، ص97.

[2]– أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: فوزي حسن الشايب، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، ط1، 2004م، ص20.

[3]– الأصوات اللّغوية: إبراهيم أنيس، ص230.

[4]– دلالات أصوات اللين في اللغة العربية: كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة، عمان، ط1، 2009م، ص23.

ومن المعروف أنّ **ابن جنّي** هو أوّل من عرض لجهاز النّطق؛ فشبّهه بالنّاي وبوتر العود ليقدّم صورة عن العمليّة الطّبيعية لإنتاج الكلام وليوضّح تقسيم الأصوات حسب المخارج وتقسيمها إلى أصوات صامتة وأخرى متحرّكة، وهذه الصّورة الّتي قدّمها أبو الفتح تعتبر خطوةً متقدّمةً جدّاً في الدّرس الصّوتي اللّغوي، لكنّها تمثّل لدينا صورةً صحيحةً للتطوّر العلمي عند العرب؛ نقصد تطوّر المنهج لأنّ البدء كان سليماً إذ كان صادراً عن الاتّصال المباشر بالظّاهرة اللّغوية.[1]

يقول **أبو الفتح: "ولأجل ماذكرنا من اختلاف الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها، الّتي هي أسباب تباين أصدائها، ماشبّه بعضهم الحلق والفم بالنّاي، فإنّ الصّوت يخرج فيه مستطيلاً أملس ساذجاً، كما يجري الصّوت في الألف غفلاً بغير صنعة، فإذا وضع الزّامر أنامله على خروق النّاي المنسوقة، وراوح بين أنامله، اختلفت الأصوات وسُمع لكلّ خرق منها صوت لايشبه صاحبه، فكذلك إذا قُطع الصّوت في الحلق والفم، باعتماد على جهات مختلفة، كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة. ونظير ذلك أيضاً وتر العود، فإنّ الضّارب إذا ضربه وهو مُرسل سمعت له صوتاً آخر، فإنّ أدناه قليلاً سمعت غير الاثنين، ثمّ كذلك كلّما أدنى أصبعه من أوّل الوتر تشكّلت لك أصداء مختلفة، إلاّ أنّ الصّوت الّذي يؤدّيه الوتر غفلاً غير محصور، تجده بالإضافة إلى ما أدّاه وهو مضغوط محصور، أملس مهتزّاً؛ ويختلف ذلك بقدر قوّة الوتر وصلابته، وضعفه ورخاوته، فالوتر في هذا التّمثيل كالحلق، والخفقة بالمضراب عليه كأوّل الصّوت من أقصى الحلق، وجريان الصّوت فيه غير محصور كجريان الصّوت في الألف السّاكنة، وما يعترضه من الضّغط والحصر بالأصابع كالّذي يعرض للصّوت في مخارج الحروف من المقاطع، واختلاف الأصوات هناك كاختلافها هنا. وإنّما أردنا بهذا التّمثيل الإجابة والتّقريب، وإن لم يكن هذا الفنّ ممّا لنا ولا لهذا الكتاب به تعلّق، ولكن هذا القبيل من هذا العلم، أعني علم الأصوات والنّغم".**[2]

---

[1]– فقه اللّغة في الكتب العربيّة: عبده الرّاجحي، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، 1979م، ص133.

[2]– سرّ صناعة الإعراب: ابن جنّي، ج1، ص09-10.

وتمّ تعريف الصّوت اللّغوي بأنّه ظاهرة نطقية محسوسة؛ حيث أنّها الوحدة الصّغرى في بناء اللّغة، تلكم ظاهرة نجدها ضاربةً بجذورها في الزّمان فهي قديمة قدم الإنسان وباسطة ذراعيها في المكان فهي القاسم المشترك في كلّ لغات الشّعوب وفي كلّ بقاع الأرض ومتعدّدة الجوانب كيفاً وأداءً.[1]

وفي تعريفٍ آخر: **"الصّوت اللّغوي أثرٌ سمعيٌ يصدر طواعيةً واختياراً عن تلك الأعضاء المسمّاة تجاوزاً أعضاء النّطق والملاحظ أنّ هذا الأثر يظهر في صورة ذبذباتٍ معدّلةٍ وموائمةٍ لما يصاحبها من حركات الفم بأعضائه المختلفة، ويتطلّب الصّوت اللّغوي وضع أعضاء النّطق في أوضاعٍ معيّنةٍ محدّدةٍ، أو تحريك هذه الأعضاء بطرقٍ معيّنةٍ محدّدةٍ أيضاً. ومعنى ذلك أنّ المتكلّم لابدّ أن يبذل مجهوداً ما كي يحصل على الأصوات اللّغوية".**[2]

يظهر من خلال هذا التّعريف أنّ للصّوت اللّغوي عدّة جوانب؛ منها الجانب العضوي الفسيولوجي أو النّطقي، والأكوستيكي أو الفيزيائي؛ حيث يتّصل الجانب الأوّل بأعضاء النّطق وأوضاعها وحركاتها، أمّا الجانب الثّاني فيتّصل بتلك الآثار الّتي تنتشر في الهواء في صورة ذبذبات صوتية تصل إلى أذن السّامع فتحدث فيه تأثيراً معيّناً. بينما يُعنى الجانب الثّالث بالجانب السّمعي وله جهتان؛ جهة فسيولوجية خاصّة بأعضاء السّمع، وجهة عقلية أو نفسية خاصّة بالعمليّة النّفسية الّتي تتبع إدراك السّامع للأصوات.

وهناك من يذهب إلى أنّ الصّوت اللّغوي هو ذلك الأثر السّمعي الحاصل من احتكاك الهواء بنقطة ما من نقاط الجهاز الصّوتي عندما يحدث في هذه النّقطة انسداد فسمّاها اللّغويون الأصوات الشّديدة أو الإنفجارية، ويحدث انسداد جزئي عند النّطق ببعضها مثل: السين، والزاي، والعين فسمّى اللّغويون الآخرين الشّدة والرّخاوة، من خلال هذا نستنتج أنّ الصّوت اللّغوي متعدّد الجوانب ومن أهمّها الجانب العضوي المتّصل بأعضاء النّطق أوضاعها وحركتها، والجانب الفيزيائي يتّصل بالآثار السّمعية الّتي تظهر في الهواء في صورة ذبذبات وتحليلها.[3]

---

[1]– دراسات في علم الأصوات، أصول النظرية التطبيقية لعلم التجويد القرآني: صبري المتولي، زهراء الشرق، مصر، ط1، 2006م، ص12.

[2]– علم الأصوات: كمال بشر، دار غريب، القاهرة، د.ط، 200م، ص119.

[3]– الدلالة الصوتية في اللّغة العربية: صالح سليم عبد القادر الفاخوري، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، د.ط، د.ت، ص136.

وهناك من يرى بأنّه علم يهتمّ بالحروف الّتي هي اللّبنة الأولى في تكوين الكلمات وذلك بالبحث عن مواطن خروجها، وهي الّتي أطلق عليها مخارج الحروف وعن الصّفات الّتي تتّصف بها تلك الحروف من الجهر والهمس والتنغيم والترقيق، ويهتمّ أيضاً بالدّراسات الّتي تعالج أصوات اللّغة، وتبيّن كيفيّة النّطق بها، وطبيعتها الفيزيائية.[1]

يدرس الصّوت اللّغوي الصّوت الإنساني الحيّ؛ أي أنّه يدرس الظّواهر الصوتية وطبيعتها على أنّها أحداث فيزيائية موضوعية، ويبحث في الأصوات المنطوقة وذات تأثيرٍ سمعي معيّن ولها خواصّ ضجيج أو ضوضاء، أي أنّه يدرس الأصوات الكلامية بالإشارة إلى كيفية إنتاجها وانتقالها في الهواء أو استقبالها.[2]

وعن كيفية حدوث الصّوت اللّغوي يقول **أحمد مختار عمر: "عندما يستعدّ الإنسان للكلام العادي يستنشق الهواء فيمتلئ صدره به قليلاً، وإذا أخذ في التّكلم فإنّ عضلات البطن تتقلّص قبل النّطق بأوّل مقطع صوتي ثمّ تتقلّص عضلات القفص الصّدري بحركاتٍ سريعةٍ تدفع الهواء إلى أعلى عبر الأعضاء المنتجة للأصوات وتواصل عضلات البطن تقلّصاتها في حركة بطيئة مضبوطة إلى أن ينتهي الإنسان من الجملة الأولى، فإذا فرغ منها فإنّ عمليّة الشّهيق تملأ الصّدر ثانيةً وبسرعة استعداداً للنّطق بالجملة التّالية وهكذا".**[3]

ومعنى هذا أنّ العملية الكلامية تتمّ في شكلها الأساسي عن طريق التّحكم في هواء الزّفير الصّاعد من الرّئتين، ولا نعلم لغةً تعتمد على هواء الشّهيق في إنتاج الصّوت، وإن أمكن أن تنتج أصوات خلال عمليّة الشّهيق أيضاً، ولكن هذا إن حدث يكون استثناء فقط، ومثل هذه الأصوات تتّسع بين الأطفال، ونحن نستعملها في حالة النّشيج أو الانتحاب.[4]

وبما أنّ المنهج العلمي السّائد في الدّراسات اللّغوية المعاصرة هو المنهج التّركيبي، أي الانطلاق من دراسة الوحدات الصّغيرة إلى الوحدات الأكبر لذا فدراسة الأصوات اللّغوية تُعدّ

---

[1]– علم الأصوات: كمال بشر، ص37.

[2]– علم الأصوات اللغوية الفونتيكا: عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، بيروت–لبنان، ط1، 1992م، ص39.

[3]– دراسة الصّوت اللّغوي: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 1997م، ص111.

[4]– المرجع نفسه: ص112.

حجر الزّاوية في علم اللّغة؛ فاللّغة تتألّف من أصوات تصدر من أعضاء النّطق، ثمّ تتألّف هذه الأصوات في أنساق مختلفة لتكوّن الكلمات، ثمّ تتألّف الكلمات في عدّة أنساق لتكوّن الجمل، ويرى اللّغويون المحدثون أنّ علم الأصوات اللّغوي هو دراسة أصوات الكلام المنطوق.[1]

وللصّوت اللّغوي وظيفتان؛ **وظيفة صوتية** وهي أساس وجود الصّوت، وبناء المباني ألمحنا إليها في مفهوم الصّوت اللّغوي، وتتجلّى بوضوحٍ أكثر في الجوار الصّوتي. وأخرى **دلالية** تختلف مكامنها باختلاف موقع الصّوت في المستويات اللّسانية. ففي المستوى الإفرادي تنحصر الوظيفة الصّوتية الدّلالية للصّيغة الحدثية في موقعية الوسط، أي حركة العين، ولما كانت الصّوائت ثلاثاً فوسط الصّيغة له ثلاث حالات دلالية.[2]

تصنّف **الأصوات اللّغوية** وتختلف فيما بينها على أساس الوضع المحدّد في الجهاز النّطقي الّذي يتمّ عنده الاعتراض في مجرى الهواء الّذي يخرج الصّوت منه، ويسمّيه اللّغويون العرب ذلك المخارج، ويسمّيه ابن دريد المجرى، ويسمّيه ابن سينا المحابس، أمّا المحدثون من علماء اللّغة فيسمّون ذلك موضع النّطق.[3] بمعنى أنّهم ينطلقون في تصنيف أصوات العربيّة من حركات أعضاء النّطق عند إنتاج الأصوات الكلامية، وفي ذلك يقول **محمود فهمي حجازي: "هناك عدّة معايير لتصنيف الأصوات اللّغوية، أكثرها استخداماً تلك المعايير الّتي تقوم على علم الأصوات النّطقي، فهو أقدم فروع البحث الصّوتي، ومصطلحاته في الوصف والتّصنيف هي أكثر المصطلحات شيوعاً".**[4] فجاء تصنيفهم في إطارٍ لساني علمي واعٍ يهدف إلى وصف الأصوات في حدّ ذاتها،[5] وقد اعتبر بعضهم التّصنيف الثّنائي

---

[1]– الأصوات العربية المتحولة وعلاقتها بالمعنى: عبد المعطي نمر موسى، دار ومكتبة الكندي، عمان–الأردن، ط1، 2014م، ص15–16.

[2]– المنطلقات الصوتية للمباني المورفولوجية في كتاب الكافي في التّصريف لأحمد بن يوسف أطفيش: بهية زخنين، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران، إشراف: مكي درار، 2010/2009م، ص08.

[3]– علم اللّغة عند العرب ورؤى علم اللّغة الحديث: شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية–مصر، د.ط، د.ت، ص35.

[4]– مدخل إلى علم اللّغة: محمود فهمي حجازي، دار قباء، القاهرة، د.ط، د.ت، ص39.

[5]– البنية الصوتية ودلالتها في ديوان هوامش على الهوامش لنزار قباني: بلحوت جلول، رسالة ماجستير، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، جامعة باتنة، إشراف: بورنان عبد الكريم، 2015–2016م، ص21.

(**صامت/صائت**) أساسياً وبدأ به، وجاء به آخرون بعد تصنيفات أخرى، وعرض بعضهم تصنيفات القدماء وناقشها.[1]

وسنركّز هنا على التّصنيف المتداول بين علماء اللّغة؛ أي تقسيم الأصوات اللّغوية إلى قسمين رئيسيين: **الأصوات الصّامتة والأصوات الصّائتة.**

ويرجع الفرق بينهما إلى كيفية تكوّن الصّوت في أعضاء النّطق، فعند النّطق يندفع هواء الزّفير من الرّئتين بتأثير الحجاب الحاجز على القفص الصّدري، ويمضى هواء الزّفير محاولاً الخروج، وعند النّطق **بالصّوامت** (**Consonants**) يحدث نوعٌ من الاعتراض يعوق خروج هواء الزّفير، وقد يكون هذا الاعتراض كاملاً أو جزئيّاً. ففي كلّ حالات النّطق بالصّوامت يحدث هذا الاعتراض، ومن الطّبيعي أن يظلّ هذا الاعتراض لوقتٍ قصيرٍ جدّاً ثمّ يزول، وتختلف الصّوامت من ناحية النّقطة الّتي يتمّ فيها الاعتراض أي النّقطة الّتي يصدر فيها الصّوت.[2]

أمّا في حالة النّطق بالحركات **الصّوائت** (**Vowels**) فلا يحدث هذا الاعتراض، بل تتحدّد طبيعة الحركة عن طريق وضع الشّفتين ووضع اللّسان، وهما يشكّلان مجرى الهواء على نحوٍ يجعلنا نميّز الحركة عن الأخرى، فالضّمة العربيّة مثلاً تنطق بأن تتّخذ الشّفتان وضع الاستدارة، وهي بهذا تختلف عن الفتحة والكسرة ففيهما تتّخذ الشّفتان وضع الانبساط.

وتختلف الفتحة عن الكسرة أيضاً في وضع اللّسان داخل الفم من حيث درجة ارتفاعه، فعند النّطق بالفتحة يكون في أدنى مستوى له في الفم وعند النّطق بالكسرة يكون في أعلى مستوى له في الفم. وهناك عدّة حركات تختلف باختلاف درجة ارتفاع اللّسان في الفم، وباختلاف المنطقة الّتي يتمّ فيها هذا الارتفاع داخل الفم في مقدّمة أو في وسطه أو في آخره.[3]

فتصنيف الأصوات إلى **صامتةٍ وصائتةٍ** كان نتيجة دراسة طبيعة الأصوات وصفاتها، ونتيجة أوضاع الأوتار الصّوتية واندفاع الهواء فإذا لم يصطدم الهواء بأيّ حاجزٍ ينتج الصّوائت الثّلاثة: **الألف اللّينة، والواو، والياء.** وقد يصطدم الهواء بالحنجرة ووتريها المصوّتين وقد يمرّ

---

[1]– نظام الصوائت وأشباهها في العربية الفصحى: محمد أمنزوي، دار وليلى للطباعة والنشر، مراكش، ط1، ص23.

[2]– مدخل إلى علم اللّغة: محمود فهمي حجازي، ص39.

[3]– المرجع نفسه: ص40.

في التّجاويف فوق المزمارية، وقد يمرّ من مخرجٍ واحدٍ أو من مخرجين.[1] وقد يأخذ مجرى وسطيّاً في تجويف الفم أو مجرى جانبيّاً، فطريقة النّطق تُحدّد كيفية مرور هواء الرّنين وتحدّد صفاته، وأنواعه، وأقسامه.[2]

وما تنبغي الإشارة إليه هو أنّ اللّغويين المحدثين اختلفوا في وضع مصطلحٍ موحّدٍ لكلٍّ من **الصّوامت والصّوائت**؛ فهي عند **إبراهيم أنيس "أصوات ساكنة، وأصوات لين"، وعند محمود السعران "صوامت، وصوائت"، وعند كمال بشر "أصوات صامتة، وحركات"، وعند تمّام حسان "أصوات صحيحة، وأصوات علّة"، وعند أحمد عمر مختار "سواكن، وعلل"**، ومن شأن هذا الاختلاف المصطلحي أن يُؤدّي إلى سوء فهم كلٍّ من الصّوامت والصّوائت، لذلك سنقدم على تعريف كلّ منهما.

- **الصّوائت (Voyells)**

الصّوائت هي تلك الأصوات الّتي يندفع الهواء عند النّطق بها من الرّئتين مارّاً بالحنجرة، ثمّ يتّخذ مجراه في الحلق والفم في ممرٍّ ليس فيه حوائل تعترضه فتضيق مجراه كما يحدث مع الأصوات الرّخوة، أو تحبس النّفس ولا تسمح له بالمرور كما يحدث مع الأصوات الشّديدة، فالصّفة الّتي تختصّ بها أصوات اللّين هي كيفيّة مرور الهواء في الحلق والفم وخلوّ مجراه من حوائل وموانع.[3]

فالصّوائت هي الأصوات الخالية من الضّجيج، لأنّ الصّوائت في الكلام الطّبيعي هي الأصوات المجهورة الّتي لا يصطدم هواء الزّفير، حال النّطق بها بأيّ حاجزٍ أو عائقٍ؛ فالصّوائت كلّها مجهورة غير مهموسة.[4]

---

[1]– صناعة المصطلح الصّوتي في اللّسان العربي الحديث: هشام خالدي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 2012م، ص177.

[2]– علم الأصوات اللّغوية: عصام نور الدين، ص195.

[3]– الأصوات اللّغوية: إبراهيم أنيس، ص29.

[4]– علم الأصوات اللّغوية: عصام نور الدين، ص196.

كما أنّ الصّائت يعرّف لكونه صوت لغوي يصدر دون إعاقة لتيّار النّفس الخارج من الرّئتين (**Voyelle vol**).[1]

وقد استعمل اللّغويون القدامى والمحدثين مصطلح الحركات للتّعبير عن الصّوائت طويلها وقصيرها، ويعدّ **أبو الأسود الدّؤلي** أوّل من أشار إلى هذا المصطلح، وفي ذلك يقول **حسام بهنساوي: "لعلّ صنيع أبي الأسود يُعدّ بداية اهتمام العلماء العرب بالحركات، وتنبّههم إلى دورها وقيمتها في إحكام اللّغة وضبطها، كما يعدّ إدراكاً من أبي الأسود بدور الشّفتين وأحوالها من فتح وضمّ وكسر، في التّمييز بينها، ويؤكّد ذلك ما قاله للفتى القيسي؛ الّذي استعان به في نقط المصحف".**[2]

ولكن مع ذلك نلاحظ أنّ الباحثين القدامى وجدوا صعوبةً في وصف الأصوات الصّائتة لخلوّها من ظاهرة الاحتكاك الّتي يمكن أن تكون وسيلةً لتبيين مواضع إحداث الأصوات اللّغوية.[3] ونجد من العلماء الّذين أشاروا إلى موطن الصّعوبة **ابن سينا** من خلال قوله: **"أمّا المصوّتات الصّوائت فأمرها عليّ مشكل".**[4] وعلّل رضي الدّين الاستراباذي هذه الصّعوبة بعدم القدرة على معرفة ما يجري في داخل جهاز النّطق لأنّ ذلك محجوب بالشّفتين والأسنان، فلا يمكن لنا إدراك طريقة إخراج هذه الأصوات.[5]

كما أنّ هذا المصطلح واجه مشكلة في تحديد اسمه؛ **فالخليل بن أحمد** أطلق عليها اسم **"الحروف الهوائية"** لعدم وجود حيّز تنسب إليه إلاّ الهواء، وسمّها في موضعٍ آخر **"حروف الجوف"** لأنّها تخرج من الجوف، أمّا **سيبويه** فأطلق عليها اسم **"حروف المدّ واللّين"**، واستقرّ هذا المصطلح عند اللّغويين العرب القدماء للدّلالة على **الألف والواو والياء** بوجهٍ عامّ وأدخلوا

---

[1]– علم الأصوات العام: بسّام بركة، مركز الإنماء القومي، بيروت، د.ط، د.ت، ص174.

[2]– الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث: حسام البهنساوي، دار زهراء الشرق، ط1، 2005م، ص107.

[3]– في الأصوات اللّغوية، دراسة في أصوات المدّ العربية: غالب فاضل المطلبي، دائرة الشؤون الثقافية، بغداد، د.ط، 1984م، ص63.

[4]– أسباب حدوث الحروف: ابن سينا، ص85.

[5]– شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، د.ط، 1982م، ج2، ص276.

تحته ما يسمّى بالحركات "**الفتحة والضّمة والكسرة**" بسبب أنّهم عدّوا هذه الحركات أبعاضاً لأصوات الألف والواو والياء، واستعملت طائفةٌ من العلماء العرب مصطلح "**المصوّتات**" للدّلالة على أصوات المدّ والحركات جميعاً مثل **ابن النّديم** في كتابه "**الفهرست**"، **والفخر الرّازي** في كتابه "**التّفسير الكبير**"، وهناك من سمّاها بالأصوات الذّائبة وأصوات العلّة والأصوات الطّليقة.[1]

وعليه يمكن القول بأنّ الصّوائت العربيّة تتمثّل فيما يلي:

– الحركات القصيرة: الفتحة، والضّمة، والكسرة.

– حروف المدّ واللّين، وهي:

- الألف المسبوقة دائما بفتحة مثل: سما.
- الياء المسبوقة بكسرة مثل: القاضي.
- الواو المسبوقة بضمّة مثل: باعوا.

– المصوّتان المزدوجان أو المركّبان، وهما:

- الياء السّاكنة والمفتوح ماقبلها، مثل: ليل= ت+ي= Ay
- الواو السّاكنة والمضموم ماقبلها، مثل: قوم= ت+و= àw

إنّ المصوّتات الثّلاثة سواء أكانت قصيرة أم طويلة تختلف نسبة ورودها في النّطق العربي إذ نجد الفتحة أكثر وروداً من الكسرة والضّمة.[2]

تليها الكسرة الّتي تستعمل بنسبة تعادل تقريباً نصف عدد مرّات استعمال الفتحة، وتلي الضّمة الكسرة وإن كانت تتقارب نسبة استعمالها مع نسبة استعمال الكسرة.[3]

وبعد هذه الدّراسة نخلص إلى أنّ مصطلح الصّوائت له جذورٌ عميقةٌ ومتأصّلةٌ في التّراث العربي القديم وكان استعماله تحت عدّة مسمّيات ولكنّها تؤدّي الدّلالة نفسها الّتي يؤدّيها مصطلح الصّوائت في علم اللّغة الحديث.

---

[1]– البنية الصوتية: بلحوت جلول، ص25.

[2]– صناعة المصطلح الصّوتي: هشام خالدي، ص178.

[3]– المرجع نفسه: ص178.

- **الصّوامت (Consonants)**

حظيت الصّوامت بعنايةٍ كبيرةٍ من قبل اللّغويين العرب القدامى والمحدثين، حيث تناولوها من جوانب مختلفةٍ، فبيّنوا أنواعها وقسّموها إلى مجموعات حسب مواضع النّطق.

والأصوات الصّامتة في اللّغة العربيّة هي ما سمّاها العرب بالحروف، وعددها على الأشهر ثمانية وعشرون بإسقاط الألف اللّينة لأنّها باختلاف صورها لا تعدو أن تكون مدّاً ولا تعتريها الحركات.[1]

وقد أطلق علماء العربيّة القدامى على الصّوامت تسميتين هما: **السّواكن والصّحاح**. وقسّموها بحسب صفاتها الفارقة، وهي عموماً صفات تتعلّق بمخرج الصّوت؛ أي بذلك المكان في الحلق أو الفم الّذي يضيق فيه مجرى الهواء أو يغلق، أو تتعلّق بصفة الصّوت؛ أي بالكيفية الّتي يخرج بها من حيث الاهتزاز في الحبال الصّوتية من ناحية، ومن حيث درجة التّضييق من ناحية أخرى.

ويمكن أن نعرّف **الصّامت** بأنّه: **"صوت يلتقي الهواء بحاجز عند النّطق به، والصّامت في حاجةٍ إلى حركة تسبقه أو تتبعه لكي يسمع بصفة جليّة وتصنيف الصّوامت حسب نوعيّة الانغلاق ونوعية الحاجز".**[2]

وهناك من يذهب إلى تعريفه بأنّه: **"صوت يتوقّف الهواء في نطقه عن الجريان توقّفا تامّا نتيجة إقفال الحنجرة أو قناة الفم أو ينحرف عن خطّ الوسط في قناته إلى فتحة جانبيّة أو يجعل أحد الأعضاء الّتي فوق الحنجرة تتذبذب".**[3]

ويرى **عصام نور الدين: "أنّ الصّوامت تحدّد طبيعتها حسب مخرج الصّوت ودرجة انفتاح الآلة المصوّتة أو إقفالها، والأحداث الّتي ترافق اجتياز الصّوت لهذه العوائق وتُقدّر مدّة النّطق وتكوّن الصّوت في بعض الفراغات الرّنانة كتجويف الحلق، وتجويف الفم والتّجاويف الأنفية".**[4]

---

[1]– كلام العرب: حسن ظاظا، ص16.

[2]– صناعة المصطلح الصوتي: هشام خالدي، ص180.

[3]– مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، ص84.

[4]– علم الأصوات العام: بسام بركة، ص174.

في حين يعرّف **بسّام بركة** الصّامت بقوله: **"الصّامت صوت لغوي يحدث لتيّار النّفس عند نطقه في أحد مواضع النّطق نوع من الإعاقة الّتي تكون خفيفة أو شديدة أو نوع من الإغلاق التّام الّذي قد يكون واحداً أو متكرّراً".**[1]

من هنا يتّضح بأنّ الصّوامت عامّةً تتميّز بضيق أو حصر الهواء القادم من الرّئتين.

وقسّم علماء اللّغة الأصوات الصّامتة إلى مجموعات، وأساس هذا التّقسيم النّظر إلى الأوتار الصّوتية حين النّطق؛ وذلك من حيث ذبذبتها أو عدم ذبذبتها. فهناك ما يسمّى **بالصّوت المهموس (Voiceless)**، وهو الصّوت الّذي لا تتذبذب الأوتار الصّوتية حين النّطق به، وعندما نصفه صوتياً نجد أنّ الوترين الصّوتيين ينفرجان مفسحين مجالاً للنّفس للمرور خلالهما دون أيّ اعتراض؛ لذلك لا يتذبذب الوتران الصّوتيان، ويسمّى الصّوت اللّغوي في تلك الحال مهموساً.[2]

والأصوات المهموسة في اللّغة العربية اثنا عشر صوتاً هي: **ت، ث، ح، خ، س، ش، ص، ط، ف، ق، ك، هـ.**

وهناك مايسمّى **"بالصّوت المجهور" (Voiced)**، وهو الصّوت الّذي تنقبض فتحة المزمار ويقترب الوتران الصّوتيان أحدهما من الآخر فتضيف هذه الفتحة، ولكنّها تسمح بمرور النّفس الّذي يندفع فيها، فيهتزّ الوتران الصّوتيان.[3]

والأصوات المجهورة في اللّغة العربية خمسة عشر صوتاً هي: ب، ج، د، ذ، ر، ز، ض، ظ، ع، غ، ل، م، ن، الواو (**كما في: ولد–حوض**)، الياء (**كما في: يترك–بيت**).

وهناك صوت لاهو بالمجهور، ولاهو بالمهموس، ويعود السّبب في وصفه بذلك إلى أنّ الوترين الصّوتيين قد ينطبقان انطباقاً كاملاً، ويؤدّي هذا إلى عدم السّماح للهواء بالمرور إلى الحلق مدّة هذا الانطباق؛ لذلك ينقطع النّفس، ثمّ ينفرج هذان الوتران، وينتج عن ذلك صوت

---

[1]– مدخل للصوتيات العربية: أحمد اعليوة، دار وليلى، مراكش–المغرب، ط1، 2005م، ص52.

[2]– معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 2002م، ص190.

[3]– الألسنية العربية: ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، د.ط، 1972م، ص50–51.

انفجاري لاندفاع الهواء الّذي كان محبوساً في الحلق مدّة الانطباق التّام. وهمزة القطع في اللّغة العربيّة الصّوت الوحيد الّذي يقال إنّه لاهو بالمهموس ولا بالمجهور.[1]

وعليه نخلص إلى أنّ تقسيم الصّوامت على أساس الجهر والهمس يكون مرتبطاً بتذبذب الأتار الصّوتية وعدم تذبذبها.

أمّا المحدثون فقد نظروا إلى النّطق المعاصر للفصحى، واستعانوا بالأجهزة الحديثة، فقسّموا الأصوات العربيّة وفقاً للموضع الّذي يُعاق فيه الهواء والّذي اصطلح على تسميته بمخرج الحرف.[2]

وأقسام الصّوامت بحسب مخارجها على رأي المحدثين هي كالآتي:

1. **أصوات شفوية:** وهي الّتي ينحبس الهواء أثناء النّطق بها نتيجةً لانطباق الشّفتين، والأصوات الّتي توصف بالشّفوية هي **"الباء والميم"**، وقد أضاف القدماء من علماء العربيّة الواو إلى هذه المجموعة، وذلك لملاحظتهم انضمام الشّفتين أثناء النّطق بها، غير أنّ البحث الصّوتي الحديث أثبت أنّ المنطقة الأولى الّتي يضيق فيها مجرى الهواء أثناء نطق الواو الصّامتة هي أقصى الحنك عندما يرتفع نحوه مؤخّر اللّسان، لذلك اعتبرت الواو العربيّة من الأصوات المزدوجة المخرج، لأنّ مجرى الهواء يضيق معها في موضعين هما: **أقصى الحنك، والشّفتان.**[3]
2. **أصوات شفوية أسنانية:** وهي أصوات تشترك الشّفة السّفلى مع أطراف الثّنايا العليا في تشكيل عائق يضيق مجرى الهواء أثناء النّطق بها، ولا يوجد من هذه الأصوات في اللّغة العربيّة سوى "الفاء" الّتي توصف بأنّها صوت شفوي أسناني.[4]

---

[1]– معاجم الموضوعات: محمود سليمان ياقوت، ص191.

[2]– مقدّمة في علم أصوات العربية: عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، الجريسي للطباعة والنشر، القاهرة، ط3، 2004م، ص101.

[3]– المرجع نفسه: ص101.

[4]– العربية الفصحى دراسة في البناء اللّغوي: هنري فليش، تر: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، ط1، 1968م، ص52.

3. **أصوات بين أسنانية:** وهناك من يسمّيها بالأسنانية فقط، وهي مبنية على اتّصال طرف اللّسان بالأسنان العليا.[1] والأصوات الّتي تخرج من هذا الموضع هي: **"الثّاء، والذّال، والظّاء"**.
4. **أصوات أسنانية لثوية:** وهو ما اتّصل طرف اللّسان فيه بالأسنان العليا، وقدّمة اللّسان باللّثة، وهي أصول الثّنايا وهذه الأصوات: **"الدّال، والتّاء، والطّاء، والضّاد، واللاّم، والنّون"**.
5. **أصوات لثوية:** وهي الأصوات الّتي يعاق الهواء أثناء النّطق بها نتيجة لاتّصال طرف اللّسان باللّثة العليا، وهذه الأصوات هي: **"الزاي، والسين، والصاد، والراء"**.[2]
6. **أصوات لثوية حنكية:** وتكون من وسط اللّسان، بينه وبين مايقابله من الحنك الأعلى، وهي **"الجيم، والشين، والياء غير المديّة"**، وتُسمّى الحروف الثّلاثة **"شجريّةً"**؛ لأنّها تخرج من شَجْر الفم، وهو مفتحه أي وسطه، ويُسمّي بعض المحدثين الأصوات الثّلاثة غَاريّةً نسبةً إلى غار الفم وهو وسط سقفه.[3]
7. **أصوات طبقية:** وهي تلك الأصوات الّتي يتكوّن عائقها في منطقة الطّبق أو الحنك اللّين عندما يقترب منه مؤخّر اللّسان، وأصوات هذه المجموعة هي: **"الكاف، والغين، والخاء، والواو"**. وهناك من يرى أنّ مخرج الواو هو الشّفتين.[4]
8. **أصوات لهوية:** وهي ما اتّصلت فيه مؤخّرة اللّسان باللّهاة؛ وهي آخر جزء في مؤخّر الطّبق وصوتها **"القاف"**، ويرى بعض الدّارسين أنّ مخرج **"الغين والخاء"** من اللّهاة مثل القاف.[5]
9. **أصوات حلقية:** وهي الأصوات الّتي يتكوّن عائقها من اقتراب أصل اللّسان مع الجدار الخلفي للحلق، وهذه الأصوات هي: **العين والحاء**.

---

[1]– مناهج البحث في اللّغة: تمام حسان، ص84.

[2]– دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار، ص271.

[3]– الشّرح الوجيز على المقدّمة الجزريّة: غانم القدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط2، 2007م، ص187.

[4]– الدّراسات الصوتية عند علماء التجويد: غانم القدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط2، 2007م، ص187.

[5]– مقدّمة في علم أصوات العربية: عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، ص106.

10. **أصوات حنجريّة:** وهي تلك الّتي يغلق الغضروفان الهرميّان والأوتار الصّوتية فراغ الحنجرة إغلاقاً تامّاً، وبذلك لايمكن أن تكون الأوتار الصّوتية في حالة تذبذبٍ. وينطلق الهواء من الرّئة فينحبس في فراغ الحنجرة ثمّ تفتح الأوتار الصّوتية وينطلق الهواء وأصواتها: **الهمزة والهاء.**[1]

وتنقسم الأصوات العربيّة باعتبار نوع اعتراض الهواء ودرجته أثناء النّطق إلى:

1. **أصوات شديدة:** وهي تلك الّتي يغلق معها طريق الهواء غلقاً محكماً يعقبه انفجار، ومن ثمّ تسمّى أيضاً بالأصوات الانفجارية، وقد يسمّى هذا النّوع من الصّوامت **"بالصّوامت الوقفية"**، نظراً لتوقّف الهواء عن متابعة سيره إلى خارج الفم نتيجة الالتصاق المحكم لعضوي النّطق عند إرادة التّلفظ بالصّوت، والأصوات العربية الّتي ينطبق عليها هذا الوصف هي: **"الهمزة، والدّال، والكاف، والقاف، والطاء، والباء، والتاء، والضاد"**. وقد اطّرح القدماء من هذه الثّمانية: **"الضاد"**، وأضافوا **"الجيم"**، وجمعوها في قولهم: **"أجدت طبقك".**[2]
2. **أصوات رخوة:** الأصوات الرّخوة هي الّتي لا ينحبس الهواء عند النّطق بها انحباساً محكماً، وإنّما يكتفي بأن يكون مجراه عند المخرج ضيّقاً جدّاً، ويترتّب على ضيق المجرى أنّ النّفس في أثناء مروره بمخرج الصّوت يحدث نوعاً من الصّفير أو الحفيف تختلف نسبته تبعاً لنسبة ضيق المجرى.[3] وينطبق هذا الوصف في اللّغة العربيّة على أصوات **"الهاء، والحاء، والغين، والخاء، والعين، والسين، والشين، والصاد، والزاي، والظاء، والدال، والثاء، والفاء"**.
3. **أصوات مركّبة:** وهي الأصوات الّتي تبدأ شديدةً بغلق مجرى الهواء، وتنتهي رخوةً بتضييقه، ولا يوجد في العربية من هذا النّوع سوى صوت الجيم الفصحى.[4]
4. **أصوات مكرّرة أو تكرارية:** وهي الّتي يحدث أثناء النّطق بها اِلتصاق غير محكم لعضوي النّطق لفترة قصيرة يعقبها فتح الممرّ لفترة قصيرة أخرى، ثمّ تعودان

---

[1]– أصوات اللّغة: عبد الرّحمن أيوب، مطبعة الكيلاني، القاهرة، ط2، 1968م، ص217-218.

[2]– مقدمة في علم أصوات العربية: عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، ص107-108.

[3]– الأصوات اللّغوية: إبراهيم أنيس، ص24.

[4]– مقدمة في علم أصوات العربية: عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، ص109.

للالتصاق فالانفراج وهكذا عدّة مرّات، ولايوجد في العربية من هذا النّوع من الصّوامت سوى "**الرّاء**".

5. **أصوات جانبية:** وهي تلك الّتي يغلق معها مجرى الهواء في وسط الفم، ولكن يسمح له بالمرور من جانبي اللّسان، وينطبق هذا الوصف في اللّغة العربيّة على "**اللاّم**".
6. **أصوات أنفية:** وهي الّتي يغلق معها طريق الهواء في الفم، ولكن يسمح له بالمرور من تجويف الأنف، وينطبق هذا في اللّغة العربية على صوتي "**الميم والنون**".
7. **أصوات لينة:** وهي الّتي يضيق فيها مجرى الهواء بدرجةٍ أكثر من تضييقه مع أصوات الحركة، ولكنّه أوسع بالمقارنة مع الأصوات الصّامتة، فإذا كان المجرى مع الحركات الضيّقة هو أربعة مليمتر، ومع الأصوات الصّامتة غير اللّينة اثنان مليمتر، فإنّ اتّساع المجرى مع الأصوات اللّينة هو ثلاثة مليمتر، ولأنّ الأصوات اللّينة تشبه أصوات الحركة من ناحيةٍ، وتشبه الصّوامت من ناحيةٍ أخرى، فإنّه يطلق عليها أحياناً اسم أنصاف الحركات، وينطبق هذا الوصف في اللّغة العربيّة على صوتي: "**الواو والياء**" المتحرّكتين أو السّاكنتين بعد حركة غير مجانسة.[1]

وتنقسم الأصوات باعتبار شكل اللّسان إلى:

1. **أصوات مطبقة:** الإطباق أن ترفع لسانك إلى الحنك الأعلى والإطباق ضدّه الفتح. فإذا لم ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى فقد فتحت عن الحرف ولم تغلق عليه، والإطباق وفقاً **لعبد القاهر** صفة قوّةٍ في الصّوت. والأصوات المطبقة هي: "**الصاد، والضاد، والطاء، والظاء**".[2]
2. **أصوات منفتحة:** وهي الّتي يتّخذ اللّسان فيها هذا الشّكل المقعّر، وهي كلّ ما عدا الأصوات السّابقة.

إنّ هذه التّصنيفات والتّقسيمات المتعدّدة هي الّتي تميّز بين الأصوات، وتجعل الصّوت مغايراً لصوتٍ آخر. ويوجد إلى جانب هذه التّصنيفات تصنيفات أخرى ترجع إلى صفات ثانوية.

---

[1]– المرجع السابق: ص110.

[2]– نظرية اللغة والجمال في النقد العربي: تامر سلوم، دار الحوار، اللاذقية–سوريا، ط1، 1983م، ص17.

3) البنية الصّوتية

إنّ التّصنيفات المقدّمة للأصوات هي بالدّرجة الأولى تصف لغةً ما، ومعنى هذا أنّنا في دراسة البنية الصّوتية نكون أقرب إلى الفونولوجي من علم الأصوات الخالص، وليس معنى هذا استبعاد هذا العلم تماماً في بيان الملامح الصّوتية للكلمة، وإنّما هذا العلم يضع اللّبنات الأولى في مثل هذه الدّراسة بما يقدّمه من أبحاث وتصوّرات عن وقائع الأحداث الصّوتية لأنّه يعالج الأصوات اللّغوية كوحدات مستقلّة لها مخارج وصفات محدّدة، كما يبيّن كيفية النّطق بها، وتأثير الصّوت في غيره من الأصوات وتأثّره بها، دون الاهتمام بمعنى الصّوت ودون النّظر فيه على ضوء التّوزيع والوظيفة.[1]

وفكرة معنى الصّوت وتوزيعه ووظيفته داخلة في صلب الدّراسة الصّوتية للكلمة، أكثر من الجوانب الصّوتية الخالصة الّتي نجدها في علم الأصوات، وكلّ ذلك يشكّل جانباً أساسياً من مباحث الفونولوجي الّذي يولي اهتمامه إلى العناصر الصّوتية الّتي تؤدّي مثلاً إلى اختلاف المعنى.[2]

على ذلك فهو علمٌ ينظر إلى الأصوات من حيث هي نظام صوتي له معنى، أو مجموعة متناسقة من الأصوات ترتبط بعلاقات معيّنة، وبذلك يمكن القول بأنّ النّظام الصّوتي بهذا المفهوم يتألّف في كلّ لغةٍ من عددٍ محدود من الأصوات، بحيث تكون مجتمعةً كتلاً صوتيةً ترتبط أجزاؤها بعلاقات ووشائج معيّنة تنشأ من تجاوز الأصوات ومواقعها وكونها في هذا الحرف أو ذاك، أو في هذا المقطع أو ذاك، ومن ثمّ فإنّ مجموعة العلاقات هذه هي الّتي تشكّل البنية الصّوتية.[3]

لقد حاولنا من خلال هذه الدّراسة إظهار مكوّنات البنية الصّوتية للّغة العربيّة، والكشف عن المقاصد والأغراض الكلامية من خلال عرضٍ نظريٍّ للمفاهيم والآراء المتعلّقة بعناصر البنية الصّوتية في الدّراسات العربيّة القديمة ومقارنتها بالدّراسات الصّوتية الحديثة.

---

[1]– الكلمة دراسة لغوية معجمية: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1998م، ص35.

[2]– المرجع نفسه: ص35.

[3]– المرجع نفسه: ص35.

ثانياً: أشكال البُنى الصّوتية في رسالة الغفران

اكتسب الدّرس الصّوتي أهميّةً بالغةً في اللّسانيات الحديثة والدّراسات اللّغوية المعاصرة؛ حيث اتّجهت جهود الباحثين إلى دراسة المباحث الصّوتية في التّراث العربيّ القديم، رغم أنّ اللّغويين القدامى لم ينظروا إلى الدّراسة الصّوتية مستقلّةً بذاتها، وإنّما تناولوها مختلطةً بغيرها من المباحث وكان هذا النّهج عند أغلبيّة القدماء باستثناء قلّةٍ منهم.

ونجد أنّ أبا العلاء المعرّي قد نهج نَهْجَ القدماء بالحديث عن الظّواهر الصّوتية مختلطةً بغيرها من الظّواهر اللّغوية؛ حيث تناول في رسالة الغفران الجانب الوظيفي للأصوات، دون أن يتطرّق للجانب الفسيولوجي فلم يتعرّض لمخارج الأصوات، ولا إلى صفاتها، وإنّما تناولها على اعتبار فاعليّتها الصّرفية وكونها أداةً مساعدةً في التّفسير الصّوتي لبعض الظّواهر اللّغوية، وتحليلها كذلك باعتبارها ظاهرة نطقيّة لهجيّة. وسنحاول فيما يلي تقديم أهمّ الظّواهر الصّوتية الّتي عالجها المعرّي من خلال رسالة الغفران.

1) الإبدال

يعدّ **الإبدال** واحداً من جملة التّغيرات الصّوتية الأكثر شيوعاً في اللّغة العربيّة، وقد عُني اللّغويون قديماً وحديثاً بدراسة هذه الظّاهرة في ضوء القوانين الصّوتية الّتي انتظمت على وفقها البنية للكلمة العربيّة، مستفيدين في كلّ ذلك من صفات الحروف ومخارجها في تعليل التبدّلات الّتي تطرأ على الكلمات المختلفة.

والإبدال لغةً كما ورد في **لسان العرب**: **"أبدل الشّيء من الشّيء، وبذله اتّخذ من بدلاً. وأبدلت الشّيء بغيره، وبدّله الله من الخوف أمْناً. وتبديل الشّيء: تغييره وإن لم تأت ببدل. واستبدل الشّيء بغيره وتبدّله به إذا أخذه مكانه، والأصل في الإبدال جعل شيء مكان شيء آخر كإبدالك من الواو تاء في تالله".**[1]

[1]– لسان العرب: ابن منظور، مادّة (بدل)، ج11، ص48.

ولا يبتعد المعنى الاصطلاحي للإبدال عن معناه اللّغوي؛ إذ يصبح الشّيء الذّاهب أو المرفوع، والشّيء الوافد أو الموضوع مكانه صامتين أو حرفين، وعليه فالإبدال في عرف النّحويين والصّرفيين هو جعل حرف مكان حرف آخر.[1]

وقد عرّفه **ابن يعيش** بقوله: **"البدل أن تُقيم حرفاً مقام حرف، إمّا ضرورة، وإمّا صنعة واستحسان"**.[2] مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة،[3] وهو من سنن العرب.[4] وفي ذلك يقول **الثعالبي**: **"من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض"**.[5]

ويذهب **السّيوطي** إلى أنّ: **"ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتعمّد تعويض حرف من حرف، وإنّما هي لغاتٌ مختلفة لمعانٍ متّفقةٍ، تتقارب اللّفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتّى لا يختلفان إلاّ في حرفٍ واحد"**.[6]

بمعنى أنّ الإبدال في العربيّة القديمة لم يكن حرّاً، ولم يكن العربي ليقيم صوتاً مقام آخر متى شاء، ولم يكن يعني أنّ العرب كانوا يطلقون أيديهم في لغتهم، ويتصرّفون فيها وفق أهوائهم، وإنّما هو مضبوط.

والإبدال عند **المحدثين** يراد به: **"أن تقيم صوتاً مقام آخر، بما يُسلم إلى تشابه البنيتين إلاّ في هذا الصّوت وما يترتّب على هذا التّباين الصّوتي من تباينٍ في الرّسم**

---

[1]– ظاهرة الإبدال بين الصّوامت مقاربة صوتية دلالية في ضوء علم الأصوات الوظيفي: عمر بوبقار، مجلة الذاكرة، العدد5، ص337.

[2]– شرح المفصّل: ابن يعيش، قدّم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1422هـ/2001م، ج5، ص347.

[3]– الإبدال: أبو الطيب اللّغوي، تح: عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ط، 1963م، ج1، ص09.

[4]– الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها: ابن فارس، تح: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت–لبنان، د.ط، 1963م، ج1، ص09.

[5]– فقه اللغة وأسرار العربية: الثعالبي، منشورات دار الحياة، لبنان، د.ط، د.ت، ص247.

[6]– المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ضبط وتصحيح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1998م، مج1، ص356.

الكتابي، وضابط هذا الإبدال الاتّفاق في المعنى، فليس إبدالاً ما تشابهت في البنيتان إلاّ حرفاً واختلفتا دلالةً، كقولك: نام ودام، فإنّهما أصلان لا بدلان".[1]

ويذهب آخر إلى تعريفه بأنّه: **"إقامة حرف مكان حرف مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة. وهو نوع من التحريف يكثر دورانه في الكلم تبعاً لقانون التّساهل العامّ، والتّخفيف، وسوء السّمع، وتعذّر النّطق، أو تعسّره على بعض النّاس".**[2]

ومن الحقائق المسلّمة أنّ: **"ظاهرة الإبدال صفة عامّة لا تحدث إلاّ على أساس التّقارب بين الأصوات المتبادلة، وأنّ الغاية منه تحقيق نوعٍ من الاقتصاد في عمليّات النّطق المتتابعة".**[3]

وسبب حدوث الإبدال التّطور الصّوتي؛ فأصوات اللّغة لا تثبت على حالٍ، وإنّما هي في تطوّرٍ مستمرٍّ، وتبدّلٍ لا يهدأ؛ تغير مرّةً مخارجها فتنتقل من نقطة إلى أخرى من مناطق الفم، أو تغير واحدة أو أكثر من صفاتها الّتي كانت لها.[4]

والكلمة الشّائعة في الاستعمال هي الأصل، والأخرى هي الّتي حدث فيها التّغيير. ونرى من كلمات الإبدال ما اختلف فيها المعنى مع كلّ من الصّورتين اختلافاً طفيفاً، فإذا أضيفت إلى ذلك الاختلاف في المعنى صعوبة الرّبط الصّوتي، رجع هذا أن الصّورتين تنتميان إلى أصلين مختلفين. ولا يبعد أنّ بعض تلك الكلمات الّتي أقحمت في مسائل الإبدال ليست في الحقيقة إلاّ وليدة التّصحيف أو التّحريف.[5]

وقد اشترط بعض العلماء وجود علاقة بين المبدل والمبدل منه لكي يكون الإبدال صحيحاً؛ فلا يكون الإبدال بدلاً حقّاً إلاّ إذا كان بين البدل والمبدل منه علاقة صوتية، كقرب

---

[1]– التباين أثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية: وليد أحمد محمود العناتي، الجامعة الأردنية، كلية الدّراسات العليا، الأردن، د.ط، 2000م، ص58.

[2]– الإبدال في ضوء اللّغات السّامية دراسة مقارنة: ربحي كمال، جامعة بيروت العربية، د.ط، 1980م، ص102.

[3]– المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصّرف العربي: عبد الصّبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1980م، ص168.

[4]– الوجيز في فقه اللغة: محمد الأنطاكي، منشورات دار الشرق، بيروت–لبنان، ط3، 1969م، ص269.

[5]– من أسرار اللّغة: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966م، ص59-69.

المخرج، أو الاشتراك في بعض الصّفات الصّوتية كالجهر والهمس، والشّدة والرّخاوة.[1] وإذا تحقّقت هذه الشّروط في الإبدال عدّ إبدالاً صوتياً.

وكان علماء اللّغة يرون أنّ عمليّة الإبدال إرادية يأتي بها الشّخص متى أراد، وحيثما شاء، ولكنّ المرجّح أنّ الإبدال عمليّة لا إرادية ترتبط بالتّاريخ والزمن الطّويل بحيث يجد المتكلّمون باللّغة أنفسهم أمام كلمات متعدّدة يدلّ تشابهها على أنّ إحداها قد تعرّضت لمثل هذا التّطور خلال السنين، وليس من حقّ أيّ إنسان أن يقوم هو بإحلال صوتٍ محلّ آخر.[2]

وقد قسّم علماء اللّغة الإبدال إلى قسمين هما: **الإبدال الصّرفي والإبدال اللّغوي**؛ وذلك حرصاً منهم على التّفرقة بينهما، ففي الصّرف حروف معيّنة يقع فيها الإبدال؛ لكنّ اللّغة حين استقرّت وجمعت نصوصها وأخبارها، لم يقتصر الإبدال فيها على ماسنّه الصّرفيون فيما بعد، من قواعد التّبديل والتعريض.[3]

ويطلق مصطلح **الإبدال الصّرفي** على التّبدلات الصّوتية النّاجمة عن التّفاعلات الصّوتية، وتأثير بعضها ببعض، الّتي يترتّب عليها تغييرٌ في معنى الكلمة الصّرفي أو النّحوي، فهو قياسي تسري قوانينه على كلّ لغاتها ولا تختلف.[4] وهو ما اصطلح عليه **رمضان عبد التواب "بالتغيرات التركيبية": "وهي الّتي تصيب الأصوات من جهة الصّلات الّتي ترتبط هذه الأصوات بعضها ببعض في كلمة واحدة، فهي لذلك مشروطة بتجمع صوتي معيّن، وليست عامّة في الصّوت في كلّ ظروفه وسياقاته اللّغوية".**[5]

وكان هذا النّوع من الإبدال موضع عناية النّحاة منذ القديم، وقد أطلقوا عليه اسم الإبدال الشّائع، **قال السّيوطي: "الإبدال قسمان شائع وغيره".**[6] وفي الإبدال الصّرفي لا تستخدم الكلمة المبدل منها وإنّما تستخدم الكلمة المبدلة أي لا يستخدم الأصل وإنّما

---

[1]– القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللغة الحديث: عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت، ص73.

[2]– اللهجات العربية في التّراث: أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، د.ط، 1983م، ج1، ص348.

[3]– صوتيات التصريف من التوصيف إلى التوظيف: سعاد بسناسي ومكي درّار، دار أمّ الكتاب، بوقيراط–مستغانم، الجزائر، ط1، 2015م، ص274.

[4]– المصطلح الصوتي عند علماء العربية: عبد القادر مرعي، منشورات جامعة مؤتة، الأردن، ط1، 1993م، ص171.

[5]– التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م، ص29.

[6]– المعجم المفصل في علم الصرف: راجي الأسمر، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1993م، ص19.

الفرع. وقد وقع اختلاف بين النّحاة، حيث لم يتّفقوا على عدد حروفه ونوعها، فذكر **سيبويه** أنّها أحد عشر حرفاً وهي: **"الهمزة، والألف، والهاء، والياء، والتاء، والدال، والطاء، والميم، والجيم، والنون، والواو"**، وذكر **القالي** أنّها إثنا عشر يجمعها قولك: **"طال يوم أنجدته"**، وقال **ابن الحاجب** إنّها أربعة عشر يجمعها قولك: **"أنصتَ يومَ جدُّ طاهٍ زلَّ"**؛ وبلغ بها ابن مالك اثنين وعشرين.[1]

ومهما يكن من اختلافٍ بين النّحاة حول عدد حروفه وشواهده، فهو طبيعي لأنّه في بادئ الأمر لم تكن قواعد النّحو وأصوله قد استقرّت بعد، ولكنّهم مع ذلك أحاطوا هذا النّوع من الإبدال بعنايةٍ خاصّةٍ، وذلك رغبةً منهم في تسهيل اللّفظ وتيسيره.

وفيما يخصّ **الإبدال اللّغوي** فيراد به تلك التغيّرات الّتي تحدث من التّحول في النّظام الصّوتي للّغة، بحيث يصير الصّوت اللّغوي، في جميع سياقاته صوتاً آخر وهو ما اصطلح عليه **رمضان عبد التواب "بالتغييرات التّاريخية"**. والإبدال اللّغوي غير ضروري ويقع في جميع حروف الهجاء ويطلق عليه اسم الإبدال غير الشّائع أي غير الضّروري، وفي ذلك يقول **السّيوطي**: **"فغير الشّائع وقع في كلّ حرف إلاّ الألف. وألّف فيه أئمّة اللّغة كتباً منهم: يعقوب بن السّكيت، وأبو الطّيب عبد الواحد بن عليّ اللّغوي. وفي كتابي المزهر نوع منه حافل"**.[2] وفي الإبدال اللّغوي تستعمل الكلمتان اللّتان وقع فيهما الإبدال أي الكلمة المبدلة والمبدل منها أي يستخدم الأصل والفرع بخلاف الإبدال التّصريفي الّذي لا يستخدم إلاّ المبدل أي الفرع ولا يستخدم الأصل.[3]

---

[1]– الاشتقاق: فؤاد حنّا طرزي، مكتبة لبنان، بيروت–لبنان، ط1، 2005م، ص276.

[2]– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تح: عبد العال سالم مكرّم، دار البحوث العلمية، الكويت، د.ط، 1980م، ج6، ص256.

[3]– إبدال الحروف في اللهجات العربيّة: سلمان بن سالم بن رجاء السحيمي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية–السعودية، ط1، 1415هـ/1995م، ص78.

وقد اتّسع الإبدال في جميع حروف اللّغة بلا شاذّ،[1] وكان من الطّبيعي إزاء هذا التوسّع في الإبدال أن ينهض بعض علماء اللّغة بمحاولة حصره وتحديده؛ فأخرج منه ابن جني مثلاً، ماعتقد بأنّ كلّ طرفٍ منه هو أصل، ولذا فقد امتنع عن اعتبار **"تُدْرَأ، وتُدْرَه"**، **"وانحمص الجرح وانخمص"** إبدالاً، بينما هما كذلك عند **أبي الطّيب اللغوي**. وأخرج منه أيضاً ماكانت لفظتاه لغتين، وماكانت حروفه المتعاقبة متباعدة المخارج. واشترط **ابن سيده** فيه تقارب المخارج في الحروف.

وبذلك نكون أمام مفهومين للإبدال اللّغوي:[2]

- **الأوّل**: واسع، يكاد يشمل جميع حروف الهجاء.
- **والثّاني**: ضيّق، يشترط فيه:
  - أن تكون الحروف المتعاقبة متقاربة المخارج.
  - أن تكون إحدى اللّفظتين أصلاً للأخرى.
  - أن تكون إحدى اللفظتين لغة في الثّانية.

ويبدو من خلال ما تقدّم أنّ هذه الظّاهرة هي خير معين للّغوي على حفظ طائفةٍ كبيرةٍ من مفردات اللّغة بأسهل طريقة؛ فهي وسيلة من وسائل اختصار اللّغة والوقوف على أسرارها، لذلك نجد أنّ علماء اللّغة قد أحاطوها بعنايةٍ خاصّةٍ وبلغوا فيها شأواً بعيداً.

لما كان الإبدال اللّغوي من الظّواهر الصّوتية الّتي لقيت رواجاً كبيراً عند القدماء، عُني بها كذلك أبو العلاء المعرّي، وتناولها في رسالته الغفران، ومن صور هذا الإبدال عند المعرّي.

أ. **إبدال الحاء من العين**: الحاء والعين صوتان حلقيّان، مخرجهما من أوسط الحلق قال سيبويه: **" ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء".**[3]

والحاء صوت رخو احتكاكي مهموس منفتح، يتمّ نطقه بتضييق المجرى الهوائي في الفراغ الحلقي بحيث يحدث مرور الهواء احتكاكاً، ولكن لا يحدث معه ذبذبة من أيّ نوع.[4]

---

[1]– نشوء اللّغة العربيّة ونموّها واكتهالها: أنستاس ماري الكرملي، المطبعة العصرية، القاهرة، د.ط، 1938م، ص18.

[2]– الاشتقاق: فؤاد طرزي، ص279.

[3]– الكتاب: سيبويه، ج4، ص433.

[4]– دراسات في علم اللغة: كمال بشر، دار غريب، القاهرة، د.ط، 1998م، ص195.

أمّا **العين** صوت رخو مجهور احتكاكي مرقق ومنفتح، يتمّ نطقه بتضييق الحلق عند لسان المزمار ونتوء لسان المزمار إلى الخلف، حتّى ليكاد يتّصل بالحائط الخلفي للحلق، وفي الوقت نفسه يرتفع الطّبق ليسدّ المجرى الأنفي وتهتزّ الأوتار الصّوتية.[1]

وقد فطن **ابن جنّي** إلى هذا الفرق بين الحاء والعين؛ فقال: **"ولولا بحّة في الحاء لكانت عيناً، ولأجل البحّة الّتي في الحاء، ما يكرّرها الشارق في تنحنحه. وحُكي أنّ رجلاً من العرب، بايع أن يشرب علبة لبن ولا يتنحنح، فشرب بعضه، فلمّا كظّه الأمر قال: كبش أملح، فقيل له: ما هذا؟ تنحنحت، فقال: من تنحنح فلا أفلح، وكرّر الحاء مستروحاً إليها، لما فيها من البحّة، الّتي يجري معها النّفس وليست كالعين الّتي تحصر النّفس".**[2]

والحاء والعين من الأصوات العربيّة ذات الصّعوبة على غير العرب، ومن النّادر أن يستطيع غير العربي النّطق بالعين نطقاً صحيحاً، أمّا الحاء فكثير من الأعاجم ينطقونها خاء أو هاء.[3]

وقد أثبتت النّصوص أنّ العرب تحوّل العين إلى حاء، وقد حذا **أبو العلاء المعرّي** حذوهم، وفي ذلك يقول: **"لمّا نهضتُ أنتَفِضُ من الرَّيم، وحضرت حرصات القيامة، والحرصات مثل العرصات، أبدلت الحاء من العين، ذكرت الآية: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾.[4] فطال عليّ الأمد، واشتدّ الظّمأُ والوَمَدُ".**[5]

يتّضح من خلال هذا القول أنّ المعرّي أبدل الحاء من العين في الحَرَصات والّتي أصل نطقها هو العَرَصات الّتي يراد بها كلّ بقعةٍ ليس فيها بناء.

---

[1]– المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: رمضان عبد التواب، ص55.

[2]– سر صناعة الإعراب: ابن جنّي، ج2، ص246.

[3]– علم الأصوات: كمال بشر، ص304.

[4]– الآية 4-5، من سورة المعارج.

[5]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص248.

ب. **إبدال الشّين باللاّم**: **الشّين** صوت لثويّ حنكي احتكاكي مهموس، يتكوّن بأن يلتقي طرف اللّسان أي مقدّمه بمؤخّر اللّثة ومقدّم الحنك الأعلى، بحيث يكون هناك منفذ ضيّق لمرور الهواء، ولكنّ هذا المنفذ أوسع من المنفذ الموجود في حال صوت كالسين مثلاً، وفي هذه الحالة يكون كلّ الجزء الأساسي من جسم اللّسان مرفوعاً نحو الحنك. ولا تتذبذب الأوتار الصّوتية عند النّطق به.[1]

أمّا **اللاّم** صوت مجهور متوسّط بين الشدّة والرّخاوة، وهو أيضاً صوت أسناني لثوي جانبي، ذلك أنّه ينطق باعتماد طرف اللّسان على أصول الأسنان العليا مع اللّثة، بحيث توجد عقبة في وسط الفم تمنع مرور الهواء، ولكن مع ترك منفذ لهذا الهواء من جانبي الفم أو من أحدهما. وهذا هو معنى جانبية الصّوت، وتتذبذب الأوتار الصّوتية حال النّطق به.[2]

وقد أوضح **ابن جنّي** مخرج اللاّم بقوله: **"ومن حافّة اللّسان من أدناها إلى منتهى طرف اللّسان، من بينهما وبين مايليها من الحنك الأعلى، ممّا فويق الضّاحك والنّاب والرباعية والثنية مخرج اللاّم".**[3]

وقد وقع الإبدال فيما بين هذين الحرفين في كلام **المعرّي**؛ فقد أبدلت الشّين باللاّم، جاء في **رسالة الغفران**: " ﴿**وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاوُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ**﴾.[4] **والتّناوش: التّناول، أبدلت فيه الشين باللاّم".**[5]

الملاحظ هنا أنّ المعرّي أعطى إمكانية إبدال الشين الّتي في التناوش لاماً لتصبح التّناول، مع العلم أنّ كلا الصّوتين لثويين يعتمدان على طرف اللّسان من أجل النّطق بهما.

ج. **إبدال الميم واواً**: **الميم** صوت شفوي أنفي مجهور، تنطبق الشّفتان انطباقاً تامّاً عند النّطق به، فيقف الهواء أي يحبس حبساً تامّاً في الفم، ويخفض الحنك اللّين فيتمكن الهواء

---

[1]– علم الأصوات: كمال بشر، ص302.

[2]– المرجع نفسه: ص347.

[3]– سرّ صناعة الإعراب: ابن جني، ج1، ص72.

[4]– الآية 52، من سورة سبأ.

[5]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص251.

الصّاعد من الرّئتين من المرور عن طريق الأنف بسبب ما يعتريه من ضغطٍ، وتذبذب الأوتار الصّوتية عند النّطق بصوت الميم.[1]

أمّا **الواو** صوت صامت أو نصف حركة، رخو شفوي مجهور، تتّخذ أعضاء النّطق الوضع المناسب لنوع من الضّمة، ثمّ تترك هذا الوضع بسرعة إلى حركة أخرى، وتضمّ الشّفتان ويسدّ الطّريق إلى الأنف برفع الحنك اللّين ويتذبذب الوتران الصّوتيان.[2]

وقد أبدلت الميم واواً عند **المعرّي**، وفي ذلك يقول: "**وإنّ في نفسي لحاجةً من قولك:**

كَأسُ عزيزٍ مِن الأعنابِ عتَّقَها لبَعض أرْبَابِها حانيّةٌ حُومُ

فقد اختلف النّاس في قولك "حُومُ" فقيل: أراد حُمّاً، أي سوداً، فأبدل من إحدى الميمين واواً. وقيل: أراد "حَوْماً" أي "كثيرا"، فضمّ الحاء للضّرورة، وقيل: حُومٌ، يُحامُ بها على الشربِ أي يُطافَ".[3]

وقع إبدال الميم واواً عند المعرّي، وذلك باعتبار أنّهما صوتان متقاربان فكلاهما مجهوران شفويان، تذبذب الأوتار الصّوتية عند النّطق بهما.

د. **إبدال الجيم كافاً: الجيم** صوت مجهور لثوي، حنكي مركّب "وقفة-احتكاكية"، ينطق بأن يرتفع مقدّم اللّسان اتّجاه مؤخّر اللّثة ومقدّم الحنك حتّى يتّصل بهما محتجزاً وراءه الهواء الخارج من الرّئتين، ثمّ بدلاً من أن يفصل عنهما فجأةً كما هو الحال في نطق الوقفات الانفجارية، يتمّ الانفصال ببطء فيعطي الفرصة للهواء بعد الوقفة أن يحيك بالأعضاء المتباعدة، محدثاً بذلك احتكاكاً.[4]

أمّا **الكاف** صوت لهويّ، يتكوّن أقصى اللّسان اتّجاه أقصى الحنك الأعلى أو الحنك اللّين والتصاقه به، ليسدّ مجرى الهواء من الأنف، ويضغط أي يقف هذا الهواء لمدّة قصيرة

---

[1]– علم الأصوات: كمال بشر، ص348.

[2]– المرجع نفسه: ص369.

[3]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص329.

[4]– علم الأصوات: كمال بشر، ص310.

من الزّمن، ثمّ يطلق سراح المجرى الهوائي فيحدث انفجار مفاجئ. ولايتذبذب الوتران الصّوتيان حال النّطق به، فالكاف إذن صوت حنكي مهموس شديد.[1]

وجاء **المعرّي** في **رسالته الغفران** بإبدال الجيم كافاً وفي ذلك يقول: **"قوله: يامَكبور، يريد: يامجبور، فجعل الجيم كافاً، وهي لغةٌ رديئةٌ يستعملها أهل اليمن. وجاء في بعض الأحاديث، أنّ الحارث بن هاني بن أبي شمر بن جبلة الكنديّ، استُلحِم يوم (ساباط) فنادى: ياحُكَر ياحُكَر، يريد: ياحُجْر".**[2]

ماجاء به المعرّي من إبدال الجيم كافاً، يدلّ على أنّه جمع بين صوتين متباعدين في المخرج؛ إذ يخرج الجيم من وسط اللّسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى، ويخرج الكاف من أقصى اللّسان اتّجاه أقصى الحنك الأعلى، أمّا من حيث صفتهما فالجيم صوت مجهور منفتح مستفل، والكاف صوت مهموس حنكي شديد.

بعد هذا العرض الموجز لصور الإبدال عند المعرّي من خلال رسالته الغفران، نخلص إلى أنّ المعرّي قد تنبّه للأثر المتبادل بين بعض الأصوات نتيجة تقاربها في المخارج والصّفات، وهذا ما استدعى الإبدال بينها رغبةً منه في الاختصار وتسهيل النّطق واقتصاد الجهد، وهذا ماكان سائداً في التّراث العربيّ القديم ومازال قائماً إلى يومنا هذا.

2) الإعلال

يعدّ الإعلال ضرباً من ضروب التّغيير الصّوتي الّذي يلحق بنية الكلمة العربيّة، ويعرف لغةً بأنّه مصدر أُعِلَّ، أي أُصيب بالعلّة.

وورد في **لسان العرب: "والعلّة المرض، علّ يعلُّ واعتلّ؛ أي مرض، فهو عليلٌ، وأعلّه الله، ولا أعلّك الله أي لا أصابك بعلّة. واعتلّ عليه بعلّةٍ واعتلّه إذا اعتاقه عن أمر. واعتلّه تجنّى عليه. والعِلَّةُ: الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأنّ تلك العِلّة صارت شُغلاً ثانياً منعه عن شغله الأوّل".**[3]

---

[1]– المرجع السابق: ص273.

[2]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص201.

[3]– لسان العرب: ابن منظور، ج11، ص471.

جاء في **مختار الصّحاح**: **"والعلّة المرض، وحدثٌ يشغل صاحبه عن وجهه كأنّ تلك العلّة صارت شُغلاً ثانياً منعه عن شغله الأوّل. واعتلّ أي مرض فهو عليلٌ. ولا أعلّك الله أي لا أصابك بعلّةٍ. واعتلّ عليه بعلّةٍ. واعتلّه اعتاقه عن أمرٍ واعتلّه تجنّى عليه".**[1]

وفي **المصباح المنير**: **"والعلّة المرض الشّاغل والجمع علل مثل سدرة وسدر، وأعلّه الله فهو معلول قيل من النّوادر الّتي جاءت على غير قياس وليس كذلك فإنّه من تداخل اللّغتين والأصل أعلّه الله فعل فهو معلول أو من علّه فيكون على القياس وجاء معلّ على القياس لكنّه قليل الاستعمال واعتلّ إذا مرض، واعتلّ إذا تمسّك بحجّة، وأعلّه جعله ذا علّة ومنه إعلالات الفقهاء واعتلالاتهم".**[2]

بعد إيراد هذه التّعريفات اللّغوية نلاحظ إجماعها على أنّ الإعلال هو مصدر للفعل المزيد أعلّ، ويراد بها المرض، والحدث الّذي يشغل صاحبه.

أمّا اصطلاحاً فقد أشار إليه **ابن جنّي** في كتابه **الخصائص** من ذلك قوله: **"معنى الإعلال التّغيير والعلّة تغيير المعلول ماهو عليه وهو أيضاً حذف حرف العلّة أو قلبه أو تسكينه".**[3]

ويعرّفه **الرّضي** بقوله: **"الإعلال تغيير حرف العلّة للتّخفيف، ويجمعه القلب، والحذف، والإسكان. وحروفه الألف، والواو، والياء. ولا تكون الألف أصلاً في المتمكّن ولا في فعلٍ، ولكن عن واو أو ياء".**[4]

ويضيف قائلاً: **"اعلم أنّ لفظ الإعلال في اصطلاحهم مختصّ بتغيير حرف العلّة، وتسمّى الثّلاثة، حروف العلّة لأنّها تتغيّر ولا تبقى على حال، كالعليل المنحرف المزاج المتغيّر حالاً بحال، وتغيير هذه الحروف لطلب الخفّة ليس لغاية ثقلها، بل لغاية خفّتها،**

---

[1]– مختار الصّحاح: أبو بكر الرّازي، مكتبة لبنان، بيروت–لبنان، د.ط، 1986م، مادّة (علل)، ص189.

[2]– المصباح المنير: أحمد بن محمد بن علي الفيّومي المقرئ، مكتبة لبنان، بيروت–لبنان، دط، 1987م، مادّة (علل)، ص162.

[3]– الخصائص: ابن جني: تح: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت–لبنان، ط2، د.ت، ج3، ص54.

[4]– شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي، ج3، ص66.

بحيث لا تتحمّل أدنى ثقل، وأيضاً لكثرتها في الكلام؛ لأنّه إن خلت كلمة من أحدها فخلوّها من أبعاضها، أعني الحركات محال، وكلّ كثير مستثقل وإن خفّ".[1]

أمّا **ابن يعيش** فيعرّفه بقوله: **"معنى الإعلال التّغيير، والعلّة تغيير المعلول عمّا هو عليه، وسمّيت هذه الحروف حروف علّة لكثرة تغيّرها، وهذه الحروف تقع في الأضرب الثّلاثة: الأسماء، والأفعال، والحروف".**[2]

يتّضح من خلال التّعريفات السّالفة الذّكر، اتّفاق القدماء على أنّ الإعلال تغيير يطرأ على الكلمة الّتي أحد حروفها حرف علّة.

أمّا مفهوم الإعلال عند المحدثين، لا يختلف كثيراً عمّا هو عليه عند القدماء، إلاّ بتقريبه إلى مستوى الصّوتي، حيث يعرّفه **عبد الصّبور شاهين** بقوله: **"فمعنى الإعلال ما تتعرّض له أصوات العلّة من تغييرات، بحلول بعضها محلّ بعض، وهو ما يسمّونه الإعلال بالقلب، أو بسقوط أصوات العلّة بكاملها، ويسمّونه (الإعلال بالحذف)، أو بسقوط بعض عناصر صوت العلّة، وهو مايسمّونه (الإعلال بالنقل) أو (التّسكين)".**[3]

فالإعلال عند **عبد الصّبور شاهين: "هو تغيير يطرأ على أصوات العلّة، وقد أوضح أنواعها على اعتبارات منها حلول بعض الأصوات محلّ بعض ليكون الإعلال قلباً، وإذا سقطت أصوات العلّة بكاملها اعتبر الإعلال حذفاً، أمّا إذا سقطت بعض عناصر صوت العلّة كان إعلالاً بالنّقل".**

في حين يذهب **عبد القادر عبد الجليل** إلى أنّ: **"الإعلال تغيّر حرف العلّة، والعلّة في المنظور اللّساني التّكيف الصّوتي لكميّة الهواء المندفعة من الرّئتين دون أيّ إغلاق أو احتكاك أو اتّصال من أعضاء النّطق".**[4]

---

[1]– المصدر السابق: ص68.

[2]– شرح المفصّل: ابن يعيش، ج5، ص418.

[3]– المنهج الصّوتي للبنية العربية: عبد الصّبور شاهين، ص167.

[4]– علم الصرف الصوتي: عبد القادر عبد الجليل، دار أزمنة، د.ب، د.ط، 1998م، ص407.

يظهر من خلال هذا التّعريف أنّ **عبد القادر عبد الجليل** يتّفق مع القدماء من ناحية أنّ الإعلال تغيير يطرأ على حرف العلّة، ويضيف عليهم كيفيّة حدوث وخروج حرف العلّة ليربطها بذلك بالمستوى الصّوتي.

ويرى **أحمد الحملاوي** أنّ: **"الإعلال هو تغيير حرف العلّة للتّخفيف، وبقلبه، أو إسكانه، أو حذفه؛ فأنواعه ثلاثة: القلب، والإسكان، والحذف".**[1]

إذن الخفّة في نظر **الحملاوي** وهي سبب التغيير، مضيفاً كذلك أنواع الإعلال المعروفة ألا وهي: القلب، والإسكان، والحذف.

في حين أنّ الإعلال عند **عباس حسن** هو: **"تغيير يطرأ على أحد أحرف العلّة الثلاثة (و–ا–ى) وما يلحق بها، وهو الهمزة بحيث يؤدّي هذا التّغيير إلى حذف الحرف، أو تسكينه، أو قلبه حرفاً آخر من الأربعة، مع جريانه في كلّ ما سبق على قواعد ثابتة، يجب مراعاتها".**[2]

ويعرّفه **عبده الرّاجحي**، بأنّه: **"تغيير في حرف العلّة تغييراً معيّناً، قد يكون بقلبه إلى حرف آخر، أو بحذف حركته أي بتسكينه أو بحذفه كلّه".**[3]

ومعنى ذلك أنّ الإعلال عنده يكون بالقلب أو بالتّسكين أو بالحذف، ويكون مقصوراً على حروف العلّة الّتي حدّدها العرب ألا وهي الألف، والواو، والياء.

ويرى **سعيد الأفغاني** أنّ الإعلال عبارة عن: **"التّغييرات الّتي تعتري حرف العلّة اجتناباً للثّقل أو التّعذر، وتكون إمّا بالقلب وإمّا بالحذف وإمّا بالإسكان".**[4]

---

[1]– شذا العرف في فنّ الصّرف: أحمد الحملاوي، تع: محمد بن عبد المعطى، دار الكيان، الرياض، د.ط، د.ت، ص200.

[2]– النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط3، 1974م، مج4، ص756–757.

[3]– التطبيق الصّرفي: عبده الرّاجحي، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، 1973م، ص156.

[4]– الموجز في قواعد اللّغة العربية: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت–لبنان، د.ط، 2003م، ص408.

وهذا التّعريف الّذي قدّمه **الأفغاني** لا يختلف عن باقي التّعريفات الّتي قدّمها سابقوه، من حيث أنّ الإعلال تغيير يصيب حرف العلّة ومن حيث أنواعه الثّلاثة القلب، والحذف، والإسكان.

ويرى **راسم الطحان** أنّ: **"الإعلال هو تغيير يطرأ على الكلمة ذات المعتلّ الثّقيل، في معرض التّخلص من الثّقل فيها، وأنّه إنّما يتمّ بإسباغ جنس الجنيس، على ماكان من غير جنسه من المتراصفين".**[1]

فالإعلال عنده ضروري لطلب الخفّة والتّخلص من الثّقل.

ويذهب **عبد العليم إبراهيم** إلى أنّ: **"الإعلال هو تغيير يحدث في أحد أحرف العلّة الثّلاثة الألف، والواو، والياء، أو في الهمزة".**[2]

بعد إيراد هذه التّعريفات نخلص إلى أنّ الإعلال من المصطلحات الشّائعة قديماً وحديثاً، وهو قريب من دراسة الأصوات اللّغوية واللّهجات العربيّة، وله أهميّة في علوم اللّغة العربيّة بوصفه ظاهرة صوتية تخضع لقوانين دقيقة ترمي إلى التّجانس الصّوتي بين حروف الكلمة الواحدة أو بين كلمتين مستقلتين في بعض الأحيان.

بناءً على توجيهات الدّرس الصّوتي الحديث يمكن أن نعدّ الإعلال تحويل الصّائت المجهد للأداء، بتغيير موضِعه من جهاز النّطق ليكون منسجماً مع السّياق التّركيبي. وقد تبدّت صوره في بعضٍ من: **المجانسة، والممازجة، والمماثلة، والمناظرة، والإضعاف، والتّخلص، والمخالفة، والقلب.**[3]

وانطلاقاً من هذا الكلام يمكن أن نذكر ثلاثة أنواع من الإعلال هي:[4]

---

[1]– حقيقة الإعلال والإعراب: راسم الطحان، ألمانيا، ط1، 1990م، ص153.

[2]– تيسير الإعلال والإبدال: عبد العليم إبراهيم، مكتبة غريب، القاهرة، د.ط، 1969م، ص05.

[3]– الاقتصاد اللّغوي في صياغة المفرد: فخر الدين قباوة، دار نوبار، القاهرة، ط1، 2001م، ص244.

[4]– تيسير الإعلال والإبدال: عبد العليم إبراهيم، ص06.

1. **الإعلال بالقلب**: وهو قلب أحد أحرف العلّة أو الهمزة حرفاً آخر من هذه الأحرف، مثل: "**دعاء**" أصلها "**دعاو**"، فقلبت الواو همزة، "**ورضي**" أصلها "**رضو**"، فقلبت الواو ياء، "**ومائل**" أصلها "**مايل**"، فقلبت الياء همزة، "**وصام**" أصلها "**صوم**"، فقلبت الواو ألفاً.
2. **الإعلال بالنّقل**: وهو تسكين حرف العلّة بعد نقل حركته إلى السّاكن الصّحيح قبله، مثل: "**يقوم**" أصلها "**يقْوُمُ**" لأنّ الفعل من باب نصر، فنقلب ضمّة الواو إلى القاف السّاكنة قبلها وسكنت الواو، ومثل "**يزيد**" أصلها "**يزْيِد**" لأنّ الفعل من باب ضرب، فنقلت كسرة الياء إلى الزّاي السّاكنة قبلها، وسكنت الياء، ويسمّى هذا كذلك إعلالاً بالتّسكين.
3. **الإعلال بالحذف**: وهو حذف حرف العلّة للتّخفيف أو التّخلص من اِلتقاء السّاكنين، مثل: "**يعدّ**" مضارع "**وعد**" أصلها "**يوعد**"، فحذفت الواو تخفيفاً، ومثل المضارع الأمر "**عد**" والمصدر "**عدة**"، ومثل: "**لم يقم**" أصله "**لم يقوم**"، فحذفت الواو للتّخلص من التقاء السّاكنين.

ومن صور الإعلال عند **أبي العلاء المعرّي** من خلال **رسالته الغفران**:

أ. الإعلال بالقلب

لفظ القلب مختصٌّ في الاصطلاح بإبدال حروف العلّة والهمزة بعضها مكان بعض، والمشهور في غير الأربعة لفظ الإبدال، وكذا يستعمل في الهمزة أيضاً.[1]

ويقصد بهذا النّوع من الإعلال تحويل أحد الحروف الأربعة إلى آخر منها بحيث يختفي أحدهما ليحلّ محلّه غيره، طبقاً لضوابط محدّدة يجب الخضوع لها.[2]

ومن نماذج هذا الضّرب من الإعلال في رسالة الغفران ما يلي:

قلب الواو والياء ألفاً: تقلب الياء والواو ألفاً إذا كان كلّ منهما متحرّكاً وما قبلهما مفتوحاً. وفي ذلك يقول **سيبويه**: "**وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلّت وقلبت ألفاً**".[3] وقد أحاط القدماء هذه القاعدة بشروط كثيرة يصعب حصرها ونذكر منها ما يلي:

---

[1]– شرح الشافية: الاستراباذي، ج3، ص67.

[2]– القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين: سعيد محمد إسماعيل علي، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، إشراف: جعفر عبابنة، 2006م، ص58.

[3]– الكتاب: سيبويه، ج4، ص383.

أ. أن يتحرّكا.

ب. أن تكون الحركة أصلية.

ج. أن يكون ماقبلها مفتوحاً.

د. أن تكون الفتحة متّصلة في كلمتيهما.

هـ. أن يتحرّك ما بعدهما إن كانت عينين، وألاّ يقع بعدهما ألف ولا ياء مشدّدة إن كانتا لامين.

و. ألاّ تكونا عيناً لمصدر هذا الفعل.

ز. ألاّ تكون الواو عيناً لافتعل الدّال على التّشارك في الفعل.

ح. ألاّ تكون إحداهما متلوّة بحرف يستحقّ هذا الإعلال، فإن كانت كذلك صحّت الأولى، وأعلّت الثّانية.

خ. ألاّ تكونا عينين لما آخره زيادة مختصّة بالأسماء، كالألف والنّون، وألف التّأنيث.[1]

وتحدّث **المعرّي** في **رسالته الغفران** عن هذا النّوع من القلب، وذلك من خلال المثالين الآتيين:

يقول **المعرّي**: **"والآخر أن يكون من وَلاه المطر إذا سقاه السّقية الثّانية، أي هذا الحنين اتّفق مع حنيني، فكأنّه قد صار له وَلِيّاً، ويحتمل أن يكون من (ولى–يلى) وقلب الياء ألفاً على اللّغة الطّائية".**[2]

ما قاله **المعرّي** يدلّ على قلب الياء ألفاً وهذا وارد في لغة طيء.

وفي موضعٍ آخر يقول: **"ضَرَبَت صدرها إليّ وقالت: يا عديّاً، لقد وَقَتْكَ الأواقي أصله وَوَاقي، قلبت الواو الأولى ألفاً لاجتماع واوين مفتوحتين".**[3]

وفي هذا المثال نقل لنا المعرّي صورة من قلب الواو ألفاً وذلك طلباً للخفّة. وبهذا يكون المعرّي قد تحدّث عن باب من أهمّ أبواب الإعلال، ألا وهو الإعلال بالقلب وإن كان بصورة مختصرة.

---

[1]– شذا العرف في فنّ الصرف: أحمد الحملاوي، ص216.

[2]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص332.

[3]– المصدر نفسه: ص352.

ب. الإعلال بالحذف

الحذف قسمان: **قياسيّ**، وهو ماكان لعلّةٍ تصريفيةٍ سوى التّخفيف؛ كالاستثقال والتقاء السّاكنين، **وغير قياسي** وهو ماليس لها، ويقال له الحذف اعتباطاً.[1]

ومن نماذج هذا النّوع من الإعلال عند **المعرّي** قوله: **"فقيل: ائْتَايَ، فأعلّت الواو كما تعلّ في قولنا: اعْتَانَ من العَوْن، واقْتَال من القول. ثمّ قيل: ائتَيْتُ، فحذفت الألف، كما يقال: اقْتَلْتُ. ثمّ قيل في المستقبل بالحذف، كما قيل: يَسْتَحى. فيقول لبيد: مُعتَرضٌ لعنَنٍ لم يَعْنهِ، الأمر أيسر ممّا ظنّ هذا المتكلّف".**[2]

من خلال اطّلاعنا على رسالة الغفران نجد المعرّي نادراً ما يتحدّث عن هذا النّوع من الإعلال، حيث تحدّث عنه في مواضع قليلة من نحو حديثه في المثال السّابق.

3) التّخفيف

إنّ ظاهرة التّخفيف من أبرز القضايا الصّوتية الّتي لها وجودٌ فعلي في الخطاب العربي قديماً وحديثاً، نطقاً وتأصيلاً، وذلك لأنّها قائمة على رفع الثّقل النّطقي باعتباره علّةً أثّرت في اللّغة صوتاً وكلمةً وتركيباً تأثيراً واضحاً؛ إذ كان الثّقل منطلقاً لتناول موضوع التّخفيف باعتباره غرضاً صوتياً، ممّا أتاح لنا فرصة الوقوف على هذه الظّاهرة وتحليل مظاهر الخفّة فيها من خلال رسالة الغفران.

ولما مثّلت ظاهرة التّخفيف مظهراً من مظاهر الطّاقة التّفسيرية في الدّرس اللّغوي العربي، حازت على مجالات واسعة في الممارسة التّطبيقية لدرس العربية وغيره، وقد اعترف البحث اللّساني بجليل موقعها ضمن فعاليات الدّراسة الصّوتية الوظيفية فيما عرف بالاقتصاد في المجهود.[3]

---

[1]– شذا العرف في فنّ الصرف: أحمد الحملاوي، ص222.

[2]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص218.

[3]– التخفيف الصوتي في بنية الكلمة العربية، دراسة تحليلية في علم الدّلالة الصوتي: رشيد حليم، مجلة التواصل في اللغات والثقافة والآداب، عدد31، سبتمبر2012م، ص148.

وبناءً على المكانة الّتي تشغلها هذه الظّاهرة، كان لابدّ من معرفة مفهومها، وتبيان مدلولها، والكشف عن مصطلحات الّتي تنضوي ضمنها.

التّخفيف لغة لايمكن معرفة حدّه في متون المعاجم، لارتباطه الوثيق بظاهرةٍ أخرى وهي الثّقل، ورد في **لسان العرب: "الخَفَّةُ والخِفَّةُ: ضدّ الثّقل والرّجوح، يكون في الجسم والعقل والعمل. خفّ يخفُّ خَفّاً وخِفَّةً: صار خفيفاً، فهو خفيفٌ وخُفافٌ بالضّم، وقيل: الخفيف في الجسم، والخُفاف في التّوقد والذّكاء، وجمعها خِفَافٌ".**[1]

وفي **الصّحاح: "الثّقيل ضدّ التّخفيف، ثَقَلْتُ الشَّاةَ، أي وَزَنْتُها، وذلك إذا رَفعْتَها لتنظر ما ثقلُها من خفّتها. وأَثْقَلَتِ المرأة، أي: ثقُل حملُها، ودينار ثاقل إذا كان لا ينقص".**[2]

وفي **أساس البلاغة: "رجل مُثْقَل، أي حُمِّل فوق طاقته، ولفلان ثَقَلٌ كبير، أي متاع وأخذتني ثَقْلَةٌ، وهي النَّعْسَة الغالبة، واستثقل في نومه، وهو مستثقل كالميّت".**[3]

وواضحٌ من التّعريفات السّالفة الذّكر أنّها تتّفق على أنّ الخفّة ضدّ الثّقل، فالخفّة فيها معنى للحركة والثّقل فيه معنى للثّبات.

أمّا اصطلاحاً فالملاحظ أنّ مصطلح التّخفيف قد واجه نفس المشكلة الّتي واجهها في التّعريف اللّغوي، فلم نجد تعريفاً جامعاً لها، وإنّما توصيفاً للظّاهر ومقترناً بالثّقل. فمع أنّ الخفّة والثّقل ظاهرتان متضادّتان، إلاّ أنّهما وجهان لعملةٍ واحدةٍ، وهما مرتبطتان بطبيعة اللّغة، ولا يمكن الاستغناء عن البحث فيهما لفهم كثيرٍ من أسرار اللّغة، وإن كانت ظاهرة الخفّة قائمةً على قسيمها، وهو الثّقل، فإنّه ليس علّة من العلل الثّواني والثّوالث، ولكنّه من العلل الّتي: **"بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنّطق بكلام العرب".**[4]

---

[1]– لسان العرب: ابن منظور، مادّة (خفف)، مج9، ص79.

[2]– الصّحاح: الجوهري، مادّة (ثقل)، ج4، ص1247.

[3]– أساس البلاغة: الزّمخشري، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1341هـ/1923م، مادّة (ثقل)، ج1، ص96.

[4]– الرّد على النّحاة: ابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1947م، ص152.

إنّ معرفة الخفّة والثّقل في اللّغة يكون بردّ الفعل الّذي يتأتّى من الانطباع الّذي تعبّر عنه النّفس، ويعود في الأصل إلى العادات المكتسبة من الحركات النّطقية الّتي تختلف باختلاف اللّغات ومتحدّثيها، ويصعب إدراكها دون معرفة اللّغة معرفة حقيقية.[1]

وقد استخدم مصطلح التّخفيف للدّلالة على ذهاب تشديد الحرف صراحةً، واستخدم مصطلح التّثقيل للدّلالة على تشديد الحرف.[2] هذا ما دفع التّخفيف لرفضه، باعتباره علّةً أثّرت في اللّغة صوتاً وكلمةً وتركيباً، تأثيراً واضحاً؛ إذ كان الثّقل سبباً في اللّجوء إلى النّقيض، وهو الخفّة.[3]

إنّ ظاهرة التّخفيف فسّرت كثيراً من الظّواهر الصّرفية، والنّحوية الّتي كانت غامضةً أمامنا، وقد قام بهذا التّفسير العرب الفصحاء الّذين كانوا يدركون علل مايقولون وأنّهم كانوا يعلّلون بعض مايقولون، ومن ثمّ جعل النّحاة نصّ العربي على العلّة أو إيمائه إليها مسلكاً من مسالك العلّة.[4]

ومع كلّ ما تقدّم تبقى الخفّة ظاهرةً صوتيةً متعلّقةً بالأداء النّطقي للكلام، وقد جنح إليها العرب رغبةً منهم في التّخلص من الثّقل، وهذا ما أدّى إلى ظهور الفروق اللّهجية، ورأى **المعرّي** ذلك من خلال جعله التّخفيف: **"غريزة النّاطق بهذه الكلمة في بدأ الحلق وقد مضى القول في أنّ ألفاظ الآدميين الّتي جبلهم الله عليها إنّما هي كصياح الطير وصهيل الخيل".**[5]

بمعنى أنّ التّخفيف عادة نطقية، وحدوثه لدى الإنسان فطريٌّ، فالإنسان بطبيعته يميل إلى السّهولة والاقتصاد في المجهود، وهذا ما جعله لاإراديّاً يرغب في التّخلص من الثّقل.

---

[1]– اللّغة: فندريس، تر: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، د.ط، 2014م، ص92.

[2]– ظاهرة التخفيف في اللّغة العربية، دراسة صرفية صوتية: عبد الله محمد زين بن شهاب، تريم للدراسات والنشر، حضر موت–اليمن، ط1، 2004م، ص16.

[3]– ظاهرة التّخفيف في النحو العربي: أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1996م، ص15.

[4]– الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب، النحو، فقه اللّغة، البلاغة: تمّام حسان، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 2000م، ص161.

[5]– رسالة الملائكة: أبو العلاء المعرّي، ص136.

ومن ضروب التّخفيف الّتي أقرّ بها المعرّي في رسالته مايلي:

أ. تخفيف التّشديد

تفيد إشارات اللّغويين القدامى أنّ العرب لم يكونوا على سُنّةٍ واحدةٍ في نطق ألفاظهم من حيث تشديدها وتخفيفها، ولاشكّ أنّ في التّشديد وظيفةً معنويّةً ليست موجودةً في التّخفيف؛ فالتّشديد فيه غلظة تلائم البداوة؛ لأنّ القبائل البدويّة تميل إلى شدّة الأصوات.[1]

والتّشديد يسمّى كذلك التّضعيف ويراد به نطق الصّوت مرّتين أو إعطاء الصّوت أمداً أطول.[2] أي أنّ النّطق بالحرف المشدّد يقوم مقام حرفين وبالتالي يستغرق ضعف زمن الحرف. ويراد بالتّشديد أيضاً الإدغام، وبالحرف المشدّد الحرف المدغم، سواءٌ أكان الإدغام ناتجاً من التّركيب مثل: جَعَل لك، والرّجل. أم كان من بنية الكلمة مثل: شدّ ومدّ وقدّم وقطّع.[3]

وظاهرة تخفيف التشديد من لغات العرب وهي لغة أهل الحجاز، يقول **سيبويه: "فإذا كان حرف من هذه الحروف موضع تسكين فيه لام الفعل فإنّ أهل الحجاز يضاعفون؛ لأنّهم أسكنوا الآخرة، فلم يكن بدّ من تحريك الّذي قبله، لأنّه يلتقي ساكنان وذلك قولك: أُرْدُدْ، واجترِرْ".**[4]

وتعتبر الحروف المتقاربة المخارج أثقل على اللّسان من المتباعدة الّتي تعتبر أخفّ، ذلك أنّ استعمال اللّسان في حروف الحلق دون حروف الفم مثلاً تكلّفه جرساً واحداً وحركات مختلفة.[5]

ومن الشّواهد الّتي اقترحها **المعرّي** في **رسالته الغفران** والّتي تؤكّد تبنيه مذهب التّخفيف في التّشديد قوله: **"وبعض المعلّمين ينشد قولك: (من السّيل والغُثّاءِ فَلْكَةُ مغزل)، فيشدّد الثّاء. فيقول: إنّ هذا لجهولٌ، وهو نقيض الّذين زادوا الواو في أوائل الأبيات: أولئك**

---

[1]– التّشديد والتّخفيف في القراءات القرآنيّة للتابعيّين البصريين: صلاح كاظم داود ورياض حمود حاتم المالكي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد21، 2015م، ص219.

[2]– الصوتيات العربية: منصور بن محمد الغامدي، مكتبة التوبة، الرياض، ط1، 2001م، ص75.

[3]– الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط2، 2003م، ص394.

[4]– الكتاب: سيبويه، ج3، ص530.

[5]– الكلمة في التراث اللساني العربي: عبد الحميد عبد الواحد، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2016م، ص85.

أرادوا النّسق، فأفسدوا الوزن، وهذا البائس أراد أن يصحّح الزّنة فأفسد اللّفظ. وكذلك قولي: (فجئتُ وقد نَضتْ لنومٍ ثيابها) منهم من يُشدّد الضّاد، ومنهم من يُنشد بالتّخفيف، والوجهان من قولك: نَضَوْتُ الثّوبَ، إلاّ أنّك إذا شدّدت الضّاد، أشبه الفعل من النّضيض: يقال هذه نضيضةٌ من المطر أي قليل. والتّخفيف أحبُّ إليّ، وإنّما حَمَلهم على التّشديد كراهةُ الزّحاف وليس بمكروه".[1]

ويقول أيضاً: **"أدام الله تمكينه لعَديّ: جئتَ بشيئين في شِعرك، ودِدْتُ أنّك لم تأت بهما، أحدهما قولك:**

فَصَافَ يُفَرِّي جُلَّهُ عن سَرَاتِهِ يَبُذُّ الرِّهَانَ فَارِهاً متتابعاً

والجلّ: ما تلبسه الدّابة لتصان به، وقد جللتها بالتّخفيف والتّشديد ألبستها إيّاه".[2]

ومن أمثلة هذا الضّرب من التّخفيف كذلك قول **المعرّي: "ولو صادفت منك راحةً لسألتك عن قولك:**

وفي كلّ حيٍّ قد خبطَّ بنعمةٍ فحُقَ لشاسٍ من نَدَاكَ ذَنُوبُ

أهكذا نطقت بها طاءً مشدّدة، أم قالها كذلك عربيٌّ سواك فقد يجوز أن يقول الشّاعر الكلمة، فغيّرها عن تلك الحال الرّواة".[3]

وفي موضعٍ آخر يرد قول **المعرّي** في هذا النّوع من التّخفيف: **"أخبرني عن قولك:**

ألا رُبَّ يَوْمٍ لكَ مِنهُنَّ صالحٍ ولاسيَّما يَوْمٌ بدَارَةِ جُلْجُلِ

ويُشدّد (سيَّ) ويُخفّف، فأمّا التّشديد فهو اللّغة العالية، وبعض النّاس يُخفّف (ولاسيما)، و(سيّ) تشديدها أحسن وأعرف. فيقول: أجل، إذا خُفّفت صارت على حرفين أحدهما حرفُ علّة".[4]

---

[1]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص315.

[2]– المصدر نفسه: ص200.

[3]– المصدر نفسه: ص328-329.

[4]– المصدر نفسه: ص317-318.

وبعد إيراد جملة هذه الأمثلة نخلص إلى أنّ المعرّي كانت له معرفة واسعة بهذا الضّرب من التّخفيف وهذا ما يؤكّده تعدّد النّماذج الّتي أوردها.

ب. تخفيف الهمز

عُني القدماء والمحدثون بالهمزة عنايةً فائقةً، لما لها من خصوصية في صفتها ومخرجها وماهيتها، إذ مازها اللّغويون من غيرها، وأولوها اهتماماً خاصّاً، وعقدوا لها أبواباً في كتبهم.

وصفها **ابن يعيش** بأنّها: **"حرف شديد مستثقل، يخرج من أقصى الحلق، إذ كان إخراجه كالتهوع، فلذلك من الاشتغال ساغ فيها التّخفيف"**.[1]

واتّفق القرّاء وأهل اللّغة على أنّها حرف مجهور شديد منفتح منسفل، لا يخالطها نفس وهي حرف مهتوف لخروجها من الصّدر فتحتاج إلى ظهور قويّ، وهي أيضاً من حروف الإبدال وحروف الزوائد.[2]

وينطبق معها الوتران تماماً ثمّ ينفرجان فيخرج لها صوت له دويٌّ وانفجار وفرقعة شديدة ولذلك كانت تحتاج إلى مجهودٍ عضليّ كبير حال نطقها، ولذا وجدنا العرب يختلف بعضهم عن بعض في نطقها والتّمسك بها في كلامهم، فوجدنا منهم من يحقّقها ووجدنا منهم من يخفّفها بإبدالها بحرف من جنس حركة ماقبلها أو جعلها بين بين أو حذفها.[3]

ويراد بتخفيف الهمز التّخلص من ثقلها بإحدى وسائل التّخفيف الّتي اتّخذها العرب من الإبدال، أو الحذف أو جعلها بين بين؛ ذلك أنّ العرب لما استثقلوا النّطق بالهمزة ووجدوا صعوبة في نطقها، ذهبوا لتخفيفها وتسهيل نطقها مع ما يتناسب مع سليقتهم وبيئتهم الّتي يعيشون فيها. قال **سيبويه**: **"وأمّا التّخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين وتبدل وتحذف"**.[4]

---

[1]– شرح المفصّل: ابن يعيش، ج5، ص265.

[2]– علم قراءة اللغة العربية الأصول والقواعد والطرق: حسن عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2001م، ص155.

[3]– اللهجات العربية نشأة وتطورا: حامد عبد الغفار هلال، دار الفكر العربي، مصر، د.ط، 1998م، ص149.

[4]– الكتاب: سيبويه، ج3، ص541.

ويذهب **السّيوطي** إلى أنّ: "**الهمز لمّا كان أثقل الحروف نُطقاً، وأبعدها مخرجاً، تنوّع العرب في تخفيفه بأنواع التّخفيف، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفاً؛ ولذلك أكثر مايرد تخفيفه من طرقهم**".[1]

وقد قسّم القدماء أحوال الهمزة المخفّفة إلى:

1.ساكنة فما قبلها متحرّك.

2.ومتحرّكة فما قبلها إمّا ساكن، وتدخل في ذلك ثلاث حالات:

أ. أن يكون الساكن صحيحاً.

ب. أن يكون الساكن ألفاً.

ت. أن يكون الساكن واواً أو ياء.

3.وإمّا أن يكون ماقبلها متحرّكاً، وأحوالها حينئذ تختلف باختلاف حركتها هي، وباختلاف حركة ماقبلها أيضاً.

ومن خلال اطّلاعنا على **رسالة الغفران** نجد **المعرّي** قد تناول ظاهرة تخفيف الهمز على أنّها من الظواهر الصّوتية الّتي يُلتجأ إليها طلباً للتّخفيف وتيسير النّطق، ومنعاً للثّقل، وتخفيف الهمز لدى المعرّي جاء على الصّورة التّالية: " **ياليتَ شعري وانَ ذو عَجّةٍ**

أنّك لا تخلو من أحد أمرين: إمّا أن تكون قد وصلت (همزة القطع)، وذلك رديءٌ، على أنّهم قد أنشدوا:

إن لم أُقاتل فَالبِسُوني بُرْقُعاً وفَتَخاتٍ في اليدين أَرْبَعَا

ويزيد ما فعلتَ من إسقاط الهمزة بُعدا، أنّك حذفت الألف الّتي بعد النّون، فإذا حذفت الهمزة من أوّل الكلمة، بقيت على حرفٍ واحدٍ، وذلك بها إخلال.

وإمّا أن تكون حقّقت الهمزة فجعلتها بين بين، ثمّ اجترأت على تصييرها ألفاً خالصةً، وحسبك بهذا نقضاً للعادة، ومثل ذلك قول القائل:

---

[1]– الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السّيوطي، علّق عليه: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط1، 2008م، ص209.

يقولون مَهلاً ليس للشّيخ عَيِّلٌ فها أناقد أَعْيَلتُ وَانَ رَقُوبُ

ولو قلت: **ياليتَ شعري وانَ ذو عَجّةٍ**، فحذفت الواو، لكان عندي أحسنَ وأشبَهَ".[1]

يظهر من خلال هذا القول أنّ المعرّي عمد إلى تخفيف الهمز، من خلال تحويله إلى صائت أي إلى أحد حروف اللين وهو الألف، مع مناسبته مع الحركة الّتي قبله.

ج. الإتباع

يعدّ الإتباع شكلاً من أشكال التّخفيف، وذلك من خلال خلق وسط منسجم على المستوى الصّوتي في أبنية الكلمات، وتعدّ هذه الظّاهرة من أهمّ أساليب العرب في تقوية كلامهم وتوكيده وتزيينه. وقد أُثر عنهم أنّهم يميلون لهذا الأسلوب لما يحمله من انسجام صوتي ناتج عن توافق الكلمات وتتابعها.

وللإحاطة بمفهوم الإتباع لابدّ من التّعرف على الدّلالة اللّغوية والاصطلاحية لهذا الأسلوب. أمّا "**تبع**" لغةً فيراد بها: "**تَبِعَ الشّيء تَبَعاً وتَبَاعاً في الأفعال وتَبِعْتُ الشّيء تُبُوعاً: سِرْتُ في إثره؛ واتّبعه وأَتْبَعَهُ وتتبّعه قَفاه وتطلّبه مُتَّبعاً له وكذلك تتبّعه وتتبّعته تتبّعاً**".[2]

وجاء في **مقاييس اللّغة**: "**التاء والباء والعين أصل واحد لا يشذّ عنه من الباب شيء، وهو التّلو والقفو. يقال تبِعْتُ فلاناً إذا تَلَوْته واتّبعته، وأتبعته إذا لحقته والأصل واحد**".[3]

يظهر من خلال التّعريف اللّغوي أنّ الإتباع مصدر أتبع الشّيء، وألحقه به وجعله تالياً وتابعاً، ويعني هذا أنّ الإتباع لكي يتحقّق لابدّ من وجود طرفين أحدهما متبوع والآخر تابع.

وفي الاصطلاح يعتبر الإتباع نوعاً من أنواع المماثلة الصّوتية، يطرأ على الألفاظ المتجاورة، ويحقّق لها انسجاماً صوتياً وتناسباً نطقياً، وقد اختلف علماء اللّغة قديماً في مفهوم الإتباع.[4]

---

[1]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص190.

[2]– لسان العرب: ابن منظور، مادّة (تبع)، مج8، ص27.

[3]– مقاييس اللّغة: ابن فارس، مادّة (تبع)، ج1، ص362.

[4]– الإتباع في العربية: نصار حسين، مجلة اللّسان العربي، المجلد7، ع1، 1970م، ص140.

قال **الكسائي**: **"حَارٌّ من الحرارة وبَارٌّ إتباع، كقولهم: عَطْشان نَطْشَان، وجائِع نَائِع، وحَسَن بَسَن، ومثله كثيرٌ في الكلام؛ وإنّما سُمّي إتباعاً؛ لأنّ الكلمة الثّانية إنّما هي تابعةٌ للأولى على وجه التّوكيد لها، وليس يتكلّم بالثّانية منفردةً؛ فلهذا قيل إتباع".**[1]

ويعرّفه **أبو البركات الأنباري** بقوله: **"والإتباع وهو أن تحرّك ماقبل الحرف الأخير إذا كان ساكناً حركة الحرف الأخير في الرّفع والجرّ، نحو: بكرُ ومررت ببكرِ".**[2]

والإتباع عند **المحدثين**: **"مانجده من تأثّر الصّوائت القصيرة بعضها ببعض، إذ يحدث أن يتجاور أو يتقارب صائتان قصيران في كلمة أو كلمتين فيتأثّر أحدهما بالآخر وينقلب إلى جنسه، ويؤدّي ذلك إلى انسجام في الأصوات، وهذا الانسجام يؤدّي إلى السّهولة والاقتصاد في الجهد العضلي عند الكلام، وهذا الضّرب من التّأثر قد يكون رجعياً أو تقدّمياً على النّحو الّذي يظهر بعد".**[3]

فالكلمة الّتي تشتمل على حركات متباينة تميل في تطوّرها إلى الانسجام بين هذه الحركات، حتّى لاينتقل اللّسان من ضمّ إلى كسر إلى فتح في الحركات المتوالية. وقد برهنت الملاحظة الحديثة على أنّ النّاطق حين يقتصد في الجهد العضلي يميل دون شعور منه أو تعمد إلى الانسجام بين حركات الكلمات.[4]

وقد أفادنا **رفاييل نخلة** في مستهلّ تقديمه للإتباع، بمفهوم توضيحي يقول فيه: **"الإتباع قائم بأن تُضاف إلى كلمة كلمة أخرى لاتختلف عنها بسوى الحرف الأوّل. وقلّما يكون غيره مع الشّبه الكامل في الوزن، وذلك لتقوية المعنى".**[5]

---

[1]– المزهر في علوم اللّغة وأنواعها: جلال الدين السّيوطي، شرحه: محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، د.ط، 1986م، ج1، ص415.

[2]– أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، تح: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي، دمشق، د.ط، 1957م، ص412.

[3]– اللهجات العربيّة في القراءات القرآنية: عبده الرّاجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 1996م، ص143.

[4]– المرجع نفسه: ص143.

[5]– غرائب اللّغة العربية: رفائيل نخلة اليسوعي، مطبعة الإحسان، حلب، د.ط، 1954م، ص36.

أمّا **رمضان عبد التّواب** فيعرّفها بقوله: **"والإتباع عبارة عن تأكيد الكلمة، بضمّ كلمة أخرى إليها، لامعنى لها في ذاتها، غير أنّها تساويها في الصّيغة والقافية، بغرض الزّينة اللّفظية وتأكيد المعنى، والكلمة الثّانية تسمّى كلمة الإتباع".**[1]

وترى **فوزية محمد الحسن الإدريسي** أنّ: **"الإتباع هو أن يتجاور صوتان لغويان مختلفان فيتأثّر أحدهما بالآخر ويصير مثله أو قريباً منه وللإتباع مترادفات كثيرة هي المماثلة، المشاكلة، المُضارعة، المجانسة، المناسبة، والتّقريب".**[2]

ونخلص من كلّ هذا أنّ العلماء لم يتّفقوا على تصوّر واحد للإتباع، ذلك أنّها ظاهرة واسعة النّطاق تجمع بين جوانب متعدّدة النّطق وبالتّالي الاقتصاد في الجهد.

ومن خلال قراءتنا لرسالة الغفران نجد أنّ **المعرّي** أشار إلى هذه الظّاهرة الصّوتية في بعض المواضع وذلك كقوله: **"سيبويه ينشد هذا البيت بكسر الهمزة:**

إِحِبُّ لحبها السودان حتى إحبّ لحبّها سُودَ الكلابِ

فهذا على رأي من قال: (مِغيرة)، فكسر الميم على معنى الإتباع وليس هو عنده على: حببت أحِبُّ".[3]

وورد في موضعٍ آخر قوله: **"فأمّا قول جميل:**

وَصَاحَ ببَيْنَ من بُثَيْنَة والنَّوى جَميعٌ بِذَاتِ الرَّضم صَرْدٌ محجَّلُ

فإنّ من أنشده بضمّ الصّاد مخطئ، لأنّه يذهب إلى أنّه أراد الصُّرَدَ، فسكّن الرّاء، وإنّما هو صَرْدٌ أي خالصٌ، من قولهم: أحبّك حُبّاً صَرَداً، أي خالصاً".[4]

---

[1]– فصول في فقه العربية: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1999م، ص246.

[2]– ظاهرة الإتباع في اللّغة العربية: فوزية محمد الحسن الإدريسي، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أمّ القرى، السعودية، إشراف: أحمد علم الدين الجندي، 1987م، ص01-03.

[3]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص326.

[4]– المصدر نفسه: ص312-313.

وفي موضع آخر يقول: **"وإذا نظرت رأيت أقمر مُشرقاً. كيف ترون أيّها المرحومون قول النّابغة في الدّالية: وإذا نظرت، وإذا لمست، وإذا طعنت، وإذا نزعت، أبفتح التّاء أم بضمّها؟ فيقولون: بفتحها. فيقول: هذا شيخنا أبو أمامة يختار الضمّ".**[1]

وورد أيضاً قوله: "وإذا هناك راجزٌ يقول: تأوّت عليّ أنى قلتُ:

يَا إِبِلى ماذَنْبُهُ العُلاَ فتأبيه ماءٌ رَوَاءٌ ونصيٌّ حَوْلَيَهْ

فحرّكت الياء في (تَأبَيَه)، ووالله مافعلت ولا غيري من العرب".[2]

من هنا يمكن القول بأنّ المعرّي على الرّغم من اِلتفاتته البسيطة لهذه الظّاهرة إلاّ أنّه استطاع الالمام بأهميّتها من حيث تحقيق التّناسب والانسجام الصّوتي، وذلك طلباً للخفّة ودفعاً للثّقل.

د. الإشباع

الإشباع مصدر الفعل **أَشْبَعَ يُشْبِعُ** واسم الفاعل منه **مُشْبِع**، بكسر الباء، واسم المفعول **مُشبَع** بفتحها ومعناه التّوفية، وبلوغ حدّ الكمال، ورد في **لسان العرب: "وأشبعه الطّعام والرِّعيُ. والشِّبْعُ من الطّعام: مايكْفيكَ ويُشْبِعُكَ من الطّعام وغيره، والشِّبْعُ: المصدر، وأشبعت فلاناً من الجوع، وعنده شُبْعةٌ من طعام بالضّم، أي قَدْرُ ما يَشْبَعُ به مرّة. وفي الحديث: أنّ زمزم كان يُقال لها في الجاهلية شُباعة لأنّ ماءها يُروي العطشان ويُشبع الغَرْثَانَ. وأشْبَعَ الثّوب وغيره: روّاه صِبغاً، وقد يستعمل في غير الجواهر على المثل كإشباع النَّفْخِ والقراءة وسائر اللّفظ. وكلّ شيء تُوفّره فقد أشبعته حتّى الكلام يُشْبَعُ فتُوفّر حروفه".**[3]

وجاء في **مقاييس اللّغة: "الشّين والباء والعين أصل صحيح يدلّ على امتلاءٍ في أكلٍ وغيره. من ذلك شبعَ الرّجل شِبَعاً وشِبْعاً، ورجلٌ شَبْعَانُ. ثمّ اشتقَّ من ذلك أشْبَعْتُ**

---

[1]– المصدر السابق: ص206-207.

[2]– المصدر نفسه: ص255.

[3]– لسان العرب: ابن منظور، مادّة (شبع)، مج8، ص171-172.

الثّوبَ صِبْغاً. ويقال: امرأةٌ شَبْعَى الخلخالِ، أي ممتلئة، وذلك من كثرة لحم ساقها. ومن الباب قولهم: ثوبٌ شَبِيعُ الغزل، أي كثيرُهُ".[1]

وبذلك يتّضح بأنّ الإشباع في معناه اللّغوي لا يخرج عن معنى الامتلاء، أو الكثير، أو الزّيادة، أو التّوفير، وهذا ما أجمعت عليه أغلب المعاجم العربية.

وفي الاصطلاح نجد أنّ **الإشباع** شائع الاستعمال عند العرب وذلك رغبةً منهم في التّخفيف ورفع الثّقل، ويقصد به تقوية النّطق بالصّوت وعكسه الإضعاف وهما يرتبطان بالموقع في السّياق.[2]

ويتعلّق الإشباع بشكلٍ خاصّ بالحركات، والّتي هي نوعان في العربية: **حركات قصيرة** وهي: **"الفتحة والكسرة، والضّمة"**، وأخرى **طويلة** وهي: **"الألف، والياء، والواو"**، وقد اعتبر نفرٌ من علماء العربيّة هذه الحركات أبعاضاً لحروف المدّ، حيث يقول **ابن جنّي: "اعلم أنّ الحركات أبعاضُ حروف المدّ واللّين، وهي الألف، والياء، والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة، والكسرة، والضّمة؛ فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضّمة بعض الواو".**[3]

بمعنى أنّ حروف اللّين توابع للحركات وناشئة عنها، ويضيف قائلاً: **"توابع للحركات ومُتَنَشئة، وأنّ الحركات أوائل لها، وأجزاءٌ منها، وأنّ الألف فتحة مُشبعة، والياء كسرةٌ مشبعة، والواو ضمّةٌ مشبعة".**[4]

وهذه العلاقة بين المتحرّكات وحروف المدّ هي ما أُطلق عليه بالإشباع، ومن أمثلته عند المعرّي: **"قال الفرزدق:**[5]

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصياريفِ"

---

[1]– مقاييس اللّغة: ابن فارس، مادّة (شبع)، ج3، ص241.

[2]– اللّغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء–المغرب، د.ط، 1994م، ص302.

[3]– سر صناعة الإعراب: ابن جني، مج1، ص33.

[4]– المصدر نفسه: ج1، ص38.

[5]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص562.

الإشباع في قولهم (**دَرَاهِيمَ**) من (**دَرَاهِمْ**)، و(**صَيَارِيف**) من (**صَيَارِف**)؛ حيث تمّ زيادة الياء من أجل الكسرة الّتي في الهاء في (**دَرَاهِم**)، والكسرة الّتي في الرّاء في (**صَيَارِف**).

وبذلك يكون الإشباع وسيلةً هامّةً من وسائل التّخفيف، والّتي ساهمت بشكلٍ كبير في إحداث جملةٍ من التّغيرات الصّوتية، من خلال الرّبط بين المتحرّكات وحروف المدّ.

وتبقى ظاهرة التّخفيف بأنواعها حاضرةً بقوّة في المدوّنة الّتي بين أيدينا ذلك أنّ المعرّي تفطّن إلى أهميّتها في تيسير النّطق وتوفير الجهد العضلي، وهي خير مرشد إلى خصائص النّظام الصّوتي للعربيّة.

4) الرّوم

وهو عبارة عن النّطق ببعض الحركة، ويكون الفاني منها أكثر من الباقي، وهو أحد حالات الوقف، وهو أيضاً تقصير للحركة وسمّي الرّوم روماً لأنّك تروم الحركة وتريدها حين لم تسقطها بالكلية.[1]

وفي موضع آخر يراد **بالرّوم** النّطق ببعض الحركة وقفاً، أو تضعيف الصّوت بالحركة حتّى يذهب معظمها، وهو عند النّحاة النّطق بالحركة بصوتٍ خفيّ، ويسمعها القريب من المصوّت المتكلّم، وهو عند القرّاء غير الإخفاء وغير الاختلاس، ويكون في المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور، ويكون الثّابت فيه من الحركة أقلّ من الذّاهب.[2]

وفي معنى الرّوم خلاف بين القرّاء والنّحاة؛ فعند القرّاء هو النّطق ببعض الحركة، ولايروموا المنصوب ولا المفتوح لخفتهما وسرعة ظهورهما. ومذهب النّحاة أنّ الرّوم هو نطق الحركة بصوت خفيٍّ، ويكون في الحركات الثّلاث إلاّ أنّه في المنصوب والمفتوح، يحتاج إلى رياضة لخفّة الفتحة وتناول اللّسان لها بسرعة.

---

[1]– الدّرس الصوتي عند أحمد بن محمد الجزري: ميرفت يوسف كاظم المحياوي، دار صفاء، عمان–الأردن، ط1، 2010م، ص259.

[2]– معجم القراءات: عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق–سوريا، ط1، 2002م، ج11، ص45.

وللرّوم موانع في الحركات بحيث لايدخل في هاء التّأنيث، ولا في ميم الجمع، ولا في الحركة العارضة في الوصل. والمراد من هاء التّأنيث تاء التّأنيث المبدلة هاء في الوقف، والمراد بميم الجمع مايوصل بواو عند بعض القرّاء، والحركة العارضة هي الحركة العارضة لالتقاء الساكنين، نحو: لم يكنِ الّذين.[1]

وبعد اطّلاعنا على رسالة الغفران نجد أنّ المعرّي أشار إلى هذه الظّاهرة الصّوتية من خلال قوله: "وقد رُوي أنّ امرئ القيس قال:

فاليوْم أَشْرَبْ غير مُسْتَحْقِبٍ إِثْماً من الله ولا واغِلِ

إذا رُوي: فاليوم أَشْرُبْ، فيجوز أن يكون ثمّ إشارةٌ إلى الضمّ لاحُكم لها في الوزن. وهو ما يعرف بالرّوم، وهو حركة الشّفتين بالضمّ في السّكون".[2]

بعد اطّلاعنا على جملة القضايا الصّوتية الّتي أوردها المعرّي في رسالة الغفران، نخلص إلى أنّ المعرّي له دراية كبيرة ووعي بأهمّ المباحث الصّوتية وخاصّة ما تعلّق منها بقضايا الاقتصاد اللّغوي، والعادات اللّهجية.

[1]– الدّراسات الصوتية عند علماء التجويد: غانم قدوري الحمد، ص429.

[2]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص368.

الفصل الثالث

المستوى النّحوي

في

رسالة الغفران

أصبح من الواضح لدى المشتغلين باللّسانيات الحديثة، أنّ اللّغة تشكّل نظاماً أساسياً وهي تسير وفق قواعد وأصول ثابتةٍ لاتتغيّر، وهذا النّظام له مستوياتٌ أشرنا إليها سابقاً وهي: المستوى الصّوتي، والمستوى الصّرفي، والمستوى النّحوي وغيرها من المستويات الّتي ترتبط فيما بينها بعلاقات عضويّة لاتكاد تنفصل؛ وقد جرى تقسيم اللّغة لهذه المستويات رغبةً في التّيسير والتّبسيط.

وتتمحور الدّراسة النّحوية حول مايختصّ بتنظيم الكلمات وتركيبها، فوظيفة الدّراسة النّحوية البحث في التّراكيب وما يختصّ بها من خواصّ وما يعترضها من تغيّرات على أنّ هذه التّغيرات الحاصلة على مستوى الجمل تتلوّن وتتباين أنماطها، فمنها مالا يكون خرقاً للقاعدة اللّغوية ومنها ما يقتضي خلف معانٍ مستحدثةٍ، وغالباً تتحقّق إثر تغيّرٍ في موقعيّة ورتبة التّراكيب.[1]

أوّلاً: مفهوم المستوى النّحوي

1) النّحو لغةً

ورد في كتاب **العين** أنّ النّحو: **"القَصْدُ نحو الشّيء، نَحَوْتُ نَحْوَهُ، أي قَصَدْتُ".**[2]

وفي **لسان العرب: "النّحو إعراب الكلام العربي. والنّحو: القصدُ والطّريق يكون ظرفاً ويكون اسماً، نَحاه يَنحوه ويَنحاه نَحواً وانْتَحاه، ونَحْوُ العربيّة منه، إنّما هو انتحاء سَمْتِ كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة والنّسب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربيّة بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم".**[3]

وفي **الصّحاح: "النَّحْوُ القصد، والطّريق. يقال: نَحَوْتُ نَحْوَكَ، أي قصدت قصدك. ونَحَوْتُ بَصَري إليه، أي صرفت. وأنحيتُ عنه بصري، أي عَدَلته. والنَّحْوُ إعراب الكلام**

---

[1]– العربية وعلم اللّغة الحديث: محمد داوود، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 2001م، ص53.

[2]– العين: الفراهيدي، مادّة (نحا)، ج3، ص302.

[3]– لسان العرب: ابن منظور، مادّة (نحا)، مج15، ص309-310.

العربيّ، وحُكي عن أعرابيٍّ أنّه قال: (إنّكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة)، فشبّهها بعُتُوٍّ، وهو قليل، والوجه في مثل هذا الواو إذا جاءت في جمع الياء، كقولهم في جمع ثديٍ وعصاً وحَقْوٍ: ثُدِيٌّ وعُصِيٌّ وحُقِيٌّ".[1]

وجاء **في مقاييس اللّغة: "النون والحاء والواو كلمةٌ تدلّ على قصد، ونحوتُ نَحوَهُ، ولذلك سمّي نحوَهُ الكلام، لأنّه يقصِد أصول الكلام فيتكلّم على حسب ماكان العرب تتكلّم به".**[2]

بعد إيراد هذه التّعريفات اللّغوية، نخلص إلى أنّ النّحو بمعناه اللّغوي يذهب إلى القصد، والانصراف، والعدول.

2) النّحو اصطلاحاً

ومن النّاحية الاصطلاحية، نلاحظ أنّ تعريفات القدماء للنّحو في بداية الأمر كانت شاملة وغير دقيقة، إذ لم يكن علماً قائماً بذاته، ولم يعرف وضوحاً في منهجه ومصطلحاته، بل ظلّت التّعريفات تعبّر عن إصلاح اللّسان ممّا أصابه من اعوجاج، بسبب كثرة اللّحن وفي ذلك يقول **خلف الأحمر (ت180هـ): "أته مايصلح به اللّسان".**[3]

وأقدم تعريفٍ لمصطلح النّحو قدّمه **ابن السّراج (ت316هـ)** في **كتابه الأصول** وفي ذلك يقول: **"النّحو إنّما أريد به أن ينحو المتكلّم إذا تعلّمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدّمون فيه من استقراء كلام العرب، حتّى وقفوا منه على الغرض الّذي قصده المبتدئون بهذه اللّغة، فابستقراء كلام العرب".**[4]

يظهر من خلال هذا التّعريف أنّ النّحو مستخرج من كلام العرب، وفيه تعريف بمصادره وبيان للهدف من تدوينه ودراسته.

---

[1]– الصّحاح: الجوهري، مادّة (نحا)، ج2، ص2503-2504.

[2]– مقاييس اللّغة: ابن فارس، مادّة (نحو)، ج5، ص403.

[3]– مقدّمة في النّحو: خلف الأحمر، تح: عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، د.ط، 1961م، ص34.

[4]– الأصول في النّحو: ابن السّراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م، ج1، ص35.

ويؤيّد هذا الكلام أيضاً **ابن عصفور** (**ت669هـ**)؛ إذ يذهب إلى أنّ: "**النّحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه الّتي تأتلف منها فيحتاج من أجل ذلك إلى تبيين حقيقة الكلام وتبيين أجزائه الّتي يأتلف منها وتبيين أحكامها**".[1]

وعليه فالنّحو عند ابن عصفور مستنبط من كلام العرب، وهذا ما يؤدّي إلى معرفة أحكامه، ويحتاج من أجل ذلك إلى تبيين أجزائه وحقيقة الكلام فيه.

وبعد أن كان النّحو مستخرجاً من كلام العرب، أصبح صناعة الهدف منها النّظر في ألفاظ العرب من حيث التّأليف، وطريقة النّظم، وإيراد المعنى، وهو ما نقله **السّيوطي** (**ت911هـ**)، عن **أبي سعيد الفرغاني**؛ إذ قال: "**النّحو صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة مايتألّف بحسب استعمالهم؛ لتُعرف النّسبة بين صيغة النّظم، وصورة المعنى، فيتوصّل بإحداهما إلى الأخرى**".[2]

وهو ما ذهب إليه كذلك **ابن الفرج الربعي** (**ت420هـ**) في كتابه **البديع في النّحو**؛ إذ يقول: "**النّحو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب، من جهة مايصحّ ويفسد في التّأليف، ليُعرف الصّحيح من الفاسد، وبهذا يعلم أن المراد بالعلم المصدّر به حدود العلوم الصّناعية**".[3]

وبذلك يعدّ النّحو صناعة قائمة ومستقلة عن غيرها من الصّناعات لها أسسها وأركانها وقوانينها المتعارف عليها، والّتي لايمكن لأحدٍ المساس بها.

وهذا ما جعل بعض العلماء المحدثين يرون أنّ الخصائص العامّة الّتي يستند إليها العلم، ويستمدّ قوّته منها مدركة في بعض العلوم الموروثة كعلم النّحو.[4]

---

[1]– المقرّب: ابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1971م، ج1، ص45.

[2]– الاقتراح في أصول النّحو: جلال الدين السيوطي، ضبطه: عبد الحكيم عطيّة، راجعه: علاء الدين عطيّة، دار البيروتي، د.ب، ط2، 2006م، ص23-24.

[3]– المصدر نفسه: ص24.

[4]– مصطلح الصناعة وعلم النحو العربي: سلام عبد الله محمود عاشور، حولية كلية البنات، جامعة الأقصى، غزّة، القسم الأدبي، العدد6، 2005م، ص174.

وقد رأى تمّام حسّان أنّ خصائص العلم المضبوطة والمتمثّلة في الموضوعية، والشّمولية، والتّماسك، والاقتصاد، تنطبق على النّحو، فعدّ النّحو علماً، وقد قيل في تعريفه إنّه صناعة علمية.[1]

ثمّ صار للنّحو مفهوم آخر وهو مأخوذٌ من اللّغة، من ذلك ما ذهب إليه **ابن جنّي**؛ إذ يقول: **"هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذا بعضهم عنها ردّ به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحواً كقولك: قصدت قصداً ثمّ خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم".**[2]

فالنّحو عند ابن جنّي هو محاكاة العرب في طريقة كلامهم، وتتبّع خطاهم، بغية أن يلحق غير الفصيح من أبناء العجم بالفصيح.

في حين يذهب **الشّريف الجرجاني** (**ت816هـ**) إلى تعريف النّحو بأنّه: **"علم بقوانين يعرف بها أحوال التّراكيب العربيّة من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل النّحو: علم يُعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل علم بأصول يعرف بها صحّة الكلام وفساده".**[3]

يظهر من خلال هذا التّعريف أنّ **الشّريف الجرجاني** تحوّل مفهوم النّحو عنده من تتبّع كلام العرب إلى العلم بقوانين هذا الكلام.

وتبعاً لهذا فالنّحو هو النّظر في هيأة الكلمة في التّركيب وتأديتها لمعانيها الأصلية ولا يشمل النّحو المركّبات الإسنادية وحدها، وإنّما يشمل مختلف المركّبات ومختلف الوظائف والمعاني

---

[1]– التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير: حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، ط1، 2002م، ص28.

[2]– الخصائص: ابن جني، ج1، ص35.

[3]– معجم التعريفات: الشريف الجرجاني، تح: محمّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ط، 2004م، ص202.

النّحوية الحاصلة من خلال التّركيب، أو المستفاد من التّغيرات الّتي تلحق أواخر الكلمات والمعروفة بالإعراب. هذا بالإضافة إلى المقولات النّحوية المستفادة من نحو الجنس والعدد والتّعريف.

وبعد إيراد جملة التّعريفات المتعلّقة بالنّحو نخلص إلى أنّ الباحثين القدامى والمحدثين اهتمّوا بدراسة النّحو، وأدركوا قيمته في اللّغة، واهتدوا إلى نواحٍ مهمّةٍ فيه.

والملاحظ أنّه إذا كان من مشمولات الصّرف النّظر في هيأة الكلمة وبنيتها فإنّ من مشمولات النّحو النّظر في كيفيّة التّراكيب، أي في ائتلاف الكلمات فيما بينها، وما يطرأ على هيئاتها من تغيّرات تركيبية. ويطلق مصطلح النّحو عند بعضهم على علم الإعراب، وهو يشمل عند النّحاة القدامى مسائل الإعراب ومسائل التّصريف، وإن جاءت مسائل هذا الأخير عند النّحاة المتأخّرين مستقلّةً عن مسائل النّحو، ما يجعل التّصريف كما يقولون قسيماً للنّحو لا قسماً منه. غير أنّ مسائل هذا وذاك شديدة التّعلّق بعضها ببعض، ولا يجب الفصل بينها في الحقيقة إلاّ لغايات منهجيّة.[1]

والنّحو حسب النّحاة القدامى هو العلم الّذي ينظر في كيفيّة تركيب الكلمات وائتلافها فيما بينها، وتعلّق الألفاظ بعضها ببعض. ولائتلاف الكلمات فيما بينها أصول وأحكام لابدّ من احترامها وأخذها بعين الاعتبار، ولها قواعد وضوابط لابدّ من اتّباعها ليكون الكلام صحيحاً مستقيماً. وفي التّراكيب بطبيعة الحال مايجوز وما لايجوز، وذلك تبعاً لرتبة الكلمات وتقديمها وتأخيرها، وفق ماجاء عليه كلام العرب، ووفق الأنحاء والمقاييس المستنبطة الّتي ضبطها النّحاة، ولهذا قيل إنّ النّحو هو انتحاء سمت كلام العرب.[2]

وعليه فإنّ للمستوى النّحوي أو التّركيبي أهميّةً كبيرةً في الدّراسات اللّسانية، لأنّ معرفة المركبات اللّغوية الّتي يتألّف منها التّركيب اللّغوي، الّذي يشتمل جمل مفهومية أساسية أو

[1]– الكلمة في التراث اللساني العربي: عبد الحميد عبد الواحد، ص201.

[2]– المرجع نفسه: ص201.

مشتقّة لهي أمر مهمٌّ. والمركبات اللّغوية في الجملة وما ينتج عنها من دلالات مختلفة مهمّ كذلك، ومعرفة البنية النّحوية الّتي تفرزها اللّغة العربيّة يُسهّل عمليّة التّعلم والتّعليم والتّوصيل. كما يعمل هذا المستوى على معرفة التّراكيب اللّغوية الّتي يتألّف منها النّص لأنّ هذا الأخير هو عبارة عن وحدة لسانية قائمة بذاتها تتشكّل من ضوابط لسانية تؤلف أجزاء هذه الوحدة اللّسانية.[1]

فالتّراكيب اللّغوية تتلوّن دلالة الكلمة فيها عندما تحلّ في موقع نحوي معيّن في التّركيب الإسنادي وعلاقاته الوظيفية كالفاعلية، والمفعولية، والحالية، والنعتية، والإضافة، والتمييز، والظرفية، وما إلى ذلك من الأساليب اللّغوية؛ وعليه فالتّراكيب النّحوية أساسها الأسماء، والأفعال، والحروف، تكوّن لحمتها بترابطها مع بعضها البعض في ائتلاف دقيق بين كلماتها تبرز معانيها النّحوية.[2]

وبذلك يتّضح بأنّ القيمة العلمية للمعاني النّحوية تتجسّد في اتّحاد أجزاء الكلام وتداخل بعضها مع بعض في بناء محكم، ووضع الجملة في النفس وضعاً واحداً لا تحيد عنه إلى غيره.[3]

---

[1]– التفاعل الدلالي بين المستويات اللسانية: صفية مطهري، مجلة التراث العربي، العدد112، 1429هـ-2008م، ص269.

[2]– المرجع نفسه: ص270.

[3]– المرجع نفسه: ص270.

ثانياً: القضايا النّحوية في رسالة الغفران

الخصائص النّحوية ماهي إلاّ أنظمة جزئيّة خاضعة لجملةٍ من الأحكام والمبادئ تربط بين الصّيغة والوظيفة والمعاني النّحوية المختلفة، وذلك بالنّظر إلى الكلمات وما توسّم به من سمات دالّة. وتتمثّل أبرز هذه المفاهيم النّحوية في ظاهرة الإعراب والوظائف النّحوية، أو المعاني النّحوية الملازمة لها كالفاعليّة، والمفعوليّة، وجملة المقولات النّحوية كالتّعريف والتّنكير، والتّذكير والتّأنيث، والإفراد والتّثنية والجمع.

وليس من أهدافنا عرض كلّ هذه الخصائص النّحوية وبكلّ المفاهيم المندرجة ضمنها، وإنّما همّنا أن نأخذ فكرة عن أهمّ هذه الخصائص في رسالة الغفران، وكيف نظر إليها المعرّي من خلال معالجته لها.

1) الإعراب

يخلط كثيرٌ من الدّارسين بين النّحو والإعراب؛ إذ يعتقدون أنّ النّحو في مفهومه العامّ هو الإعراب، ويكّرسون جهداً كبيراً في تتبّعه وتأويله، والخوض في متاهاته، ولكن في الواقع النّحو غير الإعراب لكونه شاملاً لكلّ مايتركّب منه الكلام العربي، بما في ذلك الإعراب الّذي يعدّ ظاهرةً نحويّةً وجزء لايتجزّأ منها.

والإعراب من النّاحية اللّغوية يراد به: "**الإبانة؛ يقال أعرب عنه لسانه وعَرَّبَ أي أبانَ وأفصح. وأعرب عن الرّجل: بيّن عنه. وعرّب عنه: تكلّم بحجّته. وحكى ابن الأثير عن ابن قتيبة: الصّواب يُعرب عنها بالتّخفيف، وإنّما سُمّي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه؛ قال: وكلا القولين لغتان متساويتان، بمعنى الإبانة والإيضاح. والإعراب الّذي هو النّحو، إنّما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وأعرب كلامه إذا لم يَلحَن في الإعراب**".[1]

وفي **مقاييس اللّغة**: "**العين والراء والباء أصول ثلاثة: أحدهما الإبانة والإفصاح، والآخر النّشاط وطيب النّفس، والثالث فسادٌ في جسمٍ أو عضوٍ. فالأوّل أعرب الرّجل عن نفسه، إذا بيّن وأوضح. قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: ((التَّيِّبُ يُعرِب عنها**

[1]– لسان العرب: ابن منظور، مادّة (عرب)، ج1، ص288-289.

لسانُها، والبِكر تُسْتَأْمَر في نفسها)). وجاء في الحديث: ((يستحبُّ حين يُعرِب الصبيُّ أن يقول لا إله إلاّ الله. سَبْعَ مرّات))، أي حين يُبين عن نفسه. وليس هذا من إعراب الكلام. وإعرابُ الكلام أيضاً من هذا القياس، لأنّ بالإعراب يُفرق بين المعاني في الفاعل والمفعول والنفي والتعجب والاستفهام، وسائر أبواب هذا النّحو من العلم".[1]

ومن النّاحية الاصطلاحية يعدّ الإعراب أحد الاصطلاحات الشّائعة في القرن الأوّل للهجرة؛ فقد ذكر **السّيوطي** رواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنّه استعمل كلمة الإعراب بمعنى النّحو عندما قال: **"وليعلم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب، أي فليعلمهم انتحاء سبيل العرب في الكلام والإبانة مالك بن أنس: "الإعراب حلي اللّسان فلا تمنعوا ألسنتكم حليها".**[2]

وقال عمر بن الخطّاب رضي الله عنه: **"تَعلّموا إعراب القرآن كما تتعلّمون حفظه".**[3]

كان العرب شديدي العناية بالإعراب، وكان حسّهم به دقيقاً يقظاً، يعدّونه عنوان الثّقافة التّامة والأدب الرّفيع، والخلق المهذّب، قالوا اللّحن هجنة على الشّريف وكان الرّجل منهم إذا تكلّم فلحن سقط من أعينهم، وكان خالد بن صفوان يحسن الكلام ويلحن في الإعراب، فقال له مرة بلال بن أبي بردة: ((تحدّثني حديث الخلفاء وتلحن لحن السقاءات)). وكان العرب يرقبون ذلك من أنفسهم، ويتعمّدون الإعراب ويحرصون عليه أن يخطئوه.[4]

بذلك يتّضح بأنّ الإعراب من أوضح الظّواهر اللّغوية في اللّغة العربيّة، إذ لا تشاركها أيّ لغةٍ أخرى فيها. ولم يرتب أحد من اللّغويين القدامى في أنّ الإعراب من خصائص العربيّة، بل من أشدّ هذه الخصائص وضوحاً؛ وأنّ مراعاته في الكلام هي الفارق الوحيد بين المعاني المتكافئة.[5]

---

[1]– مقاييس اللّغة: ابن فارس، مادّة (عرب)، ج4، ص299-300.

[2]– المصطلح اللّغوي في كتاب سيبويه: كمال رقيق، ص145.

[3]– إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق، د.ط، 1971م، ص35.

[4]– إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي، القاهرة-مصر، د.ط، 2012م، ص21.

[5]– دراسات في فقه اللّغة: صبحي الصّالح، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط3، 2009م، ص117.

ولقد عبّروا عن هذه الظّاهرة بأساليب متنوّعةٍ تنطق جميعاً بحقيقة واحدة. من ذلك ماذهب إليه **الزّجاجي (ت337هـ)** بأنّ: **"الإعراب أصله البيان يقال أعرب الرّجل عن حاجته إذا أبان عنها، ورجل معرب أي مبين عن نفسه ومنه الحديث: ((الثّيب تعرب عن نفسها)) هذا أصله، ثمّ إنّ النّحويين لمّا رأووا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدلّ على المعاني وتبين عنها سمّوها إعراباً أي بياناً وكأنّ البيان بها يكون والإعراب الحركات عن معاني اللّغة. وليس كلّ حركة إعراباً، كما إنّه ليس كلّ الكلام معرباً".**[1]

أمّا **ابن جنّي (ت392هـ)** فيرى أنّ: **"الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنّك إذا سمعت: أَكْرَمَ سَعِيدٌ أَبَاهُ، وشكَرَ سَعِيداً أبُوهُ، علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه".**[2]

ولعلّ أوفى خلاصة لتلك الآراء قول **ابن فارس (ت395هـ)**: **"من العلوم الجليلة الّتي خصّت بها العرب الإعرابُ الّذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللّفظ، وبه يعرف الخبر الّذي هو أصل الكلام، ولولاه ماميّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجّب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعتٌ من تأكيد".**[3]

وجاء عند **القاسم بن علي الحريري البصري (ت516هـ)**: **"الإعراب ماجيء به لبيان مقتضى العامل لتقتفي أي تتبع في نطقك أي كلامك الصوابا أي الفصاحة، وأنواعه أربعة كما قال: فإنّه بالرّفع ثمّ الجرّ، والنّصب، والجزم جميعاً يجري، فالرّفع والنّصب بلا ممانع، فالمفاعلة ليست على بابها قد هنا للتّحقيق دخلا في الاسم والفعل المضارع، فالجرّ يستأثر أي يختصّ بالأسماء، والجزم يختصّ بالفعل بلا امتراء أي بلا شكّ".**[4]

ويرى **ابن يعيش (ت643هـ)** أنّ: **"الإعراب هو الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أوّلها، ألا ترى أنّك لو قلت ضرب زيد عمرو بالسكون من**

---

[1]– الإيضاح في علل النّحو: أبو القاسم الزّجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م، ص91.

[2]– الخصائص: ابن جني، ج1، ص88.

[3]– الصاحبي في فقه اللغة: ابن فارس، ص75.

[4]– شرح ملحة الأعراب: القاسم بن علي الحريري البصري، تح: محمد ولد سيدي محمد ولد الشيخ، مطبعة المحمودية، جدة، ط1، 2013م، ص99.

غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول، ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدّمه والمفعول بتأخّره لضاق المذهب، ولم يوجد من الاتساع بالتّقديم والتّأثير مايوجد بوجود الإعراب، ألا ترى أنّك تقول: ضرب زيد عمرواً، وأكرم أخاك أبوك فيعلم الفاعل برفعه، والمفعول بنصبه سواء تقدّم أو تأخّر".[1]

وعن **ابن هشام** (ت**761**هـ): **"الإعراب أثرٌ ظاهرٌ أو مقدّرٌ يجلُبُهُ العامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع. ما ذكرت مثال الآثار الظّاهرة الضمّة والفتحة والكسرة في قولك: (جاء زيدٌ) و(رأيتُ زيداً) و(مررتُ بزيدٍ) ألا ترى أنّها آثار ظاهرةٌ في آخر (زيد) جلبتها العوامل الدّاخلة عليه وهي: جاءَ، ورأى، والباء، ومثال الآثار المقدّرة ما تعتقده منويّاً في آخر نحو: (الفتى) من قولك: (جاء الفتَى) و(رَأَيْتَ الفتَى) و(مررتُ بالفتَى)؟ فإنّك تقدر في آخره في المثال الأوّل ضمّة، وفي الثّاني فتحة، وفي الثّالث كسرة، وتلك الحركات المقدّرة إعرابٌ، كما أنّ الحركات الظّاهرة في آخر (زيد) إعراب".**[2]

والخلاصة بعد هذا كلّه أنّه لايوجد اختلاف كبير بين القدامى من ناحية تعريف الإعراب اصطلاحاً، لكونه ظاهرة واضحة المعالم، وسمة أصيلة من خصائص العربيّة.

والإعراب عند المحدثين له عدّة تعريفات كلّها تدور حول مفهوم واحد؛ إذ يقول **عبّاس حسن: "الإعراب هو تغيّر العلامة الّتي في آخر اللّفظ، بسبب تغيّر العوامل الدّاخلة عليه، وما يقتضيه كلّ عامل".**[3]

ونشير إلى فائدته أنّه يرمز إلى معنى معيّن دون غيره؛ كالفاعلية، والمفعولية، وسواهما. ولولاه لاختلطت المعاني، والتبست، ولم يفترق بعضها من بعض. وهو مع هذه المزيّة الكبرى موجز غاية الإيجاز، لا يعادله في إيجازه واختصاره شيء آخر يدلّ دلالته على المعنى المعيّن الّذي يرمز له.[4]

---

[1]– شرح المفصل: ابن يعيش، ج1، ص72.

[2]– شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام النحوي، تح: محمّد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ط1، 2001م، ص22.

[3]– النّحو الوافي: عباس حسن، ج1، ص74.

[4]– المرجع نفسه: ج1، ص74–75.

ويذهب **عبد الفتاح محمّد حبيب** إلى تعريف **الإعراب** بأنّه: **"الإبانة عن المعاني بالحركات، أو الحروف، أو الإتباع، أو الدّلالة المعنويّة، أو المجيء على الأصل في التّرتيب عند خفاء حال اللّفظ، ولا قرينة تبيّن هذا من ذاك".**[1]

ويعرّف **عبد الهادي الفضلي الإعراب** بأنّه: **"تغيّر علامة آخر الكلمة إلى آخر بسبب تغيّر العوامل الدّاخلة عليها".**[2]

ويذهب **عبده الرّاجحي** إلى أنّ: **"الإعراب هو العلامة الّتي تقع في آخر الكلمة وتحدّد موقعها من الجملة، أي تحدّد وظيفتها فيها، وهذه العلامة لابدّ أن يتسبّب فيها عامل معيّن ولما كان موقع الكلمة يتغيّر حسب المعنى المراد، كما تتغيّر العوامل، فإنّ علامة الإعراب تتغيّر كذلك".**[3]

في حين يرى **محمّد حماسة عبد اللّطيف: "أنّ الإعراب إنّما يؤتى به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده كان كصوت تصوت به، فإن ركبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة نحو قولك: زيد منطلق، وقام بكر فحينئذ يستحقّ الإعراب".**[4]

ويذهب **أحمد سليمان ياقوت** إلى أنّ: **"الإعراب قيمة التّطور اللّغوي، وأنّ العربية قد تكون اللّغة السامية الأمّ الّتي تجمع خصائص اللغات السامية الأخرى ومن بينها الإعراب، كما أنّ هذه الظّاهرة ظلّت ثابتة لم يعتريها التّطور منذ العصر الجاهلي إلى الآن".**[5]

وما يمكن أن نخلص إليه أنّ الإعراب عند المحدثين هو تغيّر ضبط آخر الكلمات في الجملة العربيّة لتغيّر العوامل الدّاخلة عليها، أو لتغيّر موقعها في الجملة.

---

[1]– النحو العربي بين الصناعة والمعنى: عبد الفتاح محمد حبيب، جامعة الأزهر، مصر، ط1، 1999م، ص15.

[2]– مختصر النحو: عبد الهادي الفضلي، دار الشروق، جدّة–السعودية، ط7، 1980م، ص22.

[3]– التطبيق النحوي: عبده الرّاجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1998م، ص18.

[4]– العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة أم القرى، الكويت، ط1، 1984م، ص209.

[5]– ظاهرة الإعراب في النحو العربي، وتطبيقها في القرآن الكريم: أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 1994م، ص15.

للإعراب أربعة أنواع: الرّفع، والنّصب، والجرّ، والجزم، ولكلّ نوعٍ حركة أصلية وأخرى فرعية تنوب عنها على النّحو الآتي:

1. **الرّفع**: وحركته الأصلية **الضّمة**، وينوب عنها الواو في الأسماء السّتة وهي: **أخوه، أبوه، فوه، ذو، هنو، حمو**، مثل: (**جاء أخوك أو أخوك جاء**). وجمع المذكّر السّالم مثل: (**جاء المصلّون**). والألف في المثنّى مثل: (**جاء الطّالبان أو الطّالبان جاءا**)، وثبوت النّون في الأفعال الخمسة وهي على وزن (**يفعلون، وتفعلون، ويفعلان، وتفعلان، وتفعلين**).[1]
2. **النّصب**: وعلامته الأصلية **الفتحة** وينوب عنها الأف في الأسماء نحو: (**رأيت أباك**)، أو الياء في جمع المذكّر السّالم نحو: (**شكرت المسلمين**)، والمثنى نحو: (**رأيت الطّالبين**)، وحذف النّون في الأفعال الخمسة مثل: (**الطّالبان لن يرسبا**) في الامتحان، والكسرة في جمع المؤنّث السّالم مثل: (**شكرت المعلّمات**).[2]
3. **الجرّ**: وله ثلاث علامات: **الكسرة والياء والفتحة**، والكسرة هي الأصل مثال ذلك: (**تَمسَّكَ بالفضائل**). (**أطِع أمرَ أبيك**). (**المرءُ بأصغرين: قلبه ولسانه تقرّب من الصّادقين وانْأَ عن الكاذبين**). (**ليس فاعل الخير بأفضل من السّاعي فيه**).[3]
4. **الجزم**: وله ثلاث علامات **السّكون، وحذف الآخر، وحذف النّون**، والسّكون هو الأصل. مثال ذلك: (**من يفعل خيراً يجِدْ خيْراً**)، (**ومن يزرع شرّاً يَجْنِ شَرّاً**). (**افعل الخير تَلقَ الخيرَ**). (**لاتدعُ إلاّ اللهَ**). (**قولوا خيراً تغنَموا**)، (**واسكتوا عن شرّ تسلموا**).[4]

المعربات قسمان: قسم يعرب **بالحركات**، وقسم يعرب **بالحروف**.

---

[1]– التلاقي والاختلاف بين النحو والصرف: سلوى إدريس بابكر علي، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الانسانية، العدد3، 2014م، ص233.

[2]– المرجع نفسه: ص233.

[3]– جامع الدّروس العربية: مصطفى الغلاييني، راجعه: عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، ط30، 1994م، ج1، ص21.

[4]– المرجع نفسه: ص21.

1. **فالمعرب بالحركات** أربعة أنواعٍ: الاسم المفرد، وجمع التّكسير، وجمع المؤنّث السّالم، والفعل المضارع الّذي لم يتّصل بآخره شيء. وكلّها تُرفع بالضّمة، وتُنصب بالفتحة، وتجرّ بالكسرة، وتُجزم بالسّكون. إلاّ الاسم الّذي لا ينصرف، فإنّه يُجرّ بالفتحة، نحو: ((**صلّى اللهُ على إبراهيم**))، وجمع المونّث السّالم؛ فإنّه يُنصب بالكسرة، نحو: (**أكرمت المجتهدات**)، والفعل المضارع المعتلّ الآخر؛ فإنّه يُجزم بحذف آخره، نحو: (**لم يخشَ، ولم يمشِ، ولم يغزُ**).
2. **والمعرب بالحروف** أربعة أنواعٍ أيضاً: **المثنّى والملحق به، وجمع المذكّر السالم والملحق به، والأسماء الخمسة، والأفعال الخمسة. والأسماء الخمسة** هي: **أبو، وأخو، وحمو، وفو، وذو. والأفعال الخمسة** هي: كلّ فعل مضارع اتّصل بآخره ضمير تثنية أو واو جمعٍ، أو ياء المؤنثة المخاطبة، مثل: **يذهبان، وتذهبان، ويذهبون، وتذهبون، وتذهبين.**[1]

وللإعراب ثلاثة أقسام: **لفظيٌّ وتقديريٌّ ومحليٌّ**.

1. **الإعراب اللّفظي**: أثرٌ ظاهرٌ في آخر الكلمة يجلبه العامل، ويكون في الكلمات المعربة غير المعتلّة الآخر، مثل: (**يُكرم الأستاذ المجتهد**).
2. **الإعراب التّقديري**: أثرٌ غير ظاهر على آخر الكلمة، يجلبه العامل، فتكون الحركة مقدّرةً لأنّها غير ملحوظةٍ، ويكون في الكلمات المعربة المعتلّة الآخر بالألف أو الواو أو الياء، وفي المضاف إلى ياء المتكلّم، وهي المحكيّ إن لم يكن جملةً وفيما يُسمّى به من الكلمات المبنيّة أو الجمل.
3. **الإعراب المحلّي**: وهو تغيّرٌ اعتباريٌّ بسبب العامل، فلا يكون ظاهراً ولا مقدّراً. وهو يكون في الكلمات إلى اللّذين اجتهدوا، لم ينجحنَ الكسلانُ. ويكون أيضاً في الجملة المحكيّة.

والحروف، وفعل الأمر، والفعل الماضي، الّذي لم تسبقه أداةُ شرطٍ جازمةٌ، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، لا يتغيّر آخرها لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً لذلك يقال: إنّها **"لامحلّ لها من الإعراب"**.

[1]– جامع الدّروس العربية: مصطفى الغلاييني، ج1، ص22.

أمّا **المضارع المبني** فإعرابه محلّي رفعاً ونصباً وجزماً، مثل: **هل يكتُبن ويكتْبن. والله لن يكتبن ولن يكُتْبنَ ولم تكتبن ولم يكتبن.**

وأمّا **الماضي المسبوق بأداة شرطٍ جازمةٍ**، فهو مجزومٌ بها محلاً، مثل: (**إن اجتهد عليٌّ أكرَمه معلّمه**).[1]

وقد تنبّه **المعرّي** إلى أهمية الإعراب وهذا يبدو واضحاً وجليّاً من خلال الأمثلة الّتي أوردها في **رسالته الغفران** من ذلك قوله: "**ولقد سُئل بعض الأدباء بمدينة السّلام عن قول:**

فَمَا وَجَدَتْ كَوَجْدِي أمُّ سَقْبٍ أَضَلَّتْهُ فَرَجَّعَتِ الحَنِينَا
ولاَ شَمْطَاءُ لَمْ يُتْرَكْ شَقَاهَا لهَا مِنْ تِسْعَةٍ إلاَّ جَنِينَا

هل يجوز نصب شمطاء؟ وذلك يجوز عندي من وجهين أحدهما على إضمار فعل دلّ عليه السّامع معرفته به، كأنّك قُلت (ولاَ أَذْكُرُ شَمْطَاءَ، أي أنّ حَنِينها شديدٌ، ويجوز أن يكون على قولك: ولا تَنسَ شَمْطَاءَ، أو نحو ذلك من الأفعال؟ وهذا كقولك: إنّ كَعْبَ ابنَ مَامَةَ جوادٌ، ولا حاتِما؛ أي: ولا أذكُرُ حاتماً، أي أنّه جواد عظيم الجود، فقد استغنيت عن ذكره باشتهاره".[2]

يُفهم من خلال ما تقدّم عرضه أنّ المعرّي أجاز نصب "**شمطاء**" في البيت الشّعري أعلاه بتقديرين اثنين: **ولا تنسَ شمطاءَ، أو اذكر شمطاءَ** على أنّها مفعولٌ.

وورد عن **المعرّي** كذلك قوله في باب الإعراب: "**وكان في عزمي أن أسألك عمّا حكاه سيبويه في قول:**

تُوَاهِقُ رِجْلاَهَا يَدَاهُ وَرَأْسَهُ لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الحَقِيبَةِ رَادِفُ

فإنّي لاأختار أن تُرفع الرّجلان واليدان، ولم تدعُ إلى ذلك ضرورة، لأنّك لو قلت: تواهق رجليها يداه، لم يزِغْ الوزن".[3]

---

[1]– المرجع السابق: ص22-27.

[2]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص331.

[3]– المصدر نفسه: ص342.

نستنتج ممّا سبق أنّ المعرّي يفضّل نصب (**رجلاها**) بدلاً من رفعها باعتبارها مفعولاً به مقدّم.

وورد أيضاً قوله في نفس الباب: "**كَبِكْرِ المُقانَاةِ البَيَاضَ بصُفرةٍ. وكيف تنشد: البَيَاضَ، أم البَيَاضَ، أم البَيَاضُ؟ فيقول: كلّ ذلك حَسَنٌ، وأختارُ البيَاضِ بالكسر، ولو شرحت لك ما قال النّحويون في ذلك لعجبت**".[1]

يظهر من خلال هذا القول اختيار المعرّي "**البياض**" بالكسر على سبيل إضافة المقاناة إليه.

وفي موضعٍ آخر ورد قوله:

ألاَ رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ ولاسِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلجُلِ

فأمّا "يَوْمٌ" فيجوز فيه النّصب والخفض والرّفع. فأمّا النّصب فعلى ما يجب للمفعول من الظّروف، والعامل في الظّرف هاهنا فعلٌ مضمرٌ. وأمّا الرّفع فعلى أن تُجعل (ما) كافّة، وما الكافّة عند بعض البصريّين نكرة، وإذا كان الأمر كذلك فهو بعدها مضمرة، وإذا كان خُفِضَ يَومٌ، ف(ما) من الزّيادات".[2]

يتّضح من خلال هذا القول أنّ المعرّي ذكر أوجه الإعراب الممكنة "**ليوم**" وهي: **النّصب**: تمييز باعتبارها نكرة، **الرّفع**: خبر لمبتدأ محذوف وجوباً باعتبار ما موصولة، **الجرّ**: مضاف إليه باعتبار ما زائدة.

بعد إيراد جملة الأمثلة، نخلص إلى أنّ المعرّي لم يختلف عمّا سبقه وتقدّمه من النّحاة فيما يخصّ أوجه الإعراب.

2) الحذف

الحذف هو تغيير عن تصوّر محدّد لطبيعة اللّغة، لذلك تعتبر ظاهرة عامّة تشترك فيها كلّ اللّغات، وهي ليست حكراً على اللّغة العربيّة غير أنّها ظاهرة تبدو وفي بعض اللّغات أكثر وضوحاً من غيرها، وهو ماتختصّ به اللّغة العربيّة الّتي تميل إلى الإيجاز والاختصار.

---

[1]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، ص314.

[2]– المصدر نفسه: ص317.

والبلغاء عموماً يميلون إلى الاختصار، وحذف الكثير من العناصر الّتي تتكوّن في الكلام أو الّتي نستطيع الاستدلال عليها من قرائن حالية أو مقالية، ونحن نستطيع فهم هذه العبارات الّتي حذف جانب منها اعتماداً على القرائن.

ولقد تطرّقت عدّة معاجم لشرح مصطلح الحذف شرحاً لغويّاً مفصّلاً؛ إذ ورد في **لسان العرب: "حذف الشّيئ يحذفه حذفاً قطعه من طرفه، والحُذافة ما حُذف من شيء فطُرح".**[1]

وفي **الصّحاح: "حَذْفُ الشّيء إسقاطه. يقال: حَذَفْتُ من شَعري ومن ذنب الدّابة، أي أخذت".**[2]

وجاء في **القاموس المحيط: "حَذَفَهُ يحذِفُه أسقطه".**[3]

وورد **في محيط اللّغة: "الحذف قطع الشّسء من الطّرف، كحَذْفِ ذَنَبِ الدّابة. والحذف الرّميُ عن جانبٍ والضّربُ عن جانبٍ، حَذَفَهُ بالسّيف يحذفه حذفاً. والحَذفُ تداني الخَطْوِ، حذف في مشيه حذفاً أي حرّك جنبه وعجزه".**[4]

الملاحظ من التّعريفات اللّغوية للحذف، أنّها في معظمها تدور حول معنى عام وشامل وهو القطع والبتر والإسقاط.

أمّا من النّاحية الاصطلاحية فقد تناول القدماء هذه الظّاهرة بالدّراسة ونعتوها بمصطلحين هما: **"الحذف والإضمار"**، ووقع استعمال كلّ منهما معاقباً للآخر؛ ذلك لأنّه في كلّ منهما تقدير مالا وجود له في ظاهر النّص اللّغوي.

وفي ذلك يقول **علي أبو المكارم: "الإضمار أو الاستتار هو أن يوجد في الصيغة ما يدلّ على المضمر أو المستتر. أمّا في حالة الحذف فلا يشترط أن يوجد في الصّيغة ما يدلّ على المحذوف، بل يمكن أن يفهم من السّياق وحده".**[5]

---

[1]– لسان العرب: ابن منظور، مادّة (حذف)، ج9، ص39.

[2]– الصّحاح: الجوهري، ج2، ص1341.

[3]– القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مادّة (حذف)، ص799.

[4]– المحيط في اللغة: الصّاحب إسماعيل بن عبّاد، تح: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت–لبنان، ط1، 1994م، مادّة (حذف)، ج1، ص69.

[5]– الحذف والتّقدير في النّحو العربي: علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007م، ص202.

وقد رأى **أحمد عفيفي** أنّه من الضّروري التّفريق بين **الحذف والإضمار؛ فالإضمار** هو الاستتار، **والاستتار** يكون في ضمائر الرّفع، ويكون الحذف في أي جزء من أجزاء الجملة.[1]

ويمكن القول أنّ الاختصار يختلف عن الحذف والاستتار، فكلاهما إسقاط لعنصر معنوي، أمّا الاختصار فليس إسقاطاً ولكنّه عبارة عن وقوع عنصر لغوي محلّ عنصر لغوي آخر، بحيث يتضمّن الأوّل معنى الثّاني مع اختلافه عنه في قلّة عدد حروفه مثل وقوع الحرف موقع الفعل وفاعله وهذا يعدّ غاية الاختصار، ويبدو واضحاً أنّ الحذف يتعلّق بالألفاظ بحيث يكون في الموجود دلالة على المحذوف، فيقتصر عليه طلباً للاختصار، أمّا الاختصار فيرجع إلى المعاني وهو أن تأتي بلفظ مفيد لمعانٍ كثيرة، وعليه فأيّ حذف هو اختصار وليس كلّ اختصار حذف.[2]

والحذف في العربيّة: **"باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنّك ترى به ترك الذّكر أفصح من الذّكر، والصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ماتكون إذا لم تنطق، وأتمّ ماتكون بياناً إذا لم تَبن".**[3]

وعلمنا أنّ النّحاة واللّغويين أجمعوا على أنّ الأصل في كلام العرب الذّكر، ولايصحّ حذف شيء منه إلاّ بدليل، سواء أكان هذا الدّليل صناعيّاً تقتضيه الصّناعة النّحوية، أم غير صناعي معنوي يقتضيه معنى الكلام، وبدلالة قرينةٍ مقاليةٍ، أو حاليةٍ على المحذوف أدركنا أنّ الحذف طارئٌ يعرض في الكلام خلافاً للأصل، وإذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى؛ لأنّ الأصل عدم التّغيير.[4]

---

[1]– ظاهرة التخفيف في النحو العربي: أحمد عفيفي، ص344.

[2]– دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ج1، ص146.

[3]– المصدر نفسه: ص146.

[4]– الحذف والإضمار في النّحو العربي، دراسة في المصطلح: عماد مجيد علي، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد02، مج04، س04، 2009م، ص99.

وقد نبّه **سيبويه** في بداية كتابه إلى وقوع الحذف في اللّغة سواء أكان متّصلاً بالصّيغ أو التّراكيب، وبيّن كيفية الاستدلال على المحذوف وهو ما يعرف بالأصلية والفرعية فقال: "**اعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، فمّما حذف وأصله في الكلام غير ذلك: لم يك، ولا أدر، وأشباه ذلك**".[1]

هذا القول يدلّ على أنّ سيبويه يعدّ الحذف عارضاً يعرض في الكلام، وأنّ الأصل أن يرد الكلام بغير حذف، وهو ما يتّفق عليه النّحاة جميعاً.

ويقرّر **ابن جنّي** أنّ الحذف يعتري: "**الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل يدلّ عليه**".[2] وأنّ: "**المحذوف إذا دلّت الدّلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلاّ أن يعترض هناك من صناعة اللّفظ ما يمنع منه**".[3]

يبدو من خلال هذا القول أنّه في حالة الحذف من غير دليل يضحي الكلام غير قائم ولا يتوفّر فيه شرط الإفادة الّذي يعدّ واسطة العقد بين القيود النّحوية ودليل الحذف.

ولا خلاف بين النّحاة في إقرار الحذف من حيث المبدأ، ولافي ضرورة تقديره للوصول إلى المعنى أو لغير ذلك من مقتضيات الصّيغ والتّراكيب ولكنّهم قد يختلفون في بعض المواضع أو في ذات المقدّر المحذوف، أو مقداره.

وقد أقرّ **ابن مضاء** الحذف في اللّغة ولكنّه انتقد مسلك النّحاة في تقدير المحذوفات، وفي ذلك يقول: "**واعلم أنّ المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام: محذوف لا يتمّ الكلام إلاّ به، حُذِف لعلم المخاطب به، كقولك لمن رأيته يعطي النّاس: (زيداً) أي أعط زيداً، فتحذفه وهو مراد، وإن أُظهر تمّ الكلام به، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾**.[4] **وقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾**.[5]

---

[1]– الكتاب: سيبويه، ج1، ص24-25.

[2]– الخصائص: ابن جني، ج1، ص360.

[3]– المصدر نفسه: ج1، ص284.

[4]– الآية 30، من سورة النحل..

[5]– الآية 219، من سورة البقرة.

على قراءة من نصب وكذلك من رفع، وقوله عزّ وجلّ: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾.[1] والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جدّاً، وهي إذا ظهرت تمّ بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ".[2]

يبدو أنّ ابن مضاء ينكر وقوع الحذف، حيث قدّره النّحاة تبعاً لمقتضيات الأحكام النّحوية الخاصّة بالتّراكيب دون أن يكون المعنى في حاجةٍ إلى تقديراتهم، وربّما يكون تقديرهم مخلاً بالمعنى. وهما يكن من إنكار الحذف أو إقراره عند القدماء، إلاّ أنّه يبقى ظاهرة شائعة في نسق اللّغة العربية.

والحذف هو إحدى الظّواهر الّتي نتجت عن تضافر عدّة أسباب مختلفة والّتي يمكننا أن نحصرها فيما يلي:

أ. الحذف لكثرة الاستعمال

تعليل النّحاة للحذف لكثرة الاستعمال يبدو كثيراً عندهم؛ بحيث يبدو أكثر الأسباب الّتي يفسّرون في ضوئها هذه الظّاهرة، وقد علّل سيبويه في كتابه أنواعاً مختلفةً من الحذف، ويذكر أنّ ما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير، ومنه حذف ياء المتكلّم في نداء **"يا ابن أمّ"** و**"يا ابن عمّ"** بكثرته في كلامهم، ولذا لم تحذف الياء في **"يا ابن أبي"** و**"يا غلامي"**، لأنّهما في العبارتين الأخيرتين أقلّ استعمالاً.[3]

ويبيّن **سيبويه** أنّ كثرة الاستعمال سبب قويٌّ لما يعتري الكلمات من تغيير فيقول: **"وغيروا هذا لأنّ الشّيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره ممّا هو مثله، ألا ترى أنّك تقول (لم أك)، ولا تقول (لم أق) وتقول (لا أدر) كما تقول (هذا قاض)، وتقول (لم أبل) ولانقول (لم أرم)، تزيد (لم أرام)، فالعرب ممّا يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره".[4]**

---

[1]– الآية 13، من سورة الشمس.

[2]– الرد على النحاة: ابن مضاء القطبي، ص88-89.

[3]– الكتاب: سيبويه، ج2، ص214.

[4]– المصدر نفسه: ج2، ص196.

وبذلك يعدّ سيبويه صاحب نظريّة الحذف لكثرة الاستعمال حيث فسّر في ضوئها أنواعاً شتّى من الحذف في الصّيغ والتّراكيب في مواضع كثيرة من كتابه.

وقد تبعه في ذلك سائر النّحاة، **فالمبرّد** يذكر أنّ قولهم: **"مارأيت كاليوم رجلاً، فالمعنى: مارأيت مثل رجل أراه اليوم رجلاً، أي: مارأيت مثله في الرّجال. ولكنّه حذف لكثرة استعمالهم له، وأنّ فيه دليلاً؛ كما قالوا: لاعليك؛ أي: لا بأس عليك، وكما قالوا: افعل هذا إمالاً، أي: إن كنت لاتفعل غيره".**[1]

ويبدو أنّ كثرة الاستعمال سببٌ هامّ وقويّ في جنوح اللّغة إلى الحذف وهذا ماتنبّه له القدماء.

ب. الحذف لطول الكلام

يعكس حديث النّحاة والبلاغيّين عن تعليل الحذف في بعض المواضع بطول الكلام إدراكهم ما يعتري التّراكيب من ثقلٍ إذا طالت، وأنّ الحذف يقع فيها تخفّفاً من الثّقل وجنوحاً إلى الإيجاز الّذي يمنحها شيئاً من القوّة، ولذلك يعلّلون به مواضع تستطيل فيها التّراكيب ويقع فيها الحذف كجملة الصّلة إذا استطالت، وأسلوب الشّرط الّذي يتركّب من جملتين قد تستطيل إحداهما بتوابعها وأسلوب القسم، وفي سياق العطف أو في غير ذلك من المواضع الّتي تستطيل فيها الجملة ويوجد من الأدّلة مايغني عن ذكر بعض عناصرها.[2]

ويشير **المبرّد** في مواضع كثيرة إلى اعتبار طول الكلام سبباً من أسباب الحذف ويحمل عليه حذف اللاّم من قوله تعالى: ﴿**وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا**﴾.[3] فإنّما وقع القسم على قوله تعالى: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا**﴾.[4] وحذفت اللاّم لطول القصّة، لأنّ الكلام إذا طال كان الحذف أجمل.[5]

---

[1]– المقتضب: المبرّد، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، د.ط، 1994م، ج2، ص149.

[2]– ظاهرة الحذف في الدرس اللّغوي: طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 1998م، ص43.

[3]– الآية 01، من سورة الشمس.

[4]– الآية 09، من سورة الشمس.

[5]– المقتضب: المبرّد، ج2، ص336.

بذلك يتّضح بأنّ طول الكلام علّة مقبولة لتفسير وقوع الحذف فيه، وذلك طلباً للاختصار.

ج. الحذف للضّرورة الشعرية

يذهب جمهور النّحاة إلى أنّ الضّرورة هي ما وقع في الشّعر ممّا لايقع في النّثر، سواء كان للشّاعر مندوحة عنه أم لا، ومن النّحاة كابن مالك من يرى أنّ الضّرورة هي ماليس للشّاعر عنه مندوحة.[1]

ونلاحظ أنّ الحذف للضّرورة يتناول في الغالب حرفاً واحداً سواءٌ أكان هذا الحرف كلمة أم جزء من كلمة، وقليلاً مايتناول أكثر من حرف من أحرف الكلمة، وفي بعض الأحيان يكون الحذف في إشباع الحركة بحيث تنطق مختلسة (**تقصير الصّائت الطّويل أو القصير**)، أو يقع الحذف في التّنوين.

د. الحذف للإعراب

نعني بالإعراب هنا مايعنيه النّحاة من أنّه الأثر الظّاهر أو المقدّر الّذي تجلبه العوامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع، ولهذا الأثر دلالته المعنويّة والموقعيّة في الأسماء والأفعال ممّا يسمح بصنوف من التّقديم والتّأخير في الجملة الّتي يظهر في أجزائها الأثر الإعرابي في الوقت الّذي يقيد فيه التّصرف في ترتيب الجملة عندما يختفي هذا الأثر، سواءٌ عندما اختفى فيه الأثر معرباً تقدر عليه الحركات أو مبنياً يلزم حالة واحدة.[2]

والحذف الّذي نقصده يعتري الفعل المضارع في حالة الجزم حيث يحذف الضمّ في نحو: (**لم أغضب**)، و(**لم أقل**)، وينطق الحرف ساكناً، أي أنّ الحذف هنا يتمثّل في صائت قصير، فإذا كان من الأفعال الخمسة جزم بحذف النّون، نحو: (**لم يكتبا**)، و(**لم يكتبوا**)، وإذا كان من الأفعال النّاقصة جزم بحذف حرف العلّة، نحو: (**لم يغز**)، و(**لم يخش**)، و(**لم يرم**)، وهنا يعبّر عن الحذف صوتياً بأنّه تقصير للصّائت الطّويل الواقع في آخر الفعل.[3]

---

[1]– ظاهرة الحذف في الدّرس اللغوي: طاهر سليمان حمودة، ص47.

[2]– المرجع نفسه: ص47.

[3]– المرجع نفسه: ص65.

هـ. الحذف للتّركيب

في العربيّة ثلاثة أنواع من التّراكيب هي: التّركيب الإسنادي، والمزجي، والإضافي، ونرى أن نضيف إليها هنا نوعاً رابعاً هو النّسبة بإلحاق الياء المشدّدة والّتي سمّاها سيبويه بالإضافة، فليست في حقيقة أمرها إلاّ نوعاً من التّراكيب يعتري الكلمة بسببه في أحيان كثيرة من الحذف والتّغيير، ويقتصر الحذف الواقع في التّركيب على حذف الحروف من ياء، وواو، وتاء، وتنوين.

و. الحذف لأسباب قياسية صرفية أو صوتية

يخضع الحذف الّذي يعتري الصّيغ في غير ما قدّمناه لأسباب تطّرد في بعض المواضع بحيث يمكن أن تشكّل عند الصّرفيين قاعدةً عامّةً فينعتون الحذف فيها بأنّه قياسي، أو تمثّل على الأقلّ مؤشّراً من مؤشّرات الحذف.

ز. الحذف لأسباب قياسية تركيبية (نحوية)

نعني بالأسباب التّركيبية (النّحوية) حذف كلمة أو أكثر من الجملة، أو حذف جملة أو أكثر من الكلام، وهو أمر خاصّ بالتّراكيب الإسنادية وهيئاتها وأحكامها، ونعني بالكلمة مايعنيه النّحاة من أنّها مالا يدلّ جزؤه على جزء معناه، وهي بذلك تشمل الاسم والفعل والحرف. وأنواع الحذف في التّراكيب يمكن أن تدرج في أربعة أقسام هي: حذف الأسماء والأفعال والحروف والجمل.[1]

بعد إيراد جملة هذه الأسباب، نخلص إلى أنّ مواضع الحذف وأسبابه كثيرة ومتنوّعة تحتاج إلى مزيد من التّفصيل، وهذا ما اتّسع المقام لذكره.

وأغراض الحذف متعدّدة ومتنوّعة، وقد يعزى الحذف في موضع واحد إلى أكثر من غرض، وجانب كبير من هذه الأغراض يتّصل بالمعنى ويؤثّر فيه، وأهمّ هذه الأغراض هو التّخفيف من ثقل الكلام وعبء الحديث، ومن هنا لم يفضّل الخفّة على الثّقل، مادامت الخفّة هي المطلوبة، والمقام يستدعيها، والحال يطلبها، ففي الخفّة تلك تكمن البلاغة ويسمو الكلام،

[1]– ظاهرة الحذف في الدّرس اللغوي: طاهر سليمان حمودة، ص94.

حتّى يصل إلى قوّة السّحر في التأثير، وتكون الجملة مع الحذف أشدّ وقعاً على النّفس، وأتمّ بياناً، وأفصح من الذّكر.[1]

وإنّ كثيراً من أنواع الحذف في التّراكيب تنتج عن رغبة المتكلّم في الإيجاز والاختصار، ذلك أنّ الإيجاز فضلاً عمّا فيه من تخفيف يكسب العبارة قوّة ويجنّبها ثقل الاستطالة وترهّلها، وبسبب من هذا التّرهل والضّعف رأينا الحذف يكثر في جملة الصّلة عند استطالتها، وفي أسلوبي الشّرط والقسم لاسيما إذا اجتمع معهما العطف، كما يقع في سياق العطف إذا أمكن الاستقلال عليه بأيّة قرينة.[2]

من خلال ماتقدّم ذكره يتّضح بأنّ الحذف بابٌ واسعٌ من أبواب النّحو، لجأ إليه العرب في كلامهم رغبةً منهم في الإيجاز والاختصار، فحذفوا المفرد والجملة والحرف والحركة، وتعدّد وجوه الحذف أدّى إلى تعدّد المصطلحات الواصفة لها، وأقرب مصطلحٍ للحذف هو الإضمار لكنّ الأوّل أعمّ من الثّاني، ممّا يؤكّد عدم ترادفهما لاختلافهما حسب المحذوف.

وقد ورد الحذف عند **المعرّي** في مواضع كثيرة من **رسالته الغفران** من ذلك قوله في هذا البيت الشّعري:

"وعَمْرُو بنُ دَرْمَاءَ الهُمَامُ إِذَا غَدَا بِصَارِمِهِ يَمْشي كَمِشيَةِ قَسْوَرَا

وإنّما أنكر حذف الهاء من (قسورة)، لأنّه ليس بموضع الحذف وقلّ ما يصاب في أشعار العرب مثل ذلك".[3]

يتّضح من خلال الشّاهد الّذي أورده المعرّي في باب الحذف، أنّ حذف الهاء من (قَسْوَرَة) ليس بموضع حذف.

ويقول المعرّي كذلك في باب الحذف وتعليقا على البيت الشّعري الآتي:

"فَعِشْنَ بِخَيْرٍ لاَيَضِرْ كَ النُّوكَ مَاأُعْطِيتَ جَدَّا

---

[1]– التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر: عبد الفتاح لاشين، دار المريخ، الرياض–السعودية، د.ط، 1980م، ص160.

[2]– ظاهرة الحذف في الدّرس اللغوي: طاهر سليمان حمودة، ص100.

[3]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص322.

فيجمع بين تحريك الشين وحذف الياء، من عاشَ يعيشُ، وذلك قليل رديء. ومنه قول الآخر:

مَتَى تَشَئِي يَاأُمَّ عُثْمَانَ تَصْرِمِي وأُوذِنْكِ إِيذَانَ الخِلِيط المُزَايِلِ

وإنّما الكلام متى تشائي، لأنّ هذا السّاكن إذا حُرّك عاد السّاكن المحذوف".[1]

يرى المعرّي بأنّ الجمع بين تحريك الشين وحذف الياء في الأمر من (**عاش–يعيش**) قليل رديء.

وذكر **المعرّي** في **رسالته الغفران** قراءة بعضهم: ﴿**ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسِ**﴾.[2] بكسر السّين، يريد النّاسي، فحذفت الياء كما في قوله: ﴿**سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ**﴾.[3]".[4]

يتّضح هنا بأنّ الياء حذفت في كلّ من **النّاس والبادِ**، وقد استدلّ على ذلك المعرّي بإجراء كلاهما على الحذف، فقدّر من خلال ذلك أنّ المحذوف ماهو إلاّ الياء، وذلك أنّ أصلهما هو **النّاسي والبادي**.

من خلال ماتقدّم نخلص إلى أنّ المعرّي تنبّه إلى مسألة الحذف، وذلك كراهةً للثّقل وطلباً للخفّة والإيجاز.

3) المرفوعات من الأسماء

قبل الولوج إلى مصطلح المرفوعات لابدّ من التّعريف بمصدر التّسمية ألا وهو الرّفع. وقد جاء في **لسان العرب**: **"رفع في أسماء الله تعالى الرافع هو الّذي يَرْفَعُ المؤمن بالإسعاد وأولياءه بالتّقريب. والرّفع ضدّ الوضع، رفعته فارتفع فهو نقيض الخفض في كلّ شيء، رفَعه يرفَعُه رفعاً ورَفُع هو رَفاعة وارتَفَعَ. والرّفع في الإعراب: كالضّم في البناء وهو من أوضاع النّحويين، والرّفع في العربيّة خلاف الجرّ والنّصب، والمبتدأ مُرافع للخبر لأنّ كلّ واحد منهما يَرفع صاحبه".**[5]

---

[1]– المصدر السابق: ص333.

[2]– الآية 199، من سورة البقرة.

[3]– الآية 25، من سورة الحجّ.

[4]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص361.

[5]– لسان العرب: ابن منظور، مادّة (رفع)، ج8، ص129-131.

وفي **الصّحاح**: **"الرّفعُ خلاف الوضع يقال: رَفَعْتُهُ فارتفَعَ. والرَّفْعُ في الإعراب كالضّم في البناء، وهو من أوضاع النّحويين".**[1]

وفي الاصطلاح يذهب الكثير من النّحويين إلى أنّ الرّفع علم الفاعلية وبقية المرفوعات مشبّهة به، وأنّ النّصب علم المفعولية وبقيّة المنصوبات ملحقة بالمفاعيل، وأنّ الجرّ علم الإضافة.[2]

وقيل: **"المرفوعات لوازم الجملة والعمدة فيها والّتي لا تخلو منها وما عداها فضلة يستقلّ الكلام دونها".**[3]

وسمّاها **السّيوطي بالعمد** وفي ذلك يقول: **"والعمدة عبارة عمّا لايسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلاّ بدليل يقوم مقام اللّفظ به وجُعل إعرابها الرّفع".**[4]

وذهب **ابن مالك** إلى أنّ: **"الرّفع للعمدة وهي مبتدأ أخبر نحو: زيدٌ قائمٌ. ويشمل الخبرُ خبرَ المبتدأ وخبر إنّ. أو فاعلٌ أو نائبه نحو: لم يقم زيدٌ، ولم يُضرَب خالدٌ. أو شبيهٌ به أي بالفاعل. لفظاً كاسم كان وأخواتها، وإطلاق الفاعل عليه مجاز للمشابهة. وأصلها المبتدأ أو الفاعل أو كلاهما أصل".**[5]

ورجّح **الرّضي** ماذهب إليه **ابن مالك** في الرّفع؛ إذ قال في تعقيبه على كلام **ابن الحاجب: "المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية. قدّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لأنّ المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر والبواقي محمولة عليه".**[6]

---

[1]– الصّحاح: الجوهري، مادّة (رفع)، ج2، ص1221.

[2]– الجملة العربية والمعنى: فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، بيروت–لبنان، ط1، 2000م، ص41.

[3]– شرح المفصل: ابن يعيش، ج1، ص74.

[4]– همع الهوامع: السيوطي، ج2، ص93.

[5]– المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، د.ط، 1980م، ج1، ص201.

[6]– شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الإستراباذي، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 1993م، ج1، ص200.

وقال أيضاً: **"والأولى على ما اخترناه قبل أن يقال: المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لأنّ الرّفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو أصل في جميع العمد".**[1]

فالرّضي جعل الرّفع الّذي هو أقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة: الفاعل والمبتدأ والخبر.

وللرّفع أربع علامات واحدة أصلية وهي (**الضّمة**) وتكون في الاسم المفرد، وجمع التّكسير، وجمع المؤنّث السالم، والفعل المضارع الّذي لم يتّصل به شيء. والاسم الممنوع من الصّرف

- **فالاسم المفرد،** مثل: محمدٌ كاتبٌ.
- **جمع التّكسير،** مثل: جاء الرجال.
- **جمع المؤنّث السالم،** مثل: جاءت الفتيات.
- **الاسم الممنوع من الصرف:** أحمدُ عالمٌ.
- **الفعل المضارع،** مثل: لايصدأُ الذهبُ.

وهناك علامات فرعية تخصّ الرّفع في الاسم وهي (**الألف والواو وثبوت النّون**).

- **الألف:** وهي علامة رفع في الاسم المثنى.
- **الواو:** وهي علامة رفع في جمع المذكّر السّالم، والأسماء الخمسة.
- **ثبوت النّون:** وهي علامة رفع الفعل المضارع، إذا كان من الأفعال الخمسة، مثل: يكتبان، تكتبان، يكتبون، تكتبون، تكتبين.[2]

وقد اهتمّ المعرّي في رسالته الغفران بالمرفوعات وهذا ماتدلّ عليه الشّواهد الّتي أوردها. وأوّل مانبدأ به من المرفوعات في الغفران المبتدأ والخبر على اعتبارهما يشكّلان معاً تركيباً إسنادياً، ولا يقوم أحدهما دون الآخر.

---

[1]– المصدر السابق: ص200.

[2]– النّحو العصري: سليمان فياض، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1995م، ص69-71.

أ. المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبر اسمان مرفوعان تتألّف منهما جملة مفيدة؛ والمبتدأ اسم أسندت إليه صفة أو عمل، والخبر هو الصّفة أو العمل المسند إلى المبتدأ، ويكون المبتدأ مخبراً عنه والخبر مخبراً.[1]

وفيما يخصّ المبتدأ ذهب **سيبويه** إلى أنّ: "**المبتدأ كلّ اسمٍ ابتدئ ليُبنى عليه الكلام**".[2]

وعرّفه **ابن السّراج** بقوله: "**المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أوّلاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما، نحو قولك: الله ربّنا، ومحمد نبيّنا، والمبتدأ لايكون كلاماً تامّاً إلاّ بخبره وهو معرض لما يعمل في الأسماء**".[3]

ويذهب **الفارسي** إلى أنّ: "**الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به وصفه الاسم المبتدأ أن يكون معرى من العوامل الظّاهرة، ومسنداً إليه شيء ومثاله: زيدٌ منطلق، وعمرو ذاهبٌ، والعلم حسنٌ والجهل قبيحٌ، فزيد ارتفع بتعريه من العوامل الظاهرة من نحو: إنّ، وكان، وظننت، وإسناد الانطلاقي، والذّهاب ونحو ذلك إليه**".[4]

والمبتدأ ينقسم إلى ثلاثة أقسام: **صريحٌ**، نحو: (**الكريمُ محبوبٌ**)، **وضميرٌ منفصلٌ**، نحو: (**أنتَ مجتهد**)، **ومؤوّل**، نحو: ﴿**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**﴾.[5]

أمّا الخبر هو ما يكمل معنى المبتدأ، وقد عرّفه **ابن مالك** بقوله: "**والخبر الجزء المُتمّ الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور، بدلالة المقام والتّمثيل**".[6]

---

[1]– الكامل في النّحو والصّرف والإعراب: أحمد قبّش، دار الكتاب، دمشق، ط4، 1982، ص98.

[2]– الكتاب: سيبويه، ج2، ص126.

[3]– الأصول في النحو: ابن السراج، ج1، ص58.

[4]– الإيضاحُ العضُدي: أبو علي الفارسي، تح: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط1، 1969م، ج1، ص29.

[5]– الآية 184، من سورة البقرة.

[6]– منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: الأشموني، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ط1، 1375هـ/1955م، ج1، ص90.

ويعرّفه **ابن يعيش** بقوله: "**خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الّذي يستفيده السّابق ويصير مع المبتدأ كلاماً تامّاً والّذي يدلّ على ذلك أنّه يقع به التّصديق والتّكذيب**".[1]

ويذهب **ابن السّراج** إلى القول بأنّ: "**الاسم الّذي هو خبر المبتدأ هو الّذي يستفيده السّامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التّصديق والتّكذيب**".[2]

أمّا **العكبري** فيرى أنّ: "**حقيقة الخبر ماصحّ أن يقال في جوابه صدق أو كذب. فأمّا الأمر والنّهي فضعيف جعلهما خبراً للمبتدأ، لأنّهما ضدّ الخبر في المعنى، وما جاء منه فهو متأوّل**".[3]

والخبر ثلاثة أنواع:

أ. يكون **اسماً مفرداً** سواءٌ كان **جامداً**، مثل: (**الشمس كرةٌ**)، أم **مشتقّاً**، مثل: (**التلميذُ مجتهدٌ**)، وقد يكون **مشتقّاً عاملاً**، مثل: (**التلميذُ معروفةٌ دروسهُ**).

ب. ويكون الخبر جملة سواءٌ كانت **فعلية**، مثل: (**العَلَمُ يرتفع**) أم كانت الجملة **اسمية**، مثل: (**التلميذ دروسُهُ منظمةٌ**).

ج. ويكون الخبر شبه جملة ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً، مثل: (**الضيف عندنا أو في البيت**)، والجار والمجرور متعلّقان بالخبر والظّرف مثله متعلّقٌ بالخبر المحذوف وجوباً تقديره كائن أو مستقرّ، وإنّما سمّي الظّرف والجار والمجرور شبه جملة لأنّ كلاًّ منهما قد يدلّ على جملة ومعناها. ولا معنى لهما دون متعلّقهما.[4]

وقد وردت جملة المبتدأ والخبر في **رسالة الغفران**، وفي ذلك يقدّم **المعرّي** مثالاً وهو قول حسّان: "**يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وماءُ؛ يعرض له أن يقول: كيف قلت يا أبا عبد الرّحمن:**

---

[1]– شرح المفصّل: ابن يعيش، ج3، ص87.

[2]– الأصول في النحو: ابن السراج، ج1، ص62.

[3]– اللّباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م، ج1، ص135.

[4]– الكامل في النحو والصرف والإعراب: أحمد قبّش، ص98.

أيكون مزاجها عسلٌ وماءُ، أم مزاجها عسلاً وماء، أم مزاجها عسلٌ وماء على الابتداء والخبر".[1]

يتّضح من خلال الشّاهد تقدّم خبر كان على اسمها وهو ظرف، نصب مزاجُها على الظّرف السادّ مسد الخبر، كأنّه قال: يكون مستقرّاً في مزاجها فإذا كان ظرفاً تعلّق بمحذوف يكون النّاصب له، وقدّم على عسلٍ وماءٍ كعادتهم في الظروف إذا وقعت أخباراً عن النكرات لئلا تلتبس بالصّفات.

وَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُم ويَمْدَحُهُ وينْصُرُه سَوَاءُ

يذهب بعضهم إلى أنّ (**من**) محذوفة من قولك ويمدحه وينصره، على أنّ ما بعدها صلة لها، وقال قوم: حذفت على أنّها نكرة، وجُعِل ما بعدها وصفاً لها، فأقيمت الصّفة مقام الموصوف.[2]

يستشهد بالبيت في باب "**المبتدأ والخبر**" باعتبار: **من** اسم موصول في محلّ رفع مبتدأ، والجملة بعدها صلة الموصول لامحلّ لها من الإعراب، **وسواءٌ**: خبر مرفوع.

ب. الفاعل

يقول **أبو البركات الأنباري** عن الفاعل: "**إذا قال قائل: ما الفاعل؟ قيل: اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إليه، نحو: (قام زيد، وذهب عمرو). فإن قيل: فهلاّ عكسوا وكان الفرق واقعاً؟ قيل: لخمسة أوجه: أحدهما: وهو أنّ الفعل لايكون له إلا فاعل واحد، ويكون له مفعولات كثيرة، فمنه ما يتعدّى إلى مفعول واحد، ومنه مايتعدّى إلى مفعولين، ومنه ما يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين، مع أنّه يتعدّى إلى خمسة أشياء، وهي المصدر، وظرف الزّمان، وظرف المكان، والمفعول، والحال، وليس له إلاّ فاعل واحد، وكذلك كلّ فعل لازم يتعدّى إلى هذه الخمسة، وليس له أيضاً إلاّ فاعل واحد، فإذا ثبت هذا، وأنّ الفاعل أقلّ من المفعول، والرّفع أثقل، والفتح أخفّ، فأعطوا الأقلّ الأثقل، والأكثر الأخفّ، ليكون ثقل الرّفع موازياً لقلّة الفاعل، وخفّة الفتح موازية لكثرة المفعول".**[3]

---

[1]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص236.

[2]– المصدر نفسه: ص236.

[3]– أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، ص77-78.

– **والوجه الثّاني**: أنّ الفاعل يشبه المبتدأ، والمبتدأ مرفوع، فكذلك ما أشبهه، ووجه الشّبه بينهما أنّ الفاعل يكون هو والفعل جملة، كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة، فلمّا ثبت للمبتدأ الرّفع، حُمل الفاعل عليه.

– **والوجه الثّالث**: أنّ الفاعل أقوى من المفعول، فأُعطي الفاعل الّذي هو الأقوى وهو الرّفع، وأعطي المفعول الّذي هو الأضعف وهو النّصب.

– **والوجه الرّابع**: أنّ الفاعل أوّل، والرّفع أوّل، والمفعول آخر، والنصب آخر، فأعطى الأوّل الأوّل، والآخر الآخر.

– **والوجه الخامس**: أنّ هذا السّؤال لايلزم لأنّه لم يكن الغرض إلاّ مجرّد الفرق وقد حصل وبان.[1]

في حين يقول **المبرّد** عن الفاعل: **"هذا باب الفاعل، وهو رفع. وذلك قولك: قام عبدُ الله، وجلس زيدٌ. وإنّما كان الفاعل رفعاً لأنّه هو والفعل جملةٌ يحسن عليها السّكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائمُ زيدُ".**[2]

ويذهب **ابن السّراج** إلى أنّ: **"الاسم الّذي يرتفع بأنّه فاعل هو الّذي بنيته على الفعل الّذي بني للفاعل. ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدّماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن".**[3]

وبذلك يتّضح بأنّ الفاعل اسم مرفوع قبله فعل تامّ أو ما يشبهه من مصدر أو اسم فاعل أو صفة مشبّهة ودلّ على الّذي فعل الفعل أو قام به.

وللفاعل ثلاثة أنواع **صريح، وضمير، ومؤوّل:**

---

[1]– المصدر السابق: ص77-78.

[2]– المقتضب: المبرد، ج1، ص146.

[3]– الأصول في النّحو: ابن السراج، ج1، ص72.

أ. فالصّريح ماكان اسماً، مثل: يسقطُ الطيرُ.

ب. والضمير يكون إمّا **متّصلاً كالتّاء** من (**نجحتُ**)، **والواو من** (**ذهبوا**)، **والألف** من (**قاما**)، أو **الياء** من (**تقومين**)، وإمّا **منفصلاً "كأنّ، ونحن، وأنت"**، مثل: (**ماقَامَ إلاّ أنتَ**)، وقد يكون الضّمير **مستتراً جوازاً** في الماضي والمضارع المسندين إلى الغائب والغائبة، مثل: (**التلميذُ نجح**)، ويكون الضّمير مستتراً وجوباً مع المضارع والأمر المسندين إلى المخاطب، والمضارع المسند إلى المتكلّم مفرداً، وجمعاً، مثل: (**أنت تجمعُ العلمَ**) (**نحن نحبُّ الخير**).

ج. والفاعل المؤوّل هو ماكان فاعله مصدراً منسكباً من حرف مصدري وصلته، مثل: (**يُسْعِدُني أن تَعْمَلَ الخيرَ**).[1]

وللفاعل أيضاً أحكام لابدّ أن تتحقّق وهي:

أ. يجب أن يكون مرفوعاً ويجرّ لفظاً بإضافته إلى المصدر مثل: (**إكرام المرءِ أباه فرضٌ**)، أو يجرّ بالباء أو من أو اللاّم الزّائدات، مثل: (**كفى بالله شهيداً**)، (**هيهات لما توعدون**)، (**ماجاء من أحدٍ**).

ب. يجب أن يكون موجوداً سواء أكان ظاهراً أم مستتراً لأنّه جزء أساسي في جملته لابدّ منه يستثنى من ذلك كان الزّائدة، مثل: (**ماكان أَسْعَدَ من أجابكَ آخذاً**). ومنها الفعل المؤكّد لفعل قبله توكيداً لفظياً، مثل: (**اقترب اقترب الفحصُ**)، ومنها الأفعال الّتي اتّصلت بها ما الكافّة، مثل: (**قلّما ينجحُ اللّبيبُ**)، عند من جعل ما زائدة. ويجوز أن تكون ما مصدريّةً أيضاً والمصدر بعدها فاعل لها.

ج. يجب أن يكون الفاعل متأخّراً وإن تقدّم أعرب مبتدأ.

د. يجب أن يتجرّد عامله من علامة في آخره تدلّ على تثنية أو جمع حين يكون الفاعل اسماً ظاهراً مثنّى أو جمعاً.

هـ. قد يحذف عامله (الفعل) أو مايشبهه فيضمر جوازاً أو وجوباً.

و. ويجب أن تتّصل بعامله علامة تأنيث تدلّ على تأنيثه حين يكون مؤنّثاً.[2]

---

[1]– الكامل في النحو والصرف والإعراب: أحمد قبّش، ص87.

[2]– المرجع نفسه: ص87-88.

وقد تمّت الإشارة إلى الفاعل في **رسالة الغفران** من خلال البيت الّذي استشهد به سيبويه:

أَرْوَاحٌ مُوَدِّعٌ أم بُكُورُ أَنْتَ فانْظُرْ لأَيِّ حَالٍ تَـصِيرُ

فإنّه يزعم أنّ (**أنت**) يجوز أن يرتفع بفعلٍ مضمرٍ يفسّره قولك (**فانظر**). وأنا أستبعد هذا المذهب ولا أظنّك أردته".[1]

حيث يعتبر المعرّي الضّمير المنفصل (**أنت**) فاعلاً لفعل الأمر (**انظرْ**)، وليس لفعلٍ مضمرٍ.

يتبيّ لنا من خلال دراستنا للمرفوعات في رسالة الغفران، أنّ المعرّي أبدى اهتمامه بهذه المسألة وإن كانت المرفوعات المقدّمة قليلة إلاّ أنه استطاع التّقديم لأهمّ الأبواب فيها.

4) المنصوبات من الأسماء

المنصوبات فرعٌ من فروع قواعد اللّغة العربيّة الّتي تناولها النّحاة في دراستهم، وحظيت بعناية واهتمام كبير من قبلهم. وتهدف هذه الدّراسة إلى معرفة أنواع المنصوبات وإبرازها في رسالة الغفران، وسنبدأ الحديث عن المنصوبات في الأسماء، تليها المنصوبات في الأفعال.

يعدّ **باب المنصوبات** أوسع أبواب النّحو، كونه يشمل الكثير من الوظائف النّحوية، وأرجع البعض ذلك إلى طبيعة الفتحة، كونها الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب، الّتي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلّما أمكن ذلك؛ فهي بمثابة السّكون في لغة العامّة.[2]

وقد ورد في **لسان العرب**: **"ونصب له الحربَ نَصْباً: وضعها. وناصَبَه الشّر والحرب والعداوة مناصبةً: أظهر له ونَصَبه، وكلّه من الانتصابِ، ويقال: نصبَ فلانٌ لفلان نصْباً إذا قصد له، وعاداه، وتجرّد له. والنّصب في الإعراب: كالفتح في البناء، وهو من مُواضعات النّحويين؛ تقول منه نصَبتُ الحرف، فانتصب".**[3]

---

[1]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص191.

[2]– إحياء النّحو: إبراهيم مصطفى، ص42.

[3]– لسان العرب: ابن منظور، مادّة (نصب)، ج1، ص761-762.

وفي **الصّحاح**: **"النّصب مصدر نصبتُ الشّيء، إذا أقمته. وصفيح منصّبٌ، أي نُصِبَ بعضه على بعض. ونصبتُ لفلانٍ نَصْباً، إذا عاديته. وناصَبَتُهُ الحربَ مُنَاصبة. والنَّصْبُ في الإعراب: كالفتح في البناء، وهو من مواضَعاتِ النّحويين. تقول منه: نَصَبْتُ الحرفَ فانتصبَ".**[1]

وجاء **في المعجم الوسيط**: **"نَصَبَ نَصْباً: غنّى غناء النّصب وسوّى حيلةً وعليه احتال، والشّيء أقامه ورفعه يقال: نصبَ العلمَ، ونصبَ البابَ، ويقال: نصب له العِداءَ والشرّ: أظهرهما له وقصده بهما. ونصب له حرباً: شنّها عليه. ونصبت له رأياً: أشرتُ عليه برأي لايعدل عنه النّصبُ: العلَم المنصوب، وعلامةٌ تُنصب عند الحدّ أو الغاية. وما كان يُنصب ليُعبد من دون الله أنصاب، ونوعٌ من الغناء رقيق. ونصبُ الكلمة: إعرابها بالفتحة أو ماينوب عنها".**[2]

وفي الاصطلاح تعرف المنصوبات بأنّها حالة من حالات الإعراب تلحق الأسماء والأفعال وهو بذلك قسيم الرّفع والجرّ، وهو تغيّر مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها، ويقع النّصب في كلّ من الاسم والفعل أيضاً.

ومنصوبات الأسماء خمسة عشر وهي: **المفعول به، والمصدر، وظرف الزّمان، وظرف المكان، والحال، والتّمييز، والمستثنى، واسم لا، والمنادى، والمفعول من أجله، والمفعول معه، وخبر كان وأخواتها، واسم إنّ وأخواتها، والتّابع للمنصوب**، وهو أربعة أشياء: **النّعت، والعطف، والتّوكيد، والبدل.**[3]

ويظهر اهتمام المعرّي بالمنصوبات من خلال معالجته لبعض المسائل الّتي عُرضت عليه، ومن المنصوبات الواردة الذّكر في رسالة الغفران مايلي:

---

[1]– الصحاح: الجوهري، مادّة (نصب)، ج1، ص224-225.

[2]– المعجم الوسيط: مادّة (نصب)، ج1، ص924-925.

[3]– شرح الآجرّوميّة: محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، ط1، 2005م، ص361.

أ. التمييز

عرّفه **ابن هشام** بأنّه: **"اسمٌ فضلةٌ نكرةٌ جامدٌ، مفسّرٌ لما انبَهَمَ من الذّواتِ".**[1]

وورد في **ملحة الإعراب: "التمييز هو الّذي يذكر لتفسير ذات مهمّة، وإن ترد معرفة التمييز لأجل أن يعدّوك من أصحابه، فهو الاسم الّذي يذكر بعد المقادير الأربعة: العدد، والوزن، والكيل، والمدروع".**[2]

ويذهب **عبده الرّاجحي** إلى أنّ: **"التمييز اسم نكرة فضلة، يوضّح كلمة مبهمة، أو يفصّل معنى مجملاً. وحكمه النّصب وهو جامد على الأغلب".**[3]

وبذلك يتّضح بأنّ التمييز هو ما اجتمع فيه خمسة أمورٍ: **أحدها:** أن يكون اسماً؛ **والثّاني:** أن يكون فضلة، **والثالث:** أن يكون نكرة؛ **والرّابع:** أن يكون جامداً، **والخامس:** أن يكون مفسّراً لما انبهم من الذّوات.

فهو موافقٌ للحال في الأمور الثّلاثة الأولى، ومخالفٌ في الأمرين الأخيرين، لأنّ الحال مشتقٌّ مبيّن للهيئات، والتمييز جامدٌ مبيّن للذّوات.

والتمييز ضربان: تمييز **ذات أو مفرد**، وتمييز **نسبة أو جملة.**

أ) **تمييز الذات:** هو ماكان مفسّراً لاسم مبهم ملفوظ، نحو: **تسعون رجلاً.** والاسم المبهم خمسة أنواع: **العدد، والمقدار، والمساحة، والوزن، والكيل،** أو **المقياس،** وما يدلّ على شبه المقدار وهو مايشبه المساحة، مثل عندي مد البصر أرضاً، وما أجري مجرى المقادير من كلّ اسم مبهم، مثل: (**لنا مثلُ مالكم خيلاً**). وما كان فرعاً للتمييز مثل: (**عندي عقدٌ لؤلؤاً**).[4]

---

[1]– شرح قطر النّدى وبلّ الصدى: ابن هشام الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط4، 2004م، ص223.

[2]– ملحة الإعراب: أبو القاسم بن علي الحريري البصري، مطبوعات أسعد محمد سعيد الحبال وأولاده، جدّة، د.ط، د.ت، ص19–20.

[3]– التطبيق النحوي: عبده الراجحي، ص270.

[4]– الكامل في النحو والصرف والإعراب: أحمد قبّش، ص164.

ب) تمييز النسبة: هو ماكان مفسّراً لجملة مبهمة النسبة يكون المميز فيها ملحوظاً، مثل: (**ظلمُ ذوي القربى أشدُّ مضامنةً**)، و(**حسُنَ عليٌّ خلقاً**)، وهو نوعان: **محول وغير محول.**

1. التمييز المحوّل غالباً مايكون في أصله فاعلاً، أو مفعولاً به وهذا واجب النّصب، مثل: (**اشتعلَ الرّأسُ شيباً**)، أصله (**اشتعلَ شيبُ الرّأسِ**).
2. أمّا تمييز أفعل التفضيل فهو غير محول ويجب نصبه في حالتين: إذا كان سبباً أي فاعلاً في المعنى وعلامة ماهو فاعل يكون بجعل أفعل التفضيل فعلاً، مثل: (**الطالبُ كثُرت إجادتُه**)، تصبح (**الطالبُ أكثرُ إجادةً**) فإذا لم يكن فاعلاً في المعنى وجب جرّه بالإضافة، مثل: (**عليٌّ أفضلُ شاعرٍ**)، ويجب نصبه أيضاً إذا كان أفعل التفضيل مضافاً لشيء آخر غير التمييز، مثل: (**عليٌّ أفضلُ النّاسِ شعراً**). ومن تمييز الجملة الواجب النّصب مايقع بعد التّعجب، مثل: (**ماأحسن الغنيَّ مشاركةً في الخير**).[1]

وقد ورد التمييز في **رسالة الغفران** في موضعٍ واحدٍ، من ذلك قول **المعرّي**: "**قرأ أبو سعيد السّيرافي: وَزَالَ بَشَاشَةَ الوَجْهُ المليحُ. بنصب بشاشة على التمييز، وبحذف التنوين لالتقاء الساكنين**".[2]

الشّاهد في هذا البيت (**وزال بشاشة**) بنصب (**بشاشة**) دون تنوين، حيث حذف التنوين لالتقاء الساكنين. و(**الوجه**) مرفوع، فاعل (**زال**)، و(**المليح**) بالرّفع صفة الوجه.

وبذلك نستنتج أنّ التمييز وإن ورد عند المعرّي في هذا الموضع فقط إلاّ أنّه يدلّ على إلمامه ومعرفته به.

وفي موضعٍ آخر يشير المعرّي إلى التمييز ولكن باعتباره وجهاً من وجوه الإعراب من ذلك قوله في البيت الشعري التالي:

إذَا أَكَلْتُ لَبَناً وَفَرْضَا ذَهَبْتُ طُولاً وَذَهَبْتُ عَرْضَا

---

[1]– المرجع السابق: ص165.

[2]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص363.

وفي نصب (**طول وعرض**)، اختلافٌ بين المبرّد وسيبويه؛ حيث يجوز نصبهما على الظّرفية، وعلى التمييز، ومفعولاً مطلقاً.

فهذا البيت على الرّغم من الاختلاف في توجيهه النّحوي، إلاّ أنّه يندرج ضمن المنصوبات من الأسماء.

ب. أسلوب النداء

أسلوب النّداء أسلوب يطلب به إقبال المنادى، أو اِلتفاته إلى أمرٍ ما. والنّداء وأدواته، وللمنادى أنواع وأحكام، وإعرابه يكون حسب هذه الأنواع.

وقد جاء في **الكتاب**: **"اعلم أنّ النّداء كلّ اسم مضاف في نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسم منصوب".**[1]

وقد ورد هذا الأسلوب عند المعرّي في صورتين هما: **المنادى، والنّداء المتفجّع.**

1. المنادى:

عرّفه **ابن هشام** بقوله: **"ومن المفعول به المنادى؛ وذلك لأنّ قولك: (يَا عَبْدَ الله)، أصله (أَدْعُو عبد الله)؛ فحذف الفعل، وأُنيبَ (يا) عنه. وإنّما يُنصب مضافاً (ياعبد الله)، أو شبهه، ك (يا حَسناً وجههُ)، و(يا طالعاً جبلاً)، و(يا رفيقاً بالعبادِ)، أو نكرةً غير مقصودة كقول الأعمى: (يا رجلاً خُذْ بيدي)".**[2]

أمّا **ابن يعيش** فيقول في **شرح المفصّل**: **"اعلم أنّ المنادى عند البصريين أحد المفعولات والأصل في كلّ منادى أن يكون منصوباً، وإنّما بنوا المفرد المعرفة على الضّم لعلّة نذكرها والّذي يدلّ على أنّ الأصل في كلّ منادى النصب قول العرب (يا إياك) لما كان المنادى منصوباً وكنوا عنه أتوا بضمير المنصوب هذا استدلال سيبويه، وقد قالوا يا أنت أيضاً فكنوا عنه بضمير المرفوع نظراً إلى اللفظ كما قال يازيد الظريف فأتبعوا النعت على اللّفظ".**[3]

---

[1]– الكتاب: سيبويه، ج2، ص182.

[2]– شرح قطر الندى: ابن هشام الأنصاري، ص189.

[3]– شرح المفصّل: ابن يعيش، ج1، ص127.

ويذهب **محمد بن صالح العثيمين** إلى أنّ: **"المنادى خمسة أنواع، المفرد العلم، والنّكرة المقصودة، والنّكرة غير المقصودة، والمُضاف، والمشبّه بالمضاف. فأمّا المفرد العلم، والنّكرة المقصودة فبُنْيَان على الضّم، من غير تنوينٍ، نحو: يازيدُ، ويارجلُ، والثلاثة الباقية منصوبة لاغير".**[1]

وعند المحدثين المنادى هو اسم ظاهر يقع دائماً بعد حرف من حروف النّداء وهذه الحروف هي: **أ، أي، يا، هيا، وا.**

ومن هذه الأدوات أدوات لنداء القريب، وأدوات لنداء البعيد، وأداة للندبة، وأداة واحدة لكلّ منادى، قريباً كان، أو متوسّطاً، أو بعيداً. وللمنادى القريب: آ وأي، وللمنادى عامّة: يا، وهي لكلّ منادى قريباً، ومتوسّطاً، وبعيداً وللمنادى البعيد: هيّا، آ، أيا، وللنّدبة لنداء المندوب المتفجع عليه: وا.[2] والمنادى نوعان: **منصوب ومبني.**

أ. **فالمنادى منصوب:** إذا كان مضافاً مثل (**يامنجز إيعاده**)، و(**ياعبد الله**)، وشبيها بالمضاف وهو المشتقّ العامل في معموله مثل: (**ياقارئاً درساً**)، والجامد الموصوف، مثل: (**يارجلاً قادماً**). والنّكرة غير المقصودة؛ وهو مناداة الاسم المبهم الّذي لا يدلّ على فرد معيّن، مثل: (**يارجلاً**)، (**ياطالباً**).[3]

ب. **والمنادى مبني** على الضمّ في محلّ نصب إذا كان نكرة مقصودة وهو الاسم المبهم الشائع الّذي زال إبهامه بالنّداء، مثل: (يادهرُ)، و(يارجلُ) والمفرد العلم من أسماء الأشخاص والأماكن، مثل: (ياصخرُ-يادمشقُ).[4]

وقد تطرّق المعرّي إلى المنادى من خلال البيت الّذي أورده في رسالته، وهو:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَاعَدِيّاً لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

البيت من شواهد النّحاة في باب المنادى.[5]

---

[1]– شرح الآجرّومية: محمد بن صالح العثيمين، ص568.

[2]– النحو العصري: سليمان فياض، ص242.

[3]– الكامل: أحمد قبّش، ص139.

[4]– المرجع نفسه: ص139.

[5]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص352.

الشّاهد في هذا البيت (**يَاعَدِيّاً**) فهو علم مفرد، وكان من حقّه أن يبنى على الضمّ فاضطّر إلى تنوينه، وعدل عن ضمّه إلى نصبه، فشابه به النّكرة غير المقصودة.

2. نداء النّدبة:

نداء النّدبة من أنواع النّداء، لنداء المنادى المتفجّع عليه أو المندوب ويعرّفها **عبّاس حسن** بأنّها: **"نداءٌ موجّهٌ للمتفجّع عليه، أو للمتفجّع منه".**[1]

يريدون **بالمتفجّع عليه** من أصابته المنية، فحملت النّاس على إظهار الحزن، وقلّة الصّبر؛ سواء أكانت الفجيعة حقيقية مثل: (**واعثمان**)، أم حَكْميّة، مثل: (**واعمراه**).

ويريدون **بالمتوجّع منه**: الموضع الّذي يستقرّ فيه الألم، وينزل به مثل: (**وارأسي– واكبدا**)، أو السّبب الّذي أدّى للألم وأحدثه (**وافقراه**)؛ فالمتوجّع منه هو مكان الألم، أو سببه.

والمنادى في هذه الأساليب وأشباهها يسمّى: المندوب، فهو: **المتفجّع عليه أو المتفجّع منه**. والغرض من **النّدبة** الإعلام بعظمة المندوب، وإظهار أهميّته، أو شدّته، أو العجز عن احتمال مابه.

ومن المندوب وحرف النّداء يتألّف أسلوب النّدبة؛ فهما ركناه. ولكلّ منهما أحكامه الّتي تتلخّص فيما يأتي:

أ. **حرف النّداء**: لايستخدم في النّدبة إلى أحد حرفين من أحرف النّداء، أحدهما: أصيل، وهو (**وا**)؛ لأنّه مختصّ بالنّدبة، لايدخل على غير المنادى المندوب؛ كالّذي في الأمثلة السّابقة. والآخر غير أصيل؛ وهو: (**يا**)؛ لأنّه غير مختصّ بالنّدبة، وإنّما يدخل على المنادى المندوب وعلى سواه. واستعمال (**يا**) قليل هنا، وهو على قلّته جائز، بشرط أمن اللّبس بوجود القرينة الدّالة على أنّ الأسلوب للنّدبة، لا لنوعٍ آخر من أساليب النّداء.[2]

---

[1]– النّحو الوافي: عباس حسن، ج4، ص89.

[2]– المرجع نفسه: ص91.

ولابدّ في أسلوب النّدبة من أن يُذكر أحد هذين الحرفين؛ فلا يصحّ حذفه، ولا الاستغناء عنه.

ب. المنادى: وهو المندوب هنا:

- كلّ اسمٍ يصلح أن يكون منادى مندوباً إلاّ النكرات العامّة مثل: **رجل، فتاة،** وأسماء الإشارة والموصول المنقطع عن صلته.
- حكم المندوب من ناحيتي البناء والإعراب حكم غيره من أنواع المنادى؛ فالمضاف والشّبيه به والنّكرة غير المقصودة منصوب والمفرد العلم والنّكرة المقصودة مبني على الضمّ في محلّ نصب.
- قد يختم المندوب بألف زائدة تفيد في مدّ الصوت ليكون أقوى على إعلان مافي النّفس وليست زيادتها واجبة بل غالبة، وقد تزاد في آخر المضاف إليه لغير ياء المتكلّم مثل: **(وا أبا وا عبد الملكاه)**، وقد تأتي بعد ألف المدّ هاء للسّكت **(وا أباه)**.
- إذا كان الاسم المندوب منتهياً بألف في الأصل حذفت وحلّت محلّها ألف النّدبة بعدها هاء للسّكت مضمومة أو مكسورة لتبيّن أنّ الألف قبلها للنّدبة وليست ألف الاسم الأصلية، مثل: **(وا مصطفاه)**.
- إذا أضيف المندوب لياء المتكلّم جاز إثباتها كالمنادى الطّبيعي، مثل: **(وا أخي)** وجاز حذفها ومجيء ألف النّدبة محلّها مع فتح ماقبلها، مثل: **(وا أخا)**، وجاز إثباتها وتحريك الياء بالفتحة مع زيادة ألف النّدبة، مثل: **(وا أخيا)**، وجاز زيادة هاء السّكت بعد الألف وعدم زيادتها، مثل: **(وا أخياه)**. وإذا كانت الياء منقلبة ألفاً في المنادى الطّبيعي حذفت الألف في النّدبة وحلّت ألف النّدبة محلّها ويصحّ وفقاً زيادة هاء السّكت.[1]

وقد ورد نداء النّدبة في **رسالة الغفران،** من ذلك قول **المعرّي: "أليس قال البصريّون إنّ هاء النّدبة لا تثبت في الوصل، والهاء في قوله: يا ربّاه، مثل تلك الهاء ليس بينهما فرقٌ؟ ولكن يجوز أن يكون مغزاهم في ذلك المنثور من الكلام، إذا كان المنظوم يحتمل أشياء لايحتملها سواه".**[2]

---

[1]– الكامل: أحمد قبّش، ص146.

[2]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص539.

5) المضارع المنصوب

حدّ الفعل كلمة دلّت على معنى في نفسها مقترنةً بزمنٍ معيّنٍ وضعاً وهو ثلاثة أقسام: "**ماضٍ، ومضارع، وأمر**".[1] ماضٍ، وأمر وهما مبنيّان دائماً، ومضارع وهو معرب، إلاّ إذا اتّصلت به اتّصالاً مباشراً (**نون التّوكيد**)؛ فيبنى على الفتح، أو نون النّسوة فيبنى على السّكون، وفي غير هاتين الحالتين يكون معرباً.

وهذا الإعراب يقتضي أن تتغيّر علامة آخره رفعاً، ونصباً، وجزماً، على حسب أحواله؛ فتكون العلامة ضمّة، أو ما ينوب عنها، في حالة رفعه، وتكون فتحة أو ما ينوب عنها، في حالة نصبه بناصب قبله، وتكون سكوناً أو ما ينوب عنه في حالة جزمه بجازمٍ قبله.[2]

وحدّ المضارع كلمة دلّت وضعاً على حدث وزمان غير منقض حاضراً أو مستقبلاً.[3] ولفظ المضارع مصطلح بصريّ، وهو وارد في الكتاب وقد جعله النّحاة مشتقّاً من الضّرع؛ فقيل: "**أصل المضارعة تقابل السخلين على ضرع الشّاة عند الرّضاع يقال تضارع السخلان إذا أخذ كلّ واحد بحلمة من الضّرع ثمّ اتّسع فقيل لكلّ مشتبهين متضارعان، وذلك عندهم أنّه ضارع اسم الفاعل**".[4]

ويقابل المضارع في الاصطلاح الكوفيّ المستقبل،[5] وهذا يشير إلى عنصر زمني في هذه الصّيغة، على خلاف المصطلح البصري الّذي يقوم على الاعتناء بالشّبه اللّفظي بينه وبين الاسم.

فالمضارع بذلك مادلّ على معنى في نفسه مقترن بزمان يحتمل الحال والاستقبال، وعلامته أن يصلح دخول (**لم**) عليه، ولابدّ أن يكون في أوّله حرفٌ من حروف (**نَأَيْتُ**) وهي: **النّون،**

---

[1]– حدود النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي، كلكتا–الهند، د.ط، 1849م، ص03.

[2]– النحو الوافي: عباس حسن، ج4، ص277.

[3]– شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة، القاهرة، د.ط، 1408هـ/1988م، ص99.

[4]– شرح المفصّل: ابن يعيش، ج7، ص06.

[5]– معاني القرآن: الفرّاء، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، ج1، ص60.

والألف، والياء، والتاء، نحو: **نقوم، وأقوم، ويقوم، وتقوم،** وتُسمّى هذه الأربعةُ **"أحرف المضارعة".**[1]

وينصب الفعل المضارع إذا تلاه أحد أحروف النّصب، وهي: **"أن، لن، كي، إذن"**، وينصب **بأن مضمرة** بعد: **"حتى، ولام الجحود، والفاء، والواو، وأو".**[2]

بذلك يتّضح بأنّ حروف النّصب قسمان:

1.أحرف تنصب بنفسها وهي أربعة: **أن، لن، كي، إذن.**

2.أحرف تنصب بأن مضمرة أي مقدّرة.[3]

يصلح الفعل المضارع للحال وللاستقبال إذا اتّصل به أحد النّواصب (**أن، لن، كي، إذن**) أثّر فيه أثرين:

- **أثرٌ لفظيّ:** وهو النّصب الظّاهر على آخره، مثل: (**لن أذهب**)، ويقوم مقامه حذف النّون في الأفعال الخمسة (**لن تذهبوا**).
- **أثرٌ معنويّ:** وهو تخصيصه للاستقبال.

ويعدّ المضارع المنصوب من الظّواهر النّحوية الّتي اهتمّ بها **المعرّي،** حيث قدّم لها في **رسالته الغفران** من خلال المثالين الآتيين:

قال **المعرّي: "جاء في الكتاب الكريم: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.**[4] **ويقول هو لمن حضر: ما موضع يطمئنّ؟ فيقولون نصبٌ بلام كي. فيقول: هل يجوز غير ذلك. فيقولون: لايحضر ناشيء. فيقول: يجوز أن يكون في موضع جزم بلا والأمر".**[5]

---

[1]– شرح قطر الندى: ابن هشام الأنصاري، ص46-47.

[2]– المنهل في النحو: عبد المنعم فايز مسعد، مطبعة المعارف، القدس، ط1، 1983م، ص193.

[3]– القواعد التطبيقية في اللغة العربية: نديم حسين دعكور، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط2، 1998م، ص94.

[4]– الآية 260، من سورة البقرة.

[5]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص281.

وتقدير الكلام في الآية الكريمة: (**لكي يطمئّن قلبي**)؛ فاللاّم الدّاخلة على (**كي**) هي حرف تعليل وجرّ، وكي كما هو معلوم تنصب المضارع حين تكون حرفاً مصدريّاً بمعنى **أنْ** وليست حرف تعليل وجرّ. فحذفت (**كي**) وبقيت اللاّم دالّة عليها.

وفي موضع آخر يقول **المعرّي**: "**وشدّ ما اختلف النّحاة في قولك:**

أَلاَ أَيُّهَا ذا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وأن أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هل أنتَ مُخلدي؟

وأمّا سيبويه فيكره نصب (أحضُرَ) لأنّه يعتقد أنّ عوامل الأفعال لاتُضمر وكان الكوفيّون ينصبون (أَحْضُرَ) بالحرف المقدّر، ويقوّي ذلك (وأن أشهد اللّذاتِ) فجئت (بأن)؛ وقد حكى المازنيّ عن علي بن قطرب أنّه سمع أباه قطرباً يحكي عن بعض العرب نصبَ (أَحْضُرَ)".[1]

فالشّاهد في البيت الشّعري الفعل (**أحضر**)، وقد ذكر المعرّي آراء النّحويين في نصب هذا الأخير؛ حيث اختلفوا فيما بينهم حول عوامل نصب الأفعال المضارعة بين مؤيّد لجواز إضمارها ومعارض لذلك.

6) الجر بالإضافة

الجرّ هو وسيلة تعبيرية في اللّغة العربيّة لتنسيق الكلام، ولتمييز بعض المعاني من غيرها، وهذه الحالة خاصّة بالأسماء دون الأفعال. كما أنّه يدخل في معظم جمل اللّغة العربيّة ممّا يدلّ على أهميّته ولا غرابة في ذلك إذ أنّه أحد حالات الإعراب إلى جانب الرّفع والنّصب والجزم.

يكون الاسم مجروراً في حالتين هما:

- **إذا سبقه حرف جرّ.**
- **إذا كان مضافاً إليه.**[2]

والوارد في رسالة الغفران المجرور بالإضافة وهو ما سنخّصه بالدّراسة والبحث.

---

[1]– المصدر السابق: ص336-337.

[2]– ملخص قواعد اللغة العربيّة: فؤاد نعمة، نهضة مصر، القاهرة، ط19، 1991م، ص95.

فالإضافة نسبة بين اسمين على تقدير حرف الجرّ توجب جرّ الثّاني دائماً، ويسمّى الأوّل مضافاً والثّاني مضافاً إليه. وهي نوعان: **إضافة معنوية، وإضافة لفظية.**

أ. الإضافة المعنوية

تتحقّق هذه الإضافة بإضافة اسمٍ إلى آخر، على معنى من معاني حروف الجرّ: **من، في، اللاّم**، مثلاً:

- بيتُ الجار؛ تعني: بيتٌ لجارٍ. فالمضاف إليه مالك للمضاف.
- خاتمُ ذهبٍ؛ تعني: خاتمٌ من ذهبٍ. فالمضاف إليه جنس للمضاف.
- صلاةُ العصرِ؛ تعني: صلاةٌ في العصرِ. فالمضاف إليه ظرف للمضاف.

والإضافة المعنوية تفيد التّعريف إذا أضيفت إلى معرفة، مثل: **بيتُ الجارِ**. وتفيد التّخصيص إذا أضيفت إلى نكرة، مثل: **بيتُ جارٍ**. وتسمّى الإضافة المعنويّة الإضافة المحضة، لأنّها خالصة من نيّة الفصل بين طرفيها؛ فليس لك أن تقدر في: **بيتُ جارٍ–بيتٌ جارٌ**.[1]

ب. الإضافة اللّفظية:

هي إضافة الصّفة إلى موصوفها، مثل: سارقُ البيتِ، قبيحُ الوجهِ، أفضلُ النّاسِ، كتابةُ الدّرسِ، محمود السّيرةِ.

والإضافة اللّفظية لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً؛ فهي لمجرّد التّخفيف، ولا تكون على معنى من معاني حروف الجرّ. والإضافة اللّفظية تسمّى الإضافة غير المحضة، لأنّه يمكنك العدول عنها، فتقول: (**هذا ضارب علّيٍ–وهذا ضاربٌ عليّاً**).

ولا يجوز في الإضافة اللّفظية إضافة المترادفين، ولا الصّفة إلى الصّفة، ولا الموصوف إلى الموصوف، إلاّ بتقدير محذوف، مثل: (**صلاة الأولى**)، (**سارقُ قبيحٍ**)، (**مدينةُ مصرَ**)؛ فالتّقدير هو: **صلاة (السّاعة) الأولى، سارق (هو) قبيح، مدينةٌ (هي) مصر**.[2]

وللإضافة أحكامٌ إذ يجب أن يكون المضاف إليه مجروراً دائماً، ويعرب المضاف بحسب مكانه في الجملة. كما يجب أن تحذف نون المثنّى، وجمع المذكّر السّالم، وملحقاتهما إن وقع

[1]– النحو العصري: سليمان فياض، ص152.

[2]– المرجع نفسه: ص153.

أحدهما مضافاً فيه تلك النون مثل: (**الجنود حارسوا الوطن**). يجب حذف التّنوين إن وجد في آخر المضاف قبل إضافته، مثل: (**رداءٌ رداءُ الظّلمِ**). كذلك يجب حذف (**أل**) التّعريف من صدر المضاف بشرط أن تكون زائدة في أوّله للتّعريف، مثل: (**معلّمُ الصفِّ نشيط**).

وتثبت اللاّم إذا وجدت في المضاف والمضاف إليه معاً، مثل: (**المؤسّسوا المدرسة نشيطون**)، وإذا كان في المضاف إليه ضمير يعود على لفظ مشتمل على المضاف، مثل: (**العلمُ أنتم البالغوا غايته**)، وإذا كان المضاف مثنّى، أو جمع مذكّر سالم، مثل: (**أنتما العارفا الحقَّ**).[1]

كذلك من الأحكام عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم ظاهر أو ضمير بارز أو بغيرهما لأنّهما بمنزلة الكلمة الواحدة. والمضاف يجب أن يتقدّم على المضاف إليه.[2]

ونجد **المعرّي** في **رسالته الغفران** يقدّم للإضافة من خلال الأمثلة الّتي سنوردها؛ إذ يقول: "**وقوله: مُحَدّثُهُ مَلكٍ. مضاف ومضاف إليه، فلا يحسن فيه مثل ذلك إذا كان الاسمان كاسم واحد**".[3]

7) التّوابع

من سمات لغتنا العربيّة أن تحاكي التّوابع متبوعاتها في حركاتها الإعرابية، ويراد **بالتّوابع**: "**التّواني المساوية للأوّل في الإعراب؛ بمشاركتها له في العوامل. ومعنى قولنا (ثوانٍ)؛ أي فروع في استحقاق الإعراب؛ لأنّها لم تكن المقصود، وإنّما هي من لوازم الأوّل كالتتمة له، وذلك نحو قولك: (قامَ زيدٌ العاقلُ)؛ فزيدٌ ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه، والعاقل ارتفع بما قبله أيضاً من حيث كان تابعاً لزيد كالتكملة له؛ إذ الإسناد إنّما كان إلى الاسم في حال وصفه، فكانا لذلك اسماً واحداً في الحكم**".[4]

---

[1]– الكامل: أحمد قبّش، ص182.

[2]– المرجع نفسه: ص182.

[3]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص336.

[4]– التوابع في النحو العربي: محمود سليمان ياقوت، كلية الآداب، جامعة طنطا، د.ط، 2006م، ص09.

ألا ترى أنّ الوصف لو كان مقصوداً لكان الفعل مسنداً إلى اسمين وذلك محال، ونظير ذلك أنّ الرّجل ذا العبيد والأتباع يُدعى إلى وليمة، فينال العبيدُ من الكرامة مثل ما نال السيّد، لكن ذلك بحكم التّبعية، والمقصودُ بذلك السيّد، كأنّهم ليسوا غيره لأنّهم من لوازمه. كذلك ههنا الإعراب يدخل التّابع والمتبوع، لكن بحكم أنّه أصل ومقصود، والتّابع بحكم الفرعيّة، وأنّه تكملة الأوّل.[1]

والتّوابع خمسة أقسام، وفي ذلك يقول **ابن هشام**: **"والتوابع خمسة: نعت، وتوكيد، وعطف بيان، وبدل، وعطف نسق، وقيل: أربعة، فأدرج هذا القائل عطفي البيان والنسق تحت قوله: والعطف، وقال آخر: ستّة؛ فجعل التّأكيد اللّفظي باباً وحده، والتّأكيد المعنوي كذلك"**.[2]

وعليه يتبيّن لنا بأنّ التّابع لفظ متأخّر دائماً يتقيّد في نوع إعرابه بنوع الإعراب في لفظ معيّن متقدّم عليه بحيث لا يختلف الملاحق عن السّابق في ذلك النّوع، وعدد التّوابع خمسة يُبدأ بالنّعت، ثمّ عطف البيان، ثمّ التّوكيد، ثمّ البدل، ثمّ عطف النّسق.

ونجد المعرّي في رسالته الغفران مهتمّاً بالنّعت وقد أطلق عليه **"اسم الصّفة"** وهو ماسنخصّه بالدّراسة دون غيره من التّوابع على اعتباره مذكوراً في رسالة الغفران.

فالنّعت وهو تابعٌ مشتقٌّ أو مؤوّلٌ به، يُفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه، أو مدحه، أو ذمّه، أو تأكيده، أو التّرحم عليه؛ ويتبعه في واحدٍ من أوجه الإعراب، ومن التّعريف والتّنكير، ولا يكون أخصّ منه، فنحو: (**بالرَّجُلِ صَاحِبِكَ**) بدلٌ، ونحو: (**بالرَّجُلِ الفَاضِلِ**)، و(**بِزَيْدٍ الفَاضِلِ**) نعتٌ، وأمره في الإفراد والتّذكير وأضدادهما كالفعل، ولكن يترجّح، نحو: (**جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ**)، على (**قَاعِدٍ**)، وأمّا (**قَاعِدُون**) فضعيفٌ، ويجوز قطعه إن عُلم متبوعه بدونه بالرّفع، أو بالنّصب.[3]

---

[1]– شرح المفصّل: ابن يعيش، ج3، ص38-39.

[2]– شرح شذور الذهب: ابن هشام النحوي، ص221.

[3]– المصدر نفسه: ص222.

وقال ابن مالك في تعريف النّعت:

فالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مــاسَبَقْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَابِهِ اعْتَلَقْ

وشرح **ابن عقيل** البيت بقوله: **"عرّف النّعت بأنّه التّابع، المكمّل متبوعه ببيان صفة من صفاته، نحو: (مررت برجل كريمٍ) أو من صفات ما تعلّق به وهو سببِيّه، نحو: (مررتُ برجل كريمٍ أبوه). فقوله: التّابع يشملُ التوابع كلّها، وقوله: المكمّل إلى آخره مُخرجٌ لما عدا النّعت من التّوابع".**[1]

وقال **الأشموني** في شرح بيت الألفية: **"فالنّعت في عرف النّحاة تابع متمّ ما سبق؛ أي مكمّل المتبوع بوسمه؛ أي بوسم المتبوع؛ أي علامته، أو وسم مابه اعتلق. فالتّابع: جنس يشمل التّوابع المذكورة، ومتمّ ما سبق: مخرج للبدل والنّسق. وبوسمه أو وسم مابه اعتلق: مُخرج لعطف البيان والتّوكيد؛ لأنّهما شَاركا النّعت في إتمام ما سبق؛ لأنّ الثلاثة تكمل دلالته، وترفع اشتراكه واحتماله، إلاّ أنّ النّعت يوصل إلى ذلك بدلالته على معنى في المنعوت أو في متعلّقه، والتوكيد والبيان ليسا كذلك".**[2]

وقد استخدم النّحاة القدماء ثلاثة مصطلحات تؤدّي معنى واحداً، هي: **النّعت، والصّفة، والوصف.**

والنّعت اصطلاح الكوفيين، وربّما قاله البصريّون، ولكن الأكثر عند البصريين **الوصف والصّفة.**[3]

وقد شاع مصطلح (**النّعت**)، وذاع استعماله في حين أنّ مصطلح (**الوصف**) لم يُكتب له الذّيوع والانتشار؛ لأنّ الصّرفيين استعملوه للدّلالة على (**المشتقّات**)، ومفهوم الصّفة والنّعت واحدٌ، وقد ذهب بعضهم إلى أنّ النّعت يكون بالحِلية، نحو: طويل وقصير، والصّفة تكون بالأفعال، نحو: **خارج وضارب.**[4]

---

[1]– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م، ص191.

[2]– منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: الأشموني، ج3، ص59.

[3]– همع الهوامع: السيوطي، ج2، ص116.

[4]– شرح المفصّل: ابن يعيش، ج3، ص47.

وقيل النعت خاصٌّ بما يتغيّر، نحو: قائم وضارب، والوصف والصّفة لا يختصّان به؛ بل يشملان نحو: عالم وفاضل، ولذلك يقال: صفاتُ الله وأوصافه، ولا يقال: نعوته.

يضيف النعت إلى المنعوت صفة من الصّفات، تجعله يفترق بها عن غيره؛ لذلك يُستخدم النّعت لتحقيق غرض واحد من أغراض متعدّدة؛ **كالتّخصيص**، نحو: (**مررت بزيدٍ الخياط**)، **وللمدح**، نحو: (**مررت بزيدٍ الكريمِ**)، **وللذّم**، نحو: (**مررت بزيدٍ الفاسقِ**)، **وللترحّم**، نحو: (**مررت بزيدٍ المسكينِ**)، **وللتّأكيد**، نحو: (**أمسِ الدابرُ لا يعودُ**).[1]

ويحقّق النّعت هذه الأغراض بحسب السّياق اللّغوي، أو المقام. ويحتاج المنعوت إلى أحد هذه الأغراض؛ حتّى يكمل ويتمّ، وهذا ما قصده النّحاة، حين قالوا ضمن تعريف النّعت: **"التابع الّذي يتمّم متبوعه"**.[2]

وقد اهتمّ **المعرّي** بالنّعت في **رسالته الغفران** تحت مسمّى الصّفة وفي ذلك يقدّم بيتاً شعرياً:

لكنّه عمّا يُطِيفُ برُكنه منهنَّ صَمَّاءُ الصَّدى مُسْتَعْجِمُ

فيعجب من خروجه من المذكّر إلى المؤنّث، وإذا حُمِلَ هذا على إقامة الصّفة مقام الموصوف لم يبعد".[3]

فتقدير الكلام: منهنّ صخرة صمّاء الصّدي، فحذف الموصوف (صخرة) وأُبقيت الصّفة مكانه.

8) الحروف المشبهة بالفعل

وهي حروف تشبه الفعل في أنّها تنسخ المبتدأ فتنصبه وتجعله اسماً لها وترفع الخبر ليكون خبراً لها؛ فأشبهت الفعل في العمل وفي فتح أواخرها، مثل الفعل الماضي وفي وجود معنى الفعل في كلّ واحدةٍ منها، **فإنّ وأنّ للتّوكيد، وكأنّ للتّشبيه، ولكنّ للاستدراك، وليت للتّمني، ولعلّ للتّرجي.**

---

[1]– شرح ابن عقيل: ج3، ص192.

[2]– التوابع في النحو العربي: محمود سليمان ياقوت، ص19.

[3]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص538.

ويشترط في عمل هذه الحروف ألاّ تتّصل بها (**ما**) الزّائدة الكافّة فإن اتّصلت بها كفّتها عن العمل، فيرجع مابعدها مبتدأ وخبراً وأفادت الحصر فحسب ودخلت على الأفعال أيضاً، نحو: (**إنّما يعملُ هذا خالد**)، (**وإنّما إلهكم إلهٌ واحدٌ**)، إلاّ ليت فيجوز فيها الإعمال والإهمال، نحو: (**ليتما علياً حاضر**)، (**وليتما عليٌّ حاضرٌ**). وعملها أحسن من إهمالها، ويشترط في الاسم ألاّ يكون من الأسماء الّتي لها الصّدارة كأسماء الشّرط والاستفهام.[1]

والمعرّي في **رسالته الغفران** أورد بيتاً شعرياً يتضمّن حرفاً من الحروف المشبّهة بالفعل، وهي: كأنّ الّتي تعدّ من أخوات إنّ وهي من الأحرف النّاسخة الّتي تدخل على الجملة الاسمية فتنسخها؛ أي تغيّر حكمها فتنصب الأوّل ويسمّى اسمها، وتبقى الثّانية مرفوعاً ويسمّى خبرها. ولكن في المثال الّذي أورده المعرّي دخلت على (**كأنّ**) ما الزّائدة الكافّة فكفّتها عن العمل، وفي ذلك يقول:

فكأنّ بَدراً واصلٌ بِكُتَيْفَةٍ وكَأَنَّمَا مِنْ عَاقِلٍ إِرْمَامُ

"فيقول: لقد صدقت ياأبا هند، لأنّ (إرماماً) هاهنا، ليس واقعاً موقع الصّفة فيُحمل على المجاورة، لأنّه محمولٌ على (كأنّما)". [2]

كأنّ هنا من الأحرف المشبّهة بالفعل، تنصب المبتدأ وترفع الخبر، دخلت عليها ما الكافّة فأبطلت عملها، حيثُ تُعرب (**من عاقلٍ**) شبه جملة في محلّ رفع خبر مقدّم، و(**إرمامُ**) مبتدأ مؤخّر مرفوع.

هذه إذن أهمّ القضايا النّحوية عند المعرّي في رسالة الغفران، إذ لم يهمل المعرّي الاهتمام بالقضايا النّحوية، وخاصّةً المسائل الّتي عرضت عليه، غير أنّ اهتمامه هذا لم يبلغ مستوى اهتمامه بغيره من القضايا المتعلّقة بعناصر الدّرس اللّغوي، إلاّ أنّه استطاع من خلال إمكانياته اللّغوية أن يسلّط الضّوء على مسائل خلافية لايزال الفصل فيها غائباً.

[1]– الكامل: أحمد قبّش، ص72.

[2]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص320-321.

الفصل الرابع

المستوى الصّرفي

في

رسالة الغفران

تنطلق فكرة البحث اللّغوي من أنّ لكلّ لسانٍ مستويات يتشكّل منها: صوتية، ومعجميّة، ودلالية، ونحوية، وصرفية. ويعدّ المستوى الصّرفي عماداً هامّاً يمكن من خلاله الولوج إلى التّحليل اللّساني، ونظراً لمكانته الكبيرة، فقد أولى له العلماء والدّارسون الأهميّة البالغة في مباحثهم اللّغوية. ومن بينهم **"أبو العلاء المعرّي"** الّذي أفرد له جانباً واسعاً في رسالته **"الغفران"**. ولابأس قبل الحديث عن هذا المستوى في الرّسالة التّعريج على المفاهيم الأساسية المتعلّقة بهذا العلم.

أوّلاً: في مفهوم المستوى الصّرفي

1) الصرف لغةً

الصّرف كما جاء في **"العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي: "صَرَفَ الصَّرْفَ، فضل الدّرهم في القيمة وجودة الفضّة، وبيع الذّهب بالفضّة. والتّصريف اشتقاق بعض من بعض. وصَيْرِفيّات الأمور: متصرّفاتها، أي تتقلّب بالنّاس. وتصريف الرّياح: تصرّفها من وجه إلى وجهٍ وحالٍ إلى حالٍ. وصرف الكلمة: إجراؤها بالتّنوين".**[1]

أمّا **ابن فارس في "مقاييس اللّغة"** فينتهي إلى أنّ: **"الصّاد والرّاء والفاء معظم بابه يدلّ على رجع الشّيء، من ذلك صرفت القوم صرفاً وانصرفوا، إذا رجعتهم فرجعوا، والصّريف: اللّبن ساعة يُحلَب وينصرف به. والصّرف في القرآن: التّوبة. ومعنى الصّرف عندنا أنّه شيء صُرِفَ إلى شيء، وصرف الكلام: تزيينه والزّيادة فيه. وإنّما سمّي كذلك لأنّه إذا زُيّنَ صَرَفَ الأسماع إلى استماعه".**[2]

في حين يرى **الجوهري في "الصّحاح": "صَرَفَ: الصّرف التّوبة. يقال: لايُقبل منه صَرْفٌ ولا عدلٌ، فالصّرف: الحيلة. وقال أبو عبيد: صَرْف الحديث: تزيينه بالزّيادة فيه. وصرفت الرّجل عنّي فانصرف. والمتصرّف قد يكون مكاناً وقد يكون مصدراً. وصرفت الصّبيان: قلبتهم".**[3]

---

[1]– كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، مادّة(صرف)، مج2، ص391.

[2]– مقاييس اللّغة: أحمد بن فارس، مادّة (صرف)، ج3، ص342-343.

[3]– الصّحاح: الجوهري، مادّة (صرف)، ص587.

وجاء في **أساس البلاغة**: "**صَرَفَ الله تعالى عنك السّوء، وحفظك من صَرْف الزّمان وصروفه وتصاريفه. وصَرَفَ الدّراهم: باعها بدراهم أو دنانير واصطرفها: اشتراها. وفلان صَرَّاف وصَيْرَف وصيرفي، وهو من الصّيارفة. وفلان صُرِفَ عن عمله: عُزِلَ، وإنّه ليتصّرف: يحتال. وفلان يصطرف لعياله: يكتسب**".[1]

وورد في **لسان العرب**: "**صَرَفَ: الصَّرف: ردُّ الشّيء عن وجهه. صرفه يصرفه صرفاً فانصرف. وصَرَفت الصّبيان: قلبتهم. وصرَّفَ الشّيء أعمله في غير وجهه، كأنّه يصرفه من وجه إلى وجه. والصّرف: التقلّب والحيلة. وقيل: الصّرف: الوزن والعدل والكبل**".[2]

وهو في **القاموس المحيط**: "**الصّرف في الحديث: التّوبة. أو هو الوزن والعدل، ومنه: ﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا﴾**.[3] **أي مايستطيعون أن يصرفوا عن أنفسهم العذاب. وصَرْفَ الحديث أن يُزَاد فيه ويُحَسّ. من الصّرف في الدّراهم. وهو فضل بعضه على بعض في القيمة، وهو من صرفه يصرفه. لأنّه إذا فُضِّلَ صُرِفَ عن أشكاله**".[4]

أمّا الفيّومي في **المصباح المنير**: "**صَرَفتُه عن وجهه صَرْفاً من باب ضربَ. وصرفتُ الأجير والصّبي: خلّيت سبيله، وصرفت المال: أنفقته. والصّرف: فضل الدّرهم في الجودة على الدّرهم، ومنه اشتقاق الصّيرفي وصرّفت الكلام زيّنته**".[5]

بينما نجدها في "**تاج العروس من جواهر القاموس**" للزّبيدي: "**الصّرف في الحديث: التّوبة والعدل والفدية، أو هو النّافلة والفريضة. أو هو الوزن والكيل. والصّرف الحيلة، ومنه قيل: فلان يتصرّف: أي يحتال. وهو مجاز. وقيل: الصّرف: الزّيادة والفضل. وصرف الحديث: من صَرِفَهُ ليبتغي إقبال وجوه النّاس إليه، وهو أن يُزاد فيه ويُحَسّن**".[6]

---

[1]– أساس البلاغة: الزمخشري، مادّة (صرف)، ص353.

[2]– لسان العرب: ابن منظور، مادّة (صرف)، ج8، ص228-229.

[3]– الآية 19، من سورة الفرقان.

[4]– القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مادّة (صرف)، ص827.

[5]– المصباح المنير: الفيّومي، مادّة (صرف)، ص338.

[6]– تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي، مادّة (صرف)، ج24، ص12-13.

من خلال ماتقدّم ذكره، نلاحظ أنّ أغلب السّياقات الّتي وردت فيها كلمة (**صرف**) تدور حول معاني الوزن، والقلب، والزّيادة، والتغيير.

2) الصرف اصطلاحاً

ومن النّاحية الاصطلاحية يعتبر علم الصّرف أحد أعمدة اللّغة العربيّة وأركانها، إلى جانب علم النّحو، وقد ارتبط العلمان ارتباطاً وثيقاً في بداية الدّراسات اللّغوية العربيّة. وهذا ما تميّزت به كتب ومؤلّفات علماء العربيّة الأوائل.

تبعاً لذلك سنشير إلى آراء اللّغويين والمفكّرين العرب القدامى في تحديد مفهوم هذا العلم، ويعتبر **كتاب سيبويه (ت180هـ)** المصدر الأوّل لجميع الدّراسات النّحوية والصّرفية وإن لم يكن مقسّماً أو مبوّباً على النّحو الّذي نراه في كتب المتأخّرين، وفي ذلك يقول: **"هذا باب ما تبنّت العرب من الأسماء والصّفات والأفعال غير المعتلّة، والمعتلّة، وماقيس من المعتلّ الّذي لا يتكلّمون به، ولم يجيء في كلامهم إلاّ من غير بابه وهو الّذي يسمّيه النّحويون: التّصريف والفعل".**[1] يتّضح من هذا النّص بيان سيبويه لقواعد هذا العلم ومسائله الّتي يعنى بدراستها.

وجاء **أبو عثمان المازني (ت247هـ)** بعد سيبويه فجمع في كتابه "**التّصريف**" معظم بحوث الصّرف، ولكنّه لم يعرّفه ولم يُشر إلى معناه، وإنّما بدأ كتابه ببحث الأسماء والأفعال دون أن يكتب مقدّمة يوضّح فيها منهجه، أو معنى التّصريف عنده، وإن كان كتابه قد وسع أكثر موضوعات الصّرف بمعناه العلمي.[2]

ونجد **السّيرافي (ت268هـ)** في شرحه **للكتاب** يقول: **"وأمّا التّصريف، فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب للحروف الّتي رسمنا جوازها حتّى تصير على مثال كلمة أخرى. والفعل تمثيلها بالكلمة ووزنها بها كقوله: ابن لي من (ضَرَبَ) مثل (جُلْجُل)، فوزنا (جُلْجُل) بالفعل وجدناه (فُعْلُل)، فقلنا (ضُرْبُبْ) فتغيّر الصّاد إلى الضمّ وزيادة الباء ونظم الحروف الّتي في (ضربب) على الحركات الّتي فيها هو: التّصريف".**[3]

---

[1]– الكتاب: سيبويه، ج2، ص315.

[2]– أبنية الصّرف في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965م، ص24-25.

[3]– شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2008م، ج5، ص210.

والملاحظ أنّ السّيرافي لم يخرج في تعريف الصّرف عمّا ذكره سيبويه، ولم يكن كلامه إلاّ شرحاً لكلام سيبويه دون زيادة فيه.

ونجد بعدها **ابن جنّي** (**ت392**) الّذي أفرد كتاباً شرح فيه تصريف المازني، فيقول: **"التصريف هو أن تأتي إلى الكلمة الواحدة فتصرّفها على وجوه شتّى، مثال ذلك أن تأتي إلى: (ضَرَبَ) فتبني منه مثل (جَعْفر) فتقول: (ضَرْبَبَ)، ومثل: (قِمْطَرْ) فتقول: (ضِرَبّ)، ومثل: (ضَرُفَ) ضَرُبَ".**[1]

على أنّ **ابن جنّي** قام بوضع كتاب في هذا العلم سمّاه **"التّصريف الملوكي"** أورد فيه تعريفاً للتّصريف فقال : **"معنى قولنا: التّصريف، هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتصرّف فيها بزيادة حرف أو تحريفٍ بضرب من ضروب التّغيير، فذلك هو التصريف فيها والتصريف لها نحو قولك: ضَرَبَ فهذا مثال الماضي، فإذا أردت المضارع، قلت: يَضْرِب، أو اسم الفاعل ضَارِبْ، أو المفعول مَضْرُوب، أو المصدر ضَرْباً، وعلى هذا عامّة التّصريف هو ما أريناك من التلعّب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها وغير ذلك".**[2]

بذلك يصبح التّصريف عند ابن جنّي هو تغيير الكلمة من بناء إلى آخر كالماضي والمضارع واسم الفاعل والمفعول وغيرها من الموضوعات الّتي يبحث فيها هذا العلم.

وإذا ذهبنا إلى **ابن مالك** (**ت672هـ**) وجدناه يعرّف الصّرف بقوله: **"التصريف علم يتعلّق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحّة، وإعلال، وشبه ذلك".**[3]

ويرى **ابن هشام الأنصاري** (**ت761هـ**) بأنّه: **"علم يهتمّ بتغيير في بنية الكلمة سواء أكان لغرض لفظي أو معنوي".**[4]

---

[1]– المنصف: أبو الفتح عثمان بن جني، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط1، 1954م، ج1، ص03.

[2]– التصريف الملوكي: أبو الفتح عثمان بن جنّي، تح: ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1998م، ص7-8.

[3]– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدّين بن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، 1976م، ص290.

[4]– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين بن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التّراث العربي، بيروت-لبنان، ط5، 1966م، ص302.

وعلى هذا الأساس تسنّى للّغويين العرب وضع حدٍّ للصّرف، وكان يراد به العلم الّذي يدرس التغيرات الحاصلة في بنية الكلمة.

وإذا توجّهنا إلى الدّراسات الحديثة والمعاصرة ألفينا الباحثين واللّغويين العرب قد أولوا الصّرف اهتماماً كبيراً من حيث مفهومه، فتناولها **مصطفى الغلاييني** بقوله: **"الصّرف علمٌ بأصول تُعرف بها صيغ الكلمات العربيّة وأحوالها الّتي ليست بإعرابٍ ولا بناءٍ، فهو علمٌ يبحث عن الكلم من حيث مايعرض له من تصريف وإعلال وإدغام وإبدال، وبه يعرف مايجب أن تكون عليه بنية الكلمة قبل انتظامها في الجملة".**[1]

يبيّن هذا القول بوضوحٍ أنّ موضوع علم الصّرف هو بنية الكلمة وما يطرأ عليها من تغييرات.

أمّا **علي كشرود** فعرّفه بقوله: **"هو العلم الّذي تعرف به كيفية صياغة الأبنية العربيّة، وأحوال هذه الأبنية، وهيأتها الّتي ليست إعراباً ولابناءً، أي بعبارة أخرى، هو علم يبحث في صيغ الكلمات أو في انتقالها من بنية إلى أخرى أو من صورة إلى أخرى. والمقصود بالبنية هو: هيئة الكلمة الّتي تنتظم وفق قالب معيّن لغرض معنويّ أو لفظيّ، فترتسم معالمها المميّزة لها من حركة وسكون، وعدد حروف وترتيب خاصّ بها".**[2]

فقد قدّم علي كشرود مفهوماً واضحاً للمقصود من البنية باعتبارها الهيئة الّتي تتشكّل وفق قالب يؤدّي معنى معيّناً.

ويعرّفه **محمّد فاضل السامرّائي** بقوله: **"هو التّغيير الّذي يتناول صيغة الكلمة وبنيتها لإظهار مافي حروفها من أصالة أو زيادة، أو صحّة وإعلال وغير ذلك".**[3]

ويذهب **جمال عبد العزيز** إلى أنّ: **"الصّرف علم يبحث في أبنية الكلمة العربيّة وصيغتها، وبيان مافي حروفها من أصالة وزيادة أو حذف، أو صحة أو إعلال أو إبدال،**

---

[1]– جامع الدّروس العربية: مصطفى الغلاييني، ص10.

[2]– أحكام الصرف في اللغة العربية: علي كشرود، دار القصبة للنشر، الجزائر، د.ط، 2003م، ص10.

[3]– الصرف العربي أحكام ومعان: محمد فاضل السامرّائي، دار ابن كثير، بيروت–لبنان، ط1، 2013م، ص09.

ويسمّى التّصريف، وهذا المصطلح أدقّ من الصّرف، لكنّهم اختاروا الصّرف ليشاكل النّحو في وزنه على ثلاثة أحرف ساكن الوسط".[1]

نلاحظ من خلال هذا القول، أنّ جمال عبد العزيز ذهب إلى نفس تعريف علي كشرود، إلاّ أنّه يفضّل استخدام مصطلح التّصريف على الصّرف باعتباره أدقّ في المعنى.

أمّا **عبد الهادي الفضلي** فيراه: **"يتوفّر على تبيان كيفيّة تأليف الكلمة المفردة بتبيان وزنها وعدد حروفها وحركاتها وترتيبها، وما يعرض لذلك من تغيير أو حذف، ومافي حروف الكلمة من أصالة وزيادة".**[2]

ومن خلال ما تقدّم ذكره، نلاحظ اتّفاق معظم اللّغويين المحدثين العرب على مفهوم واحد للصّرف، وهو العلم الّذي يُعنى ببنية الكلمة وما يلحقها من تغييرات كالزّيادة والحذف والإعلال والإبدال وغيرها من الظّواهر الأخرى.

3) نشأة الصرف

كما هو معلوم أنّ الصّرف لم يكن علماً قائماً بذاته أوّل الأمر، وإنّما كانت الدّراسة الصّرفية ضمن الدّراسات النّحوية، لأنّ علوم اللّغة العربيّة لم تنفصل في بادىء أمرها، ولم تتعدّد أصولها وأبوابها. وبعد أن نشطت حياة التّأليف، والحركة العلمية عند العرب، اتّجهت الدّراسات نحو التّخصص، فأخذت علوم العربيّة ينفصل بعضها عن الآخر، ويستقلّ عن غيره، فنشأت الدّراسة النّحوية الصّرفة، والدّراسة الصّرفية البحتة على مرّ الأزمان.

وقد اختلف الباحثون قديماً في الحديث عن نشأة هذا العلم وبداياته الأولى، وحول الحديث عمّن وضع أصوله، وبوّب أبوابه، وأخرج للنّاس تأليفاً يتناول ترتيب موضوعاته وصياغاتها على النّسق الّذي انتهى إليه اليوم. وقد وردت ثلاث روايات في تأريخ نشأة الصّرف.

---

[1]– قواعد الصّرف: جمال عبد العزيز، معهد العلوم الشرعية، عمان، ط4، 2012م، ص07.

[2]– مختصر الصّرف: عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت–لبنان، د.ط، د.ت، ص07.

*** الرّواية الأولى:**

وخبرها مثبت عند **السّيوطي**، فقد ذكر أنّ واضع علم الصّرف هو "**معاذ الهرّاء**". فذكر هذا في **الاقتراح** وساقه على صورة الإجماع، فقال: "**واتّفقوا على أنّ معاذ الهرّاء أوّل من وضع التّصريف**".[1]

وكرّر **السّيوطي** حديثه هذا في ثنايا التّرجمة **لمعاذ**، فقال: "**ومن هنا لمحت أنّ أوّل من وضع التّصريف معاذ هذا**".[2]

وقال في **المزهر**: "**وقيل إنّ كلّ مافي كتاب سيبويه إنّما عنى به الرؤاسي هذا، وكتابه يقال له: الفيصل، وكان له عمّ يقال له معاذ بن مسلم الهرّاء، وهو نحويّ مشهور، وهو أوّل من وضع التّصريف**".[3]

ومعاذ الهرّاء كان شيعيّاً، وكان من أعيان النّحاة، وقد أخذ عنه **أبو الحسن الكسائي** وغيره، وصنّف كتباً في النّحو، وروى الحديث، وكان يبيع الثّياب الهرويّة ولذلك قيل له الهرّاء. مات ببغداد سنة سبعٍ وثمانين ومئة. وقيل: سنة تسعين، وهذا الخبر الّذي ألحّ عليه السّيوطي، وكرّره مرّة بعد أخرى في أصوله الّتي تركها لنا، يفضي أنّ هذا العلم قد بدأ التّأليف فيه في منتصف القرن الثّاني على وجه التّقريب لا الحصر.

وهذه الرّواية عن السّيوطي وما ذكره فيها عن معاذ الهرّاء فلا تقوم بها حجّة؛ فإنّ معاذاً تكلّم في بعض مسائل الصّرف ممّا سمّي فيما بعد بمسائل التمرين في هذا العلم.[4]

*** الرّواية الثّانية:**

والرّواية الثّانية في أوّلية وضع علم الصّرف ذكرها **أبو عبد الله الكافجي (ت879هـ)**؛ وكان إماماً في الكلام وأصول اللّغة، والنّحو، والتّصريف، والمعاني، ونقلها عنه تلميذه السّيوطي؛ فقد نقل التّلميذ عن شيخه أنّه ذكر في شرح القواعد أنّ أوّل من وضع الصّرف

---

[1]– الاقتراح في أصول النّحو: جلال الدين السيوطي، ص74.

[2]– بغية الوعاة: السيوطي، ج2، ص290-291.

[3]– المزهر في علوم اللّغة: جلال الدين السّيوطي، ج2، ص400.

[4]– المستقصى في علم التّصريف: عبد اللّطيف محمّد الخطيب، دار العروبة، الكويت، ط1، 2003م، ص12.

"**معاذ بن جبل**". قال **السّيوطي** بعد هذا الخبر: "**وهو خطأ بلا شكّ، وقد سألته عنه فلم يجبني بشيء**".[1]

ومعاذ بن جبل هو **ابن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي**، وهو صحابيّ جليل، ومن أعلم النّاس بالحلال والحرام، وهو أحد الستّة الّذين جمعوا القرآن في عهد النّبي –صلّى الله عليه وسلّم– وتوفّي سنة 18.

وهذه الرّواية الّتي نقلها السّيوطي عن شيخه الكافيجي، الّتي تعزو وضع هذا العلم إلى معاذ بن جبل فلا أصل لها، ولم يذكرها غير الكافيجي، ولم ينقلها عنه غير السّيوطي، وإذاً كان الكافيجي قد توفّي في القرن التّاسع فأين كان الّذين سبقوه من هذا الخبر؟ على أنّ السّيوطي – رحمه الله– قطع ببطلان هذه الرّواية عند شيخه، وأنهى أمر هذا الخبر، وزاد على ذلك أنّه سأل شيخه فلم يجبه بشيء، فأيقن أنّها رواية لايؤخذ بها ولا يعوّل عليها.[2]

*** الرّواية الثّالثة:**

وتعزو الرّواية الثّالثة وضعَ هذا العلم إلى عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد ذكر هذا الشّيخ **الحملاوي** رحمه الله فقال: "**وواضعه معاذ بن مسلم الهرّاء –بتشديد الرّاء–، وقيل: سيّدنا علي كرّم الله وجهه**".[3]

ونقلت مثل هذا الخبر **خديجة الحديثي**، فقالت: "**وكلّ ماذكرته الرّوايات، أنّ أوّل من تكلّم في الصّرف الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ فهو أوّل من فطن إلى الخطأ في أبنية الكلمة وهيئاتها عند بعض المتكلّمين، فوضع في البناء باباً أو بابين هما أساس علم الصّرف**".[4]

وهذه أهمّ الرّوايات الّتي وردت في نشأة علم الصّرف؛ فقد نشأ هذا العلم في ثنايا أبواب النّحو ومسائله، إذ لم تكن هناك حدود فاصلة بين هذين العلمين، ومضى زمن غير قصير قبل أن يتمايز هذان العلمان، حيث كان علم الصّرف متسرّباً في ثنايا النّحو.

---

[1]– بغية الوعاة: السّيوطي، ص290-291.

[2]– المستقصى في علم التّصريف: عبد اللّطيف محمد الخطيب، ص12-13.

[3]– شذا العرف في فنّ الصّرف: أحمد الحملاوي، ص19.

[4]– أبنية الصّرف في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي، ص28.

4) أقسام الصرف ومادّته

وتجدر الإشارة إلى أنّ علم الصّرف ينقسم إلى قسمين هما:

* القسم الأول يتناول مايطرأ على بنية الكلمة من تغييرات مختلفة لضروب من المعاني؛ كأنّ تغيّر صورة المصدر، مثلاً إلى: الفعل الماضي، أو المضارع، أو الأمر، أو إلى اسم الفاعل، أو إلى أيّ صيغة أخرى تحمل دلالة جديدة، كالمشتقات بأنواعها، والتّصغير، والنّسب، وجموع التّكسير.
* والقسم الثاني يتناول ما يطرأ على بنية الكلمة من تغييرات لاتكون دالّة على معانٍ جديدة كما في القسم الأوّل، بل يتناول تلك التغيرات الّتي تتعلّق بعلاقات الأصوات داخل البنية مع بعضها البعض.[1]

وعلى هذا فالقسم الأوّل تتمثّل فيه الأبنية بأنواعها المختلفة، من أفعال، وأسماء، ومشتقّات، وجموع. وتتمثّل في القسم الثّاني الأحوال الطّارئة الّتي تطرأ على بنية الكلمة؛ فتحوّلها من البناء الأصل إلى بناء آخر تتطلّبه الأحوال الطّارئة.

أمّا مادّة علم الصّرف فأمران:

* الأسماء المتمكّنة: ونعني بها الأسماء المعربة غير المبنية أصالة، لأنّ الأسماء المبنية لا يأتي فيها التّغيير والتّحويل للزومها صيغة واحدة.
* الأفعال المتصرّفة
* أمّا الحروف فلا يُعنى بها الصّرفي؛ لأنّها أوغل لزوماً من جامد الأفعال ومبني الأسماء، فليست هي والأسماء المبنية والأفعال الجامدة موضع اهتمام الصّرفي.[2]

بذلك يمكن القول بأنّ الصّرف يمثّل في النّظرية اللّغوية العربيّة الكلاسيكية ركناً أساسياً ومشتركاً لمكوّنات النّظام اللّغوي: الأصوات، والنّحو، والتّركيب، والمعجم، والدّلالة. وعلى الرّغم من أنّ الصّرف يعدّ من صميم المباحث اللّغوية، إلاّ أنّه لم يحظ بما حظي به الدّرس النّحوي، وتعود أسباب هذا العزوف إلى كون علم الصرف، علمٌ صعب المسلك دقيق المأخذ،

[1]– المغني في علم الصّرف: عبد الحميد السيّد، دار صفاء، عمان ط1، 2009م، ص15-16.

[2]– المرجع نفسه: ص15-16.

وكذلك عزوف اللّسانيين وعلماء اللّغة الوصفيين عن درس الكلمة وأبنيتها باعتبار أنّ الكلمة مقولة ملتبسة لاتصلح أساساً للبحث اللّغوي. وقد أفصح **مارتيني** عن ذلك بقوله: **"بما أنّ الكلمة وحدة غير محتفظ بها في اللّسانيات العامّة، بوصفها وحدة ضرورية بين المونيم، أصغر دليل، والجملة أصغر سلسلة كلامية كفيلة بالتّمثيل لجمل البنية التّركيبية في اللّغة، فلا مجال لمعالجة تركيب المونيمات داخل الكلمة في استقلالية عن معالجة تركيب الكلمات في الجملة".**[1]

وعليه فقد تمّ استبعاد الكلمة من المقولات اللّسانية وترتّب عن ذلك إهمال للجانب الصّرفي، وبقي الأمر كذلك إلى أن أعاد **تشومسكي** الاعتبار إلى البحث في البنيات الكلامية كونها البنيات الّتي تشكّل البنيات المركبية. وذلك في ضوء الحاجة إلى حصر ما يدعى في النّظرية الفونولوجية بالمركبات الفنولوجية، مجال العمليّات الفونولوجية، وتسمّى هذه القواعد الّتي تمثّل على مستوى وسيط بين التّركيب والفونولوجية بقواعد التّعديل في ضوء نظريّة تشومسكي في القواعد الكونية.

بذلك يتّضح بأنّ الدّرس الصّرفي الحديث، وهو فرع من فروع اللّسانيات اللّغوية، ومستوى من مستويات التّحليل اللّغوي، يُعنى بتناول بنية الكلمة، ويقابل هذا المصطلح العربي مصطلح المورفولجيا في الدّرس الغربي؛ وهو مصطلح يشير عادةً إلى دراسة الوحدات الصرفية أي المورفيمات، دون أن يتطرّق إلى مسائل التّركيب النّحوي.

ويمكن القول بأنّ المستوى الصّرفي وهو ثاني المستويات في التّحليل اللّساني، وقد اهتمّ به علماء العربيّة في القديم والحديث، ذلك أنّه يبحث في بنية الكلمة وهيأتها، ومشتقّات اللّغة وصيغها، وما يطرأ عليها من تغيير، لفظي ومعنوي، وما تتعرّض له من زيادة وحذف، وإبدال وإعلال، وإدغام، وتقديم وتأخير، فضلاً عن الميزان الصّرفي والاشتقاق بأنواعه.[2]

---

[1]– تعالق المستوى الصرفي بمستويات اللّغة الأخرى ودوره في تبيان الدّلالة في تعليم العربيّة للناطقين بغيرها: خالد حسين أبو عشة، الاستثمار في اللّغة العربية ومستقبلها الوطني والعربي والدولي، المؤتمر الدّولي للّغة العربية، دبي–الإمارات، 2014م، ص04.

[2]– اللغة العربية مستوياتها وتطبيقاتها: محسن علي عطية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، د.ط، 2009م، ص15-27.

فالمستوى الصّرفي يدرس التّغييرات الّتي تطرأ على صيغ الكلمات، فتحدث معنى جديداً وقد تكون الوحدة الصّرفية حركة واحدة، كالضّمة أو الفتحة، أو الكسرة، أو النّون، وقد تكون حرفاً أو أكثر، فاللّفظة (ضَرَبَ) أفادت الضّرب في الزّمن الماضي. ولو غيرنا الفتحة بضمّة ثمّ كسرنا الوسط لأصبحت (ضُرِبَ)، ونتج معنى آخر هو الضّرب من مجهول في زمن الماضي، وكلّ وحدة صوتية ذات معنى زيدت على الجذر تسمّى (**Morphem**) أي وحدة صرفية.[1]

ولو أخذنا أمثلة أخرى مثل كلمة (علم)، وهي أصغر وحدة صرفية وأصل مجرّد يمكن تعديته؛ أي تحويله إلى فعلٍ متعدٍّ، مثل: (**علَّمَ**)، ويمكن أن تتحوّل إلى معلم، وعالم، ومعلّمة. وتتحوّل هذه الكلمات إلى معلمين، وعلماء، ومعلمات، لتدلّ على جمع مذكّر سالم، وجمع تكسير، وجمع مؤنث سالم، وهذه الكلمات تحوّلت إلى جمع بسبب الزّيادات، فمثلاً: كلمة معلمة تتحوّل على جمع بزيادة صوتين هما الألف والتاء في وحدة صرفية واحدة أضيفت لتدلّ كلمة معلمة على جمع مؤنّث سالم. وكلّ تغيير تجريه على كلمة علم أو غيرها من الكلمات يسمّى هذا التغيير صرفياً (**morphological change**)، وكلّ زيادة زدناها على هذه الكلمة أو غيرها ذات معنى تسمّى (**morphem**). والزّيادة قد تكون في بداية الكلمة، وتسمّى السّوابق وهي الأحرف أو الحركات الّتي تسبق الحرف الأوّل من جذر الكلمة، وقد تكون داخل الكلمة فتسمّى الدّواخل وهي الأحرف والحركات الّتي تدخل على الحرف الأوّل من جذر الكلمة وما بعده وقبل الحرف الأخير، وقد تكون آخر الكلمة ويسمّى اللّواحق وهي تشمل حركات الحرف الأخير، والحروف، والحركات، الّتي تدخل على الكلمة بعد الحرف الأخير من جذر الكلمة.[2]

من خلال ما تقدّم يمكن القول بأنّ النّظام الصّرفي يتكوّن من ثلاث دعائم يمكن التّفرقة من خلالها بين الكلمات في اللّغة، وهي:

---

[1]– اللغة العربية مستوياتها وأداؤها الوظيفي وقضاياها: سلمي بركات، دار البداية، عمان–الأردن، ط1، 2009م، ص15.

[2]– المرجع نفسه: ص16.

أ. دعامة المعنى الصّرفي المنبثق عن تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وإفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث، وتعريف وتنكير.

ب. دعامة بنائية ترتبط بالصّيغ الصّرفية المتنوّعة، وبالسّوابق واللّواحق.

ج. دعامة العلاقات العضوية بين الكلمات من جهة تشابهها في الوزن، أو من جهة اختلافها في المعنى.[1]

ومن هذا نستطيع أن نقول أنّ علم الصّرف يدرس الكلمة للكشف عن معناها، ودلالتها، والصّيغة الصّرفية لكلمة ما تعني الهيئة الّتي ركبت فيها حروف الكلمة الأصلية والزّائدة، والبناء الّذي جمعت فيه أو القالب الّذي صبّت فيه هذه الحروف، وهو الّذي يعطي للكلمة صورتها وشكلها.

واهتمّ اللّغويون القدماء بالنّظام الصّرفي للّغة العربيّة، وهذا لمعرفة الأحكام والضّوابط الّتي تخضع لها بنية الكلمة وهيئتها، فأوجدوا ما يسمّى بالميزان الصّرفي الّذي يعتبر من أحسن مقاييس ضبط اللّغات.

لكلّ أهل صناعة معيار يقابلون به ما يعرض عليهم ممّا يدخل في صناعتهم، فللصّائغ ميزان يعرف به صحّة البضاعة من زيفها، وللبائع ميزان يعرف به زيادة البضاعة من نقصانها. ولما كان نظر علماء التّصريف إلى الكلمة من جهة هذه الحروف وضبطها على أيّة صورة كانت، هذا ما اضطرّهم إلى اتّخاذ معيار من الحروف سمّوه بالميزان.

ويذكر الصّرفيون أنّ صناعة التّصريف شبيهة بالصّياغة، فالصّائغ يصوغ من الأصل الواحد أشياء مختلفة، والصّرفي يحوّل المادّة الواحدة إلى صور مختلفة، لذلك احتاج الصّرفي في عمله إلى ميزان يعرف به عدد حروف الكلمة وترتيبها، وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات، وما طرأ عليها من تغيير، كما احتاج الصّائغ إلى الميزان ليعرف به مقدار ما يصوغه.[2]

[1]– اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، ص35.

[2]– أبنية الصرف في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي، ص87.

الميزان الصّرفي مقياس وضعه علماء العرب لمعرفة أحوال بنية الكلمة، وهو من أحسن ماعُرف من مقاييس في ضبط اللّغات، ويسمّى الوزن في الكتب القديمة أحياناً مثالاً؛ فالمثل هي الأوزان.[1]

وقد تبيّن بالبحث والاستقصاء أنّ أغلب الكلمات العربيّة تتكوّن من ثلاثة أحرف، لهذا عدّ الصّرفيون أنّ أصول الكلمات ثلاثة، وجعلوا الميزان الصرفي مكوّناً من ثلاثة أحرف أيضاً هي (ف ع ل)، وجعلوا (الفاء) تقابل الحرف الأوّل، و(العين) تقابل الحرف الثّاني، و(اللاّم) تقابل الحرف الثّالث من كلّ كلمة ثلاثية الأصول، بحيث تكون الأحرف الثلاثة مصوّرة بصورة الكلمة المزونة من حيث: الحركات، والسّكنات، وعدد الحروف، وترتيبها وعلى هذا تكون الكلمات مثلاً على الوزن المؤشر إزاءها: **نصر=فَعَلَ، فَرَحَ=فَعَلَ، كَرُمَ=فَعَلَ، قُتِلَ=فُعِلَ، كُتُبٌ=فُعُلٌ، بِئْرٌ=فِعْلٌ.**

وهكذا نجد أنّ كلّ حرف في اللّفظ له ما يقابله في الميزان، ولذلك نطق على الحرف الأوّل من اللّفظ: فاء الكلمة، وعلى الثّاني: عين الكلمة، وعلى الثّالث: لام الكلمة.[2]

ويتساءل بعض علماء الصّرف عن السّبب الدّاعي لاختيار الأصول (فعل) على وجه التّحديد دون غيرها من الألفاظ الأخرى لوزن الكلمات. ويجيب **ابن يعيش** عن مثل هذا السّؤال بقوله: **"لأنّهم لمّا أرادوا أن يصوغوا مثالاً يكون كالميزان، لمعرفة الأصل من الزّائد، جعلوا ذلك لفظ الفعل، لعمومه وشموله كلّ فعل، علاجاً كان أو غير علاج غريزةً كان أو غير غريزةٍ".**[3]

ويرى **الاستراباذي** من ناحيته أنّ: **"تركيب (فعل) مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتّصلة به، إذ الضّرب فعل وكذا القَتْل، والنّوم، فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتّصلة بها في هيئتها اللّفظية ممّا تشترك أيضاً في معناه".**[4]

---

[1]– التطبيق الصرفي: عبده الراجحي، ص10.

[2]– الصرف الوافي دراسات وصفية تطبيقية: هادي نهر، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، ط1، 2017م، ص17.

[3]– شرح الملوكي في التصريف: ابن يعيش، تح: فخر الدين قباوة، المكتبة العربيّة بحلب، ط1، 1973م، ص115–116.

[4]– شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي، ج1، ص13.

أمّا **ابن عصفور** فيرى: **"أنّ في الأمر كنية وهو الفعل، ويقول: ألا ترى أنّ القائل يقول لك: هل ضربت زيداً؟ فتقول: فَعَلْتُ، وتكنّي بقولك فعلتُ عن الضّربِ".**[1]

وذهب **أبو العلاء المعرّي** إلى القول: **"ولم يحتاجوا في الثلاثية إلى غيرهنّ فلمّا جازوا الثلثة رأوا أن يكرروا اللاّم وكانوا في تكريرها مضطرين وذلك اصطلاح وقع بين أهل القياس لأنّهم إذا قالوا وزن جملٍ فعلٌ ووزن جذع فِعل لم يحتاجوا إلى غير الحروف الثلاثة فإذا وزنوا جعفراً ونحوه ضاقت الثلاثة أنّ تسعه فلزمهم أن يجيئوا بحرف رابع فكرهوا أن يجعلوه فاءً من الفعل أو عيناً فيجيئوا ببناء مستنكر فأضافوا إلى اللاّم مثلها لأنّه قد ورد مثل ذلك في الملحقة من الأسماء والأفعال كقولهم قردٌ وشملٌ في مشيته".**[2]

يقصد بقوله هذا أنّ جمهور اللّغويين لما اصطلحوا على وضع الميزان الصرفي، وهو على ثلاثة أحرف (فعل)، احتاجوا لزيادة حرف أو أكثر حتّى يتحقّق وزن بعض الأبنية الّتي يزيد عددها عن ثلاث على وجه صحيح، فاضطرّهم ذلك لزيادة حرف يُقوّم هذه الزّيادة، وتمّ لهم ذلك بأن زادوا حرفاً مشابهاً للام الفعل لا فاءه؛ لاستثقالهم إيّاها، وبهذا تمّ لهم ماأرادوا.

ويمكن القول بأنّ علماء العربيّة اختاروا (فعل) دون غيرها من الألفاظ لتكون ميزاناً صرفياً لأسباب نوردها فيما يلي:

1. الكلمات الثلاثية الأصول أكثر استعمالاً من غيرها في الكلام، ولأنّهم لو جعلوه رباعياً أو خماسياً لاضطرّوا إلى حذف حرف أو اثنين عند وزن كلمة رباعية أو ثلاثية.
2. جعلوا (**فعل**) ميزاناً لهم، لأنّ مخارج الحروف ثلاثة هي: **الحلق، واللّسان، والشّفتان،** فأخذوا **الفاء** من **الشّفة، والعين** من **الحلق، واللاّم** من **اللّسان.**
3. يعتبر الفعل أعمّ الأحداث؛ إذ يصدق على كلّ حدث أنّه فعل، وقد سمّوا لذلك الحرف المقابل للفاء، وهو الحرف الأوّل من الكلمة المجرّدة: (**فاء الكلمة**)، والحرف المقابل للعين: (**عين الكلمة**)، والحرف المقابل للام: (**لام الكلمة**)، والتزموا في الميزان أن تقابل

[1]– الممتع في التّصريف: ابن عصفور، ج1، ص311.

[2]– رسالة الملائكة: أبو العلاء المعري، ص58-59.

أحرفه بالحركات والسّكنات الّتي جاءت عليها أحرف الكلمة الموزونة نفسها، ويتشكّل بالشّكل الّذي عليه هذه الكلمة من تقديم أو تأخير، أو حذف أو غير ذلك.

4.سميت فعل، وما تغير منها تبعاً للكلمة، وزناً أو زنة؛ فلأنّ لفظ (**فعل**) صيغ لبيان الهيئة المشتركة أو الوزن المشترك بين الكلمات بالصّفة الّتي يقال لها الوزن.[1]

فلمّا كان المراد من صوغ (**فعل**) الموزون به مجرّد الوزن سمّيت (**وزناً**) و(**زنة**)، وإنّما اختير لفظ (**فعل**) لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ، لأنّ القصد من الوزن معرفة الأصول والزّوائد والتغيّرات الّتي تحدث في الكلمة، وذلك إنّما يكون في الفعل وما جرى عليه من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، ونحوها، فأمّا الاسم الجامد كرجل وفرس فشأنه الثّبات والجمود.[2]

بعد عرضنا الصّرف هو التّغيير، وهو مايطرأ على بنية الكلمة من تحوّلات، وهذه التّحولات يصحبها تغيّر في المعنى، وذلك كالمصدريّة، والفاعليّة، والمفعوليّة، والمضارعة. ولايقبل التّصريف من الأسماء والأفعال إلاّ ماكان مبنيّاً على ثلاثة أحرف أو أكثر، وما قلّ عن ذلك فلا دخل للتّصريف فيه إلاّ أن يكون محذوفاً منه. وبذلك تكون الأصول عند علماء الصّرف ثلاثيّة، ورباعيّة، وخماسيّة.

والمعرّي الّذي نحن بصدد دراسة أبواب هذا العلم لديه، نلاحظ أنّه مهتمٌّ في رسالته الغفران بعرض القضايا الصّرفية الّتي تندرج ضمن الميزان الصّرفي والّذي سنقدّم له في المبحث التّالي.

---

[1]– أبنية الصرف في كتاب سيبويه: خديجة الحديثة، ص88.

[2]– المرجع نفسه: ص89.

ثانياً: القضايا الصّرفية في رسالة الغفران.

قدّم العرّي جهداً طيّباً في الدّرس الصّرفي، من خلال إجابته على جملة المسائل الصّرفية الّتي طرحت عليه. وفيما يلي عرض لأهمّ القضايا الصّرفية الّتي عالجها أبو العلاء من خلال رسالة الغفران.

1) الجمع

الجمع لغةً كما ذكر **ابن منظور** هو: **"جمع الشّيء عن تفرقة يجمعه جمعاً جمّعه وأجمعه فاجتمع واجدمع، وهي مضارعة، وكذلك تجمّع واستجمع. والمجموع: الّذي جُمع من ههنا وههنا وإن لم يجعل كالشّيء الواحد. واستجمع السّيل: اجتمع من كلّ موضع. وجمعت الشّيء إذا جئت به من ههنا وههنا. والجمع: اسم لجماعة النّاس. والجمع: مصدر قولك: جمعت الشّيء. والجمع: المجتمعون، وجمعه جُموع".**[1]

وفي **تاج العروس**: **"الجمْعُ، كالمنع: تأليف المتفرّق. والجمعُ: جماعة النّاس، ج: جُمُوعٌ، كبرقٍ، وبُروقٍ. وفي الصّحاح: الجمع قد يكون مصدراً، وقد يكون اسماً لجماعة النّاس. والجمع: لَبَنُ كلّ مصرورة، والفُواقُ: لبن كلِّ باهلةٍ".**[2]

وذهب **الرّاغب الأصفهاني** إلى أنّ: **"الجمع ضمّ الشّيء بتقريب بعضه من بعض، يقال جمعته فاجتمع".**[3]

وفي الاصطلاح الجمع هو الاسم الدّال على أكثر من اثنين. وعرّفه **ابن يعيش** بقوله: **"هو ضمّك الشّيء إلى أكثر منه؛ لتعبّر عن الجميع بلفظ واحد طلباً للاختصار".**[4]

---

[1]– لسان العرب: ابن منظور، مادّة (جمع)، ج8، ص53.

[2]– تاج العروس: الزبيدي، مادّة (جمع)، ج20، ص451-452.

[3]– المفردات في غريب القرآن: الرّاغب الأصفهاني، مكتبة نزار مصطفى الباز، د.ط، د.ت، مادّة (جمع)، ج1، ص125-126.

[4]– التهذيب الوسيط في النّحو: ابن يعيش الصنعاني، تح: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م، ص309.

وكما هو معلوم أنّ الجمع في اللّغة العربية نوعان: **جمعُ سلامةٍ، وجمع تكسير**؛ أمّا **الأوّل** فسمّي **جمع سلامةٍ** لأنّ المفرد فيه يحافظ على عدد أحرفه، وبنائه ويلحق به حرفان هما: **الألف، والتّاء في المؤنّث، والواو والنون، أو الياء والنون، في المذكّر**.

أمّا **النّوع الثّاني** فيتغيّر فيه بناء المفرد، فيزيد أو ينقص، أو تختلف الحركات، كما يتّضح في الأمثلة الآتية: (**صدر–صدور**)، (**علم–أعلام**)، (**مسجد–مساجد**)، ففي كلّ جمعٍ زاد حرف أو غير حرف في الجمع، أمّا (**زمرة–زمر**)، (**صحيفة–صحف**)، (**عندليب–عنادل**)، فقد نقصت أوزان الجمع فيها عن أوزان المفرد، أمّا تغيّر الحركات فيتّضح في جمع (**أسد**)، على (**أُسْدٍ**). [1]

وقد اتّخذ التّعبير عن مفهوم الجمع في السلم التاريخي أساليب متنوّعة يمكن حصرها في ثلاث وسائل:

* **الوسيلة الأولى**: أنماط لغوية تدلّ على عناصر في الحياة تدلّ على الجمعيّة، لم يتصرّف الإنسان في تغيير بنيتها، بعضها متداخل يمكن فرزه، مثل: **خبز، تمر، شجر**، وبعضها متداخل لايمكن فرزه، مثل: **ماء، هواء، ريح**.
* **الوسيلة الثانية**: اعتماد وسائط صرفية إضافية، تتمثّل في عمليّة الإلصاق بلاحقة (**ات**) لجمع المؤنّث ولاحقة (**ون**) أو (**ي ن**) لجمع المذكّر. ربّما كانتا لمطلق الجمع، ثمّ استقلّت كلّ واحدةٍ منهما لجنس من الأجناس ثمّ عادت لاحقة (**ات**) لجمع كثيرٍ من المفردات، بعضها مذكّر، وكثير منها مونّث، كما في: **بيوتات، رجالات**.
* **الوسيلة الثالثة**: التفجير الاشتقاقي الدّاخلي، مع المحافظة على الجذر الأساسي للمفرد. [2]

في السّلم التّاريخي، يفترض أن تكون فكرة التّفجير الدّاخلي المتمثّلة في جمع التّكسير أسبق وجوداً من فكرة الجمعية باللّواحق، لسبب بسيط، وهو أنّ آليتها بسيطة لاتعدو

[1]– المغني الجديد في علم الصّرف: محمد خير حلواني، دار الشّرق العربي، بيروت–لبنان، د.ط، د.ت، ص395.

[2]– جمع التكسير بين القاعدة والمثال: محمد أمين الروابدة، حوليات آداب عين شمس، مج36، أكتوبر–ديسمبر، 2008م، ص69.

أن تكون تغييرات في بنية الكلمة ليصار بها إلى الجمع، يقول **إبراهيم السامرّائي**: **"ونستطيع أن نقول إنّ جموع التّكسير سبقت الجموع الصّحيحة في اللّغة العربيّة، ذلك أنّ البحث المقارن في اللّغات السّامية الأخرى يدلّنا على هذا فقد احتفظت العبريّة بعدّة كلمات جمعاً يشبه ماندعوه بصيغة منتهى الجموع".**[1]

بذلك يتّضح بأنّ الجموع في العربيّة على نوعين: **جمع سالم، وجمع تكسير**. وجمع التّكسير له حضورٌ قويٌّ في رسالة الغفران، لذلك سنخصّه بالدّراسة والبحث.

ظاهرة جمع التّكسير ليست ظاهرة عرضيّة أو هامشيّة أو نادرة في العربيّة، وإنّما هي ظاهرة ذات أصالة فيها، تظهر من خلال عدّة جوانب بارزة جعلت منها خصيصة رئيسة من خصائصها. وهذه الجوانب مجتمعة تشكّل أبرز سمات جمع التّكسير وخصائصه اللّغوية.

وتركّز كتب اللّغة في تعريف جمع التّكسير على خاصية البناء، وما يعتري المفرد من تغيّر حتمي عند إرادة الجمع، ففي حين أنّ جمع التّصحيح بشقّيه هو سلامة المفرد من التغيّر في بنائه مع الاعتماد على إضافة لاحقة محدّدة، كما فعل في التثنية نجد أنّ جمع التّكسير تغيّر في بناء المفرد بالزّيادة أو النّقص أو بهما معاً.

والتغيّر الّذي يصيب المفرد عند إرادة الجمع هو السبب في تسميته تكسيراً، فكأنّه قد أصابه الكسر عند نقله من صيغة المفرد الّتي هو عليها إلى صيغة الجمع الجديدة.[2]

وأقدم تعريف لجمع التّكسير قدّمه **ابن جنّي**؛ فقد قال: **"هو كلّ جمع تغيّر فيه نظم الواحد وبناؤه ويكون لمن يعقل ولما لا يعقل، وإعرابه جار على آخره كما يجري على الواحد الصحيح تقول هذه دور وقصور، ورأيت دوراً وقصوراً، ومررت بدور وقصور".**[3]

ويقول فيه **ابن السّراج**: **"هذا الجمع يسمّى مكسراً؛ لأنّ بناء الواحد فيه قد غيِّر عمّا كان عليه، فكأنّه قد كُسر؛ لأنّ كسر كلّ شيء تغييره عمّا كان عليه".**[4]

---

[1]– فقه اللّغة المقارن: إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط3، 1983م، ص97.

[2]– جمع التكسير بين القاعدة والمثال: محمد أمين الروابدة، ص70.

[3]– اللّمع في العربية: ابن جنّي، تح: حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب، ط1، 1979م، ص107.

[4]– الأصول في النحو: ابن السراج، ج2، ص429.

ويقول **ابن يعيش: "وإنّما قيل له مكسّر لتغيّر بنيته عمّا كان عليها واحده، فكأنّك فككت بناء واحده، وبنيته للجمع بناء ثانيا. وهذا التغيير يكون تارة بزيادة، وتارة بتغيير بنية الواحد من غير زيادة ولا نقص في الحروف".**[1]

بذلك يتّضح بأنّ جمع التكسير هو ما يدلّ على ثلاثة فأكثر، وله مفرد يشاركه في معناه وأصوله، مع تغيّر يطرأ على صيغته عند الجمع، نحو: **كتُبٌ، علماء، أنفس،** جمع: **كتاب، عالم، نفس.**[2]

وقد قسّم النّحاة جموع التكسير إلى قسمين: **جموع قلّة، وجموع كثرة،** ثمّ اختلفوا في دلالتهما؛ فقيل: إنّهما يختلفان مبدأ وغاية، فمدلول جمع القلّة بطريق الحقيقة ثلاثة إلى عشرة، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة مافوق العشرة إلى ما لا نهاية له، ويستعمل لكلّ منهما موضع الآخر مجازاً.

وللأوّل أربعة أبنية، وللثّاني ثلاثة وعشرون بناء.[3] وقد اتّفق النّحاة على أنّ **لجموع القلّة** أربع صيغ هي:

1. **أَفْعِلَةٌ،** نحو: أَغْذِيَةٌ، جمع: غذاء.
2. **أَفْعُلٌ،** نحو: ألسُنٌ، جمع: لِسَانٌ.
3. **فِعْلَةٌ،** نحو: صِبْيَةٌ، جمع: صَبِيٌّ.
4. **أَفْعَالٌ،** نحو: أَبْطَالٌ، جمع: بطلٌ.

ومعنى اختصاص هذه الصّيغ بالقلّة؛ أنّ المدلول الحقيقي **(لامجازي)** لكلّ واحدةٍ منها هو عددٌ مبهم –أي لا تحديد ولاتعيين له– ولكنّه لايقلّ عن ثلاثة ولايزيد على عشرة، بشرط ألاّ توجد قرينة تدلّ على أنّ المراد الكثرة لا القلّة، عند القرينة تتعيّن القلّة حتماً، اعتماداً على أنّ الصّيغة موضوعة في أصلها للقلّة، وختصّة بها، فلا يجوز إبعادها إلى الكثرة بغير قرينة، وإلاّ

---

[1]– شرح المفصّل: ابن يعيش، ج5، ص06.

[2]– المعجم المفصّل في الجموع: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 2004م، ص19.

[3]– حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تح: طه عبد الرّؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ت، ج4، ص170.

كان هذا إبعاداً لها عن أصلها، وإخراجاً منه إلى غيره ممّا لاتصلح له في حقيقة ولامجاز؛ إذ يشترط في المجاز وجود القرينة الّتي تمنع من إرادة المعنى الأصلي.[1]

وفيما يخصّ جموع الكثرة فهي تدلّ على عدد يزيد على عشرة (وقيل على عدد يزيد على ثلاثة، ماعدا صيغ منتهى الجموع الّتي تدلّ على عدد يزيد على عشرة) وصيغه كثيرة تزيد على الثلاثين، نحو: (**فُعْل**) ومثالها (**صُغْر**)، و(**فُعُل**)، نحو: (**عُمُد**)، و(**فِعَال**)، نحو: (**ثِيَاب**)، و(**فُعول**)، نحو: (**تُمور**)، و(**فِعلان**)، نحو: (**غِرْبَان**)، و(**فُعّال**)، نحو: (**صُوَّام**)، و(**فُعَّل**)، نحو: (**عُزَّل**).[2]

بذلك يتّضح بأنّ جمع التكسير من بين أنواع الجموع الّذي يتمتّع بمميّزات جعلته ينفرد ببعض الخصائص، فهو يجعل صورة المفرد تتغيّر وتُبنى بناءً جديداً يختلف عن بناء مفرده الّذي بُني منه، ولا يقتصر البناء الجديد على التّغيير في الحروف فقط وإنّما التّغيير في حركات تلك الحروف. ويظهر اهتمام المعرّي بهذا الجمع من خلال الأمثلة المتنوّعة والمتعدّدة الّتي أوردها في رسالة الغفران.

ورد في رسالة الغفران قول **المعرّي**: **"ألا ترى أنّهم إذا جمعوا فرزدقاً قالوا فَرازد"**.[3]

يتّضح من كلام المعرّي، أنّه لا يجوز جمع الاسم الخماسيّ لإفراطه في الثّقل بطوله، وكثرة حروفه، وبعده عن المثال المعتدل، وهو الثّلاثي، وتكسيره يزيده ثقلاً بزيادة ألف الجمع، فكرهوا تكسيره لذلك، فإذا أريد تكسيره حذفوا منه حرفاً، وردّوه إلى الأربعة، لذلك إذا جمعوا فرزدق قالوا فرازد، وإنّما حذفوا الدّال لأنّها من مخرج التّاء، والتّاء من حروف الزّيادة، فلمّا كان كذلك وقرّبت من الطرف حذفوها. فكأنّ شرط التكسير ألاّ يزيد على موازنة صيغة منتهى الجموع.

وفي موضعٍ آخر جاء قول **المعرّي**: **"وتقول حيّة أخرى: إنّي كنت أسكن في دار الحسن البصري فيتلو القرآن ليلاً، فتلقّيت من (الكتاب) من أوّله إلى آخره. فيقول: فكيف سمعته يقرأ: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾.[4] فإنّه يُروى عنه بفتح الهمزة كأنّه جمع صُبْحٍ،**

---

[1]– جموع التّصحيح والتكسير في اللغة العربية: عبد المنعم سيّد عبد العال، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت، ص29.

[2]– المعجم المفصّل في الجموع: إميل بديع يعقوب، ص19.

[3]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص245.

[4]– الآية 96، من سورة الأنعام.

وكذلك: ﴿بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾.[1] كأنّه جمع بَكَرٍ. من قولهم: لقيته بَكَراً، وإذا قلنا: إنّ أنْعُماً وأشُدّاً جمع نعمة وشدّة، على طرح الهاء، فيجوز الأبكار أن تكون جمع بُكْرَةٍ، فيكون على قولنا: بُكْرٌ وأَبْكَارٌ كما يقال: جُنْدٌ وأَجْنَاد".[2]

يظهر من خلال هذا القول أنّ الحسن البصري يقرأ قوله تعالى: ﴿**فَالِقُ الْإِصْبَاحِ**﴾. (**الأَصْبَاح**) على وزن (**أَفْعَال**)، ومفردها (**صُبْحٌ**) على وزن (**فُعْلٌ**)، وكذا قوله تبارك وتعالى: ﴿**بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ**﴾. (**إِبْكَارٌ**) هنا مفرد (**بَكَرٍ**) على وزن (**فَعَلٍ**)، ويجوز قراءتها (**أَبْكَار**) وزن (**أَفْعَال**) ليكون بُكر مفردها (**فُعْلٌ**).

وفيما يخصّ هذا الجمع أيضاً جاء قول **المعرّي: "وأهلٌ، كلمة أصلُ وضعها للجماعة، فيقال: ارتحل أهل الدّار، فيعلم السّامع أنّ المتكلّم لا يقصد واحداً بما قال: إلاّ أنّ هذه الكلمة استُعملت للآحاد، فقيل: فلانٌ أهلُ الخير وأهلُ الإحسان. قال حاتم الطّائي:**

ظَلَّتْ تَلُومُ على بَكْر سَمَحْتُ بِهِ إنَّ الرّزئية في الدّنيا ابنُ مسعودِ
غَادَرَهُ القَوْمُ بِالمَعْزَاءِ مُنْجَدِلاً وكان أهلَ النَّدَى والحَزْمِ والجود

وكأنّ هذه اللّفظة، أصلها أن تكون للجمع، ثمّ نقلت للواحد، كما أنّ صديقاً وأميراً ونحوهما، إنّما وضعن في الأصل للإفراد، ثمّ نقلن إلى الجمع على سبيل التّشبيه. وكذلك قولهم: بَنُو فلانٍ أَخٌ لنا. ويقال: أَهْلٌ وأَهْلَةٌ، وأهلاتٌ في الجمع، قال الشاعر:

فَهُمْ أَهْلاَتُ حَوْلَ قيس بن عاصِم إذاً أَدْلَجُوا باللّيلِ يدعون كوثرا".[3]

يتّضح من خلال النّص الّذي أورده المعرّي أنّ كلمة (**أهلٌ**) على وزن (**فَعْلٌ**)، تستخدم للجمع إلاّ أنّها قد ترد للدّلالة على الفرد الواحد، كما قد تجمع على (**أَهْلَةٌ**) (**فَعْلَةٌ**)، و(**أهلاتٌ**) (**فَعْلاَت**).

---

[1]– الآية 41، من سورة آل عمران.

[2]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص367.

[3]– المصدر نفسه: ص417.

وجاء في موضعٍ آخر قول **المعرّي**: **"وجاء بشّار في شعر بالنّينان، جمع نون من السّمك، فيقال أنّه أنكره عليه، وهذه أخبارٌ لاتثبت. وفيما روي في كتاب سيبويه أنّ النّون يجمع على نينان، فهذا نقض للخبر".**[1]

فنون على وزن (**فُعْل**) جمعت على وزن (**فِعْلاَن**) نينان.

وورد في **رسالة الغفران** أيضاً: **"وبُحٌّ: جمع أَبَحَّ، من قولهم: كِسْرٌ أَبَحٌّ، أي كثير الدّسم. ورُحٌّ: جمع أَرَحَّ، وهو من صفات بقر الوحش، أي يُصاد لهذه المرأة. ويقال لأظلاف البقر: رُحٌّ".**[2]

يظهر من خلال هذا القول أنّ بُحٌّ ورُحٌّ على وزن (فُعْلٌ) وهي جمعٌ للمفرد أبحّ وأرحّ.

وجاء أيضاً قول **المعرّي**: **"فأمّا الأنهار الخمريّة. فتلعب فيها أسماك هي على صور السّمك بحريّة ونهرية، وما يسكن منه في العيون النّبعية، ويظفر بضروب النّبت المرعيّة، إلاّ أنّه من الذّهب والفضّة، وصنوف الجواهر، المقابلة بالنّور الباهر. فإذا مدّ المؤمن يده إلى واحدة من ذلك السّمك، شرب من فيها عذباً لو وَقَعت الجرعة منه في البحر الّذي لا يستطيع ماءه الشّارب، لَحَلَتْ منه أسافل وغواربُ؛ ولصار الصَّمَرُ كأنّه رائحة خزامى سَهلٍ، طلّته الدّاجنةُ بدَهْلٍ. والدّهلُ: الطّائفة من اللّيل أو نشر مُدامٍ خوّارةٍ، سيّارة في القللِ سوّارة. والقلل: جمع قُلَّه، وهي هنا الكوز الصّغير".**[3]

(فقُلَلٌ) على وزن (فُعَلٌ)، مفردها (قُلَّة) على وزن (فُعْلَة).

ويقول **أبو العلاء المعرّي** أيضاً: **"وأبو عبيدة صافي الصويّة لعبد الملك بن قريب، قد ارتفعت خلّتهما عن الرّيب، فهما كأَرْبَدَ ولَبيد أخوان، أو صخْرٍ ومعاوية ولدي عمرو وقد أخمدا من الإحنِ كلّ جَمْرٍ. والإِحْن: جمع إِحْنَة، وهو الحقد".**[4]

---

[1]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص431.

[2]– المصدر نفسه: ص158-159.

[3]– المصدر نفسه: ص168.

[4]– المصدر نفسه: ص171.

يظهر هنا بأنّ (**إِحَن**) على وزن (**فِعَلٌ**) مفردها (**إِحْنَةٌ**) على وزن (**فِعْلَة**).

وجاء في **رسالة الغفران** قول **المعرّي**: **"روي أنّ الإنسان من النّسيان، الدّليل على ذلك أنّ جمعه أَنَاسِيُّ، أمّا البصريّون فيعتقدون أنّ جمعه في الأصل أَنَاسِينُ، فأبدلت الياء من النّون".**[1]

يتّضح هنا بأنّ (إنسان) جمعها عند جمهور البصرة (أَناسِيّ) الّتي أصلها (أَنَاسِين)، فأبدلت النّون ياء فأصبحت (أَنَاسِيي)، ثمّ أدغمت الياءان (أناسيّ).

بعد إيراد جملة النّصوص والأمثلة الواردة في رسالة الغفران، نخلص إلى أنّ أصالة جموع التكسير وعمقها في العربيّة من الخصائص المهمّة الّتي جعلت أبو العلاء المعرّي يوليها عناية خاصّة في رسالته.

2) التصغير

يعدّ التصغير ظاهرة لغوية موجودة في كثيرٍ من اللّغات الإنسانية، وهو أحد الموضوعات الصّرفية الشّائعة الاستعمال في اللّغة العربيّة وفق شروط معيّنة، وصيغ صرفية محدّدة. وهي تعتبر من الموضوعات الهامّة الّتي لا تستغني عنها اللّغة ويحتاج إليها اللّغويون والنّحاة على حدّ سواء.

وقد ورد في **لسان العرب**: **"والتصغير للاسم والنّعت يكون تحقيراً، ويكون شفقة ويكون تخصيصاً. والتصغير يجيء بمعانٍ شتّى: منها ما يجيء على التّعظيم لها، ومنها ما يجيء للتّحقير في غير المخاطب، ومنها مايجيء للذّم، ومنها ما يجيء بمعنى التّقريب، ومنها مايجيء للمدح".**[2]

وفي معجم **مقاييس اللّغة**: **"الصّاد والغين والرّاء أصلٌ صحيحٌ يدلّ على قلّةٍ وحقارةٍ. من ذلك الصّغر: ضدّ الكبر. والصّغير: خلاف الكبير. والصّاغر الرّاضي بالضَّيْمِ صُغراً وصغاراً. ويقال أصغرت النّاقة وأكبرت. والإصغار حنينها الخفيض والإكبار".**[3]

---

[1]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، ص360-361.

[2]– لسان العرب: ابن منظور، مادّة (صغر)، ج3، ص290.

[3]– مقاييس اللّغة: ابن فارس، مادّة (صغر)، ج4، ص458.

وفي **محيط المحيط: "الصّاد والغين والرّاء، صَغُرَ، يصْغُرُ، مص: صَغَارٌ، صَغَارَةٌ. صَغُرَت بنفسه: ذلّت، أي رضيت بالذّلِ والهوان. صَغُرَ في أعين النّاس ذهب وقاره ومهابته. وصَغَرْتُ أَصْغُرُ، مص: صِغَرٌ. صَغُرَ سِنُّه كان صغير السّن. صغُر ماكان يملكه: قلّ حجمه صَغُرَ عقله، قلّ تفكيره".**[1]

يتّضح من التّعريفات اللّغوية أنّ التصغير يراد به التّقليل، والنّقصان، وهو خلاف التّكبير، كما نجدهم قد تنبّهوا إلى الغرض من التصغير ألا وهو التّعظيم، أو التّحقير، أو الذمّ، أو المدح، أو التّقريب.

ومن النّاحية الاصطلاحية **عرّفه الاستراباذي** بأنّه: **"مازيد فيه الشّيء حتّى يدلّ على تقليل".**[2]

وعرّفه السهيلي بقوله: "والتصغير عبارة عن تغيير الاسم ليدلّ على صغر المسمّى وقلّة أجزائه، إذ الكبير ماكثرت أجزاؤه، والصّغير بعكس ذلك".[3]

ويذهب **عبّاس حسن** إلى أنّ: **"التّصغير تغيير يطرأ على بنية الاسم وهيئته؛ فيجعله على وزن (فُعَيْل)، أو (فُعَيْعِل)، أو (فُعَيْعيل)، بالطّريقة الخاصّة المؤديّة إلى هذا التّغيير؛ فيقال في بدْر: بُدَيْر، وفي درهم: دُرَيْهِم، وفي قنديل: قُنَيديل وهكذا، وتسمّى الأوزان الثّلاثة: صيغ التّصغير؛ لأنّها مختصّة به، وليست جارية على نظام الميزان الصّرفي العام".**[4]

بذلك يتّضح بأنّ التصغير هو تغيير يحدث في الاسم وفق صيغ صرفية (فعيل، فعيعل، فعيعيل) للدّلالة على معنى معيّن وهذا التّغيير في بناء المصغّر إنّما كان من أجل الاختصار والخفّة.

---

[1]– محيط المحيط: بطرس البستاني، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 2009م، مادّة (صغر)، ج5، ص364.

[2]– شرح الشافية: الاستراباذي، ج1، ص190.

[3]– نتائج الفكر في النّحو: أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله السهيلي، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1992م، ص70.

[4]– النحو الوافي: عباس حسن، ج4، ص683.

وفيما يخصّ صيغ التّصغير فنجد أنّ **سيبويه** يويّد أنّها على ثلاث صيغ في قوله: **"التصغير على ثلاثة أمثلة، على فعيل، فعيعل، فعيعيل".**[1]

فأمّا (**فُعَيْل**) فهو تصغير كلّ ماكان على ثلاثة أحرف من أيّ بناء كان؛ كقولك: (**فلس**)، و(**فليس**)، و(**جمل**) (**جُميل**)، و(**قُفل**) (**قُفَيْل**) وكذلك سائر الأبنية الثلاثية.

وأمّا (**فُعَيْعِل**) فهو تصغير كلّ بناء كان على أربعة أحرفٍ من أيّ بناء؛ كقولك في (**جعفر**) (**جُعَيْفِر**)، وفي (**مُطرف**) (**مُطَيرف**)، وفي (**غلام**) (**غُلَيِّم**)، وفي (**سيطر**) (**سُيَيْطِر**)، وفي (**عَلَبط**) (**عُليبط**)، ولا يختلف في ذلك شيء ممّا هو على أربعة أحرف.

وأمّا (**فُعَيْعِيل**) فهو على وجهين؛ **أحدهما**: أن يكون تصغير شيء على خمسة أحرف، والرّابع منها واو أو ألف أو ياء، فالواو قولك: (**صُندوق**) و(**صَنَيديق**). والألف قولك: (**مصباح**) و(**مصيبيح**)، وأمّا الياء فـ(**قنديل**) و(**قنيديل**).

والوجه الثّاني: أن تصغر شيئاً على خمسة أحرف وليس رابعها واواً ولاياء ولا ألفاً، فتحتاج أن تحذف منها حرفاً فتصغره كما تصغر ما كان على أربعة أحرف ثمّ تعوّض من المحذوف ياء كقولك في تصغير: (**سفرجل**) (**سفيرج**)، وفي (**فرزدق**) (**فريزد**)، وإن شئت قلت: (**سفيريج**) و(**فريزيد**) فتعوّض.[2]

وقال **أبو سعيد**: **"ما ذكره سيبويه في أصل الباب أنّ التصغير في الباب على ثلاثة أمثلة، (فُعَيل)، و(فُعَيْعِل)، و(فُعَيْعِيل)، ولو ضمّ إلى هذا وجهاً رابعاً لكان يشتمل على التّصغير كلّه، وذلك (أَفَيْعَال)، نحو قولنا: (أَجْمَال) و(أُجَيْمَال)، و(أنعام)، و(أنيعام) وسائر ماكان على (أفعال) من الجمع".**[3]

والأصل في التصغير أن يكون في الأسماء المعربة، الخالية من صيغ التصغير وشبهها، ومن جمع الكثرة، والتّركيب المزجي، فالضّمائر، وأسماء الشّرط، والاستفهام والإشارة، والأسماء الموصولة لا تصغر لأنّها مبنية وموغلة في شبه الحرف.[4]

---

[1]– الكتاب: سيبويه، ج2، ص105.

[2]– المصدر نفسه: ص105.

[3]– شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، ج4، ص165-166.

[4]– تصريف الأسماء والأفعال: فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت-لبنان، ط2، 1988م، ص226.

ويشترط في الاسم الّذي يراد تصغيره أن يكون معرباً، فلا تصغر الأسماء المبنية كأسماء الاستفهام والشّرط والضّمائر والإشارة وغيرها. إلاّ أنّ هناك أسماء مبنية ورد السّماع بها.

كذلك من الشّروط الواجب توفرّها ألا يكون الاسم لفظه على وزن صيغة من صيغ التصغير، فلا تصغر ألفاظ، مثل: **كُمَيْت، دُرَيْد، سُوَيْد**. كذلك من الشّروط أن يكون معنى الاسم قابلاً للتصغير فلا تصغر أسماء معظّمة دائماً كأسماء الله والأنبياء والملائكة. ولا تصغر أسماء، مثل: كلّ، بعض، ولا أسماء الشّهور، أو أيّام الأسبوع، ولا جمع التكسير الدّال على الكثرة.[1]

وللتصغير أغراض تداولتها الدّراسات اللّغوية. وتعدّدت هذه الأغراض فكلّ غرضٍ منه يؤدّي إلى معنى معيّن؛ فقد ذكرت أغراض التصغير في مواضع متعدّدة وجمع أحدهم أغراض التصغير في قوله:[2]

فعظم وحقر وقرب زماني ترحم تحبب رزقت الأماني
وأقلل بتصغيرهم يافتى فمازلت في محفل من معاني

1. **التّحقير**؛ نحو: جبيل، عويلم، بطيل. في تصغير: جبل، وعالم، وبطل.
2. **تقليل جسم الشّيء وذاته**؛ نحو: وليد، طفيل، كليب.
3. **تقليل الكميّة والعدد**؛ كدريهمات، ووريقات.
4. **تقريب الزمان**؛ نحو: قبيل، وبعيد.
5. **تقريب المكان**؛ نحو: فويق، وتحيت.
6. **التحبب وإظهار الودّ**؛ نحو: ياصديّقي، يابنيّتي.
7. **التّرحم**؛ أي إظهار الرّحمة والشّفقة؛ نحو: هذا البائس مسيكين.
8. **التّعظيم**؛ كقول أعرابيّ: رأيت مليكاتها الملوك، وسييفا من سيوف الله تتحطّم دونه السيوف.
9. **الاختصار اللّفظي** مع إفادة الوصف كالذي في مثل: نهير بمعنى: نهر صغير.

---

[1]– التطبيق الصرفي: عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، د.ت، ص130.

[2]– إعراب القرآن الكريم وبيانه: محي الدين الدّرويش، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص–سوريا، ط3، 1992م، مج10، ص462.

ومن الممكن إرجاع كثير من هذه الأغراض المفصّلة إلى التحقير أو التقليل. ومن الممكن أيضاً أداء كلّ غرض منها بأسلوب أو أكثر يخلو من التصغير، ولكنّه سيخلو كذلك ممّا يمتاز به التصغير من الاختصار، والقوّة، والتّركيز. [1]

والتصغير نوعان: "**أصلي، وتصغير ترخيم**". ولكلّ منهما طريقة خاصّة به.

* **التصغير الأصلي**: الاسم المراد تصغيره أصالةً قد يكون ثلاثيّاً، أو ثنائيّاً منقولاً عن أصل ثنائي، أو رباعياً، أو أكثر من ذلك.
* **تصغير التّرخيم**: هو تصغير الاسم الصّالح للتصغير الأصلي بعد تجريده ممّا فيه من أحرف الزيادة ويؤتى به للتودّد والتّدليل والضّرورة الشّعرية فلابدّ من اشتماله قبل التّصغير على بعض الزّوائد فإن كانت أصوله الباقية بعد حذف الزّوائد ثلاثة صغر على وزن فعيل؛ مثل: (**حامد–حُميد**)، (**معطف–عُطيف**)، (**أحمد–حُميد**)، وإن كانت أصوله الباقية بعد حذف الزّوائد أربعة صغر على وزن فعيعل؛ مثل: (**عصفور–عصيفر**). [2]

بعد هذه الوقفة عند مصطلح التصغير، نخلص إلى أنّه من أكثر الظّواهر الصّرفية وروداً في كلام العرب شعره ونثره، وذلك لأغراض شتّى تنبّه لها كبار علماء العربيّة، ونجد من المهتمين بهذه الظّاهرة الصّرفية أبو العلاء المعرّي الّذي أفاض في الحديث عنها في ثنايا رسالته والّتي سنقدّمها فيما يلي:

جاء في رسالة الغفران قول **المعرّي**: "**ألا ترى أنّهم إذا صغّروا فرزدقاً قالوا: فُرَيْزِدٌ**". [3]

يتّضح من خلال هذا القول أنّ الاسم المكوّن من خمسة أحرف أصول لايمكن تصغيره إلاّ بالتّخلص من حرف من الأحرف، أي جعله رباعياً ويصغّر على صيغة (**فُعَيْعِل**) من ذلك تمّ حذف الحرف الأخير من (**فرزدق**) فأصبح (**فُرَيْزِدْ**).

---

[1]– النحو الوافي: عباس حسن، ج4، ص684.

[2]– الكامل: أحمد قبّش، ص308.

[3]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص245.

وفي موضعٍ آخر من **الرّسالة** ورد: **"قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آَدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾.[1] وقد زعم العلماء أنّك إنّما سمّيت إنساناً لنسيانك، واحتجّ على ذلك بقولهم في التصغير أُنَيْسِيَان. فأمّا البصريّون فيعتقدون أنّ الإنسان من الأُنس وأنّ قولهم في التّصغير أُنَيْسِيَان شاذٌّ".[2]**

بعد إيراد هذا القول نخلص إلى أنّ الإنسان أصله (**إنسيان**) فهو (**إفعلان**) من النّسيان، وقد ذهب العرب قاطبة إلى تصغيره فقالوا: (**أنيسيان**)، وقد حذفت الياء فقيل (**إنسان**) وهذا استخفاف لكثرة مايجري على ألسنتهم. أمّا البصريّون فذهبوا إلى أنّ إنسان في الأصل (**إنسيان**) وهو (**فعليان**) من الإنس والألف فيه فاء الفعل، وقولهم في التصغير (**أنيسيان**) شاذّ على غير قياس، وقياسه أنيسان.

وفيما يخصّ التّصغير أيضاً نجد **المعرّي** يقدّم مثالاً آخر وقع فيه الخلاف بين النّحويين من ذلك قوله: **"وقال بعض النّحويين في تصغير (آل الرّجل): يجوز أُوَيْلُ وأُهَيْلُ؟ كأنّه يذهب إلى أنّ الهاء في أهل أُبدلت منها الهمزة، فلمّا اجتمعت الهمزتان جعلت الثّانية ألفاً، ومثل هذا لا يثبت. والأشبه أن يكون آلُ الرّجل، مأخوذاً من آلَ يؤولُ، إذا رجع، كأنّهم يرجعون إليه أو يرجع إليهم".[3]**

يتّضح من خلال ماتقدّم بأنّ ماقيل من أنّ أصل لفظ (آل) هو: (أهل) بدلالة تصغيره على (أُهَيْلٍ) لأنّ التّصغير يردّ الألفاظ إلى أصلها، ثمّ أبدلت هاء (أهل) همزة؛ فتوالت همزتان؛ فأبدلت الهمزة الثّانية ألفاً؛ فقيل (آل)، وقيل: بل ألفه بدلٌ من الهاء، فهذا القول ردّ عند جمهور أهل اللّغة بأنّ اللّفظين أصلان، ولايصحّ جعل (أهل) أصلاً لـ(آل). ولا الاستدلال عليه بـ(أهيل) المصغّر؛ لأنّه روي أنّ بعض العرب قالوا: أهلٌ، وأُهَيْلٌ، وآلٌ، وأُوَيْلٌ. فأصل لفظ (آل) هو: (أَوَلَ) بفتح الواو، وقلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها.

---

[1]– الآية 115، من سورة طه.

[2]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص361.

[3]– المصدر نفسه: 417.

ونجد المعرّي في رسالة الغفران قد أشار إلى ظاهرة التصغير عند المتنبي؛ حيث عُرف هذا الأخير بكثرة استعماله للتّصغير في شعره، ولاحظ النّقاد قديماً وحديثاً هذه الظّاهرة لديه وحاولوا تفسيرها. وأوّل من تنبّه لذلك ابن القارح في رسالته إلى أبي العلاء المعرّي؛ فردّ عليه المعرّي في **رسالة الغفران**، فقال: "**كان الرّجل مولعاً بالتّصغير لا يقنع منه بخلسة المُغير**".[1]

ومن أمثلة التّصغير عند المتنبي، والّتي أوردها المعرّي في رسالته: "**أُذُمُّ إلى هذا الزّمانِ أُهيلهُ**".

وكقوله:

مَن لي بفَهم أُهَيْلِ عَصْرٍ يَدعِي أن يُحسبَ الهنديَّ فيهم باقلُ؟

الملاحظ أنّ المتنبي قام بتصغير (**أهل**) وهو ثلاثي مجرّد لتصبح (**أهيل**) على وزن (**فُعَيْل**) للدّلالة على التحقير الّذي يعتبر غرضاً من أغراض التّصغير، فهو يحتقر أهل ذلك الزمان ويذمهم.

أمّا قوله: "**أفي كلّ يومٍ تحتَ ضِبنى شُويعرٌ**".[2]

تصغير لـ(**شاعر**) ليصبح (**شُويعرٌ**) على وزن (**فُعَيْعِل**)، وذلك كإشارة إلى استحقاره ذلك الشّويعر حتّى لو أراد أن يحمله تحت رضبنه لقدر، ثمّ إنّه مع قصوره يضاهيه.

وفي قوله: "**مَقَالِيَ للأُحَيْمِقِ ياحَلِيمُ**".

وقوله: "**ونامَ الخُوَيْدِمُ عن ليلنا**".[3]

فيهما تصغير الثّلاثي المزيد بحرف (الخادم) (خويدم)، و(الأحمق) (أحيمق)، على وزن (فُعيعل)، وهذا تصغير بغرض التّحقير بالأوصاف.

والملاحظ أيضاً أنّه إذا كان الحرف الثّاني ليناً زائداً، يقلب واواً في التصغير. وقد ورد منه كلمتان في شعر المتنبي، هما تصغير خادم وشاعر (**خويدم–شويعر**).

---

[1]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص414.

[2]– المصدر نفسه: ص415.

[3]– المصدر نفسه: ص415.

وفي موضعٍ آخر أورد المعرّي قول المتنبي: **"حُبَيِّبَتَا قلبا فؤادى هيا جُمْلُ"**.[1]

فالمتنبي أراد (**حبيبة**) فصغّرها تلطّفاً وتقريباً من قلبه، والملاحظ أيضاً أنّه إذا وقعت الياء ثالثة سلمت وأدغمت في ياء التصغير.

وأخيراً نستطيع القول بأنّ الشّواهد الّتي أوردها المعرّي تنمّ عن ولع المتنبي بالتّصغير، فقد استوعب هذا الأخير جميع أغراض التصغير وكثيراً من أوزانه وقضاياه، ممّا أثرى البحث الصّرفي.

3) المصدر

يعدّ المصدر من المباحث الصّرفية الّتي اعتنى بأوزانها ومعانيها، لاسيما إذا اتّصل ببعض المشتقّات، فالوزن المصدري يوظّف لأداء دور المشتقّ وتمثيل معناه.

وقد نال درس المصدر اهتمام علماء اللّغة منذ القدم، فشغلوا بضبط أوزانه السّماعية والقياسية، وقسّموه إلى أقسام بحسب حركة عين الفعل في الماضي والمضارع، وكذا حسب اللّزوم والتّعدية، وضبطوا معاني كثيرة من أبنيته.

وتدور المعاني اللّغوية للفظ المصدر حول معنى أساسي، وهو الصّدارة والتّقدم، حيث جاء في معجم **الصّحاح**: **"المصدر لفظ يدلّ على الأصل في كلّ شيء، مشتقٌّ من الجذر الثّلاثي (صدر) ومعناه: موضع الصّدور"**.[2]

إذ يدلّ على الانصراف إلى الأصل والرّجوع إليه؛ فيقال: **"صدر القوم عن المكان أي رجعوا عنه، وصدروا إلى المكان: صاروا إليه"**.[3]

وفي **المعجم الوسيط**: **"صدر الأمرُ صدراً وصُدوراً: وقع وتقرّر. والشيء عن غيره نشأ. ويقال: فلانٌ يصدر عن كذا، أي يستمدّ منه. وعن المكان والورد صدْراً، وصَدَراً: رجع وانصرف. وإلى المكان انتهى إليه. فلاناً: رجعه وصَرَفَهُ. والمصدر: ما يصدر عنه الشّيء، وعند علماء اللّغة صيغة اسمية تدلّ على الحدث فقط"**.[4]

---

[1]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص415.

[2]– الصحاح: الجوهري، مادّة (صدر)، ج2، ص710.

[3]– لسان العرب: ابن منظور، مادّة (صدر)، ج7، ص302.

[4]– المعجم الوسيط: مادّة (صدر)، ج1، ص509-510.

لا يبتعد المفهوم الاصطلاحي للمصدر عن معناه اللّغوي؛ إذ ذهب **الخليل** إلى أنّ المصدر: **"هو أصل الكلمة الّذي تصدر عنه الأفعال"**؛[1] إذ دلّ الخليل على المصدر إثر كونه أصلاً اشتقّت منه الأفعال، فلا يمكننا ذكر الفعل (ذهب) إن لم نكن مدركين الحدث (ذهاباً)، والمصدر بذلك دالّ على الموضع الّذي تصدر عنه الأشياء.

وقد نظر النّحاة والصّرفيون إلى المصدر باعتبار سماته؛ فهو اسم يدلّ على الحدث مجرّداً من الزّمان، وفي ذلك يقول **سيبويه**: **"والأحداث نحو الضرب، والحمد والقتل، ثبتت اسميّتها إثر علاقتها بالفعل الّذي يتعدّى إلى المصدر في التّركيب ويدلّ على الحدث في المعنى، وسمّي المصدر بذلك اسم حدث واسم حدثان"**.[2]

وذهب **ابن جنّي** إلى: **"أنّه قرن الحدث بزمان مجهول"**.[3]

أمّا **ابن السّراج** فيرى أنّ: **"المصدر اسم كسائر الأسماء، إلاّ أنّه معنى غير شخص والأفعال مشتقّة منه، وإنّما انفصلت من المصادر بما تضمّنت معاني الأزمنة الثلاثة بتصرفها"**.[4]

هذا على مذهب البصريّين الّذين يرون أنّ الفعل مشتقّ من المصدر وفرع عليه، بينما يرى الكوفيون أنّ المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه، نحو: **ضرب ضرباً، وقام قياماً**، ولكلٍّ حجّته ودليله.[5]

وذهب **ابن الحاجب** إلى أنّ المصدر: **"هو اسم الحدث الجاري على الفعل"**.[6] وقد عالج ابن الحاجب المصدر بأدائه معنى معيّن صدر عن الشّخص أو عن غيره، على اعتبار الحدث معنى قائماً بغيره سواء أصدر عنه كالضّرب والمشي، أو لم يصدر كالطّول والقصر.[7]

---

[1]– معجم العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج7، ص96.

[2]– الكتاب: سيبويه، ج1، ص34-35.

[3]– اللّمع: ابن جني، ص48.

[4]– الأصول في النحو: ابن السراج، ج1، ص159.

[5]– الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري، مسألة/28، ج1، ص235.

[6]– الكافية في علم النّحو والشّافية في علمي التصريف والخط: ابن الحاجب، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ط، د.ت، ص66.

[7]– المصدر نفسه: ص66-67.

ونجد من اللّغويين من يطلق صفة الاسميّة على المصدر، من ذلك ماذهب إليه **المبرّد**؛ إذ يقول: **"والفصل بين المصدر نحو: الضّرب والقتل، وبين أن يضرب، وأن يقتل في المعنى، أنّ الضّرب اسمٌ للفعل يقع على أحواله الثلاثة: الماضي والموجود والمنتظر".**[1]

ويرى **الفارسيّ** بأنّ: **"المصادر اختلفت كاختلاف سائر أسماء الأجناس دلّ ذلك على أنّ الأفعال مشتقّةٌ منها وأنّها غير مشتقّةٍ من الأفعال. وأيضاً فلو كانت المصادر مشتقّةً من الأفعال لدلّت على مافي الأفعال من الحدث والزمن".**[2]

وأكّد **ابن يعيش** اسميّة المصدر، فقال: **"ولمّا جرت المصادر مجرى الأسماء، كان حكمها حكم اللّغة الّتي تحفظ حفظاً ولايقاس عليها".**[3]

يتّضح من خلال ماتقدّم بأنّ وصف المصدر بالاسميّة نشأ على اعتبار علاقته بالفعل وما نشأ بينهما من علاقة اشتقاق.

ونجد **ابن مالك** كذلك يعرض للمصدر بوصفه لفظاً ودلالةً؛ فبيّن اسميّته وأصالته، وفي ذلك يقول: **"المصدر الاسم الموضوع بأصالة الدّال على المعنى الصّادر من المحدث به عنه أو القائم به أو الواقع عليه. والأفعال والصفات مشتقة منه، ويصحب منها ما تصرّف أو أشبه ماتصرف منصوباً به لتوكيد أو بيان نوع أو عدد ويقوم مقامه مادلّ على معناه من مصدر وغيره".**[4]

ويضيف قائلاً: **"تقييد وضع المصدر بالأصالة مخرج لاسم المصدر وهو ما وافق في المعنى مصدر غير الثلاثي، وفي الوزن مصدر الثلاثي: كغُسْلٍ، وقبلةٍ، وعونٍ، فإنّها أسماء مصادر، لأنّها وافقت في الوزن الشكر والقدرة والصون، لكنّ هذه المصادر لأنّ أفعالها ثلاثية، والغُسل والقبلة والعون أسماء مصادر لأنّ أفعالها اغتَسَلَ، وقَبَلَ، وأَعَانَ،**

---

[1]– المقتضب: المبرّد، ج3، ص214.

[2]– التكملة: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تح: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ط1، 1981م، ص211.

[3]– شرح المفصّل: ابن يعيش، ج6، ص43.

[4]– شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: جمال الدين محمد بن مالك، تح: عدنان عبد الرّجز الدّوري، مطبعة العاني، بغداد، ط20، 1977م، ص689.

ومصادرها اغتسال، وتقبيل، وإعانة. فوضع هذه متقدّم بالرّتبة على وضع تلك، فلهذا نُسب وضع المصدر إلى الأصالة".[1]

ويشترط في المصدر أن يشتمل على أحرف فعله الماضي الأصلية والزّائدة؛ فالمصادر: **شُرب، إعلام، تردُّد، انقلاب، احترام، استغفار، زلزلة، اطمئنان، احرنجام،** في كلّ منها الأحرف الأصلية والزّائدة الّتي في أفعالها: **شربَ، أعلمَ، تردّدَ، انقلبَ، احترم، استغفر، زلزل، اطمأنّ، احرنجم.**

وقد يكون هذا الاشتمال مقدّراً غير ظاهر. فالواو في: **أوصَلَ، استوطنَ، اخشَوشَنَ، بُويع،** مقدّرة في المصادر: **إيصال، استيطان، اخشيشان، مبايعة.** لأنّها قد أعلّت فقلبت. فهي موجودة ولكن بصورة لفظية أخرى. والواو المنقلبة في: دعا، أنجى، اعتزى، استعدى، هي مقدّرة في: دُعاء، إنجاء، اعتزاء، استعداء، لأنّها أعلت فقلبت ثمّ أبدلت همزة. فهي موجودة ولكن بصورة لفظية أخرى. وكذلك شأن الياء المنقلبة في: **أهدى، ارتقى، انطوى، استلقى.** فهي مقدّرة أيضاً في: **إهداء، ارتقاء، انطواء، استلقاء.**[2]

والمصدر مثله مثل باقي المباحث الصّرفية يقوم على أسس وأنواع تمثّلت في عدّة أوزان وصيغ اختلفت إثر كونها سماعية أو قياسية أو صناعية.

وتقسّم المصادر باعتبارها مختصّة بالفعل، إلى ثلاثية أو رباعية، مجرّدة أو مزيدة، والأخذ بظاهر لفظها لتمثل مصدراً ميمياً حيناً، وصناعياً حيناً آخر، والاعتماد على دلالتها وما أتت به من معنى صعب الإتيان به في موضع غيره، مؤدّيةً بذلك مصدر مرّة أو مصدر هيئة.

والمصدر بذلك ثلاثة أنواع:

أ. **المصدر القياسي:** وهو الّذي نستطيع أن نقيس عليه مصادر الأفعال الّتي وردت عن العرب، ولا نعلم كيف تكلّموا بها. وهو الأصل الّذي تطّرد عليه مصادر كلّ باب.

ب. **المصدر السّماعي:** وهو الّذي يسمع في الفعل خارجاً عن الوزن القياسي الّذي يجب أن يكون عليه. وهذا النّوع من المصادر لا يكون مطّردا فيما شابه من الأفعال،

---

[1]– المصدر السابق: ص690.

[2]– تصريف الأسماء والأفعال: فخر الدين قباوة، دار المعارف، بيروت–لبنان، ط2، 1988م، ص130.

إذ لا نستطيع أن نقيس عليه الأفعال الّتي جاءت عن العرب، ولم نسمع مصادرها وهو يحفظ عن الفعل نفسه ولا يقاس عليه غيره.[1]

ج. **المصدر الصّناعي**: وهو المصوغ بإضافة (ياء) النسبة إلى اسم، مردفة بـ(تاء) التّأنيث للدّلالة على صفة فيه. ويكون ذلك في الأسماء الجامدة كالحجريّة، والإنسانية، والحيوانية، والكميّة، والكيفية. فالإنسانية هي الصّفة المنسوبة إلى الإنسان، والحجريّة هي الصّفة المنسوبة إلى الحجر، ومثلهما بقيّة الكلمات.[2]

والمتعارف عليه من هذه التّقسيمات، هما النّوعين الأوّلين؛ حيث عولجت المصادر تبعاً للقياس والسّماع، واختلف في ترجيح أحدهما على الآخر خاصّة إذا تعارضا، واتّفق في بناء مصادر الثّلاثي المجرّد على السّماع غالباً، وبناء ماعداه من ثلاثيّ مزيد ورباعي على صيغ قياسيّةٍ.

وقد تنبّه **المعرّي** في رسالته الغفران إلى النّوع الثّاني؛ أي مصادر الفعل الثّلاثي المزيد. ومصادر الأفعال الزّائدة على ثلاثة أحرف لها أقيسة ثابتة لم يختلف فيها الصّرفيون، وأنّ معنى القياس فيها الاطّراد الدّائم، ومن المعلوم أنّ الأفعال المتجاوزة ثلاثة أحرف بالنّظر إلى الحروف المنطوق بها وعدم ملاحظة التّجرد فيها والزّيادة تكون رباعية وخماسية وسداسية، ولكلّ منها مصادر قياسية خاصّة بها.[3]

وتختلف مصادر الفعل الثلاثي باختلاف ماطرأ من زيادة، إذ تأتي زوائد الأفعال الثلاثية على ضربين: منها ماجاء على وزن الأفعال الرّباعية فيلحق بها ويكون مصدرهما واحداً كـ(**فعلل**): **شملل–شملة**، وقد تلحقه الواو أو الياء ثانية **كبيطر–بيطرة، وحوقل–حوقلة**، وقد لايلحق بها، فتكون مصادره مختلفة عن مصادر الرّباعي كـ: (**أفعل**) (**إفعالا**) (**فعّل**) (**تفعيلا**) (**فاعل**) (**مفاعلة**) (**فعالاً**) (**فيعالا**). ومنها مالا يأتي على وزن بنات الأربعة،

[1]– أبنية الصّرف في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي، ص208.

[2]– المرجع نفسه: ص209.

[3]– تصريف الأسماء: محمّد الطّنطاوي، دار الظاهرية، الكويت، ط1، 2017م، ص57.

كانفعل، وافتعل، وافعللت، وافعالّت، وافعالّ، وافعلّ، واستفعل، وافعوعل، وافعوّل، وافعنلل، وافعنلى، وقد سكّنت أوائل هذه الأفعال، فاجتلبت لها همزة الوصل.[1]

وقد عرض أبو العلاء المعرّي لمصادر الأفعال الثلاثية المزيدة، من ذلك قوله في البيت الشّعري الآتي:

أَنَا الذي نَكَحَ الغِيلاَنَ فِي بَلَدٍ مَا طَلَّ فيهِ سِمَاكِيٌّ ولاَ جَادَا
في حيث لايعْمِتُ الغَادِي عَمَايَتَهُ ولاَ الظَّليمُ بهِ يبْغِي تِهِبَّادَا

تِهِبَّادَا: مصدر تهبّد الظّليم إذا أكل الهبيد.[2]

فعلى الرّغم من شكّ المعرّي فيما تضمّنته من نكاح الغيلان، لم يشكّ في نسبتها إليه فيقول مخاطباً الشّاعر على لسان ابن القارح (تهبّادا) مصدر تهبّد الظّليم إذا أكل الهبيد، والهبيد حبّ الحنظل، وإذا كان هذا المصدر فيلاحظ أنّه من خواص الشاعر اللّغوية الّتي تردّدت في شعره، وأكثر منها كقوله:

طَيْفُ ابْنَةِ الحُرِّ إِذْ كُنَّا نُوَاصِلُها ثُمَّ اجْتُنِنْتُ بِهَا بَعْدَ التِّفِرَّاقِ

التّفراق مصدر تفرّقوا تِفِرّاقاً، وهذا مطّرد في تفعّلَ، وإن كان قليلا في الشّعر. كما قال أبو زيد:[3]

فَثَارَ الزَّاجِرُونَ فَزَادَ منهم تِقِرَّابَا وصادَفَهُ ضَبِيسُ

4) اسم المفعول

يعدّ اسم المفعول من أبرز المباحث الّتي تناولها النّحويون والصّرفيون بالدّراسة والبحث؛ فقد درسه النّحويون من حيث عمله عمل الفعل المبني للمجهول فيكون نائب الفاعل اسماً ظاهراً أو ضميراً مستتراً أو بارزاً.

---

[1]– الأصول في النّحو: ابن السراج، ص138-139، وينظر: التكملة، الفارسي، ص215-219.

[2]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص359.

[3]– المصدر نفسه: ص360.

وتناوله الصرفيون تحت باب المشتقّات، وما يتفرّع إليه اسم المفعول كالنّائب عنه ومبالغته واشتراكه مع غيره من المشتقات في الصّياغة، والعدول الصّرفي.

وقد كثرت الدّراسات الّتي تناولت موضوع اسم المفعول قديماً وحديثاً، ومن تعريف القدامى ماذهب إليه **ابن الحاجب** بأنّه: **"مااشتقّ من فعل لمن وقع عليه، وصيغته من الثّلاثي على مفعول كمضروب، ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة، وفتح ماقبل الآخر كمخرج، ومستخرج".**[1]

أمّا **ابن هشام** فيرى أنّ اسم المفعول: **"هو مااشتقّ من فعل لمن وقع عليه كمضروب ومُكرَم".**[2]

ودخل في تعريفه **اسم المفعول** إلى القول: **"ويبنى من الثلاثي لاسم مفعوله موازن مضروب، ولزمانه ومكانه ومصدره مَفْعَلٌ بالفتح؛ إذا اعتلّت لامه كمَرْمَى ومَدْعَى، أو صحت، وضمّت عين مضارعه كمدخلٍ، أو فتحت كمذهبٍ. فإن كُسرت فتحتَ في المصدر وكسرت في غيره".**[3]

ويعرّفه **الزّمخشري** (ت**538**) بقوله: **"اسم المفعول هو الجاري على (يُفْعَلُ) من فعله، نحو مضروبٍ، لأنّ أصله (مُفعَلٌ)، ومُكرَمٍ ومنطلَقٍ به ومُسْتَخرَجٍ ومُدَحْرَجٍ. ويعمل عمل الفعل، تقول: زيدٌ مضروبٌ غلامُه ومُكرَمٌ جارُه ومُستَخرجٌ متاعُه ومدحرجٌ بيده الحجر. وأمرُه على نحوٍ من أمر اسم الفاعل في إعمال مثنّاه ومجموعه. واشترط الزمانين، والاعتماد".**[4]

بينما يرى **العيني** (ت**855**هـ) بأنّ اسم المفعول: **"هو اسم مشتق من يفعل، لمن وقع عليه الفعل، وصيغته من الثلاثي على وزن مفعول نحو: مضروب، وهو مشتق من يضرب لمناسبة بينهما فأدخل الميم مقام الزّائد لتعذّر حروف العلّة فصار مضرب ثمّ فتح الميم**

---

[1]– شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي، ج3، ص427.

[2]– شرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري، ص422.

[3]– نزهة الطرف في علم الصّرف: ابن هشام الأنصاري، مكتبة الزهراء، القاهرة، د.ط، 1990م، ص103-104.

[4]– المفصّل في علم العربيّة: الزمخشري، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، ط1، 2004م، ص224-225.

حتّى لايلتبس بمفعول باب الأفعال فصار مضرب، ثمّ ضمّ الرّاء حتّى لايلتبس بالموضع فصار مضرب ثمّ أشبع الضّمة لعدم مفعل في كلامهم بغير التاء فصار مضروب، وغير مفعول الثلاثي دون مفعول سائر الأفعال والموضع حتّى يصير مشابهاً بالتّعبير باسم الفاعل من يفعل ويفعل إلى فاعل والقياس فاعَل وفاعُل فغُير المفعول أيضاً لمؤاخاة بينهما. وصيغته من غير الثلاثي المجرّد على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الآخر نحو: مستخرج".[1]

يتّضح من تعريفات القدامى أنّهم. انقسموا إلى قسمين في تعريفهم لاسم المفعول فمنهم من عرّفه بأنّه **"ما اشتقّ من فعل"**، ومنهم من عرّفه بأنّه **"ما اشتقّ من مصدر فعل"** وهذا بسبب الخلاف في أصل الاشتقاق، فقد ذهب البصريّون إلى أنّ المصدر هو أصل المشتقات، في حين ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل هو الأصل.

وإذا ذهبنا إلى المحدثين وجدناهم يعرّفون اسم المفعول بأنّه: **"اسم مشتقّ يدلّ على من وقع عليه الفعل أو هو الوصف الدال على من وقع عليه فعل الفاعل، أو وصف صيغ من الفعل المبني للمجهول للدّلالة على من وقع عليه الفعل".**[2]

فاسم المفعول لايفترق عن اسم الفاعل إلاّ في الدّلالة على الموصوف فإنّه في اسم الفاعل يدلّ على ذات الفاعل كقائم، وفي اسم المفعول يدلّ على ذات المفعول كمنصور.

ولابدّ لصيغة المفعول أن تدلّ على أمرين معاً وهما:

- المعنى المجرّد (الحدث والحدوث).
- صاحبي الّذي وقع عليه.
- جريانه مجرى الفعل المضارع في حركاته وسكناته وعدد حروفه.

فكلمة (**مذموم**) في قولك: **الخائن مذموم**، تدلّ على المعنى المجرّد وهو (**الذمّ**) وعلى من وقع عليه هذا المعنى، وإن (**مفعول**) مثل (**يفعل**)، كما أنّ (**فاعلاً**) مثل (**يفعل**).[3]

---

[1]– ملاح الألواح شرح مراح الأرواح: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، تح: عبد الستار جواد، مجلة المورد العراقية، بغداد، د.ط، د.ت، ص253.

[2]– الصرف الوافي دراسات وصفية تطبيقية: هادي نهر، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، ط1، 2010م، ص130.

[3]– معاني الأبنية في العربيّة: فاضل صالح السامرائي، دار عمار، عمان–الأردن، ط2، 2007م، ص122.

وجعل فخر الدين قباوة اسم المفعول دالاً على المفعول إن كان حادثاً، ودالاً على الصّفة إن كان ثابتاً فعرّفه بقوله: **"هو صفة تشتق من مصدر الفعل المتصرّف، المبني للمجهول، للدّلالة على من وقع عليه الفعل، حدوثاً لاثبوتاً. نحو: مدفوع، مسؤول، مغربل، معدّ، محطّم، محتقر، ومنتخب، مستفاد. فقولك (مدفوع) يدلّ على شيء قد دفع دفعاً حادثاً غير ثابت، في حين أن (مثلوم الكرامة)، يدلّ على من ثبت فيه ثلم الكرامة. ولذلك فإنّ اسم المفعول إذا أريد به الثبوت والدّوام أصبح صفة مشبّهة".**[1]

وتنبّه **محمّد خير حلواني** إلى أنّ قضيّة الحدوث أو الحال في اسم المفعول يحكمها السياق، وفي ذلك يقول: **"هو اسم مشتق كاسم الفاعل، ويدلّ على شيئين أيضاً إذا كان بمعزل عن السياق، هما: حدث طارىء لايدوم، من يتّصف به على سبيل المفعولية لا الفاعلية مثل: معلوم، ومكتوب، ومحزون، ومسلوب، ومنتدب، ومصفّى".**[2]

يُصاغ اسم المفعول من الثلاثي على وزن (**مفعول**) عامّة، ومن فوق الثّلاثي بالإتيان بمضارعه، واستبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وفتح ماقبل الآخر، وسلك النّحاة طرقاً متعدّدة في الوصول إلى اسم المفعول، وكيفية صياغته، وبخاصّةٍ المعتلّ من الثلاثي، ومافوق الثلاثي.

فصاغه **ابن عصفور** من الفعل المبني للمجهول، حيث قال: **"وأمّا اسم المفعول فلا يُبنى إلاّ من كلّ مبني لما لم يُسمَّ فاعله. واسم المفعول لا يخلو أن يكون من فعل ثلاثي، أو أزيد من ثلاثة أحرف. فإن كان من فعل ثلاثي، فاسم المفعول منه على وزن (مفعول) قياساً. فإن كان من فعل زائد على ثلاثة أحرف، فيأتي أبداً على وزن الفعل المضارع المبني لما لم يسمّ فاعله، إلاّ أنّك تبدل من حرف المضارعة ميماً مضمومة خاصّة".**[3]

وخصّ **سيبويه** مازاد عن ثلاثة حروف، بأنّ: **"اسم الفاعل منها مأخوذ من فعلها المبني للمعلوم لكسر ماقبل آخره واسم المفعول مأخوذ من فعلها المبني للمجهول لفتح**

---

[1]– تصريف الأسماء والأفعال: فخر الدين قباوة، ص155.

[2]– المغني الجديد في علم الصرف: محمد خير حلواني، ص261.

[3]– شرح جمل الزّجاجي: ابن عصفور الإشبيلي، قدّم له: فوّاز الشعّار، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1998م، ج2، ص564.

ماقبل آخره، فقال: وليس بين الفاعل والمفعول في جميع الأفعال الّتي لحقتها الزّوائد إلاّ الكسرة الّتي قبل آخر حرف، والفتحة، وليس اسم منها إلا والميم لاحقته أوّلاً مضمومة، فلمّا قلت: مُقاتِل، ومُقَاتَل، فجرى على مثال يُقَاتِل ويُقاتل كذلك جاء على مثال يَتغافل ويُتغافل إلاّ أنّك ضممت الميم وفتحت العين في يَتغافل".[1]

فيصاغ اسم المفعول من مصدر الفعل المبني للمجهول، أو من الفعل المضارع المبني للمجهول، وهو قياسي في الثلاثي وغيره على الوجه الآتي:

أوّلاً: من الثّلاثي: يصاغ من الثلاثي على وزن (**مَفْعول**) نحو: محمود، مشروب، من حمد وشرب، هذا هو الوزن القياسي، ولا فرق بين الصّحيح منه والمعتلّ، إلاّ في بعض التّغيرات الّتي تطرأ على المعتلّ، نوضحها فيما يأتي:

أ. إذا كان الفعل معتلّ العين (**أجوف**)، نحو: **قال وباع**، كان اسم المفعول منها **مقول، ومبيع**، وذلك بقلب وسطه (**ألفه**) إلى واو أو ياء بحسب أصل الفعل قبل حدوث الإعلال فيه إذا كان (**قول**) في (**قال**) و(**بيع**) **في** (**باع**)، ولكم أن تعرف أصل الألف من خلال عين الفعل في المضارع، فإن كانت واواً فأصل الألف واو، وإن كانت ياء فأصل الألف ياء.[2]

ب. إذا كان الفعل الثلاثي ناقصاً؛ أي معتلّ الآخر نأتي بالمضارع ثمّ نضع مكان حرف المضارعة ميماً مفتوحة، ونضعف الحرف الأخير، وهو حرف العلّة، نحو: دعا، يدعو، مدعُوٌّ، غزا يغزو مغزُوٌّ، سما يسمو مَسمُوٌّ.[3]

ج. إذا كان الفعل معتلّ العين بالألف في الماضي والمضارع، نحو: (خاف-يخاف) فالمفعول منه على الوزن نفسه مع إعادة الألف إلى أصلها على النّحو الآتي: خاف/يخاف: المفعول=مَخوف (لأنّه من الخوف).[4]

---

[1]– الكتاب: سيبويه، ج4، ص282-348.

[2]– الصرف الوافي: هادي نهر، ص131.

[3]– الصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم: محمود سليمان ياقوت، مكتبة المنار الإسلام، الكويت، ط1، 1999م، ص235.

[4]– الصرف الوافي: هادي نهر، ص131.

ثانياً: من غير الثلاثي: يُصاغ اسم المفعول من غير الثلاثي عن طريق الإتيان بالمضارع، وقلب أوّله (حرف المضارعة) ميماً مضمومة، مع فتح ماقبل الآخر، نحو: **أكرم يكرم مُكرَمٌ**. ويكون فتح ماقبل آخر اسم المفعول مقدّراً، نحو: **استعان يستعين مُستعان**، والأصل مُسْتَعْوَن، ثمّ نقلت الفتحة من حرف العلّة إلى السّاكن الصّحيح قبله؛ أي العين، وقلبت الواو ألفاً.

وتقول: **استفاد يستفيد مُستفاد**، والأصل **مُستفيد**، ثمّ نقلت الفتحة من حرف العلّة إلى السّاكن الصّحيح قبله؛ أي الياء، وقلبت الياء ألفاً.

وتقول: **أعدّ يعدُّ مُعدٌّ**، والأصل **مُعْدَدٌ**، ثمّ نقلت فتحة الدّال إلى العين السّاكن قبلها، وأدغمت الدّال الأولى في الثّانية، ومثلها: **أحبّ يحبُّ مُحَبٌّ**، والأصل **مُحْبَبٌ**، **أقرّ يقرّ مُقرٌّ**، والأصل **مُقْرَرٌ**.[1]

بذلك يتّضح بأنّ اسم المفعول للثلاثي المزيد على وزن اسم الفاعل مع إبدال كسرة ماقبل الآخر فتحة. يقول سيبويه: "وليس بين الفاعل والمفعول في جميع الأفعال الّتي لحقتها الزّوائد إلاّ الكسرة الّتي قبل آخر حرف، والفتحة، وليس اسم منها إلاّ و(الميم) لاحقته أوّلاً مضمومة.[2]

وتكون أبنيته كما يأتي:

- **مُفْعَل**: من الفعل المبني للمجهول (أُفْعِلَ-يُفْعَلُ)، نحو: أخرج فهو مخرج، وأقيم فهو مقام.
- **مُفَعَّل**: من (فُعِّلَ-يُفَعَّلُ)، نحو: جرّب فهو مجرّب، وخيّر فهو مخيّر.
- **مُفَاعَل**: من (فُوعِلَ-يُفَاعَلُ)، نحو: قوتل فهو مقاتل، وضورب فهو مضارب.
- **مُتَفَعَّل**: من (تُفعِّلِ-يُتَفَعَّلُ)، نحو: تكلّم فهو متكلّم به.
- **مُنْفَعَل**: من (انْفُعِلَ-يُنْفَعَل)، نحو: انتصر فهو منتصر عليه.
- **مُتَفَاعَل**: من (تُفُوعِلَ-يُتَفَاعَل)، نحو: تغوفل فهو متغافل عنه.
- **مُفْتَعَل**: من (أُفْتُعِلَ-يُفْتَعَلُ)، نحو: استمع فهو مستمع إليه.
- **مُفْعَلّ**: من (أُفْعُلَّ-يُفْعَلُّ)، نحو: احمرّ فهو محمرّ.
- **مُسْتَفْعَل**: من (أُسْتُفْعِلَ-يُسْتَفْعَلُ)، نحو: استخرج فهو مستخرج.

---

[1]– الصرف التعليمي: محمود سليمان ياقوت، ص236.

[2]– الكتاب: سيبويه، ج2، ص332.

– **مُفْعَالّ**: من (أفْعُوْلَّ-يُفْعَالّ)، نحو: اشهوبّ فهو مشهابّ.
– **مُفْعَوْعَل**: من (أُفْعُوْعِلَ-يُفْعَوْعَلُ)، نحو: اغدودن فهو مغدودن.
– **مُفْعَوَّل**: من (أُفْعُوِّلَ-يُفْعَوَّلُ)، نحو: اعلوط فهو معلوط.[1]

ويأتي اسم المفعول للرّباعي المجرّد والمزيد على بناء اسم الفاعل مع فتح ماقبل الآخر، فيكون على الأبنية الآتية:
– **مُفَعْلَل**: من الفعل المبني للمجهول (فُعْلِلَ-يُفَعْلَلُ)، نحو: دحرج فهو مدحرج.
– **مُتَفَعْلَل**: من (تُفُعْلِلَ-يُتَفَعْلَلُ)، نحو: تدحرج فهو متدحرج.
– **مُفْعَنْلَل**: من (أُفْعُنْلِلَ-يُفْعَنْلَلُ)، نحو: اجرنجم فهو محرنجم.
– **مُفْعَلَلّ**: من (أُفْعُلِلَّ-يُفْعَلَلُّ)، نحو: اقشعرّ فهو مقشعرّ منه.[2]

وذكر ابن خالويه استعمال **مَفْعُولٌ** على لفظ فاعلٍ من أفعَلَ إلاّ حَرْفاً واحداً، قول العرب: أسْمَتْ الماشية في المرعى، فهي سَائِمَةٌ، ولم يقولوا: مُسَامَةٌ وهذا نادرٌ.[3]

ونظراً للاهتمام البالغ الّذي حظي به اسم المفعول قديماً وحديثاً، نجد أنّ أبا العلاء المعرّي قد واكب هذا الاهتمام وأشار إليه في جزئية من رسالة الغفران من ذلك قوله في البيت الشّعري الآتي:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

"ولقد وُفّقت في قولك (المحَبِّ)، لأنّك جئت باللّفظ على ما يجب في (أحببت)؛ وعامّة الشّعراء يقولون: أَحبَبْتُ، فإذا صاروا إلى المفعول قالوا: محبوب.

قال زهير بن مسعود الضبي:

واضحةُ الغُرَّةِ مَحْبوبَةٌ والفَرَسُ الصَّالِحُ مَحْبُوب

وقال بعض العلماء: لم يُسمع بمُحبّ إلاّ في بيت عنترة".[4]

---

[1]– أبنية الصّرف في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي، ص282.
[2]– المرجع نفسه: ص283.
[3]– ليس في كلام العرب: ابن خالويه، تح: أحمد عبد الغفور عطار، مكّة المكرّمة، ط2، 1979م، ص64.
[4]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص325-326.

5) أبنية الاسم الرّباعي المجرّد

المجرّد هو ما كانت حروفه جميعها أصلية، وهو ثلاثة أقسام: ثلاثي، ورباعي، وخماسي، وأقلّ أصول الكلمات المتمكنّة ثلاثة أحرف كما يصرّح به القدماء **كالخليل بن أحمد الفراهيدي**؛ حيث يقول: **"إنّ الاسم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف تحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه. فهذه ثلاثة أحرف، مثل: (سَعْد) و(عُمَر) ونحوهما من الأسماء بديء بالعين، وحشيت الكلمة بالميم، ووقف على الرّاء".**[1]

وذهب سيبويه إلى أنّ الاسم المتمكن المظهر لايكون على أقلّ من ثلاثة أحرف، وأنّ ماجاء من الأسماء كدمٍ، ويدٍ وغيرهما ثلاثية الأصول غير أنّ أحد الأحرف حذف، ويمكن معرفة ذلك بتصغيره أو تكسيره؛ يقول في ذلك: **"ليس في الدّنيا اسم أقلّ عدداً من اسم على ثلاثة أحرف، ولكنّهم قد يحذفون ممّا كان على ثلاثةٍ حرفا وهو في الأصل له، ويردّونه في التحقير والجمع، وذلك قولهم في دمٍ–دُمَيّ، وفي حَرٍ حُرَيْح، وفي شَفَةٍ شُفَيْهَة، وفي عِدَة وُعَيدَة".**[2]

وجاء في **المخصّص لابن سيده** (ت**458**هـ) قوله: **"فأمّا الاسم المتمكّن فلا يجيء على حرفين إلاّ وقد حُذف منه حرف، وأكثر ذلك في حروف العلّة لأنّها متهيّئة لقبول الحذف والتّغيير. وأمّا الآخر فلأنّه حرف إعراب تعتقب عليه الحركاتُ باعتقاب العوامل، وأمّا الثّالث فلتكثر به الأبنية على ما يقتضيه تمكّنه وهذا هو قانون الاعتدال في الأسماء، ولذلك قال سيبويه: وأمّا الأسماء المتمكّنة فأكثر ماتجيء على ثلاثة أحرف لأنّها كأنّها هي الأوّل في كلامهم".**[3]

أمّا الصّرفيون فنجد أنّهم حينما بحثوا أبنية الأسماء المجرّدة المتمكّنة لم يتكّلموا على وجود أسماء ثنائية لها أبنيتها وصيغها الخاصّة، وإنّما كان بحثهم منصبّاً على الأسماء الثلاثية والرّباعية والخماسية.

---

[1]– أبنية الصرف في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي، ص133.

[2]– الكتاب: سيبويه، ج2، ص62.

[3]– المخصّص: ابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، د.ط، د.ت، سفر14، ص46.

وقد ذكر **سيبويه** أنّ ما جاء من الكلمات على ثلاثة أحرف هو أكثر الكلام، وأنّ ماجاء من الرّباعي المجرّد أقلّ من الثلاثي، وأنّ ماجاء من الخماسي المجرّد أقلّ من النّوعين الآخرين. فالأسماء المجرّدة على ثلاثة أحرف وأربعة وخمسة لازيادة فيها ولانقصان، فما قصر عن الثلاثة فمحذوف منه، وما زاد عن الخمسة فمزيد فيه.[1]

والأسماء عند سيبويه تنقسم إلى قسمين: قسمٌ يسمّى به وهو الأسماء، وقسمٌ يوصف به سواءٌ أكان مشتقاً أم غير مشتق وسمّاه الصّفات.

ومن بين الأسماء المجرّدة الّتي سنخصّها بالدّراسة على اعتبار ورودها في رسالة الغفران الاسم الرّباعي المجرّد.

حيث يتكوّن وزن الاسم الرّباعي المجرّد من فاء وعين ولامين: (**فعلل**)، وتحتمل فاؤه إحدى ثلاث الحركات، وكلّ من العين واللاّم الأولى يحتمل السّكون أو إحدى الحركات الثّلاث. وجداء الثلاثة في الأربعة يكون ثمانية وأربعين. أمّا اللاّم الثّانية فلا أثر لحركاتها في البناء الصّرفي.[2]

ومعنى هذا أنّ مقتضى النّظر أن تكون أبنيته ثمانية وأربعين حاصلة من ضرب صور الثلاثي الاثني عشرة في أشكال اللاّم الأولى الأربعة للرّباعي إذ لاعبرة بحركات اللاّم الثّانية فيه لأنّها موطن الإعراب. لكنّ تخلّف معظمها لالتقاء السّاكنين أو الثّقل أو توالي أربع متحرّكات إذ لابدّ فيه من إسكان ثانيه أو ثالثه، والمستعمل خمسة باتّفاق، وزاد الكوفيّون والأخفش سادساً.[3]

وأبنية الرّباعي المجرّدة هي كالآتي:

– **فَعْلَلٌ**: ويكون في الأسماء الجامدة، نحو: جعفر، عنبر. والصّفات: سلهَب، بَلقع.

– **فُعْلُلٌ**: ويكون في الأسماء الجامدة، نحو: بُرْثن، بلبل. والصّفات: قُنبُل، قُلقُل.

– **فِعْلَلٌ**: ويكون في الأسماء الجامدة، نحو: درهم، ضفدع. والصّفات: هجرع، هِبلع.

– **فِعْلِلٌ**: ويكون في الأسماء الجامدة، نحو: زِئْبِر، زِبرِج. والصّفات: دِعبل، عِرْبِد.

---

[1]– الكتاب: سيبويه، ج2، ص310.

[2]– تصريف الأسماء والأفعال: فخر الدين قباوة، ص64.

[3]– تصريف الأسماء : محمّد الطّنطاوي، ص22.

– **فِعَل**: ويكون في الأسماء الجامدة، نحو: قِمْطَر، دمشق. والصّفات: هِزَبْر، سِبَطْر.

– **فُعْلَلٌ**: جاء به الأخفش، وهو بضمّ الفاء وسكون العين وفتح اللاّم، نحو: جُخْدَب. وسيبويه يرويه بضمّ الدّال، وأمّا ماورد من الرّباعي على خلاف ذلك وهو نحو: جَنَدِل بفتح الفاء والعين وكسر اللاّم، وعُلَبِط بضمّ الفاء وفتح العين وكسر اللاّم، فلا يعتدّ به لندوره، لأنّ كلامهم لايجتمع فيه أربع حركات متوالية في كلمةٍ واحدةٍ، فحملا على أنّ الأصل جَنَادِلُ وعُلابِطُ.[1]

فقيل إنّ الأجود في (**بُرْقُع**) و(**طُحْلُبٍ**) ضمّ القاف واللاّم يدلّ على أنّه روي فيهما الفتح، لكن رغم أنّ الضمّ أجود والنّزاع الآن ليس في الأصح بل في إثبات هذا البناء وعدمه، فلا يجوز أن يكون (**جُخْدُبٌ**) منقوصاً من (**جُخَادِب**) كعُلَبِطٍ وهُدَبدٍ، لما كانا محذوفين من **عُلابط، وهُدابِد.**[2]

وجاء عن العرب كلمة واحدة على (**فَعْلِلَة**) (**طَحْرِبة**)، وهي نادرة، وتلزم التاء، وزعم بعض النّحاة أنّ العرب استخدموا أبنية أخرى هي: **فُعَلِلٌ، فُعَلٌّ، فَعَلَلٌ، فَعَلَلٌ، فِعْلَلٌ**. ورُدّت بأنّها نادرة الاستعمال، أو فيها حذف أو تصرّف.[3]

واستعمل العرب من الرّباعي المجرّد، ماهو أخفّ من غيره، ولذلك تراهم فيه يقبلون على سكون العين. إنّهم لم يحرّكوها إلاّ في بناءٍ واحد (**فِعَلٌ**)، لسكون لامه الأولى. ولو بنوا على نحو: **فُعِلُل، فِعُلِل، فَعِلِل**، لكان الاسم ثقيلاً جدّاً، مكروهاً.[4]

ونجد أنّ **أبا العلاء المعرّي** في رسالة الغفران قد أشار إلى الرّباعي المجرّد من خلال ذكره أنّ (**الزّبرجد**) من (**الزّبرج**)، (**والزّبرج**) من أبنية الرّباعي المجرّد الّتي وزنها (**فِعْلِلٌ**)، وفي ذلك يقول: "**كأنّك أيّها الرّجل، وأنت عربيّ صميم يستشهد بألفاظك وقريضك، تزعم أنّ**

---

[1]– الكنّاش في فنّي النّحو والصّرف: أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيّوبي، تح: رياض بن حسن الخوّام، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، د.ط، 2004م، ج1، ص388–389.

[2]– شرح التعريف بضروري التصريف: ابن إيّاز، تح: هادي نهر، هلال ناجي المحامي، دار الفكر، عمان–الأردن، ط1، 2020م، ص32.

[3]– تصريف الأسماء والأفعال: فخر الدين قباوة، ص65.

[4]– المرجع نفسه: ص66.

الزّبرجد من الزّبرج، فهذا يقوّي ماادّعاه صاحب العين من أنّ الدّال الزّائدة في قولهم صلخدم وأهل البصرة ينفرون من ذلك".[1]

ومن أبنية الأسماء الوارد ذكرها في رسالة الغفران وزن إوزّة في ذلك يقول **المعرّي: "ماوزن إوزّة؟ فيقول الأصمعيّ: ألا تُعرّض بهذايا فصمعل، وطال ماجئت مجلسي بالبصرة، وأنت لا يرفع بك رأس؟ وزن إوزّة في الموجود إِفَعْلَةٌ، ووزنها في الأصل إِفْعَلَة. فيقول المازنيّ: ما الدّليل على أنّ الهمزة فيها زائدةٌ، وأنّها ليست بأصليّة ووزنها ليس فِعَلّة؟ فيقول الأصمعيّ: أمّا زيادة الهمزة في أوّلها، فيدلّ عليه قولهم: وَزٌّ. فيقول أبو عثمان: ليس ذلك بدليل على أنّ الهمزة زائدة، لأنّهم قد قالوا ناسٌ، وأصله أُنَاسٌ، وميهةٌ لجدري الغنم، وإنّما هو أميهة. فيقول الأصمعيّ: أليس أصحابك من أهل القياس يزعمون أنّها إِفْعَلَةٌ. وإذا بنوا من أوى اسماً على وزن إوزّة، قالوا إيّاه؟ ولو أنّها فِعَلَّةٌ، قالوا: إويَّةٌ، ولو جاؤوا بها على إِفَعْلَةٍ بسكون العين، قالوا: إييّةٌ، والياء الّتي بعد الهمزة وهي همزة أوَى جعلت ياءً لاجتماع الهمزتين، ولأنّ قبلها مكسوراً وهي مفتوحة".**[2]

6) الاشتقاق

يعدّ الاشتقاق وسيلةً من وسائل تنمية اللّغة وتطويرها، وتوليد الألفاظ والدّلالات؛ إذ اللّغة تنمو وتتطوّر، فهي في تغيّرٍ مستمّرٍ لمواكبة المستجدّات. وقد حظي الاشتقاق باهتمام القدماء والمحدثين، فأكّبوا على بحثه ودراسته، والتّأليف فيه.

عُرّف الاشتقاق بتعريفات عديدة، تختلف ألفاظها وتتقارب معانيها، فهو عند **ابن السّراج (ت316هـ): "نزع لفظ من آخر، بشرط مناسبتهما معنى وتركيباً، ومغايرتهما في الصّيغة".**[3]

وقال **ابن دحية في التنوير: "الاشتقاقُ من أغرب كلام العرب وهو ثابت عن الله تعالى بنقل العدول عن رسول الله صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، لأنّه أتي جوامع الكلم،**

---

[1]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص245.

[2]– المصدر نفسه: ص284.

[3]– رسالة الاشتقاق: أبو بكر محمد بن السري السراج، تح: محمد علي الدرويش ومصطفى الحدري، د.ن، د.ب، د.ط، 1972م، ص17.

وهي جمع المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة؛ فمن ذلك قوله فيما صحّ عنه يقول الله: أنا الرحمن خلقت الرُّحم وشققت لها من اسمي".[1]

وقال في **شرح التسهيل**: **"الاشتقاق أخذ صيغةٍ من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادّة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدلّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة؛ كضارب من ضرب، وحذِرٌ من حَذِر".**[2]

وذهب **الرّماني** (ت**384**هـ) إلى أنّه: **"اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل".**[3]

ولم يخرج المحدثون في تعريفهم للاشتقاق عمّا قاله القدماء، إذ يعرّفه **محمود سليمان ياقوت** يقوله: **"الاسم المشتقّ هو الّذي أخذ من غيره ويؤدّي هذا إلى وجود تقارب بينهما في المعنى، واتّفاق في الحروف الأصلية، ومن أمثلة ذلك المصدر ضَرْب فهو يتفرّع عنه: ضارب، مضروب، مَضْرَب".**[4]

وذهب **السيد عبد المقصود** إلى أنّ الاشتقاق هو: **"أخذ كلمة من كلمة أخرى بينهما ارتباط في اللفظ والمعنى، ليعرف رجوع إحداهما إلى الأخرى".**[5]

وعرّفه **عبد الله أمين** بقوله: **"الاشتقاق أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللّفظ والمعنى جميعاً".**[6]

وهذا التّعريف يشمل جميع أقسام الاشتقاق المتمثّلة في الصّغير والكبير والكُبار والكبَّار.

---

[1]– المزهر في علوم اللّغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، ج1، ص346.

[2]– المصدر نفسه: ج1، ص346.

[3]– الحدود في النّحو: أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني، تح: مصطفى جواد ويوسف مسكوني، دار الجمهورية، بغداد، د.ط، 1996م، ص39.

[4]– الصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم: محمود سليمان ياقوت، ص219.

[5]– الأسماء العربية في التصريف: السيد محمد عبد المقصود، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1989م، ص146.

[6]– الاشتقاق: عبد الله أمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2000م، ص01.

* **الاشتقاق الصّغير**: هو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في الصّيغة مع تشابه بينهما في المعنى واتّفاق في الأحرف الأصليّة وفي ترتيبها. وذلك يشمل مباحث كثيرة، منها الطّريف الّذي لم يجمعه أحدٌ من قبل ومنها القديم الذّائع الّذي امتلأت به كتب النّحو والصّرف وغيرها كأبنية الأفعال والأسماء وأوزانها، والمجرّد والمزيد من الأفعال والأسماء، والجمود والاشتقاق في الأفعال والأسماء، واشتقاق الأفعال، واشتقاق المشتقّات السّبعة المشهورة، وغير ذلك.
* **أمّا الاشتقاق الكبير**: فهو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في بعض أحرفهما مع تشابه بينهما في المعنى واتّفاق في الأحرف الثّابتة وفي مخارج الأحرف المغيّرة أو في صفاتها أو فيهما معاً ويسمّى إبدالاً لغوياً تمييزاً له من الإبدال الصّرفي؛ وقد أسميته إبدالاً اشتقاقياً لأنّه من مباحث علم الاشتقاق.[1]
* **الاشتقاق الكُبار**: وهو ماسمّاه ابن جنّي الاشتقاق الكبير أو الأكبر.
* **الكُبّار**: بتشديد الباء، وهو المعروف عند اللّغويين بالنّحت كـ(**لطليقة**): **أطال الله بقاءك والد معزة: أدام الله عزّك.**[2]

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأنواع من الاشتقاق ليست كلّها مأخوذاً بها عند علماء اللّغة، وهم وإن اختلفوا في مسمّياتها، إلاّ أنّهم اتّفقوا على وجودها ولكن تحت مسمّيات مختلفة.

ويشترط في المشتقّ أن يقارب أصله في المعنى، كالجاهل والجهل، والمنصور والنّصر، والعظيم والعظمة. وأن يشاركه في الأحرف الأصلية. فالأصول في (**الضّرب**) هي: **الضّاد، والرّاء، والباء**، وهي نفسها في: "**ضاربٌ، ضَروبٌ، ضرّابٌ، ضَريبٌ، مَضروبٌ، مَضْرِبٌ، مِضْرَبٌ**".[3]

وفي **المعجم المفصّل** في علم الصّرف ذكر راجي الأسمر نقلاً عن التهانوي قوله: "**اعلم أنّه لابدّ في المشتقّ اسماً كان أو فعلاً من أمور أحدها: أن يكون له أصل، فإنّ المشتق**

---

[1]– المرجع السابق: ص02.

[2]– الاشتقاق: الأصمعي، تح: سليم النعيمي، مطبعة أسعد، بغداد، د.ط، 1968م، ص24.

[3]– تصريف الأسماء والأفعال: فخر الدين قباوة، ص127.

فرع مأخوذ من لفظ آخر، ولو كان أصلاً في الوضع غير مأخوذ من غيره لم يكن مشتقّاً. وثانيهما: أن يناسب المشتقّ الأصل في الحروف، إذ الأصالة والفرعية باعتبار الأخذ لا تتحقّقان بدون التّناسب بينهما، والمعتبر المناسبة في جميع الحروف الأصلية، فإنّ الاستباق من السبق مثلاً يناسب الاستعجال من العجل في حروفه الزّائدة والمعنى، وليس مشتقّاً منه بل من السبق. وثالثهما: المناسبة في المعنى، سواء لم يتّفقا فيه أو اتّفقا فيه، وذلك الاتّفاق بأن يكون في المشتقّ معنى الأصل إمّا بزيادة كالضّرب فإنّه للحدث المخصوص والضّارب، فإنّه لذات ماله ذلك الحدث، وإمّا بدون زيادة سواء كان هناك نقصان كما في اشتقاق الضّرب من ضرب على مذهب الكوفيين، أو لا، بل يتّحدان في المعنى كالمقتل مصدر من القتل".[1]

وللاشتقاق في اللّغة فوائد يمكن أن نجملها فيما يلي:

1.الاشتقاق يعطي للّغة حيويّتها، ويمدّها بألفاظ تدلّ على سعتها وقوّتها، ونموّها الّذي لايتوقّف، وعودها الّذي لايلين، وشبابها الّذي لايشيخ.

2.يولّد ألفاظاً جديدة لمعان جديدة تطبع اللّغة بالاستمرارية.

3.وهو وسيلة لفهم معاني اللّغة وتوضيح مقصوداتها عن طريق تراكيب ذات دلالاتٍ مشتركةٍ.[2]

4.والاشتقاق يدلّنا على أصول الألفاظ فيمكننا من ربط الكلمة بأصواتها وأفراد المجموعة الّتي تنتسب إليها، وذلك ممّا يثبت معناها ويوضّحه.[3]

5.الاشتقاق يكشف عن نسب الألفاظ وهو السّبيل إلى معرفة الأصيل من الدّخيل، كالصّراط والفردوس، والكوب، فليس من العربيّة مادّة (**ص.ر.ط**) و(**ف.ر.د.س**) ولا(**ك.و.ب**).[4]

---

[1]– المعجم المفصّل في علم الصرف: راجي الأسمر، ص139.

[2]– اسم المفعول في القرآن الكريم: أيمن علي العتوم، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، إشراف: محمد حسن عوّاد، 2004م، ص24.

[3]– فقه اللّغة وخصائص العربية: محمد المبارك، دار الفكر الحديث، بيروت–لبنان، ط2، 1964م، ص80.

[4]– المرجع نفسه: ص82.

ونظراً للأهميّة البالغة الّتي حظي بها الاشتقاق قديماً وحديثاً، وجب أن نقدّم لها نماذج من رسالة الغفران، على اعتبار أنّها موضوع بحثنا، وقد ذكر أبو العلاء المعري قول امرىء القيس:

"عَلَوْنَ بِأَنْطَاكِيَّةٍ فَوْقَ عِقمَة كَجِرْمَةِ نَخْلٍ أو كجنَّةِ يَثْرِبِ

وخطر له أنّ النّطك، وهو اللّفظ الّذي يجب أن يُشتقّ منه أنطاكية لو كلمة عربيّة. مهمل لم يحكه مشهور من الثّقات. ولما مرّ بملطيّة أنكر وزنها وقال فَعْلِيَة، مثال لم يُذكر، وإذا حملناها على التصريف وجب أن تكون ياؤها زائدة لأنّ فيها ثلاثة من الأصول".[1]

وقد تنبّه المعرّي إلى أنّ أصل المشتقّات موضع خلاف بين البصريين والكوفيين، أمّا البصريّون فيذهبون إلى أنّ الفعل مشتقّ من المصدر، وأمّا الكوفيون فيذهبون إلى أنّ المصدر مشتقّ من الفعل، وأيّد كلٌّ من الفريقين رأيه بأدلّة كثيرة، وانتصر لكلّ فريق طائفة كبيرة من علماء العربيّة، وخير من دوّن آراء الفريقين **أبو البركات الأنباري** (**ت577هـ**)؛ إذ قال في المسألة الثّامنة والعشرين من كتابه "**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**" مايلي:

ذهب الكوفيّون إلى أنّ المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه، نحو: (**ضَرَبَ ضَرْباً، وقامَ قِياماً**) وذهب البصريّون إلى أنّ الفعل مشتقّ من المصدر وفرع عليه.[2]

أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّ المصدر مشتقٌّ من الفعل لأنّ المصدر يصحّ لصحّة الفعل، ويعتلّ لاعتلاله، ألا ترى أنّك تقول (**قاوم–قِواماً**)، فيصحّ المصدر لصحّة الفعل، وتقول (**قامَ–قِياماً**) فيعتلّ لاعتلاله، فلمّا صحّ لصحّته، واعتلّ لاعتلاله دلّ على أنّه فرع عليه.[3]

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدّليل على أنّ المصدر فرعٌ على الفعل أنّ الفعل يعمل في المصدر، ألا ترى أنّك تقول: (**ضَرَبْتُ–ضَرْباً**) فتنصب (**ضرباً**) بضَربت؟ فوجب أن يكون فرعاً له؛ لأنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول، فوجب أن يكون المصدرُ فرعاً على الفعل.

---

[1]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص545-546.

[2]– الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: ابن الأنباري، ج1، ص192.

[3]– المصدر نفسه: ص192.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدّليل على أنّ المصدرَ فرعٌ على الفعل أنّ المصدرَ يذكرُ تأكيداً للفعل، ولاشكّ أنّ رتبةَ المؤكّد قبل رتبةِ المؤكّد؛ فدلّ على أنّ الفعل أصلٌ، والمصدر فرع، والّذي يُؤيِّد ذلك أنّا نجد أفعالاً ولا مصادر لها، خصوصاً على أصلكم، وهي: نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التّعجب، وحبّذا، فلو لم يكن المصدر فرعاً لا أصلاً لما خلا عن هذه الأفعال؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أنّ المصدر فرعٌ على الفعل أنّ المصدر لايتصوّر معناه ما لم يكن فعلَ فاعلٍ، والفاعل وضع له فَعَلَ ويَفْعل، فينبغي أن يكون الفعل الّذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر.

قالوا ولايجوز أن يُقال: إنّ المصدر إنّما سُمّي مصدراً لصدور الفعل عنه، كما قالوا للموضع الّذي تصدرُ عنه الإبل مصدراً لصدورها عنه، لأنّا نقول: لانسلّم، بل سمّي مصدراً لأنّه مصدورٌ عن الفعل، كما قالوا: (**مَرْكَبٌ فَارِهٌ، ومَشْرَبٌ عَذْبٌ**)؛ أي: مركوب فَارِهٌ، ومشروب عذبٌ، والمراد به المفعول، لا الموضع، فلا تمسّك لكم بتسميته مصدراً.[1]

وأمّا البصريون فاحتجّوا بأن قالوا: الدّليل على أنّ المصدر أصلٌ للفعل أنّ المصدر يدلّ على زمانٍ مطلقٍ، والفعل يدلّ على زمانٍ معيّنٍ، فكما أنّ المطلق أصل للمقيّد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

وبيان ذلك أنّهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلّها، لا اختصاص له بزمانٍ دون زمانٍ، فلمّا لم يتعيّن لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة تدلّ على تعيّن الأزمنة، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة: ماضٍ، وحاضرٌ، ومستقبلٌ؛ لأنّ الأزمنة ثلاثةٌ؛ لختصّ كلّ فعلٍ منها بزمانٍ من الأزمنة الثّلاثة؛ فدلّ على أنّ المصدر أصل للفعل.[2]

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدّليل على أنّ المصدر هو الأصل أنّ المصدر اسمٌ، والاسم يقوم بنفسه، ويستغنى عن الفعل وأمّا الفعل فإنّه لايقوم بنفسه، ويفتقر إلى الاسم.

---

[1]– الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، ج1، ص193.

[2]– المصدر نفسه: ج1، ص194.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدّليل على أنّ المصدر هو الأصل أنّ المصدر له مثالٌ واحدٌ نحو الضرب، والقتل، والفعل له أمثلة مختلفة، كما أنّ الذّهب نوع واحد، وما يوجد منه أنواع مختلفة.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدّليل على أنّ المصدر هو الأصل أنّ الفعل بصيغته يدلّ على مايدلّ عليه المصدرُ، والمصدرُ لايدلّ عليه الفعل.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدّليل على أنّ المصدر ليس مشتقّاً من الفعل أنّه لو كان مشتقّاً منه لكان يجب أن يجري على سنن في القياس، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين، فلمّا اختلف المصدرُ اختلاف الأجناس كالرَّجُل، والثّوبِ، والتّرابِ، والماءِ، والزّيتِ، وسائر الأجناس؛ دلّ على أنّه ليس مشتقّاً من الفعل.

ومنهم من تمسّك بأن قال: لو كان المصدر مشتقّاً من الفعل لوجب أن يدلّ على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث، كما دلّت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل، والمفعول به؛ فلمّا لم يكن المصدر كذلك دلّ على أنّه ليس مشتقّاً من الفعل.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدّليل على أنّ المصدر ليس مشتقّاً من الفعل قولهم: (**أَكْرَمَ–إِكْراماً**) بإثبات الهمزة، ولو كان مشتقّاً من الفعل لوجب أن تُحذف منه الهمزة، كما حُذفت من اسم الفاعل والمفعول، نحو: (**مُكْرِم–مُكْرَم**) لما كانا مشتقين منه، فلمّا لم تُحذف هاهنا، كما حُذِفت ممّا هو مشتقٌّ منه، دلّ على أنّه ليس بمشتقّ منه.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدّليل على أنّ المصدر هو الأصل تسميته مصدراً، فإنّ المصدر هو الموضع الّذي يصدر عنه، ولهذا قيل للموضع الّذي تصدر عنه الإبل (**مصدر**)، فلمّا سُمّي مصدراً دلّ على أنّ الفعل قد صدر عنه، وهذا دليل لابأس به في المسألة.[1]

وقد قام ابن الأنباري بتفنيد رأي الكوفيين القائل بأنّ المصدر مشتقٌّ من الفعل، وأيّد رأي البصريّين بأنّ الفعل مشتقٌّ من المصدر.

[1]– الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، ج1، ص196.

نفس المذهب اتّبعه **أبو العلاء المعرّي** في رسالة الغفران؛ إذ أيّد رأي البصريين في اشتقاق الفعل من المصدر، وفي ذلك يقول على لسان ابن القارح: **"كأنّك زعمت أنّ فعلاً أُخذ من الزَّبرجد، ثمّ بُني منه الزِّبرجُ، فقد لزمك على هذا، أن تكون الأفعال قبل الأسماء. فيقول ابن الأحمر: لايلزمني ذلك لأنّي جعلت زبرجداً أصلاً، فيجوز أن يحدُث منه فُروعٌ ليس حُكمها كحكم الأصول. ألا ترى أنّهم يقولون: إنّ الفعل مُشتقٌّ من المصدر. فهذا أصلٌ، ثمّ يقولون: الصّفة الجارية على الفعل. يَعْنون الضّاربَ والكريم وما كان نحوهما. فليس قولهم هذه المقالة، بدليل على أنّ الصّفة مشتقّة من الفعل، إذ كانت اسماً، وحقُّ الأسماء أن تكون قبل الأفعال، وإنّما يُراد أنّه يُنطق بالفعل منها كثيراً؛ ولمدّعٍ أن يقول: الفعل مشتقٌّ من المصدر فهو فرعٌ عليه، والصّفة فرعٌ آخر فيجوز أن يتقدّم أحدُ الفرعين على صاحبه".**[1]

7) أبنية الأفعال

الفعل ركنٌ مهمٌّ في بناء الجملة العربيّة، والجملة العربيّة اسمية أو فعلية ذات طرفين هما: المسند والمسند إليه. وقد اهتمّ النّحاة القدامى بمسألة الفعل في مباحثهم النّحوية، كما اهتمّ في الموضوع نفسه المحدثون في دراساتهم الحديثة.

وكان الأقدمون يرون أنّ الفعل صاحب العمل وهو عامل قويّ، بل هو أقوى العوامل فهو يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، كما ينصب سائر ما أسموه بالفضلات؛ كالمفاعيل، والحال، ونحو ذلك، وأنّه يعمل أينما كان متقدّماً أم متأخّراً ظاهراً أم مقدّراً.[2]

أمّا أصحاب النّظر اللّغوي الصّحيح من المحدثين فينكرون هذه المعرفة القديمة وهم يرون أنّ الفعل مادّة لغوية مهمّة في بناء الجملة، وهو لايعدو أن يكون حديثاً يجري على أزمنة مختلفة تختلف في المضي كما تختلف في الحال والاستقبال، كما يعرب عن اتّفاق وتركيب هذه الأزمنة ببعضها.[3]

---

[1]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص246.

[2]– الفعل زمانه وأبنيته: إبراهيم السّامرائي، مطبعة العاني، بغداد، د.ط، 1966م، ص15.

[3]– المرجع نفسه: ص15.

والفعل هو مادلّ على حدث وزمن وهو ثلاثة أنواع: ماضٍ، ومضارع، وأمر، وهو بالنّسبة لفاعله مبني للمعلوم ومبني للمجهول، وبالنّسبة لعمله لازم ومتعدّي، وبالنّسبة لأبنيته مجرّد ومزيد. والفعل أصل المشتقات عند الكوفيين، وهو مشتقٌّ من المصدر عند البصريين.[1]

والفعل وإن دلّ على الزّمن، ففي المستوى الصّرفي يأتي على شكل صيغة، ولكن في المستوى النّحوي يأتي من مجرى السّياق، وليس وظيفة لفعل. فالفعل من حيث المبنى الصّرفي ماضٍ ومضارع وأمر. وهو ينقسم إلى قسمين رئيسين: **الفعل التّام، والفعل النّاقص**.

وينقسم الفعل التّام إلى قسمين هما: **الفعل المتعدّي**، نحو: قَطَفَ، **والفعل اللاّزم**، نحو: جلس. ويقسّم الفعل المتعدّي إلى قسمين: **الفعل المعلوم**، نحو: سَرَقَ؛ **والفعل المجهول**، نحو: سُرِقَ.[2]

فالفعل التّام يرتبط بفاعله بواسطة النّسبة الإسنادية ويُتمّم بذلك المعنى المقصود لازماً أو متعدّياً.

الفعل اللاّزم يستقرّ حدوثه في فاعله ويكتفي برفعه ليتمّ معناه، نحو: ماتَ القائد، الفعل المتعدّي يتجاوز فاعله وينصب مفعولاً به ليستكمل معناه، نحو: كتب التّلميذُ رسالةً. وهو نوعان: مايصل إلى المفعول به مباشرةً أي بغير واسطةٍ، نحو: بَرَيْتُ القَلَمَ؛ وما يصلُ إلى المفعول به بواسطة أساليب التّعدية، نحو: ذهبتُ بزيدٍ.

أمّا الفعل النّاقص لايشكّل مُسنداً بذاته بل يحتاج إلى خبر لتُفيد جملته معنى تامّاً. والأفعال النّاقصة هي: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها؛ وسمّيت ناقصة لأنّ معناها ينقص بدون خبرٍ؛ وإذا أُسنِد كلّ فعلٍ منها إلى مرفوعه لايُحقّق الفائدة إلاّ بعد مجيء الخبر المنصوب. فالاسم المنصوب يقوم بدور المسند في الجملة ويُتمّمُ المعنى النّاقص. وهذا يخالف الأفعال التّامة الّتي يكتمل معناها بذكر المرفوع ويكون المنصوب بعد ذلك فضلةً خارجةً عن الإسناد.[3]

---

[1]– أبنية الصرف في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي، ص377.

[2]– معجم تصريف الأفعال العربيّة: أنطوان الدّحداح، راج: جورج متري عبد المسيح، مكتبة لبنان، بيروت–لبنان، د.ط، 1995م، ص03.

[3]– المرجع نفسه: ص05.

وتدخل الأفعال النّاقصة على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويُسمّى اسمها وتنصب الخبر ويُسمّى خبرها.

وأبنية الأفعال تقسّم إلى مجرّد ومزيد؛ فالمجرّد ماكانت جميع أحرفه أصلية ثلاثة، لايسقط أحدها في تصريف الفعل إلاّ لعلّة تصريفية.

وقد قسّم النّحاة القدماء الفعل من حيث الصّحة والاعتلال، إلى صحيح ومعتلّ، وقد ورد في رسالة الغفران ذكر للفعل الصّحيح وهو ما سنتوسّع في دراسته على اعتبار وروده في كلام المعرّي.

قبل الولوج إلى النّماذج الّتي قدّمها المعرّي حول الفعل الصّحيح في رسالة الغفران لابدّ من التّعريف بالفعل الصّحيح وأين تكمن مواطن الاختلاف بينه وبين الفعل المعتلّ.

ينقسم الفعل باعتبار نوعية حروفه إلى صحيح ومعتلّ. والمعروف أنّ علماء العربيّة قسّموا الحروف إلى حروف صحيحة، وحروف علّة؛ فالصّحيح هو ما كانت أحرفه الأصلية أحرفاً صحيحة؛ أي أنّ أصوله خلت من أحرف العلّة وهي: الألف والواو، والياء، نحو: **كتب، جلس.**[1]

ثمّ إنّ حرف العلّة إن سكن وانفتح ماقبله يسمّى ليناً، كثوب، وسيف، فإن جانسه ماقبله من الحركات يسمّى مدّاً؛ كقال، يقول، قيلاً؛ فعلى ذلك لا تنفعك الألف عن كونها حرف علّةٍ، ومدٍّ، ولينٍ، لسكونها وفتح ماقبلها دائماً، بخلاف أختيها.[2]

والفعل هو ما في حروفه الأصول شيء من حروف العلّة، نحو: قال، ووعد، ووفى. ولكلّ من الصّحيح والمعتلّ أقسام.

فالمعتلّ ينقسم إلى: مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف.

– **المثال**: وهو ما كانت فاؤه حرف علّة، نحو: وعد، يسر.

– **الأجوف**: وهو ما كانت عينه حرف علّة، نحو: قال، باع.

---

[1]– الصّرف العربي أحكام ومعانٍ: محمّد فاضل السامرائي، ص17.

[2]– شذا العرف في فن الصرف: أحمد الحملاوي، ص58.

– **النّاقص**: وهو ما كانت لامه حرف علّة، نحو: غزا، رمى.

– **اللّفيف**: وهو ما كان فيه حرفا علّة، نحو: وفى.

وينقسم اللّفيف إلى قسمين: **مقرون**؛ وهو ما كانت عينه ولامه حرفي علّة، نحو: **ضوى، ومفروق**؛ وهو ما كانت فاؤه ولامه حرفي علّة، نحو: **وقى**.[1]

وينقسم الصّحيح إلى سالم، ومضعّف، ومهموز.

– **فالسّالم**: هو ما خلت حروفه الصّحيحة من التّضعيف والهمز، مثل: **رغبَ، حَمِدَ، شَكَرَ**.[2]

– **والمهموز**: ما كان أحد أصوله همزة سواء أكان صحيحاً أم معتلاً، مثل: **أخذَ، أوى، سأل، رأى، قرأ، شاء**.

– **والمضعّف**: ما أدغم ثانيه وثالثه المتشابهان، مثل: شدّ.[3]

والمعرّي في رسالة الغفران أشار إلى الفعل الصّحيح المضعّف من خلال قوله: "ويقال: إنّ أبا رجاءٍ العُطاردي قرأ: ﴿**فَاتَّبِعُونِي يَحْبِبْكُمُ اللَّهُ**﴾.[4] **بفتح الباء، والباب فيها كان مضاعفاً متعدّياً، أن يجيء بالضمّ، كقولك: عددتُ أعدُّ، ورددت أردُّ. وقد جاءت أشياء نوادر كقولهم: شَدَدتُ الحبل أَشُدُّ وأَشِدُّ، ونممت الحديث أنُمُّ وأَنِمُّ، وعللت القول أَعُلُّ وأَعِلُّ. وإذا كان غير متعدٍّ، فالباب الكسر، كقولهم: حلّ عليه الدين يَحِلُّ، وجلّ الأمر يَجِلُّ. والضمّ في غير المتعدّي، أكثر من الكسر فيها كان متعدّياً، كقولهم: شحَّ، يشُحُّ، ويشِحُّ، وشبَّ الفرسُ يَشُبُّ ويَشِبُّ، وصحَّ الأمرُ يَصُحُّ ويَصِحُّ، وفحّت الحيّة تَفِحُ وتَفُحُ، وجَمَّ الماء يَجِمُّ ويَجُمُّ، وجدَّ الأمر يجِدُّ ويجُدُّ**".[5]

---

[1]– مختصر الصرف: عبد الهادي الفضلي، ص87.

[2]– تجديد النّحو: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط6، 2013م، ص62.

[3]– الموجز في قواعد اللّغة العربية: سعيد الأفغاني، ص27.

[4]– الآية 31، من سورة آل عمران.

[5]– رسالة الغفران: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، ص326-327.

ومن الأمثلة كذلك الّتي أوردها المعرّي في باب أبنية الأفعال قوله فيما يلي:

"وَصَبُوحُ صَافِيَةٍ وَجَذْبِ كَرِينَةٍ بِمُوَثَّرٍ تَأْتَالُهُ إِبْهَامُهَا

فإنّ النّاس يروون هذا البيت على وجهين؛ منهم من ينشده: تَأْتَالُهُ يجعله تَفْتَعِلُهُ، من آل الشيء يؤوله إذا ساسه، ومنهم من ينشد: تَأْتَالَهُ من الإتيان فيقول لبيد كلا الوجهين يحتمله البيت، وإنّ أبا علي الفارسي كان يدّعي في هذا البيت، أنّه مثل قولهم: اسْتَحَى يستحي على مذهب الخليل وسيبويه لأنّهما يريان أنّ قولهم اسْتَحَيْتُ إنّما جاء على قولهم استحاي، كما استقمت على استقامَ. وهذا مذهب طريف. لأنّه يعتقد أن تَأْتَى مأخوذة من أَوَى، كأنّه بُني منها افْتَعَلَ، فقيل: ائْتَاىَ، فأعلّت الواو كما تعلّ في قولنا: اعْتَانَ من العون، واقتالَ من القول. ثمّ قيل: ائْتَيْتُ فحذفت الألف كما يقال: اقتلتُ".[1]

هذه إذن أهمّ القضايا الصّرفية عند المعرّي في رسالة الغفران، وهو وإن لم يقدّم تعريفاً لعلم الصّرف إلاّ أنّه استطاع أن يتطرّق لأهمّ المسائل الصّرفية ويسلّط الضّوء على مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين، وهو مثله مثل باقي علماء الصّرف بحث في جلّ تصاريف الكلمة وما يطرأ عليها من تغيّرات كالبحث في أبنية الأسماء والأفعال، والمشتقّات، والمصدر، وجمع التّكسير والتّصغير.

[1]– المصدر السابق: ص218.

الخاتمة

ولا يسعني في نهاية هذه الأطروحة، إلاّ أن أقول إنّ البحث في **"البنية اللّسانية في رسالة الغفران لأبي العلاء المعرّي"** مفيدٌ من الجانبين: التّنظيري والتّطبيقي؛ فهو مفيدٌ تنظيراً، لأنّه يعمّق معرفتنا بالآليات الّتي تنطوي عليها المقاربة اللّسانية، بمختلف فروعها، ومدارسها، ونظرياتها. وهو مفيدٌ تطبيقاً، لأنّه يتيح لنا الوقوف على أهمّ البنيات اللّسانية والمستويات اللّغويّة في رسالةٍ فلسفيّةٍ، وأدبيّةٍ، ولغويّةٍ، تُعدّ من أهمّ الرّسائل في التّراث العربي والعالمي. وقد تُرجمت إلى لغاتٍ عدّة، وحظيت بدراساتٍ متنوّعةٍ، ومقروئيّةٍ واسعةٍ.

وقد أتاح لنا هذا البحث من خلال ذيلك الجانبين الاهتداء إلى نتائج نُجملها في النّقاط الآتية:

- شكّل العصر الّذي عاش فيه المعرّي منعطفاً حاسماً في حياته حيث ساهم في إبراز شخصيّته وإثراء ثقافته الأدبيّة واللّغويّة، على الرّغم من التقلّبات والاضطّرابات الّتي عاشها سواء من النّاحية السّياسيّة، أو الاقتصاديّة، أو الاجتماعيّة.
- إنّ ثقافة المعرّي الأدبيّة واللّغويّة ذات روافد علميّة متنوّعة وإن كانت بدايتها الأولى داخل أسرته وعلى يد والده تحديداً؛ الّذي كان له دورٌ فعّالٌ في تنشئته العلميّة.
- لم تكن البيئة الثّقافيّة للمعرّي قادرةً على إشباع حاجاته العلميّة؛ فسعى إلى طلب العلم وتطوير مهاراته، فكانت رحلته إلى حلب وغيرها من حواضر العرب مِعواناً له على اكتشاف مصادر ثقافية ساهمت في تكوين شخصيّته، وتَفتُّق موهبته الشّعريّة.
- ونظراً لشهرة الرّسالة فقد تهيّأ لها من العناية والاهتمام من الدّارسين ما لم يتهيّأ لغيرها من الرّسائل؛ إذ انطوت على علومٍ شتّى في ميادين مختلفة، كما أنّها نقلت لنا مرحلةً مهمّةً من حياة المعرّي، وهي المرحلة المتأخّرة الّتي تميّز فيها بالنّضج على المستويين الإبداعي واللّغوي.
- استطاع المعرّي من خلال رسالته الغفران أن يتفرّد بالجمع بين قيمتين: الأولى علميّة لغويّة تُظهر سعة اطّلاعه على علوم اللّغة، وقدرته على التّحليل، وتمكّنه من القواعد النّحويّة والصّرفيّة. أمّاالثّانية؛ فهي فلسفيّة أدبيّة تبرز قوّة خياله، وتميّز ابتكاره، وغزارة معرفته بالتّاريخ والأديان والمذاهب والرّواية.

- لا يخلو أسلوب المعرّي من الطّرافة والمتعة، لما فيه من حوارٍ وفكاهةٍ وسخريّةٍ. ولكن وراء شخصيّته الطّريفة شخصيّة أخرى عالمة بأسرار اللّغة، وأساليب الشّعر، وفنون الأدب.
- على الرّغم من الانتقادات الموجّهة إلى رسالة الغفران بدعوى الجرأة في الطّرح الدّيني والفلسفي، إلاّ أنّها استطاعت أن تنال حقّها من البحث والدّراسة، وأن تُحدث نقلةً نوعيّةً في مجال الأدب، والدّرس اللّغوي، لتخرج بذلك من المحلّية إلى العالميّة، وتفرض وجودها في الأدب المقارن، كالمقارنة بينها وبين الكوميديا الإلهية لدانتي.
- فكما تَفوَّق المعرّي في الشّعر تَفوَّق في اللّغة، وكثرت الإشارة إلى جهوده اللّغويّة وبراعته بأصول اللّغة وأسرارها، حتّى أصبح حُجّةً فيها.
- إنّ اهتمام المعرّي باللّغة وعلومها دفعه إلى تكريس حياته في تعليمها وتعلّمها، وكذا التّنويع في أساليب نظمها، ومعرفة ضوابطها وقوانينها، والقدرة على تطويعها. وهذا يدلّ على استيعابه لألفاظها نادرها وغريبها.
- جعل المعرّي اللّغة وسيلة تقويمٍ؛ فانصرف في درسه اللّغويّ إلى نقد الرّواة واللّغويين في بعض ما نقلوه أو فيما جاءوا به، من أجل تعليم اللّغة وإبلاغها بشكلٍ سليمٍ.
- أبدى المعرّي ميلاً ظاهراً إلى المذهب الكوفيّ بحكم نشأته الكوفيّة، ولكنّه مع ذلك لم يضق بنحو البصريّين فقد رأى رأيهم في بعض المسائل.
- يتمتّع المعرّي بقدرةٍ علميّةٍ ومعرفيّةٍ جعلته في منأى عن أيّ صراعٍ مذهبيٍّ؛ فهو يحتكم إلى المنطق العقلي والرّأي العلمي في الموازنة والمفاضلة.
- إنّ المتتبّع لموادّ رسالة الغفران سيُلفي أمانةً علميّةً في الإحالة والتّوثيق؛ إذ كان ينسب كلّ قولٍ أو يلمّح لذلك.
- يقوم منهج المعرّي على الأدلّة النّقليّة والعقليّة، في إثبات آرائه من جهةٍ وتفسير الظّواهر اللّغويّة من جهةٍ أخرى.
- كانت مرجعيّة المعرّي مستمدّةً من القرآن الكريم وقراءاته، ومن الموروث العربي القديم شعره ونثره، وهذا بالاعتماد على الرّواية والسّماع.
- سار المعرّي على نهج القدماء باعتماد القياس وسيلةً بعد السّماع لشرح القواعد والاحتجاج بها.

- إنّ تأثّر المعرّي بمن سبقه من العلماء، لم يُثنِه عن التّفرّد بمذهبه وفكره؛ فظهرت عبقريّته في رسالته الّتي جمعت بين الفلسفة والشّعر واللّغة، ممّا مكّنها أن تصبح مصدراً مُلهماً للعلماء والدّارسين.
- أوضح البحث وعي المعرّي بمستويات الدّرس اللّغوي وما يُؤلّف بينها من علاقاتٍ لا تختلف عمّا جاء به الدّرس اللّساني الحديث.
- اكتسب الدّرس الصّوتي أهمّيةً بالغةً في الدّراسات اللّغويّة الحديثة واللّسانيّة المعاصرة، فاتّجهت جهود الباحثين إلى دراسة المباحث الصّوتيّة في التّراث العربي القديم على غرار رسالة المعرّي الّتي أوضحت الجانب الوظيفي للأصوات، رغم أنّ اللّغويّين القدامى لم ينظروا للدّراسة الصّوتيّة مستقلّةً بذاتها وإنّما بحثوها مع غيرها من الموضوعات اللّغويّة، إلى أن أصبحت بعد ذلك علماً قائماً برأسه.
- لم يتطرّق أبو العلاء المعرّي في رسالته إلى مخارج الأصوات ولا إلى صفاتها، وإنّما تناولها من حيث فاعليّتها الصّرفيّة، وكونها أداةً مساعدةً في التّفسير الصّوتي لبعض الظّواهر اللّغويّة.
- فسّر المعرّي الظّواهر الصّوتيّة تفسيراً صرفياً، وحلّلها بصفتها ظاهرةً نطقيّةً لهجيّةً.
- تطرّق المعرّي في رسالته الغفران إلى جملةٍ من التّغيّرات الصّوتيّة المطّردة في اللّغة العربيّة من خلال حديثه عن الإبدال والإعلال والتّخفيف والرّوم. وقد عُني بدراستها اللّغويّون قديماً وحديثاً وهذا في ضوء القوانين الصّوتيّة الّتي انتظمت على أساسها بنية الكلمة العربيّة.
- أشار المعرّي للأثر المتبادل بين بعض الأصوات نتيجة تقاربها، كما تفطّن إلى ظاهرة التّخفيف بأنواعها فبيّن أهمّيتها في تيسير النّطق واقتصاد الجهد الصّوتي.
- تدور دراسة البنية النّحويّة في فلك تنظيم الكلمات وتركيبها وما يرتبط بها من خواصّ، و مايعتريها من تغيّرات.
- يظهر اهتمام المعرّي بالمستوى النّحوي من خلال معالجته لبعض القضايا النّحويّة كـ: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات من الأسماء، والإعراب، والحذف...

- التّصريف عند علماء الصّرف ومنهم المعرّي هو كلّ تغييرٍ أو تحويلٍ يطرأ على بنية الكلمة، وهذه التحوّلات تكون مصحوبةً بتغيّراتٍ في المعنى، كالمصدريّة، والفاعليّة، والمفعوليّة، والمضارعة.
- لا يقبل التّصريف من الأسماء والأفعال إلاّ ما كان مبنياً على ثلاثة أحرفٍ أو أكثر، وما قلّ عن ذلك فلا دخل للتّصريف به إلاّ أن يكون محذوفاً منه.
- اهتمّ المعرّي على شاكلة اللّغويّين القدامى بالنّظام الصّرفي للّغة العربيّة، لمعرفة الأحكام والضّوابط الّتي تخضع لها بنية الكلمة، فابتدعوا "الميزان الصّرفي" الّذي يُعدّ من أفضل مقاييس ضبط اللّغات.
- تنبّه المعرّي إلى قابليّة الكلمة للاشتقاق، والاختلاف فيما هو مشتقّ وغير مشتقّ.
- تطرّق المعرّي في رسالته إلى الخلاف الواقع بين علماء الصّرف فيما يخصّ الأصل في المشتقّات، فهو المصدر عند البصريّين والفعل عند الكوفيّين.
- الأصول عند علماء الصّرف ثلاثيّة ورباعيّة وخماسيّة. وينقسم الفعل الثّلاثي المجرّد إلى أبنيةٍ معلومةٍ، في حين ينقسم الاسم الثّلاثي المجرّد إلى ما يقارب الاثنتي عشرة بنية.
- تناول المعرّي بالدّراسة أهمّ المسائل الصّرفية، فبحث معظم تصاريف الكلمة، وما يطرأ عليها من تغيّرات كالبحث في أبنية الأسماء، والأفعال، والمشتقّات، والمصدر، وجمع التّكسير، والتّصغير.

وإذا كان من المفيد تقديم توصيةٍ في نهاية هذه الخاتمة، فإنّ موضوع البحث يفتح آفاقاً واسعةً وواعدةً لسبر أغوار المدوّنات التّراثيّة من الوجهة التّطبيقيّة، في ضوء المقاربة اللّسانيّة على غرار هذه الأطروحة الموسومة: **"البنية اللّسانية في رسالة الغفران"**.

–والحمد لله ربّ العالمين–

قائمة المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.**

أ. الكتب العربيّة:

1. الإبدال: أبو الطيب اللّغوي، تح: عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، دط، 1963م.
2. إبدال الحروف في اللهجات العربيّة: سلمان بن سالم بن رجاء السحيمي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة–السعودية، ط1، 1415هـ/1995م.
3. الإبدال في ضوء اللّغات السامية دراسة مقارنة: ربحي كمال ، جامعة بيروت العربية، دط، 1980م.
4. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع: عبد الرّحمن بن إسماعيل بن إبراهيم أبي شامة، تح: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية، دب، دط.
5. أبنية الصّرف في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965م.
6. الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، علّق عليه: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط1، 2008م.
7. أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: فوزي حسن الشايب، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، ط1، 2004م.
8. أحكام الصرف في اللّغة العربية: علي كشرود، دار القصبة للنشر، الجزائر، دط، 2003م.
9. إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي، القاهرة–مصر، دط، 2012م.
10. أخبار أبي القاسم الزّجاجي: عبد الحسين المبارك، دار الحرية للطباعة، بغداد، دط، 1980م.
11. الأدب في العصر الفاطمي: محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، دط، دت.
12. الآراء الفلسفية عند أبي العلاء المعري وعمر الخيام: تغريد زعيميان، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1، 2003م.

13. أساس البلاغة: الزمخشري، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1341هـ/1923م.
14. الأساليب الأدبية في النثر العربي من عصر علي بن أبي طالب إلى عصر بن خلدون: كمال اليازجي، دار الجيل، لبنان، ط1، 1986م.
15. أسباب حدوث الحروف: ابن سينا، تح: محمد حسّان الطيان ويحي مير علم، مطبوعات مجمع اللّغة العربية، دمشق، دط، 1983م.
16. أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدّة، دط، دت.
17. أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، تح: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي، دمشق، دط، 1957م.
18. الأسماء العربية في التصريف: السيد محمد عبد المقصور، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1989م.
19. الاشتقاق: الأصمعي، تح: سليم النعيمي، مطبعة أسعد، بغداد، دط، 1968م.
20. الاشتقاق: عبد الله أمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2000م.
21. الاشتقاق: فؤاد حنّا طرزي، مكتبة لبنان، بيروت-لبنان، ط1، 2005م.
22. إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث: ابن قتيبة، تح: عبد الله الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1983م.
23. إصلاح المنطق: ابن السّكّيت، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، دط، دت.
24. الأصوات العربية المتحولة وعلاقتها بالمعنى: عبد المعطي نمر موسى، دار ومكتبة الكندي، عمان-الأردن، ط1، 2014م.
25. أصوات اللّغة: عبد الرحمن أيوب، مطبعة الكيلاني، القاهرة، ط2، 1968م.
26. الأصوات اللّغوية: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1975م.
27. الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب، النحو، فقه اللّغة، البلاغة: تمّام حسان، عالم الكتب، القاهرة، دط، 2000م.
28. الأصول في النّحو: ابن السّراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م.

29. إعراب القرآن الكريم وبيانه: محي الدّين الدّرويش، دار الإرشاد للشؤون الجامعيّة، حمص-سوريا، ط3، 1992م.
30. الاقتراح في أصول النّحو: جلال الدين السيوطي، ضبطه: عبد الحكيم عطيّة، راجعه: علاء الدين عطيّة، دار البيروتي، دب، ط2، 2006م.
31. الاقتصاد اللّغوي في صياغة المفرد: فخر الدين قباوة، دار نوبار، القاهرة، ط1، 2001م.
32. الألسنية العربية: ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1981م.
33. الإلياذة : هوميروس، تر: سليمان البستاني، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، دط، 2011م.
34. أمالي ابن الشّجريّ: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م.
35. إنباه الرّواة على أنباه النّحاة : جمال الدين أبي الحسن عليّ بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986م.
36. الأنثروبولوجيا البنيوية: كلود ليفي ستروس، تر: مصطفى صالح، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، دط، 1977م.
37. الأنساب: السّمعاني، تح: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دب،ط1، 1977م.
38. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: ابن الأنباري، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط1، 2002م.
39. الإنصاف والتحري في دفع الظلم والتجري عن أبي العلاء المعري: ابن العديم، دار سعد للطباعة والنشر، مصر، دط، 1945م.
40. أوج التحرّي عن حيثية أبي العلاء المعرّي : يوسف البديعي، تح: إبراهيم الكيلاني، المعهد الإفرنسي مجموعة النصوص الشرقية، دمشق، دط، 1944م.
41. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدّين بن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط5، 1966م.

42. الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تح: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط1، 1969م.
43. الإيضاح في علل النّحو: أبو القاسم الزّجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م.
44. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشّار الأنباري، تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق، دط، 1971م.
45. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، دب،ط1، 1965م.
46. البيان والتبيين: الجاحظ، تح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998م.
47. البنيوية : جان بياجيه، تر: عارف منيمنه وبشير أوبري، منشورات عويدات، بيروت-باريس، ط4، 1985م.
48. البنية اللّسانية في رسالة الضّب للبشير الإبراهيمي: عبد الجليل مرتاض، دار هومة، الجزائر، دط، 2014م.
49. البنيوية وما بعدها من ليفي شتراوس إلى دريدا: جون ستروك، تر: محمد عصفور، عالم المعرفة، الكويت، دط، 1996م.
50. تاريخ أبي الفداء، المختصر في أخبار البشر: عماد الدين أبي الفداء، تع: محمود ديوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط1، 1997م.
51. تاريخ آداب اللّغة العربية: جرجي زيدان، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، دط، 2013م.
52. تاريخ الأدب العربي: أحمد حسن الزيات، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط5، 1999م.
53. تاريخ الأدب العربي: حنّا الفاخوري، دار طلاس، حلب، دط، دت.
54. تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، تر: عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة،ط5، 1983م.

55. تاريخ الأدب العربي من مطلع القرن الخامس الهجري إلى الفتح العثماني: عمر فرّوخ، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط1، 1979م.
56. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام : شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد عثمان الذّهبي، تح: ثارعواو معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، ط1، 2003م.
57. تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،دط، دت.
58. التباين أثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية: وليد أحمد محمود العناتي، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، الأردن، دط، 2000م.
59. تجديد ذكرى أبي العلاء: طه حسين، دار المعارف، مصر، ط5، 1958م.
60. تجديد النحو: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط6، 2013م.
61. تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار: ابن بطوطة، مؤسسة الحسنى، الدار البيضاء–المغرب،ط1، 2006م.
62. التذكرة الحمدونيّة: ابن حمدون، تح: إحسان عبّاس وبكر عبّاس، دار صادر، بيروت–لبنان، ط1، 1996م.
63. التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر: عبد الفتاح لاشين، دار المريخ، الرياض–السعودية، دط، 1980م.
64. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين بن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، دط، 1976.
65. تصريف الأسماء: محمد الطّنطاوي، دار الظاهرية، الكويت، ط1، 2017م.
66. تصريف الأسماء والأفعال: فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت–لبنان، ط2، 1988م.
67. التصريف الملوكي: ابن جني، تح: ديزره سقال، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1998م.
68. التضمين والتناص وصف رسالة الغفران للعالم الآخر نموذجا: منير سلطان، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط1، 2004م.
69. التطبيق الصّرفي: عبده الرّاجحي، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1973م.

70. التطبيق النّحوي: عبده الرّاجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1998م.
71. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م.
72. تعريف القدماء بأبي العلاء: طه حسين، تح: مصطفى السقا، عبد الرحيم محمود، عبد السلام هارون، إبراهيم الأبياري، حامد عبد المجيد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، دط، 1965م.
73. تعلم اللّغة عند العرب ورؤى علم اللّغة الحديث: شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية–مصر، دط، دت.
74. تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي: اختصار أبي المرشد سليمان بن علي المعرّي، تح: مجاهد محمد محمود الصواف، محسن غياض عجيل، دار المأمون للتراث، دمشق، دط، 1971م.
75. التّفسير الكبير: الفخر الرّازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، دت.
76. التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير: حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، ط1، 2002م.
77. التكملة: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تح: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ط1، 1981م.
78. ثلاثة كتب في الأضداد: للأصمعي والسجستاني ولابن السّكيت، نشر: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت،دط، 1912م.
79. التنوعات اللّغوية: عبد القادر عبد الجليل، دار الصفاء، الأردن، ط1، 1997م.
80. تهذيب اللّغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.
81. التهذيب الوسيط في النّحو: ابن يعيش الصنعاني، تح: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م.
82. التوابع في النحو العربي: محمود سليمان ياقوت، كلية الآداب، جامعة طنطا، دط، 2006م.

83. تيسير الإعلال والإبدال: عبد العليم إبراهيم، مكتبة غريب، القاهرة، دط، 1969م.

84. جامع الدّروس العربية: مصطفى الغلاييني، راجعه: عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط30، 1994م.

85. الجامع في أخبار أبي العلاء المعري وآثاره : محمد سليم الجندي، تع: عبد الهادي هاشم، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، دط، 1962م.

86. الجامع في تاريخ الأدب العربي الأدب القديم: حنّا الفاخوري، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط1، 1986م.

87. الجباه العالية : أنور الجندي، مطبعة الرسالة، دب، دط، 1958م.

88. جدل الخطاب النقدي الحديث والمعاصر حول شعر أبي العلاء المعري، دراسة في نقد النقد: سامي شهاب أحمد الجبوري، دار جرير، عمان- الأردن،ط1، 2013م.

89. جديد في رسالة الغفران، نصّ مسرحي من القرن الخامس الهجري: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، دط، 1983م.

90. الجملة العربية والمعنى: فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط1، 2000م.

91. الجمل في النّحو: أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1984م.

92. جمهرة اللغة: ابن دريد، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان،ط1، 1987م.

93. جموع التّصحيح والتكسير في اللغة العربية: عبد المنعم سيّد عبد العال، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دت.

94. حاشية الصّبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تح: طه عبد الرّؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، دب، دط.

95. الحدود في النّحو: أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني، تح: مصطفى جواد ويوسف مسكوني، دار الجمهورية، بغداد، دط، 1996م.

96. الحذف والتّقدير في النحو العربي: علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007م.
97. حركة الخطاب النقدي القديم حول شعر أبي العلاء المعري دراسة في نقد النقد: سامي شهاب أحمد الجبوري، دار جرير، عمان-الأردن، ط1، 2013م.
98. الحروف: أبو نصر الفارابي، تح: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت-لبنان، ط2، 1990م.
99. حقيقة الإعلال والإعراب: راسم الطحان، ألمانيا، ط1، 1990م.
100. خزانة الأدب ولبّ لباب العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م.
101. الخصائص: ابن جني، تح: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت-لبنان، ط2، دت.
102. الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه: مهدي المخزومي، مطبعة الزهراء، بغداد،دط، 1960م.
103. دائرة المعارف الإسلامية: دار المعرفة، بيروت-لبنان، دط، دت.
104. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: غانم قدّوري الحمد، دار عمار، عمان، ط2، 2003م.
105. الدّراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث: حسام البهنساوي، دار زهراء الشرق، ط1، 2005م.
106. دراسات في علم الأصوات، أصول النظرية التطبيقية لعلم التجويد القرآني: صبري المتولي، زهراء الشرق، مصر، ط1، 2006م.
107. دراسات في علم اللّغة: كمال بشر، دار غريب، القاهرة، دط، 1998م.
108. دراسات في فقه اللغة: صبحي الصّالح، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط3، 2009م.
109. الدّراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، ط1، 1980م.
110. دراسة الصّوت اللّغوي: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1997م.

111. الدرس الصوتي عند أحمد بن محمد الجزري: ميرفت يوسف كاظم المحياوي، دار صفاء، عمان-الأردن، ط1، 2010م.

112. دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تع: محمد النجي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط3، 1999م.

113. دلالات أصوات اللين في اللّغة العربية: كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة، عمان، ط1، 2009م.

114. الدلالة الصوتية في اللغة العربية: صالح سليم عبد القادر الفاخوري، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، دط، دت.

115. ديوان ابن أبي حصينة: شرح أبي العلاء المعري، تح: محمّد أسعد طلس، دار صادر، بيروت-لبنان،ط2، 1999م.

116. ديوان جرير: دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، دط، 1986م.

117. ديوان الحطيئة: شرح ابن السّكيت، دراسة: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط1، 1993م.

118. ديوان رؤبة بن العجّاج: تص: وليم بن الورد البرونسيّ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت،دط، 1996م.

119. ديوان زهير بن أبي سلمى: شرحه علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1988م.

120. ديوان الشّماخ بن ضرار الذبياني: تح: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر،دط، 1968م.

121. ديوان الطرّماح: تح: عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت-لبنان،ط2، 1994م.

122. ديوان عديّ بن زيد العبادي: تح: محمّد جبّار المعيبد، منشورات دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد،دط، 1965م.

123. ديوان كثيّر عزّة: جمعه وشرحه إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت-لبنان، دط، 1971م.

124. ديوان النّابغة الجعدي: تح: واضح الصّمد، دار صادر، بيروت-لبنان،ط1، 1998م.

125. رجعة أبي العلاء: عباس محمود العقاد، مطبعة حجازي، القاهرة، دط، 1939م.

126. الرّد على النّحاة: ابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1947م.

127. رسائل أبي العلاء المعري : أبو العلاء المعري، تح: حسان الطيبي، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط1، 2005م.

128. رسائل أبي العلاء وشعره: حسين حسنين، مطبعة السعادة، مصر، دط، دت.

129. رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء: إخوان الصفا، مكتب الإعلام الإسلامي، طهران، دط، 1405هـ.

130. رسالة ابن القارح: ابن القارح، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف، مصر،ط9، 1977م.

131. رسالة الاشتقاق: أبو بكر محمد بن السرّي السرّاج، تح: محمد علي الدرويش ومصطفى الحدري، دن، دب، دط، 1972م.

132. رسالة الصّاهل والشّاحج: أبو العلاء المعرّي، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف، القاهرة،ط2، 1984م.

133. رسالة الغفران : أبو العلاء المعري، تح: درويش جويدي، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، دط، 2018م.

134. رسالة الغفران : أبو العلاء المعري، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، دط، 1994م.

135. رسالة الغفران : أبو العلاء المعري، تح: فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت–لبنان، دط، دت.

136. رسالة الغفران : أبو العلاء المعري، تح: كامل كيلاني، مطبعة المعارف، مصر، دط، دت.

137. الرّسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السّنة المشرّفة: محمد بن جعفر الكتّاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت–لبنان، ط5، 1993م.

138. رسالة الملائكة: أبو العلاء المعري، تح: محمد سليم الجندي، دار صادر، بيروت–لبنان، دط، 1992م.

139. الزّجاجي حياته وآثاره ومذهبه النّحوي من خلال كتابه الإيضاح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق-سوريا، ط2، 1984م.

140. الزّجاجي ومذهبه في النحو واللّغة: عبد الحسين مبارك، مطبعة جامعة البصرة، دط، 1982م.

141. سرّ صناعة الإعراب: ابن جنّي، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.

142. سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1982م.

143. سقط الزند: أبو العلاء المعري، دار صادر، بيروت،دط، 1957م.

144. سيبويه حياته وكتابه: أحمد أحمد بدوي، مؤسسة هنداوي، دب، دط، دت.

145. شاعرية أبي العلاء في نظر القدامى: بالحاج محمد مصطفى، الدار العربية للكتاب، تونس، دط، 1976م.

146. شذا العرف في فن الصّرف: أحمد الحملاوي، تع: محمد بن عبد المعطى، دار الكيان، الرياض، دط، دت.

147. شرح الآجرّوميّة: محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الرشد، السعودية-الرياض، ط1، 2005م.

148. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م.

149. شرح التّعريف بضروري التصريف: ابن إيّاز، تح: هادي نهر وهلال ناجي المحامي، دار الفكر، عمان-الأردن، ط1، 2020م.

150. شرح جمل الزّجاجي: ابن عصفور الإشبيلي، قدّم له: فوّاز الشعّار، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1998م.

151. شرح ديوان أبي تمام: الخطيب التبريزي، تح: محمد عبده عزّام، دار المعارف، القاهرة،ط5، دت.

152. شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الإستراباذي، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 1993م.

153. شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، دط، 1982م.

154. شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام النّحوي، تح: محمّد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط1، 2001م.

155. شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: جمال الدين محمد بن مالك، تح: عدنان عبد الرّحز الدّوري، مطبعة العاني، بغداد، ط20، 1977م.

156. شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى: ابن هشام الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط4، 2004م.

157. شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة، القاهرة، دط، 1408هـ/1988م.

158. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، تح: أحمد حسن مهدي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2008م.

159. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، تح: عبد العزيز أحمد، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1963م.

160. شرح المفصّل: ابن يعيش، قدّم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1422هـ/2001م.

161. شرح ملحة الأعراب: القاسم بن علي الحريري البصري، تح: محمد ولد سيدي محمد ولد الشيخ، مطبعة المحمودية، جدة، ط1، 2013م.

162. شرح الملوكي في التّصريف: ابن يعيش، تح: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط1، 1973م.

163. الشّرح الوجيز على المقدّمة الجزريّة: غانم القدوري الحمد، مركز الدّراسات والمعلومات القرآنية، معهد الإمام الشاطبي، جدة، ط1، 2009م.

164. شروح سقط الزند: تح: مصطفا السقا، عبد السلام هارون، عبد الرحيم محمود، إبراهيم الابياري، حامد عبد المجيد، إشراف: طه حسين، دار الكتب، القاهرة، ط3، 1945م.

165. شعر أبي حيّة النّميري: تح: يحي الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، دط، 1975م.

166. الشعر والشعراء: ابن قتيبة، تح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر،دط، 1968م.

167. الشكلانية الروسية: فكتور إيرليخ، تر: الولي محمد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000م.

168. شواهد الشعر في كتاب سيبويه: خالد عبد الكريم جمعه، الدار الشرقية، مصر، ط2، 1989م.

169. الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها: ابن فارس، تح: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت–لبنان، دط، 1963م.

170. الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1399هـ/1979م.

171. الصّرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم: محمود سليمان ياقوت، مكتبة المنار الاسلام، الكويت، ط1، 1999م.

172. الصرف العربي أحكام ومعان: محمد فاضل السامرائي، دار ابن كثير، بيروت–لبنان، ط1، 2013م.

173. الصرف الوافي دراسات وصفية تطبيقية: هادي نهر، عالم الكتب الحديث، إربد–الأردن، ط1، 2010م.

174. صناعة المصطلح الصّوتي في اللّسان العربي الحديث: هشام خالدي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 2012م.

175. صوت أبي العلاء: طه حسين، دار المعارف، القاهرة، دط، دت.

176. صوتيات التصريف من التوصيف إلى التوظيف: سعاد بسناسي ومكي درّار، دار أمّ الكتاب، بوقيراط، مستغانم-الجزائر، ط1، 2015م.
177. الصوتيات العربية: منصور بن محمد الغامدي، مكتبة التوبة، الرياض، ط1، 2001م.
178. ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، وتطبيقاتها في القرآن الكريم: أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1994م.
179. ظاهرة التخفيف في اللّغة العربية، دراسة صرفية صوتية: عبد الله محمد زين بن شهاب، تريم للدّراسات والنشر، حضر موت-اليمن، ط1، 2004م.
180. ظاهرة التخفيف في النحو العربي: أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1996م.
181. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، دط، 1998م.
182. الظاهرة الدرامية والملحمية في رسالة الغفران: أبو الحسن سلام، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، دط، 2003م.
183. عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتريّ: أبو العلاء المعري، تح: ناديا علي الدّولة، دار الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق،1978م.
184. أبو عبيد القاسم بن سلام إمام مجتهد ومحدّث فقيه ولغويّ بارع: سائد بكداش، دار القلم، دمشق،ط1، 1991م.
185. العربية الفصحى دراسة في البناء اللّغوي: هنري فليش، تر: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، ط1، 1968م.
186. العربية وعلم اللّغة الحديث: محمد داوود، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 2001م.
187. العقاد دراسة أدبيّة: محمود السمرة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2004م.
188. أبو العلاء أو متاهات القول: عبد الفتاح كيليطو، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء-المغرب، ط1، 2000م.

189. أبو العلاء معجميّا: يوسف العثماني، منشورات دار سحر للنشر ومعهد بورقيبة للغات الحيّة، تونس،دط، دت.

190. أبو العلاء المعري، رسالة الغفران : فؤاد افرام البنتاني، دار المشرق، بيروت–لبنان، ط9، 1984م.

191. أبو العلاء المعري رهين المحبسين: جعفر خريباني، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1990م.

192. أبو العلاء المعري الشاعر الحكيم: عمر فرّوخ، منشورات دار الشرق الجديد، بيروت، ط1، 1960م.

193. أبو العلاء المعري : عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، دط، دت.

194. أبو العلاء المعري من سقط الزّند إلى اللّزوميات : يحي شامي، دار الفكر العربي، بيروت–لبنان، ط1، 2002م.

195. أبو العلاء المعري نسبه وأخباره، شعره، معتقده : أحمد تيمور باشا، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، دط، 1940م.

196. أبو العلاء وما إليه : عبد العزيز الميمني الرّاجكوتي الأشريّ الهندي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 2002م.

197. العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث: محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة أم القرى، الكويت، ط1، 1984م.

198. علم الأصوات العام: بسّام بركة، مركز الإنماء القومي، بيروت، دط، دت.

199. علم الأصوات: كمال بشر، دار غريب، القاهرة، دط، 2000م.

200. علم الأصوات اللّغوية الفونتيكا: عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، بيروت–لبنان، ط1، 1992م.

201. علم الشعريات، قراءة مونتاجية في أدبية الأدب: عز الدين المناصرة، دار مجدلاوي، عمان، ط1، 2006م.

202. علم الصرف الصوتي: عبد القادر عبد الجليل، دار أزمنة، دب، دط، 1998م.

203. علم قراءة اللغة العربية الأصول والقواعد والطرق: حسن عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2001م.

204. علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي: محمود السّعران، دار النهضة العربية، بيروت، دط، دت.

205. علوم الحديث: ابن الصلاح، تح: نور الدين عنز، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان،دط، دت.

206. غرائب اللّغة العربية: رفائيل نخلة اليسوعي، مطبعة الإحسان، حلب، دط، 1954م.

207. غريب الحديث: ابن قتيبة، تح: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1977م.

208. غريب الحديث: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطّابي البستي، تح: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، دار الفكر، دمشق، دط، 1982م.

209. غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلاّم الهروي، تح: محمد عبد المعيد خان، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد-الهند، ط1، 1964م.

210. الغفران دراسة نقدية: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف، مصر،ط4، 1999م.

211. فصول في فقه العربية: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1999م.

212. الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ : أبو العلاء المعري، نشره: محمود حسن زناتي، مطبعة حجازي، القاهرة، ط1، 1938م.

213. الفعل زمانه وأبنيته: إبراهيم السّامرائي، مطبعة العاني، بغداد، دط، 1966م.

214. فقه اللّغة في الكتب العربية: عبده الرّاجحي، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1979م.

215. فقه اللّغة المقارن: إبراهيم السّامرائي، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط3، 1983.

216. فقه اللّغة وأسرار العربية: الثعالبي، منشورات دار الحياة، لبنان، دط، دت.

217. فقه اللّغة وخصائص العربية: محمد المبارك، دار الفكر الحديث، بيروت، ط2، 1964م.

218. الفكر الديني عند أبي العلاء المعري: عطا بكري، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان،ط1، 1980م.

219. الفهرست: ابن النّديم، دار المعرفة، بيروت-لبنان، دط، دت.

220. في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المدّ العربية: غالب فاضل المطلبي، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، دط، 1984م.

221. في أصول النّحو: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت،دط، 1407ه/1987م.

222. في اللّسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم: بوجادي خليفة، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، 2009م.

223. في اللّسانيات العامّة تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها: مصطفى غلفان، دار الكتب الجديدة المتحدة، ط1، 2010م.

224. في اللهجات العربية: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، 2003م.

225. في النقد الأدبي الحديث منطلقات وتطبيقات: فائق مصطفى وعبد الرضا، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، دط، 1989م.

226. القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب آبادي، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ط8، 2005م.

227. القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث: عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دت.

228. قضية البنيوية دراسة ونماذج: عبد السلام المسدي، وزارة الثقافة، تونس، ط1، 1991م.

229. القواعد التطبيقية في اللّغة العربية: نديم حسين دعكور، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط2، 1998م.

230. القواعد التطبيقية في اللّغة العربية: نديم حسين دعكور، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط2، 1998م.

231. الكافية في علم النّحو والشّافية في علمي التّصريف والخط: ابن الحاجب، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، دت.

232. الكامل في النحو والصرف والإعراب: أحمد قبّش، دار الكتاب، دمشق، ط4، 1982م.

233. كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

234. كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دط، 1980م.

235. كتاب النّوادر: أبو مسحل الأعرابي، تح: عزّة حسن، مطبوعات مجمع اللّغة العربية، دمشق، دط، 1961م.

236. كشاف اصطلاحات الفنون: التّهانوي، دار صادر، بيروت-لبنان، دط، دت.

237. كلام العرب: حسن ظاظا، مطبعة المصري، توزيع المعارف، دط، 1971م.

238. الكلمة دراسة لغوية معجمية: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1998م.

239. الكلمة في التراث اللساني العربي: عبد الحميد عبد الواحد، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2016م.

240. الكنّاش في فنّي النّحو والصّرف: أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيّوبي، تح: رياض بن حسن الخوّام، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، دط، 2004م.

241. كنز الحفّاظ في كتاب تهذيب الألفاظ: ابن السّكيت، ته: أبو زكريا يحي بن عليّ الخطيب التبريزي، جمع: لويس شيخو اليسوعيّ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت،دط، 1895م.

242. اللّباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م.

243. اللّزوميات : أبو العلاء المعري، تح: أمين عبد العزيز الخانجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 1342هـ.

244. لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت-لبنان، ط3، 1414هـ.

245. لسان الميزان: علي بن حجر العسقلاني، تح: محمد عبد الفتلّ أبو غدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بيروت-لبنان،ط1، 2002م.

246. اللسانيات الاجتماعية عند العرب: نهر هادي، دار الأمل، إربد، دط، 1998م.

247. اللّغة العربية مستوياتها وأداؤها الوظيفي وقضاياها: سلمي بركات، دار البداية، عمان-الأردن، ط1، 2009م.

248. اللّغة العربية مستوياتها وتطبيقاتها: محسن علي عطية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، دط، 2009م.

249. اللّغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء-المغرب، دط، 1994م.

250. اللغة: فندريس، تر: عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، دط، 2014م.

251. اللّغة ومعاجمها في المكتبة العربية: عبد اللطيف الصوفي، دار طلاس، دمشق، ط1، 1986م.

252. اللّمع في العربية: ابن جنّي، تح: حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب، ط1، 1979م.

253. اللهجات العربية في التّراث: أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، دط، 1983م.

254. اللهجات العربية في القراءات القرآنية: عبده الرّاجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1996م.

255. اللهجات العربية نشأة وتطورا: حامد عبد الغفار هلال، دار الفكر العربي، مصر، دط، 1998م.

256. ليس في كلام العرب: ابن خالويه، تح: أحمد عبد الغفور عطار، مكّة المكرّمة، ط2، 1979م.

257. مأساة شيخ المعرّة: أمجد الطرابلسي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، دط، 1997م.

258. مالك ومتمّم ابنا نويرة اليربوعي: ابتسام مرهون الصّفار، مطبعة الإرشاد، بغداد،دط، 1968م.

259. مبادئ في اللسانيات: خولة طالب الإبراهيمي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2006م.

260. المحيط في اللّغة: الصّاحب إسماعيل بن عبّاد، تح: محمّد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت–لبنان، ط1، 1994م.

261. محيط المحيط: بطرس البستاني، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 2009م.

262. مختار الصّحاح: أبو بكر الرازي، دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، بيروت، دط، 1986م.

263. مختصر الصّرف: عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت–لبنان، دط، دت.

264. مختصر النحو: عبد الهادي الفضلي، دار الشروق، جدّة–السعودية، ط7، 1980م.

265. المخصّص: ابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، دط، دت.

266. المدارس النحوية: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، دط، 1968م.

267. مدخل إلى علم اللغة: محمود فهمي حجازي، دار قباء، القاهرة، دط، دت.

268. المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م.

269. مدخل للصوتيات العربية: أحمد اعليوة، دار وليلي، مراكش، ط1، 2005م.

270. مذاهب أبي العلاء في اللّغة وعلومها: محمد طاهر الحمصي، دار الفكر، دمشق–سوريا،دط، 1986م.

271. مذاهب علم النفس والفلسفات النفسانية: علي زيغور، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، دط، 1413هـ/1993م.

272. مرآة الجنان وعيرة اليقظان: عفيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعي، حيدر آباد، دط، دت.

273. المزهر في علوم اللّغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، شرحه: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، دط، 1986م.

274. المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، دط، 1980م.

275. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار: ابن فضل الله العمري، تح: كامل سلمان الجبوري ومهدي النجم، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط1، 2010م.

276. المستقصى في علم التّصريف: عبد اللّطيف محمّد الخطيب، دار العروبة، الكويت، ط1، 2003م.

277. مشكلات فلسفية، مشكلة البنية: زكريّا إبراهيم، مكتبة مصر، القاهرة، دط، 1990م.

278. المصادر الأدبية واللغويّة في التراث العربي: عز الدين إسماعيل، دار غريب للطباعة، القاهرة، دط، دت.

279. المصباح المنير: أحمد بن محمد بن علي الفيّومي المقرئ، مكتبة لبنان، بيروت-لبنان، دط، 1987م.

280. المصطلح الصوتي عند علماء العربية: عبد القادر مرعي، منشورات جامعة مؤتة، الأردن، ط1، 1993م.

281. المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، دمشق-سوريا، ط1، 2007م.

282. مطالعات في الكتب والحياة، الخيال في رسالة الغفران: عباس محمود العقاد، المطبعة التجارية الكبرى، دب، دط، 1924م.

283. مع أبي العلاء في رحلة حياته: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف، القاهرة، ط1، دت.

284. مع أبي العلاء في سجنه : طه حسين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، دط، 2012م.

285. المعاجم العربية مدارسها ومناهجها: عبد الحميد محمد أبو سكين، الفاروق الحرفية للطباعة والنشر، دب،ط2، 1981م.

286. معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللّغة والنّحو: السّيد الشرقاويّ، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط1، 2001م.

287. معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 2002م.

288. معاني الأبنية في العربية: فاضل صالح السامرائي، دار عمار، الأردن، ط2، 2007م.

289. معاني القرآن: أبو زكرياء يحي بن زياد الفرّاء، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1955م.

290. معجم الأدباء، لإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحموي الرّومي، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، ط1، 1993م.

291. معجم تصريف الأفعال العربيّة: أنطوان الدّحداح، راج: جورج متري عبد المسيح، مكتبة لبنان، بيروت–لبنان، 1995م.

292. معجم التعريفات: الشريف الجرجاني، تح: محمّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دط، 2004م.

293. المعجم العربي نشأته وتطوره: حسين نصار، دار مصر، القاهرة، ط4، 1988م.

294. المعجم الفلسفي بالألفاظ العربيّة والفرنسية والإنكليزية واللاّتينية: جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت–لبنان، دط، 1982م.

295. معجم القراءات: عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق–سوريا، ط1، 2002م.

296. المعجم المفصّل في الأدب: محمد التونجي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط2، 1419هـ/1999م.

297. المعجم المفصل في الجموع: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 2004م.

298. المعجم المفصل في علم الصرف: راجي الأسمر، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1993م.

299. المعجم المفصّل في اللّغة والأدب: إميل بديع يعقوب وميشال عاصي، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط1، 1987م.

300. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت–لبنان، دط، 1987م.

301. المعجم الوسيط: مجمع اللّغة العربية، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ط2، 1982م.

302. المعرّي ذلك المجهول، رحلة في فكره وعالمه النّفسي: عبد الله العلايلي، دار الجديد، بيروت–لبنان،ط3، 1995م.

303. المغني الجديد في علم الصرف: محمد خير حلواني، دار الشرق العربي، بيروت–لبنان، دط، دت.

304. المغني في علم الصّرف: عبد الحميد السيد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009م.

305. المفردات في غريب القرآن: الرّاغب الأصفهاني، مكتبة نزار، مصطفى الباز، دط، دت.

306. المفصّل في علم العربيّة: الزمخشري، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان–الأردن، ط1، 2004م.

307. مقاييس اللّغة: أحمد بن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دب، دط، 1399هـ/1979م.

308. المقتضب: المبرّد، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، دط، 1994م.

309. مقدّمة في علم أصوات العربية: عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، الجريسي للطباعة والنشر، القاهرة، ط3، 2004م.

310. مقدّمة في النّحو: خلف الأحمر، تح: عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، دط، 1961م.

311. المقرّب: ابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1971م.

312. ملاح الألواح شرح مراح الأرواح: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، تح: عبد الستار جواد، مجلة المورد العراقية، بغداد،دط، دت.

313. ملحة الإعراب: أبو القاسم بن علي الحريري البصري، مطبوعات أسعد محمد سعيد الحبال وأولاده، جدة، دط، دت.

314. ملخص قواعد اللغة العربية: فؤاد نعمة، نهضة مصر، القاهرة، ط19، 1991م.

315. من أسرار اللّغة: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966م.

316. مناهج البحث في اللّغة: تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دط، 1990م.

317. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ابن الجوزي، تح: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،ط2، 1995م.

318. المنصف: ابن جني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط1، 1954م.

319. منهج أبي عبيد في تفسير غريب الحديث: كاصد ياسر الزيدي ووليد بن أحمد الحسين، سلسلة إصدارات مجلة الحكمة، بريطانيا–ليدز،ط1، 1999م.

320. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: الأشموني، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ط1، 1955م.

321. المنهل الصّافي والمستوفى بعد الوافي: يوسف بن تغرى بردى الأتابكى جمال الدين أبو المحاسن، تح: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة،دط، 1984م.

322. المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي: عبد الصّبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، 1980م.

323. المهرجان الألفي لأبي العلاء المعري: المجمع العلمي العربي، دار صادر، بيروت–لبنان،ط2، 1994م.

324. الموجز في قواعد اللّغة العربية: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت–لبنان، دط، 2003م.

325. نتائج الفكر في النّحو: أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله السهيلي، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1992م.

326. النحو العربي بين الصناعة والمعنى: عبد الفتاح محمد حبيب، جامعة الأزهر، مصر، ط1، 1999م.

327. النّحو العصري: سليمان فياض، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1995م.

328. النّحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط3، 1974م.

329. نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ابن محمد الأنبارى، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، دط، 1998م.

330. نزهة الطرف في علم الصّرف: ابن هشام الأنصاري، مكتبة الزهراء، القاهرة، دط، 1990م.

331. نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة: محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1995م.

332. نشوء اللّغة العربيّة ونموّها واكتهالها: أنستاس ماري الكرملي، المطبعة العصرية، القاهرة، دط، 1938م.

333. نظام الصوائت وأشباهها في العربية الفصحى: محمد أمنزوي، دار وليلى للطباعة والنشر، مراكش، ط1، 2000م.

334. نظرات جديدة في غفران أبي العلاء: موسى باشا عمر، دار طلاس، دمشق–سوريا، ط1، 1979م.

335. نظرية الأدب المعاصر وقراءة الشعر: ديفيد بشبندر، تر: عبد المقصود عبد الكريم، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1996م.

336. نظرية البنائية في النقد الأدبي: صلاح فضل، دار الآفاق الجديدة للنشر، بيروت–لبنان، ط2، 1980م.

337. نظرية اللغة والجمال في النقد العربي: تامر سلوم، دار الحوار، اللاّذقية-سوريا، ط1، 1983م.

338. نقد الرواية من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة: نبيلة إبراهيم، مكتبة غريب، القاهرة، دط، دت.

339. نقد الشعر: قدامة بن جعفر، مطبعة الجوائب، قسنطينة-الجزائر، ط1، 1302هـ.

340. النقد العربي الحديث ومدارس النقد الغربية: محمد النّاصر العجيمي، دارمحمد علي الحامي للنشر والتوزيع وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة-تونس، ط1، 1998م.

341. النقد واللّغة في رسالة الغفران: أمجد الطرابلسي، مطبعة الجامعة السورية، دمشق،دط، 1951م.

342. النّهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، تح: أحمد بن محمد الخرّاط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر،دط، دت.

343. نوادر ابن الأعرابيّ: أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي، تح: أحمد رجب أبو سالم، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2013م.

344. النوادر في اللّغة: أبو زيد الأنصاري، تح: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط1، 1401هـ/1981م.

345. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، دط، 1980م.

346. الوافي بالوفيات: الصفدي، مطالعة بن حجي الشافعي بن أبيك الصفدي أحمد بن مسعود، تح: تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط1، 2000م.

347. الوجيز في فقه اللّغة: محمد الأنطاكي، منشورات دار الشرق، بيروت-لبنان، ط3، 1969م.

348. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلّكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت-لبنان، دت.

ب. المجلاّت والدّوريات:

1. الإتباع في العربية: نصار حسين، مجلة اللسان العربي، المجلد 7، ع1، 1970م.
2. أسس النظرية البنيوية في اللغة العربية: جمعة العربي الفرجاني، المجلة الجامعة، العدد الثامن عشر، المجلد الأوّل، يناير 2016م.
3. إشكالية القارئ في النقد الألسني: إبراهيم السعافين، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 60-61، ك02، 1989م.
4. البنية والبنيوية في المعاجم والدّراسات الأدبية واللسانية العربية: يوسف وغليسي، مجلة الدّراسات اللغوية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 06، 2010م.
5. التخفيف الصوتي في بنية الكلمة العربية، دراسة تحليلية في علم الدّلالة الصوتي: رشيد حليم، مجلة التواصل في اللغات والثقافة والآداب، عدد 31، سبتمبر 2012م.
6. التّشديد والتّخفيف في القراءات القرآنية للتابعين البصريين: صلاح كاظم داود ورياض حمود حاتم المالكي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 21، 2015م.
7. التفاعل الدلالي بين المستويات اللسانية: صفية مطهري، مجلة التراث العربي، العدد 112، 1429هـ/2008م.
8. التلاقي والاختلاف بين النحو والصرف: سلوى إدريس بابكر علي، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 03، 2014م.
9. جمع التكسير بين القاعدة والمثال: محمد أمين الروابدة، حوليات آداب عين شمس، المجلد36، أكتوبر-ديسمبر، 2008.
10. الحذف في اللّغة العربية بين النحاة والبلاغيين واللغويين: أحلام علي بابكر وعبود محمد مهدي أحمد، جامعة النيلين، كلية التربية، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 18، العدد 03، 2017م.
11. الحذف والإضمار في النّحو العربي، دراسة في المصطلح: عماد مجيد علي، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد 02، المجلد 4، السنة الرابعة، 2009م.

12. دراسة الطابع القصصي في رسالة الغفران: هومن ناظميان، إضاءات نقدية فصلية محكمة، السنة الثالثة، العدد التاسع، ربيع 1392ش/آذار 2013م.
13. دراسة نقدية لبعض المعالجات الرّئيسة لكتابات المعرّي: خليفات سحبان، مجلة مجمع اللّغة العربية الأردني، العدد المزدوج: 2019م، ربيع الأوّل، رمضان 1403هـ، كانون الثاني، حزيران 1983م، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان-الأردن.
14. صورة المكان في رسالة الغفران: زينه بو، آفاق الحضارة الإسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، السنة الخامسة عشرة، العدد الثاني، الخريف والشتاء 1434هـ.
15. ظاهرة الإبدال بين الصوامت مقاربة صوتية دلالية في ضوء علم الأصوات الوظيفي: عمر بوبقار، مجلة الذاكرة، العدد05.
16. ظاهرة النّوادر في اللّغة بحث في الماهية: سعيد حسن محمد تقي، اللسان العربي، العدد 32، سنة 1409هـ/1989م.
17. أبو العلاء المعري واللّغة: عبد الكريم الأشتر، مجلة مجمع اللّغة العربية، دمشق، المجلد 81، ج4.
18. لغات العرب في كتاب غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلاّم: إسماعيل محمد، مجلة الصوتيات، المجلد 20، العدد 01، جمادى الأولى 1439هـ/جانفي 2018م.
19. المسائل اللّغوية في رسالة الغفران: محمد إسماعيل بصل، جذور، ذو القعدة 1420هـ، مارس 2000م، ج3، مج2.
20. مصطلح الصناعة وعلم النحو العربي: سلام عبد الله محمود عاشور، حولية كلية البنات، جامعة الأقصى، غزة، القسم الأدبي، العدد 06، 2005م.
21. النوادر في اللّغة العربية: أحمد عطية السعودي، السيد عزمي عيال سلمان، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد 06، العدد 01، محرم 1431هـ، كانون الثاني 2010م.

ج. الرّسائل والأطروحات الجامعية:

1. اسم المفعول في القرآن الكريم: أيمن علي العتوم، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، إشراف: محمد حسن عوّاد، 2004م.
2. ابن الأعرابي دراسة وتحقيق كتاب النّوادر وجمع مروّياته: كامل سعيد عواد شهوان، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، إشراف: إبراهيم السامرائي، 1976م.
3. البنية الصوتية ودلالتها في ديوان هوامش على الهوامش لنزار قباني: بلحوت جلول، رسالة ماجستير، كلّية اللّغة والأدب العربي والفنون، جامعة باتنة، إشراف: بورنان عبد الكريم، 2015-2016م.
4. البنية اللّغوية في سورة الكهف دراسة لسانية تطبيقية: صباح دالي، أطروحة دكتوراه، كلّية الآداب واللّغات والفنون، جامعة وهران، إشراف: عبد الحليم بن عيسى، 2013-2014م.
5. التفاعل الحواري في رسالة الغفران: مصطفى بربارة، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات والفنون، وهران، إشراف: أحمد مسعود، 2010-2011م.
6. رسالة الغفران للمعرّي قراءة تأويلية: حساني شريف نجيب، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر بسكرة، إشراف: محمد بن لخضر فورار، 1433هـ/2012م.
7. الشواهد اللّغوية في كتاب النّوادر لأبي زيد الأنصاري: مهدية بن عيسى، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة تلمسان، إشراف: عبد الجليل مرتاض، 2015-2016م.
8. ظاهرة الإتباع في اللّغة العربية: فوزية محمد الحسن الإدريسي، أطروحة دكتوراه، كلّية اللّغة العربية، جامعة أمّ القرى السعودية، إشراف: أحمد علم الدين الجندي، 1987م.
9. قضايا لسانية في رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري: وفاء قواسمة، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللّغات، جامعة 08ماي 1945 قالمة، إشراف: رشيد شعلال، 2015م.

10. القواعد الصّرف صوتية بين القدماء والمحدثين: سعيد محمد إسماعيل علي، أطروحة دكتوراه، كلّية الدّراسات العليا، الجامعة الأردنية، إشراف: جعفر عبابنة، 2006م.
11. اللّهجات العربية ومستوياتها في كتاب النّوادر لأبي زيد الأنصاري: سليمان الطاهر أبكورة أحمد، أطروحة دكتوراه، الدراسات العليا، جامعة السودان، إشراف: حسن منصور أحمد سوركتي، 2018م.
12. المصطلح اللّغوي في كتاب سيبويه: كمال رقيق، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة تلمسان، إشراف: عبد الجليل مرتاض، 2012-2013م.
13. المنطلقات الصّوتية للمباني المورفولوجية في كتاب الكافي في التّصريف لأحمد بن يوسف أطفيش: بهية زخنين، رسالة ماجستير، كلّية الآداب واللّغات والفنون، جامعة وهران، إشراف: مكي درار، 2009-2010م.

د. المؤتمرات:

1. تعالق المستوى الصرفي بمستويات اللّغة الأخرى ودوره في تبيان الدّلالة في تعليم العربية للناطقين بغيرها: خالد حسين أبو عشة، الاستثمار في اللغة العربية ومستقبلها الوطني والعربي والدولي، المؤتمر الدّولي للّغة العربية، دبي-الإمارات، 2014م.

هـ. الكتب الأجنبية:

1. Clefs pour la linguistique : Georges mounin, edition seghers, paris 1971.
2. Dictionnaire de la linguistique: Georges mounin, presses universi. Taires de France, 1974.
3. Journal of the roy.Asial-Soc,1900,1902.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدّمة ..... أ

المدخل: حياة أبي العلاء المعرّي ورسالته الغفران **2**

أوّلاً: أبو العلاء المعرّي حياته ونشأته 2

ثانياً: رسالة الغفران ومنهج أبي العلاء في تدوينها 11

الفصل الأوّل: المعرّي ومكانته اللّغوية **27**

أوّلًا: منزلة اللّغة عند أبي العلاء المعرّي 27

1) اللّغة عند المعرّي 27

2) قيمة اللّغة عند المعرّي 29

3) المنهج اللّغوي عند المعرّي 30

4) المعرّي ومذهبه اللّغوي 32

ثانياً: مصادره في اللّغة 37

1) كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) 37

2) كتاب جمهرة اللّغة لابن دريد (ت321هـ) 39

3) كتب ابن السّكّيت (ت 244هـ) 44

أ. كتاب إصلاح المنطق 44

ب. كتاب الأضداد 47

ج. كتاب كنز الحفّاظ في كتاب تهذيب الألفالظ 49

4) كتاب جامع النّطق للزّجّاج (ت311هـ) 50

5) كتب غريب الحديث 51

أ. كتاب غريب الحديث لأبي عبيد القاسم (ت224هـ) 51
ب. غريب الحديث لابن قتيبة (ت276هـ) 55
6) كتب نوادر اللّغة 58
أ. نوادر أبي زيد الأنصاري (ت215هـ) 60
ب. نوادر ابن الأعرابيّ (ت231هـ) 62
7) كتب النّحو والصّرف 64
أ. كتاب سيبويه (ت180هـ) 64
ب. كتاب الجمل للزّجّاجي (337هـ) 67
ج. كتاب حدّ الإعراب للمفجّع (ت320هـ) 69
د. كتب أبي علي الفارسي (ت377هـ) 70
هـ. كتب ابن السرّاج (ت316هـ) 73
الفصل الثاني: البنية الصّوتية في رسالة الغفران 76
أوّلاً: مفهوم البنية الصّوتية 76
1) في مفهوم البنية 77
أ. البنية لغة 77
ب. البنية اصطلاحاً 78
2) في مفهوم الصّوت 87
أ. الصّوت لغةً 88
ب. الصّوت اصطلاحاً 89
ج. الصّوت اللّغوي 94

3) البنية الصّوتية 109

ثانياً: أشكال البُنى الصّوتية في رسالة الغفران 110

1) الإبدال 110

2) الإعلال 119

أ. الإعلال بالقلب 124

ب. الإعلال بالحذف 126

3) التّخفيف 126

أ. تخفيف التّشديد 129

ب. تخفيف الهمز 131

ج. الإتباع 133

د. الإشباع 136

4) الرّوم 138

الفصل الثّالث: المستوى النّحوي في رسالة الغفران 141

أوّلاً: مفهوم المستوى النّحوي 141

1) النّحو لغةً 141

2) النّحو اصطلاحاً 142

ثانياً: القضايا النّحوية في رسالة الغفران 147

1) الإعراب 147

2) الحذف 155

أ. الحذف لكثرة الاستعمال 159

ب. الحذف لطول الكلام..... 160
ج. الحذف للضّرورة الشعرية 161
د. الحذف للإعراب..... 161
هـ. الحذف للتّركيب..... 162
و. الحذف لأسباب قياسية صرفية أو صوتية 162
ز. الحذف لأسباب قياسية تركيبية (نحوية) 162
3) المرفوعات من الأسماء 164
أ. المبتدأ والخبر 167
ب. الفاعل 169
4) المنصوبات من الأسماء..... 172
أ. التمييز 174
ب. أسلوب النداء..... 176
5) المضارع المنصوب 180
6) الجر بالإضافة 182
أ. الإضافة المعنوية 183
ب. الإضافة اللّفظية: 183
7) التّوابع..... 184
8) الحروف المشبهة بالفعل..... 187
الفصل الرّابع: المستوى الصّرفي في رسالة الغفران 190
أوّلاً: في مفهوم المستوى الصّرفي 190

1) الصرف لغةً 190
2) الصرف اصطلاحاً 192
3) نشأة الصرف 195
4) أقسام الصرف ومادّته 198
ثانياً: القضايا الصّرفية في رسالة الغفران. 205
1) الجمع 205
2) التصغير 212
3) المصدر 219
4) اسم المفعول 224
5) أبنية الاسم الرّباعي المجرّد 231
6) الاشتقاق 234
7) أبنية الأفعال 241
الخاتمة 247
قائمة المصادر والمراجع 252
فهرس الموضوعات 283

ملـخّـــص:

يروم هذا البحث تحقيق مقاصده المنهجيّة والعلميّة في حقل الدّرس اللّساني الحديث والمعاصر؛ وهذا لعرض بنيات هذا الدّرس تنظيراً وتطبيقاً على المنجز اللّغوي عند أبي العلاء المعرّي ممثّلاً برسالة الغفران. ومن هنا جاءت الأطروحة موسومةً **"البنية اللّسانية في رسالة الغفران لأبي العلاء المعرّي"**.

وقد توزّعت على مدخلٍ وأربعة فصول، وهذا في ضوء مقاربةٍ لسانيةٍ مستمدّةٍ من طبيعة الموضوع المركزي، وتتّكئ على الوصف، والتّحليل، والتّعليل، وتمتح مقبوساتها وشواهدها من مكتبةٍ لغويّةٍ ولسانيةٍ، غنيّةٍ بالمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية:

البنية اللّسانية– رسالة الغفران– البنية الصّوتية– المستوى الصّرفي– المستوى النّحوي.

****

Résumé :

Cette recherche a pour objectif de jeter de la lumière sur le fait de réalisation d'une méthodologie scientifique dans le cadre des études linguistiques modernes et contemporaines afin d'exhiber toutes ses structures théoriquement et pratiquement, L'étude de cas concerne Abou El Alaâ El Amaâri dans sa lettre nommée: «El Ghofrane». Ainsi cette thèse a été intitulée: **«La structure linguistique dans la lettre El Ghofrane par Abou El Alaâ El Maâri».**

Elle comprend donc, une préface et quatre chapitres et ce d'après une approche linguistique inspirée de la nature du thème traité. Elle base sur une méthodologie descriptive analytique et argumentative. Elle enrichie ses références et quotations à partir d'une bibliographie très variée.

Mots Clés :

La structure linguistique - La lettre El Ghofrane – La structure phonétique – Le niveau morphologique – Le niveau grammatical.

****

Summary:

This research aims at shedding light on the fact of realizing a scientific methodology in the field of modern and contemporary linguistic studies so as to exhibit all its theoretical and practical structures. The study of this case concerns «Abou El Alaâ El Maâri» in his letter entitled: «El Ghofran». Hence, this thesis has been named as follows: **«The linguistic structure in the letter El Ghofran by Abou El Alaâ El Maâri»**.

It contains: a preface and four chapters and this by reference to linguistic approach inspired from the nature of the treated theme.

It is based on discriptive analytique and argumentative methodology. It enriches its references and quotations from a so varrieted biography.

Key words :

The linguistic structure - The letter of El Ghofran – The phonetic structure – The morphological level – The grammatical level.